

قررت الإدارة العامة للجامع الأزهر تدريس هذا الكتاب
لطلبة السنة الثالثة الابتدائية في المعاهد الدينية

شرح

قطر الندى وركب الصلوة

تصنيف أبي محمد عبد الله محمد جمال الدين بن هيثم الأنصاري
المتوفى في ٧٦١هـ من الهجرة

ومعه كتاب

« سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى »

تأليف

محمد يحيى الزين أبو عبد الله محمد

[وجميع حق الطبع محفوظ له]

الطبعة السابعة : تمتاز بدقة الضبط ، وزيادة الشروح والتحقيقات
في محرم الحرام من سنة ١٣٧٤ هـ — أغسطس من سنة ١٩٥٤ م

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر
اصحابها : مصطفى محمد

« مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .
« إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته مَنْجَاةَ أهل الموصل الذين اقتَفَوْا أثر ابن جنى ، واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه » .

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على جزيل نِعْمَانِهِ ، وأشكره شكر المعترف بِمِنْنِهِ وآلَانِهِ ، وأصلى وأسلم على صَفْوَةِ أَنْبِيَائِهِ ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وأوليائِهِ .

وبعد ، فهذا كتاب « شرح قطر الندى ، وبَلِّ الصدى » أَحَدُ تصانيف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى المتوفى فى ذى القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة ، وهو أحد كتب العربية التى أولعت بها منذ الصغر ، وأحد الكتب التى كان لها فى نشأتى العلمية أجل الأثر ، فإله يعلم أنى انتفعت به فى زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جَدُّ واضح فى ميولى ونزعآء العلمية ، وأنتى مازلت أجد فى نفسى آثارَ هذا الانتفاع القديم عهدُهُ إلى اليوم ، وإنَّ من علام صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قَلَمًا رأيت امرأً من ذوى الرأى والمكانة سبقت له بالكتاب معرفة لإوجدته كثير الإطراء له ، والثناء عليه ، والإشادة بذكركه ، ووجدته — مع شديد الأسف — يحمل على تحلِثَةِ الشادين عنه وصدِّمهم عن الانتفاع به ، بما شَوَّهَ الناشرون من محاسنه حتى ظهر للناس فى مرأى يلفتُ العيونَ عنه ، ويُجَافى النفوس عن الطمأنينة إليه ، وهذا — مع الألم الشديد — أمر لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا ، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة ، بل إنك لا تقع عينك — إلا فى القليل النادر — على كتاب من كتبهم قد عُنى ناشرُهُ بإخراجه على وجه يسرك إذا نظرت إليه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ! .

لذلك لم أجد بُدًّا من القيام على هذا الكتاب : بَصَبِطِ أمثلته وشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوى والشعر العربى ، ثم بشرح أبياته شرحاً وَسَهْلاً بين الوجيز الخلل والبسيط الممل ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً ، وأديت ذلك كله بعبارة سهلة وأسلوب قريب للمتناول ؛ إذ كان قصدى أن يتفهمهُ المبتدئون فى علم العربية ومن

في حكمهم ، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العمل الرغبةُ في أن أضَعَ لَبِنَةً في إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصلاحه من الكتب التي تُدرَس فيه ، فقد والله ، ساءني كما ساء كلَّ محب للأزهر أن يُضرب المثل في رداءة الطبع واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية ، فيقال « هذه طبعة أزهرية » ولا يكون للكتاب عيب يزدريه بعضُ القراء من أجله إلا أن حروفه صغيرة أو أن ورقه أصفر ، أو نحو ذلك .

وقد جئت من ذلك — والحمد لله وحده — بما تَقَرَّرَ به أَعْيُنُ المطلعين عليه ، وترتاح له قلوب المنصفين من أهل العلم ، وسميت هذه التحقيقات « سَبِيلَ الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى » .

فإن كنت قد بلغت ما أردت ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع بالكتاب ؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها ، وإن تكن الأخرى فلهذا الأمر من قبلُ ومن بعدُ ، والله وحده المسئول أن يحسن جزاءنا ، إنه السميع الحبيب .

وأهتبل هذه الفرصة فأضرعُ إلى الله تعالى أن يتعمَّدَ برحمته ورضوانه والذي دفعني إلى الحرص على تَلَقِّي العلم وتحصيله ، ولم يدَّخر وسعاً في تحريضي على أن أجعل ذلك أبلغَ وكدي وأجملَ ما أفضى الوقتَ فيه ، وعلى أستاذي وشيخي الذي تلقَّيتُ عليه هذا الكتابَ فانتفعتُ بعلمه وخلقه وتدينه ، رضى الله عنهما ، وأجزل ثوابهما !

هذا ، وقد اتفق أن نَفِدَت جميع نسخ الكتاب ، ورغبت إلى المكتبة التجارية الكبرى في إعادة طبعه ، فاغتنمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على الكتاب زياداتٍ علمية هامة ، ولأجود ضبطه وتحقيقه ، وأنا أرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل في سجل الحسنات ؛ إنه وليُّ ذلك .

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

« قطر الندى ، وبَلِّ الصدى » وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأغيا من يأتي بعده ، الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ في سَمَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري .
ولد في القاهرة في ذى القعدة عام ثمان وسبعائة من الهجرة (سنة ١٣٧٩ من الميلاد)

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرchl ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سُلمى المزني ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتَفَقَّه على مذهب الشافعي ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرق في قبيل وفاته .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرد ، والاعتدال على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُشَبَّهاً ومُوجِزاً ، وكان - مع ذلك كله - متواضعاً ، برأ ، دَمَتْ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جَمٍّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اِفْتَنُوا أثر ابن جنى واتباعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه » ا هـ .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذبوع الصيت، ونحن نذكر لك ماطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتباً على حروف المعجم، وكذلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود، أو نذكر لك الذي حدث به إن لم نعلم وجوده، وها كها:

(١) الإعراب، عن قواعد الإعراب. طبع في الأستانة وفي مصر، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى.

(٢) الألتاز، وهو كتاب في مسائل بحوية صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل: طبع في مصر.

(٣) أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك. طبع مراراً، وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاث شروح: أولها شرح وجيز مطبوع، وثان متوسط مطبوع أيضاً، وثالث مبسوط لم يطبع.

(٤) التذكرة: ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً، ولم نطلع على شيء منه

(٥) التحصيل والتفصيل، لكتاب التذييل والتكميل: ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات

(٦) الجامع الصغير: ذكره السيوطى، ويوجد في مكتبة باريس.

(٧) الجامع الكبير: ذكره السيوطى.

(٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافاً » و « أيضاً »

و « هلم جرا »، وهى موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وليدن، وهى برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطى المطبوع في الهند.

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم: موجودة في مكتبة برلين

(١٠) رفع الحصاصه، عن قراء الخلاصة: ذكره السيوطى، وذكر أنه يقع في

أربعة مجلدات.

(١١) الروضة الأدبية، فى شواهد علوم العربية: يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح

شواهد كتاب اللمع لابن جنى.

- (١٢) شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع
- (١٣) شرح البردة : ذكره السيوطي .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً .
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر ؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله
- (١٧) شرح قصيدة « بانث سعاد » : طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية : يوجد في مكتبة ليدن .
- (١٩) شرح « قطر الندى ، وبل الصدى » الآتي ذكره : طبع مراراً ، وهو هذا الذي تقدمه اليوم .
- (٢٠) شرح الممحة لأبي حيان : ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب ، في تحقيق صرف ابن الحاجب : ذكره السيوطي ، وذكر أنه في مجلدين .
- (٢٢) فَوْحُ الشذا ، في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا ، في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان : يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .
- (ج ٤ ص ١٢٧ — ١٣١)
- (٢٣) قطر الندى ، وبل الصدى ، طبع مراراً ، وهو متن هذا الشرح ، ولنا عليه شرح مطبوع .
- (٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطي
- (٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطي
- (٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف ، من الكشاف » وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

- (٢٧) المسائل السفرية في النحو : ذكره السيوطي .
(٢٨) مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب : طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شرح كثيرة طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مبسوط ، نسأل الله أن يعين على طبعه .
(٢٩) موقد الأذهان ، وموقظ الوجدان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو :
ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس .

* * *

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل : ليلة الخميس - الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .
وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفي في عام ٧٦٢ اثنين وستين وسبعائة من الهجرة ، وهو ما لم أجده لأحد سواء .
رضي الله تعالى عنه وأرضاه^(١) ! ! .

(١) نجد لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى ! - ترجمة في الدرر الكامنة لابن حجر ٣٠٨/٢ وفي بغية الوعاة للسيوطي ٣٩٣ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ٢٤٧/١ وفي المنهل الصافي ، وفي المنهج الأحمد للعليمي ٢٥٥ ، وفي دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١ وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون .

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة : منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري الذي هذب سيرة النبي صلى الله عليه وسلم التي صنفها ابن إسحاق ، وقد توفي ابن هشام هذا بمصر في عام ٢١٣ ، وقيل : في عام ٥٢١٨ هـ ، وله ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن هشام بن إبراهيم ابن خلف ، اللخمي ، السبتي ، النحوي ، أحد أعيان القرن السادس ، وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ص ١٩ وفي ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا) ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الحضراوي ، ويعرف بابن البرذعي أيضاً ، وكان رأساً في العربية ، وتوفي بتونس في سنة ٦٤٦ هـ ، وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ص ١١٥

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة : منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى في عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة في الضوء اللامع للسخاوي ٧ / ٢٩١ ومنهم محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وله ترجمة في الضوء اللامع أيضاً ٩٢/٩ ، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، جمالُ الْمُتَصَدِّرينَ ، وَتَاجُ القُرَّاءِ .
تَذَكُّرَةُ أَبِي عمرو ، وَسَيِّبِيهِ ، وَالقُرَّاءِ : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن
هشام ، الأنصاري ، فَسَحَّ اللهُ فِي قَبْرِهِ !!

الحمدُ لِلَّهِ رَافِعِ الدَّرَجَاتِ لِمَنْ انخَضَ لجلاله ، وفاتحِ البركاتِ لِمَنْ انتصب
لشكرِ إفضاله ، والصلاة والسلام على مَنْ مَدَّتْ عَلَيْهِ الفصاحةُ رِوَاقَهَا^(١) ، وشَدَّتْ
بِهِ البِلاغَةُ نِطَاقَهَا^(٢) ، المبعوثُ بِالآياتِ الباهرةِ وَالْحَجَجِ ، المُنزَلُ عَلَيْهِ قرآنُ
عَرَبِيٌّ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ ، وعلى آلِهِ المهادينَ ، وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ شَادُوا الدِّينَ ،
وَشَرَّفُوا وَكَرَّمُوا .

وَبَعْدُ ، فَهَذِهِ نُكَّتْ حَرَرَتُهَا عَلَى مُقَدَّمَتِي المُسَمَّاةِ بِـ « قَطْرِ النَّدى ، وَبَلِّ
الصَّدى » رَافِعَةٌ لِحِجَابِهَا ، كاشِفَةٌ لِنِقَابِهَا ، مَكْمَلَةٌ لِشِوَاهِدِهَا ، مُتَمِّمَةٌ لِفَوَائِدِهَا ، كَافِيَةٌ
لِمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا ، وَافِيَةٌ بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ^(٣) مِنْ طُلَّابِ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ إِلَيْهَا .
وَاللَّهُ المُسْتَوَّلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا ، وَأَنْ يُذِلَّ لَنَا طُرُقَ الخَيْرَاتِ
وَسُبُلَهَا ؛ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ ، رَوْوْفٌ رَحِيمٌ ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ : عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ،
وَإِلَيْهِ أُنِيبُ^(٤) .

(١) الرواق — بكسر الراء ، بزنة السكتاب — أصله بيت كالفسطاط ، وقيل : هو
سقف في مقدم البيت .

(٢) النطاق — بكسر النون — ما يشد به الوسط كالخزام ، وقيل : شقة تلبسها
المرأة وتشد وسطها عليها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض ، وليس لها حجة ولا نيفق
(الموضع للتسع منه) ولا ساقان ، وجمعه نطق بزنة كتب .

(٣) البغية : الحاجة والطلب ، وجنح : مال . (٤) أنيب : أرجع

ص - الكَلِمَةُ : قَوْلٌ مُفْرَدٌ .

ش - تُطْلَقُ الكَلِمَةُ فِي اللِّغَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ^(١) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَلِمَاتٌ نَبِيهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)^(٢) إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ : (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ)^(٣) ، وَفِي الاصْطِلَاحِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَفْرُودِ .

والمُرَادُ بِالْقَوْلِ : اللفظُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى : كَرَجُلٍ ، وَفَرَسٍ .

والمُرَادُ بِاللَّفْظِ : الصَّوْتُ الْمَشْتَمَلُ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ : سِوَاءِ دَلِّ عَلَى مَعْنَى :

كَزَيْدٍ ، أَمْ لَمْ يَدُلْ كَدَيْزٍ - مَقْلُوبَ زَيْدٍ - وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ لَفْظٌ ، وَلَا يَتَعَكَّسُ^(٤) .

والمُرَادُ بِالْمَفْرُودِ : مَا لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ « زَيْدٍ » ؛ فَإِنْ

أَجْزَأَهُ - وَهِيَ : الزَّاي ، وَالْيَاءُ ، وَالدَّالُّ - إِذَا أُفْرِدَتْ لَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَدُلُّ

هُوَ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ « غُلَامٌ زَيْدٍ » ؛ فَإِنْ كَلَّمَ مِنْ جُزْئِهِ - وَهِيَ : الغلامُ ،

وَزَيْدٌ - دَالٌّ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ ؛ فَهَذَا يُسَمَّى مَرْكَبًا ، لَا مُفْرَدًا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلَمْ لَا اشْتَرَطْتَ فِي الكَلِمَةِ الْوَضْعَ ، كَمَا اشْتَرَطَ مَنْ قَالَ : الكَلِمَةُ

لَفْظٌ وَوَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ ؟

قُلْتَ : إِنَّمَا احْتِاجُوا إِلَى ذَلِكَ لِأَخْذِهِمُ اللَّفْظَ جِنْسًا لِلْكَلِمَةِ ، وَاللَّفْظُ يَنْقَسِمُ إِلَى :

مَوْضُوعٍ ، وَمُتَهَمَلٍ ؛ فَاحْتِاجُوا إِلَى الْاِحْتِرَازِ عَنِ الْمُهْمَلِ بِذِكْرِ الْوَضْعِ ، وَلَمَّا أَخَذْتُ

الْقَوْلَ جِنْسًا لِلْكَلِمَةِ - وَهُوَ خَاصٌّ بِالْمَوْضُوعِ - أَغْنَانِي ذَلِكَ عَنِ اشْتِرَاطِ الْوَضْعِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ عَدَلْتُمْ عَنِ اللَّفْظِ إِلَى الْقَوْلِ ؟ .

قُلْتَ : لِأَنَّ اللَّفْظَ جِنْسٌ مُبَعِيدٌ ؛ لِانْتِظَاقِهِ عَلَى الْمُهْمَلِ وَالْمُسْتَعْمَلِ ، كَمَا ذَكَرْنَا

(١) فِي نَسْخَةِ « عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ » .

(٢) مِنَ الْآيَاتِينَ ٩٩ وَ ١٠٠ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ .

(٣) يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ لَفْظٍ قَوْلًا ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى كَدَيْزٍ يُسَمَّى لَفْظًا ، وَلَا

يُسَمَّى قَوْلًا .

والقولُ جنسٌ قريبٌ ؛ لاختصاصه بالمستعمل ، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود
معيبٌ عند أهل النظر .

ص — وَهِيَ : أَسْمٌ ، وَفَعْلٌ ، وَحَرْفٌ .

ش — لما ذكرتُ حَدَّ الكلمة ، بَيَّنْتُ أنها جنسٌ تحتها ثلاثة أنواع : الاسم ،
والفعلُ ، والحرفُ . والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الأستقراء^(١) فإن علماء
هذا الفن تَدَبَّعُوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان^(٢) تَمَّ نَوْعٌ رَابِعٌ
لَعَثَرُوا على شيء منه .

ص — فَأَمَّا الْأَسْمُ فَيُعْرَفُ : بِأَنَّ كَالرَّجُلِ ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ ، وَبِالحَدِيثِ
عَنهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ .

ش — لما بَيَّنْتُ ما انحصرتُ فيه أنواع الكلمة الثلاثة ، شَرَعْتُ في بيان ما يُمَيِّزُ
به كُلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمِهِ ؛ لتتم فائدة ما ذكرتُه ؛ فذكرت للاسم ثلاثَ علاماتٍ
علامةً من أوله ، وهي : الألف واللام ، كالفرس ، والغلام . وعلامةً من آخره ، وهي
التنوين ، وهو « نونٌ زائدة ، ساكنة ، تَدَحِقُ الآخرَ لفظاً ، لا خطأً ، لغير توكيد » ،
نحو : زَيْدٍ ، وَرَجُلٍ ، وَصَهٍ ، وَحَيْثُذِي ، وَمُسَلِمَاتٍ ؛ فهذه وما أشبهها أسماء
بدليل وجُودِ التنوين في آخرها . وعلامةً معنوية ، وهي : الحَدِيثُ عنه ، كـ « قَامَ
زَيْدٌ » ، فزَيْدٌ : اسمٌ ؛ لأنك قَدْ حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام ، وهذه العلامة أنْفَعُ
العلامات المذكورة للاسم ، وبها اسْتَدِيلُ على اسمية التاء في « ضَرَبْتُ » ، ألا ترى أنها
لا تقبل « أل » ، ولا يلحقها التنوينُ ، ولا غيرها من العلامات التي تُذَكِّرُ للاسم ،
سوى الحديث عنها فقط .

(١) وأيضاً فالكلمة إما ألا تدل على معنى في نفسها بل يكون معناها في غيرها ، وإما

أن تدل على معنى في نفسها ، والأول الحرف ، والثاني إما أن يكون الزمن جزءاً من
معناها ، وإما لا ، الأول الفعل ، والثاني الاسم .

(٢) في نسخة « فلو كان » بالفاء مكان الواو .

ص - وَهُوَ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ ، وَهُوَ : مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ : كَزَيْدٍ . وَمَبْنِيٌّ ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ : كَهَوْلَاءَ فِي لُزُومِ الْكَسْرِ ، وَكَذَلِكَ حَذَامٌ ، وَأَمْسٌ فِي لُفْعَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، وَكَأَحَدِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ ، وَكَقَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ ، إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنَوِيَ مَفْنَأَهُ ، وَكَانَ ، وَكَمْ فِي لُزُومِ الشُّكُونِ ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ .

ش - لما فرغتُ من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عَقَبْتُ ذلك ببيان انقسامه إلى مُعْرَبٍ ، وَمَبْنِيٍّ ، وَقَدَّمْتُ الْمُعْرَبَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَأَخَّرْتُ الْمَبْنِيَّ لِأَنَّهُ الْفَرْعُ ، وَذَكَرْتُ أَنَّ الْمُعْرَبَ هُوَ « مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ » كَزَيْدٍ ، تَقُولُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، وَ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ آخِرَ « زَيْدٍ » تَغْيِيرٌ بِالضَّمَّةِ ، وَالْفَتْحَةِ ، وَالْكَسْرَةِ ، بِسَبَبِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ « جَاءَنِي » ، وَ « رَأَيْتُ » ، وَ الْبَاءِ ؛ فَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي غَيْرِ الْآخِرِ لَمْ يَكُنْ إِعْرَابًا ، كَقَوْلِكَ فِي « فَلَسٍ » إِذَا صَغُرَتْ « فَلَيْسَ » ، وَإِذَا كَسَّرْتَهُ ^(١) « أَفْلُسٌ ، وَفُلُوسٌ » ، وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي الْآخِرِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، كَقَوْلِكَ : « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : « حَيْثُ » بِالضَّمِّ ، وَ « حَيْثُ » بِالْفَتْحِ ، وَ « حَيْثُ » بِالْكَسْرِ ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدًا ، وَهُوَ « جَلَسَ » ، وَقَدْ وُجِدَ مَعَهُ التَّغْيِيرُ الْمَذْكُورُ ؟

ولما فرغتُ من ذكر المعرب ذكرتُ المبنى ، وَأَنَّهُ « الَّذِي يَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ » ، ثُمَّ قَسَمْتَهُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ . ثُمَّ قَسَمْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْكَسْرِ إِلَى قَسَمَيْنِ : قَسَمٌ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ « هَوْلَاءُ » ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ يَكْسِرُونَ آخِرَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَقَسَمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَهُوَ « حَذَامٌ وَقَطَّامٌ » ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُوَثَّقَةِ الْآتِيَةِ عَلَى وَزْنِ « فَعَالٍ » ، وَ « أَمْسٍ » إِذَا أُرِدَتْ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ .

(١) كَسَّرْتَهُ : يَعْنِي جَمَعْتَهُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ .

فأما باب « حَذَام » ، ونحوه : فأهل الحجاز يَبْنُونَهُ على الكسر مطلقاً ؛
 فيقولون : « جَاءَتْنِي حَذَامٌ ، وَرَأَيْتُ حَذَامًا ، وَمَرَرْتُ بِحَذَامٍ » ، وَعَلَى ذَلِكَ
 قولُ الشاعر :

١ - فَلَوْلَا الْمَزْعَجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي لَمَّا تَرَكَ الْقَطَايِبَ الْمَنَامَ
 إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
 فذكرها في البيت مرتين مكسورةً ، مع أنها فاعلٌ .

١ - البيتان قيل : إنهما للديلم بن طارق أحد شعراء الجاهلية . والصواب كما في
 اللسان (مادة رقتش) أنهما للديلم بن صعب والد حنيفة ومجلى ، وحذام امرأته وفيها
 يقولها ، والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب
 ما لا ينصرف ، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨١) وكتابه شذور الذهب (رقم
 ٣٨) وأنشده قبلهم ابن جني في الخصائص (١ - ٥٦٩) .

اللغة : « المزعجات » جمع مزعجة ، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج ، وهو
 الإقلاق « القطا » طائر يشبه الحمام « المنام » النوم « قالت » فعل ماض من القول « حذام »
 اسم امرأة الشاعر كما عرفت « صدقوها » انسبوا للصدق ، ولا ترموها بالكذب .
 المعنى : هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول ؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا أنه
 القول المعتبر به الذي لا يصح خلافه ؛ فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشروطه منصوب بجوابه ، مبنى
 على السكون في محل نصب « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث حرف لاجل له من
 الإعراب « حذام » فاعل بقال ، مبنى على الكسر في محل رفع ، والجملة في محل جر بإضافة
 إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا : فعل أمر مبنى على حذف النون
 وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، وها : مفعول به مبنى على السكون في
 محل نصب ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية
 وكانت الجملة لاجل لها لأن إذا أداة شرط غير عاملة « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ،
 إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول
 خبر إن ، مبنى على السكون في محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « حذام »
 فاعل قال ، مبنى على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لاجل لها من الإعراب
 صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقال ، وتقدير الكلام : فإن القول هو
 الذي قالته حذام .

وافترقت بنو تميم فرقتين؛ فبعضهم يُعَرِّبُ ذلك كله: بالضم رفعاً^(١)، وبالفتح نصباً وجرّاً؛ فيقول: «جَاءَ نَبِيَّ حَذَامٍ» بالضم، و«رَأَيْتُ حَذَامَ، وَمَرَرْتُ بِحَذَامٍ» بالفتح، وأكثرهم يفصل بين ما كان آخره راءً كَوَبَارٍ: اسم لقبيلة، وَحَضَارٍ: اسم للكوكب، وَسَقَارٍ: اسم لماء - فينبه على الكسر، كالحجازيين^(٢)، وما ليس آخره راءً: كحَذَامٍ، وَقَطَامٍ، فيُعَرِّبه إعرابَ مالا ينصرف.

وأما «أَمْسٍ» إذا أردت به اليوم الذي قَبَلَ يومك، فأهلُ الحجاز يَبْنُونَهُ عَلَى الكسر؛ فيقولون: «مَضَى أَمْسٍ، وَاعْتَكَفْتُ أَمْسٍ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسٍ» بالكسر في الأحوال الثلاثة، قال الشاعر:

٢ - مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُسْمَى

== الشاهد فيه: قوله «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعل في الموضعين جميعاً، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعاً، فلما لم يكن ههنا مرفوعاً في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل، وهذا معنى كونه مبنيّاً، وهذه لغة الحجازيين، وخالفهم بنو تميم، وتفصيل مقالهم في الشرح.

(١) وطى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو شاعر من بني تميم:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسْمِيِّ لَمَّا غَدَتُ مِثِّي مُطْلَقَةً نَوَارُ
وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدِي وَنَفْسِي لَكَانَ إِلَى الْقَدَرِ الْخِيَارُ

الشاهد في قوله «نوار» فإنه قد جاء به مرفوعاً بالضم الظاهرة لكونه فاعل «غدت»

بدليل القافية الثانية.

(٢) من ذلك قول الفرزدق هام بن غالب - وهو من شواهد كتاب شذور الذهب

للمؤلف (ش ٣٩)، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان:

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمَعُورَا

٢ - هذه الأبيات لتبع بن الأقرن، أو لأسقف نجران، وقد استشهد المؤلف في

التوضيح بالشرط الأخير من هذه الأبيات في ما لا ينصرف (رقم ٤٨٤) وذكر الأبيات =

وَطُلُوعَهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً وَغُرُوبَهَا صَفْرَاءَ كَالْوَرْسِ
 الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفِصْلِ قِضَائِهِ أَمْسِ

= كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١) وذكر البيهقي ابن منظور في لسان العرب (أمس) اللغة : « البقاء » أراد به الدوام والخلود « الورس » هو الزعفران « بفصل قضاؤه » أراد بقضائه الفاصل ، أى : القاطع ؛ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

العتى : إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد ، والدليل على امتناعه ما شاهدته من تقلبات الأحوال ؛ فالشمس — وهى كوكب عظيم جداً — ليست بياقية على حالة واحدة ، بل يعترها التغير والأفول ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التى تغرب فيها ، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية ، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران فى صفرتها .
 ثم يقول : أنا أعلم ما يحصل لى فى وقتى الحاضر ، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً ، ولكن ما حدث أمس منى ومن غيرى لا يمكن لى أن أرده ؛ لأنه قد ذهب وانقطع ، ومن لاحيلة له كيف يأمل الخلود ؟

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به مقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تغلب » فاعل منع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« الشمس » مضاف إليه و« وطلوعها » الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف على تغلب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وطلوع مضاف وها : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « من » حرف جر « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع « لا » نافية « تسمى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الشمس ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « وطلوعها » الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف أيضاً على تغلب ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « حمراء » حال من ضمير المؤنث المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه « صافية » صفة لحمراء ، أو حال ثان « وغروبها » الواو عاطفة ، غروب : معطوف على تغلب ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « صفراء » حال من « ها » المجرور محلاً بإضافة غروب إليها « كالورس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان ، أو صفة لصفراء « اليوم » بالرفع ، مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أو بالنصب على الظرفية الزمانية « أعلم » فعل مضارع =

فَأَمْسَ فِي الْبَيْتِ فَاعِلٌ لِمَضَى ، وَهُوَ مَكْسُورٌ كَمَا تَرَى .
 وَافْتَرَقَتْ بَنُو تَمِيمٍ فِرْقَتَيْنِ ؛ فَفَهُمْ مِنْ أَعْرَبِهِ : بِالضَّمَّةِ رَفْعًا ، وَبِالْفَتْحَةِ مَطْلَقًا ،
 فَقَالَ : مَضَى أَمْسٌ ، بِالضَّمَّةِ ، وَاعْتَكَفْتُ أَمْسٌ ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسَ ، بِالْفَتْحِ ،
 قَالَ الشَّاعِرُ :

٣ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالَى خَمْسًا
 يَا كَلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسًا لَا تَرَكَ اللهُ لِهِنَّ ضِرْسًا
 وَلَا لَقَيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا تَعْنَسًا

= مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره «أنا» اسم موصول :
 مفعول به لأعلم ، مبنى على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة
 الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار
 ومجرور متعلق بيجيء ، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
 وهو ما ، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو اليوم إذا قرأته بالرفع ،
 وهو أجود .

الشاهد فيه : قوله «أمس» في آخر الأبيات ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة
 الآخر ، بدليل قوافي الأبيات كلها ، وهى فاعل لمضى ، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على
 الكسر في محل رفع ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً : إما لفظاً ، أو تقديرًا ، وإما محلاً .
 ٣ - هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وقد أنشد سيويه البيت الأول
 منها (ج ٢ ص ٤٤) ، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي
 لا ينصرف ، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نوادره ، وذكر الأعلام في شرح شواهد
 كتاب سيويه الثاني ، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور
 (ش ٤٢) .

اللغة «عجائزا» جمع عجوز ، وهى المرأة الطاعنة في السن «السعالي» بفتح السين
 - جمع سعاة - بكسر السين وسكون العين - وهى النول ، وقيل : ساحرة الجن «همسا»
 الخمس : الحفاه وعدم الظهور «لا ترك الله لهن ضرسا» يدعو عليهن بذهاب أضراسهن
 وقوله «ولا لقين الدهر - إلخ» دعاء عليهن أيضاً .
 =

= المعنى : يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه ، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان ، وأيا يكن ما في رحلهن من الطعام أكلا خفياً ، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن .

الإعراب : «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد رأيت - إلخ ، قد : حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجيباً» مفعول به ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : لقد رأيت شيئاً عجيباً ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمساً» مجرور بمذ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس ، والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزاً» صرفه للضرورة ، وهو يدل من قوله عجبا ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «مثل» صفة لعجائز ، وهو مضاف و «السعالى» مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «خمساً» بدل من عجائز أو صفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة «يا كفن» فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز «ما» اسم موصول مفعول به ليأكل ، مبنى على السكون في محل نصب «في» حرف جر «رحلهن» رحل : مجرور بفي ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وهو ما «همساً» مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : يا كفن أكلا همساً - أى خفياً - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «لا» حرف نفي دال على الدعاء «ترك» فعل ماض «الله» فاعل بترك «لهن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرساً» مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله «مذ أمساً» فإنه أتى بكلمة «أمس» مفتوحة بدليل قوافي بقية الأبيات ، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ ؛ فدل على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب ، والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاءوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضمة الظاهرة مثل قول الشاعر :

أَعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تَعَمَّنَ أَمْسُ

فإن قوله «أمس» مرفوع بالضمة ، وهو فاعل لقوله «تضمن» .

ومنه من أعر به بالضمّة رفعاً ، وبنأه على الكسر نصبا وجرًا .
 وزعم الزجاجيُّ أن من العرب من بيني « أمس » على الفتح ، وأنشد عليه قوله :
 * مُدُّ أُمْسًا * وهو وَهَمٌ ، والصواب ما قدمناه من أنه معربٌ غير منصرف ،
 وزعم بعضهم أن « أمسا »^(١) في البيت فعل ماض ، وفاعله مستتر ، والتقدير : « مُدُّ
 أُمْسَى الْمَسَاءِ » .

ولما فرغتُ من ذكر المبنيِّ على الكسر ، ذكرتُ المبنيَّ على الفتح ، ومثله
 بأحدَ عَشَرَ وأخواته ، تقول : « جَاءَنِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
 رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا » بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة ، وكذا
 تقول في أخواته ، إلا « اثني عشر » فإن الكلمة الأولى منه تعرب : بالألف رفعاً ،
 وبالياء نصبا وجرًا ، تقول : « جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ،
 وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا » .

وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولي « وأخواته » لأنني سأذكر فيما بعد أن « اثنين ،
 واثنتين » يُعْرَبَانِ إعرابَ الثني مطلقا ، وإن رُكِّبَا .

ولما فرغتُ من ذكر المبنيِّ على الفتح ذكرتُ المبنيَّ على الضمِّ ، ومثله بِقَبْلُ ،
 وَبَعْدُ ، وأشارتُ إلى أن لهما أَرْبَعَ حالاتٍ :

إحداها : أَن يَكُونَانِ مُضَافَيْنِ ؛ فيعربان نَصْبًا على الظرفية ، أو حَفْضًا
 بِمِنْ ، تقول : « جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ » فتنصبهما على الظرفية ، و« مِنْ
 قَبْلِهِ ، وَمِنْ بَعْدِهِ » ، فتخفضهما بمن ، قال الله تعالى : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ
 نُوحٍ)^(١) (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعَدَ اللَّهُ وَايَاتِهِ يُؤْمِنُونَ)^(٢) ، وقال الله تعالى : (أَلَمْ

(١) كان صوابه حينئذ أن يكتب « أمسى » بالياء ؛ لأن الألف الزائدة على الثلاث
 تكتب ياء .

(١) من الآية ٤٢ من سورة الحج (٢) من الآية ٦ من سورة الجاثية .

يَأْتِيهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (١) (مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونََ الْأُولَى) (٢)
 الحالة الثانية : أن يُحذف المضاف إليه ، ويُنوى ثبوت لفظه ؛ فيعربان
 الإعراب المذكور ، ولا يُنَوَّنان لنية الإضافة ، وذلك كقوله :

٤- وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٌ فَأَعَطَفْتُ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

(١) من الآية ٧٠ من سورة التوبة (٢) من الآية ٤٣ من سورة القصص

٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين ، مع كثرة استشهاد العلماء به ، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٢) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه « أوضح المسالك » (٣٤٤) .

اللمعة : «نادى» فعل ماض من النداء، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك «مولى» للمولى عدة معان تقرب من العشرين ؛ فيطلق على السيد ، ويطلق على العبد ، ويطلق على ابن العم ، ويطلق على الحليف المناصر ، ويطلق على غير ذلك «قرابة» مصدر بمعنى القرب المعنى : وصف شدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوى نصرته .

الإعراب : «ومن» الواو حرف عطف ، من : حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآنى ؛ فهو متقدم على عامله « نادى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و«مولى» مضاف إليه ، ويروى منونا وغير منون ، فإن كان منونا فهو مجرور بكسرة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى ذلك يكون قوله «قرابة» مفعولا به لنادى منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وإن كان « مولى » غير منون فهو مجرور بكسرة مقدره على الألف الموجودة في اللفظ منع من ظهورها التعذر ، وهو على هذا مضاف و«قرابة» مضاف إليه ، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفا لعدم تعلق الغرض بذكره : أى نادى كل مولى قرابة من ينجده ، مثلا «فما» الفاء حرف عطف ، وما : نافية «عطف» عطف : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « مولى » أعربه بعضهم بدلا من ضمير الغائب الذى هو الهاء فى قوله « عليه » =

الرواية بخفض « قبل » بغير تنوين ، أى : ومن قبل ذلك ، حذف « ذلك » من اللفظ ، وقدره ثابتاً ، وقرأ الجحدري ، والعقيلي : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) ^(١) ، بالخفض بغير تنوين ، أى : من قَبْلِ الْعَلْبِ ومن بَعْدِهِ ، فَحَذَفَ الْمِضَافَ إِلَيْهِ ، وَقَدَّرَ وُجُودَهُ ثَابِتًا .

الحالة الثالثة : أن يُقْطَعَا عن الإضافة لفظاً ، ولا يُنَوَى المِضَافُ إِلَيْهِ ؛ فيعربان أيضاً الإعراب المذكور ، ولكنهما يُنَوَّان ؛ لأنهما حينئذ اسمان تَامَانٍ ، كسائر الأسماء النكرات ؛ فتقول : « جِئْنَاكَ قَبْلًا وَبَعْدًا ، ومن قبلٍ ومن بعدٍ » ، قال الشاعر :
 ٥ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

= الآتي ، ويلزم عليه تقديم البدل على البدل منه ، وذلك نادر كل الندرة ، فلا يسوغ الذهاب إليه إلا إن تعين ، وليس بمتعين هنا ، وأعربه بعضهم حالا من ضمير الغائب أيضا ، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وهذا - مع كونه أخف من سابقه ، وله شواهد مسموعة - محل اختلاف بين العلماء ، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم ، فإنه يجوز أن يكون قوله « مولى » مفعولا به لعطف تقديم على الفاعل ، وقوله « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله عطفت ، و « العواطف » فاعل عطفت ، وهذا الإعراب خير من سابقه .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » فإن الرواية بجر « قبل » بدون تنوين ، وذلك لأنه حذف المِضَافُ إِلَيْهِ ، ونوى لفظه . وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت . واسم الإشارة هو المِضَافُ إِلَيْهِ الَّذِي حَذَفَهُ مِنَ الْكَلَامِ مع أنه يقصده ، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت .

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٥ - نسب العيني هذا البيت لعبدالله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصعق ، وأن صحة روايته هكذا :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وهو كذلك في بعض نسخ الشرح ، وفي شرح ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته ، وقد أنشده الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٤٣) كما أنشده الشارح ، رور =

أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب « أوضح المسالك » (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه شذور الذهب (رقم ٤٦) .

اللغة : « ساغ لى الشراب » سهل مروره فى حلقى ، وحلا مذاقه ، وطاب لى شربه « أغص » بفتح همزة المضارعة ، والغين المعجمة مفتوحة فى الأكثر ومضمومة فى لغة قليلة ، وهو من العصص — بفتح الغين والصاد — والعصص هو وقوف الطعام واعتراضه فى الحلق « الماء الحميم » كما هى الرواية الصحيحة — هو الماء البارد ، والفرات — كما فى الرواية الأخرى — هو الشديد العذوبة ، ومنه قوله تعالى : (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج) من الآية ١٢ من سورة فاطر .

المعنى : يقول : إنه بعد أن أدرك ثأره ونال فى عدوه ما كان يشتهر طابله الشراب وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسبغه .

الإعراب : « فساغ » الفاء حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت » الواو واو الحال ، وكان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكميل اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه نصب كان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر فاعله ، وقوله « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء ، وصفة المجرور مجرورة .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية فى هذه السكلمة بالنصب مع التنوين ، وذلك لأن الشاعر قطع هذه السكلمة عن الإضافة فى اللفظ ولم ينو المضاف إليه لالفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه ، وذلك لأن النوى كالثابت ، وإذا وجد المضاف إليه فى الكلام امتنع تنوين المضاف ، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينب لبعض بنى عقيل من غير تعيين :

وَنَحْنُ قَتَانَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَرَا

وقرأ بعضهم : (لِه الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بالخفض والتنوين .
 الحالة الرابعة : أن يُحْدَفَ المضافُ إليه ، ويُنَوَى معناه دون لفظه ؛ فَيُبْنِيَانِ
 حينئذ على الضم ، كقراءة السبعة : (لِه الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) .
 وقولِي « وأخواتهما » أردتُ به أسماء الجهات الست ^(١) ، وأوَّلُ ، ودُونُ ،
 ونحوهُنَّ ، قال الشاعر :

٦ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأُوجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المِيتَةُ أَوَّلُ

(١) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال ، وما بمعنى أحدها كخلف وقدام .
 ٦ - البيت لمعن بن أوس ، من كلمة مذكورة في أمالي القالي (ج ٢ ص ٢١٨) وفي
 ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وزهر الآداب (٧٣٧) بتحقيقنا ، وقد استشهد
 به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩) ، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك
 (رقم ٣٤٨) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٤٥) .

اللغة : « عمرك » أي : حياتك « ما أدري » ما أعلم « أوجل » أخاف « تعدو » تجتريء
 فتنب عليه وتسطو ، ويروي تعدو - بالنين المعجمة - أي : تجيئه في وقت الغداة
 « الميتة » الموت .

المعنى : يقول لصاحبه : أقسم لك بحياتك إنني لا أعلم - مع أنني خائف - من الذي
 ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه ، يريد أن هذه الحياة قصيرة ، والمرء في كل لحظة
 عرضة للموت ؛ فلا يحسن أن تقضي حياتنا في الهجران والقطيعة .

الإعراب : « لعمرك » اللام حرف ابتداء ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعمر :
 مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف إليه
 مبنى على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمي « ما »
 نافية ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أدري » فعل مضارع مرفوع بضمه
 مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإني »
 الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون في محل
 نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، وهي اللام الزحلقة ، وأوجل : فعل مضارع فاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن ، والجملة

= من إن واسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلا ؛ فهو خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «على» حرف جر «أينا» أي : اسم استفهام مجرور بعلى ، وأى مضاف و«نا» ضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتي «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل تعدو «أول» ظرف زمان ، مبني على الضم في محل نصب ، والعامل فيه قوله تعدو .

الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه ؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) وكما في قول أبي النجم يصف فرسا :

* أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وكما يروى في قول العرب «أبدأ بذنا من أول» بضم اللام ؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

فإن قلت : ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه ؟ وما معنى نية لفظه ؟

فالجواب أنك حين تحذف المضاف إليه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه ، ويكون هو مقصودا بذاته ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه ، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه ، من غير نظر إلى لفظه معين يدل عليه ، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بأي لفظ ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه .
فإن قلت : فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضى إعراب المضاف ، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه ؟ .

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة بسبب كون المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين ، فأما نية لفظ المضاف إليه قفوية ، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم ، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة - بحسب الظاهر - يقتضى بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه ؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه ، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد .

وقال آخر :

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمِنْ عَنِّيكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِن وَّرَاءِ وَرَاءِ

٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سابق أولاً حق اللغة : « أومن » أصله أومن - بهمزة مضمومة هي همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول ، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واواً ؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أول كلمة وثانيتها ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآدم ، وإن كانت الثانية مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار ، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو أوثر وأومن «وراء» كلمة بمعنى خلف ، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عينك .
المعنى : لاخير في المودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنت لا تجدى أهلاً لأن تأمننى على شرك وسأر شوؤنك ، وكنت لا تلقانى إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، على الراجح عند جمهور البصريين ، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذا معنى قولنا « خافض لشرطه » وقوله « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أومن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة ؛ لأنها دلت على الفعل الذى يكون بعد إذا « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أومن «ولم» الواو عاطفة ، لم : حرف جزم ونفي وقلب «يكن» فعل مضارع مجزوم بلم «لقاؤك» لقاء : اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة ، أوفاعل بها على تقدير كونها تامة ، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «من» حرف جر «وراء» ظرف مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن ، فإذا جعلت قوله «لقاء» فاعلاً ليكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل «وراء» تأكيد للأول .

الشاهد فيه : قوله «من وراء وراء» حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر ؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضم ، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لالفظه .

ولما فرغتُ من ذكر المبنى على الضمّ ، ذكرتُ المبنى على السكون ، ومثّلتُ له بمنّ ، وكمّ ، تقول : « جاءني منّ قام ، ورأيتُ منّ قام ، ومررتُ بمنّ قام » ؛ فتجد « منّ » ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة ، وكذا تقول : « كمّ مالك ، وكمّ عبداً ملكت ، وبكمّ درهمهم اشتريت » فـ « كمّ » في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وعلى الخبرية عند الأخفش ، وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، وفي الثالث في موضع خفض بالباء ، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى .

ولما ذكرتُ المبنى على السكون متأخراً ، خشيتُ من وهمّ من يتوهم أنه خلاف الأصل ، فدفعتُ هذا الوهم بقولي : « وهو أصل البناء » .
ص — وأما الفعلُ فثلاثةُ أقسامٍ :

مَاضٍ ، ويُعرفُ ببناء التانيثِ الساكنةِ ، وبنائِهِ عَلَى الفتحِ ؛ كضربَ ، إلاّ معَ واوِ الجماعةِ ، فيضمُّ : كضربوا ، أو الضميرِ المرفوعِ المتحركِ ، فيسكنُ كضربتُ ، ومنه : « نعم ، وبنس ، وعسى ، وليس » في الأصحّ .
وأمرٌ ، ويُعرفُ بدلالتهِ عَلَى الطلبِ ، معَ قبولهِ ياءِ المخاطبةِ ، وبنائِهِ عَلَى السكونِ ، كأضربَ ، إلاّ المقتلُ ، فعلى حذفِ آخرِهِ : كاغزُ ، واخشُ ، وارمُ ، ونحو : قومًا ، وقوموا ، وقومى ، فعلى حذفِ النونِ ، ومنه : « هلمّ » في لغةِ تميمٍ ، و « هاتِ » ، و « تعالِ » في الأصحّ .

ومضارعٌ ، ويُعرفُ بلمّ ، وافتتاحِهِ بحرفٍ من حُرُوفِ « نأيتُ » ، نحو « تقومُ ، وأقومُ ، ويقومُ ، وتقومُ » ، ويضمُّ أولَهُ إن كان ماضيهِ رباعياً ، كـ « يُدخِرُ ، ويكرمُ » ، ويُفتحُ في غيرِهِ ؛ كـ « يضربُ ، ويستخرجُ » ، ويسكنُ آخرُهُ معَ نونِ النسوةِ ، نحو (يتربصنَ ، وإلاّ أن يعفونَ) ، ويُفتحُ مع نونِ التوكيدِ المباشرةِ لفظاً وتقديراً ، نحو (ليذبذنَ) ،

وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ، نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ (وَلَا تَدْبِعَانِ ، لَتَبْلَوْنَ ، فِيمَا تَرَيْنَ ، وَلَا يَصُدُّنَكَ) .

ش — لما فرغتُ من ذكر علامات الاسم ، وبيان انقسامه إلى معرب ومبني ، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ، ومفتوح ، ومضموم ، وموقوف ؛ شرعتُ في ذكر الفعل ، فذكرتُ أنه ينقسمُ إلى ثلاثة أقسامٍ : ماضٍ ، ومضارع ، وأمرٍ ، وذكرتُ لكل واحدٍ منها علامته الدالة عليه ، وحكمه الثابت له : من بناء ، وإعراب .

وبدأتُ من ذلك بالماضي ، فذكرتُ أن علامته : أن يقبل تاء التانيث الساكنة ؛ كقام ، وقعد ، تقولُ : « قَامَتْ ، وَقَعَدَتْ » ، وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثلنا ، وقد يخرج عنه إلى الضم ، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة ؛ كقولك : « قَامُوا ، وَقَعَدُوا » ، أو إلى السكون ، وذلك إذا اتصل به الضميرُ المرفوع المتحرك ، كقولك : « قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ ، وَفُئِنَّا ، وَقَعَدْنَا ، وَالنِسْوَةَ قُمْنَ ، وَقَعَدْنَ » .

وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالاتٍ : الضم ، والفتح ، والسكون ، وقد بينتُ ذلك ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلفَ في فعليته نَهَضْتُ عليه ، ونهبت على أن الأصح فعليته ، وهو أربع كلمات : نِعَمَ ، وَبِئْسَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ .

فأما نعم وبئس : فذهب القراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم — وقد بَشَّرَ بِبِنْتٍ — : « والله ما هي بنعم الولد » ^(١) ، وقول آخر — وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير — : « نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بَيْسِ الْعَيْرِ » .

(١) إذا قلت « نعم الرجل محمد » فأعراه على مذهب البصريين هكذا : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الرجل » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر =

وأما « ليس » فذهب الفارسيُّ في الحَلَبِيَّاتِ إلى أنها حرف نفي بمنزلة « ما » النافية ، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شُمَيْر .

وأما « عسى » فذهب الكوفيون إلى أنها حرف تَرَجٍّ بمنزلة « لعل » ، وتبعمهم على ذلك ابنُ السَّرَّاج .

والصحيحُ أن الأربعة أفعالٌ ؛ بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ » . والمعنى : من تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فبالرخصة أخذ ، ونعمت الرخصة الوضوء ، وتقول : « بئس المرأة حمالة الحطب ، وليست هندٌ مفلحةً ، وعَسَتْ هندٌ [أن] تزورنا » .

وأما ما استدللَّ به الكوفيون : فهو وُلِّ على حذف الموصوف وصفته ، وإقامة معمول الصفة مقامها ، والتقدير : ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نعمَ الولدُ ، ونعم السيرُ على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئس العيرُ ؛ فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا ، وكما قال الآخر :

= وفيه أعراب أخرى على مذهبهم .

وإعرابه على مذهبي الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا « نعم » مبتدأ ، وهو اسم بمعنى الممدوح مبنى على الفتح في محل رفع « الرجل » بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع بالضمة الظاهرة « زيد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون « الولد » في قوله « ما هي بنعم الولد » وكذا « العير » في قول الآخر « على بئس العير » مخفوضين ، على أن يكون « الولد » بدلا أو عطف بيان من « نعم » المخفوض محلا بالياء ، و « العير » بدلا أو عطف بيان من « بئس » المخفوض محلا بعلی ، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع ، وتخرج ذلك على أن « ما » نافية مهيئة « هي » مبتدأ « بنعم » الباء حرف جر زائد « نعم » اسم بمعنى الممدوح ، وهو خبر المبتدأ مبنى على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بالنظر إلى الباء ، وثانيهما رفع بالنظر إلى الخبرية « الولد » بدل أو عطف بيان على « نعم » بالنظر إلى محله الثاني ، أو الباء أصلية ، و « نعم » في محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله « هي » ، و « الولد » نعت مقطوع ؛ فهو خبر مبتدأ محذوف ، وقس إعراب المثال الثاني على هذا .

٨ - وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ [وَلَا مُخَاطِطُ اللَّيَّانِ جَابِئُهُ]

٨ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين، وقد استشهد به كثير من العلماء منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤) .

اللغة: «الليان» بفتح اللام - مصدر لان، مثل اللين، تقول: لان يلين لينا ولياناً، هذا هو المعروف في معاجم اللغة، وقال العلامة السجاعي: «والليان بكسر أوله بمعنى اللين» ولم أجد لذلك وجهاً، إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لايته، وهو بعيد كل البعد، والليان واللين: السهولة ونعمة العيش والرخاء، وقد روى صدر البيت كما في الأشموني:

* عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

المعنى: يصف أنه أرق ليلته وطال سهره فيها، وجفا جنبه عن الفراش؛ فكأنه نام على شيء خشن لا لين فيه .

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف، أي: أقسم والله، وقوله «ما ليلي» ما: نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين، وهي مهملة عند بني تميم «ليلي» اسم «ما» على لغة الحجازيين، ومبتدأ على لغة بني تميم، وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «بنام» الباء حرف جر زائد، وهي داخلية على مقدر ليس المذكوراً في الكلام، والتقدير: ما لي ليل نام صاحبه، وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ، منصوب على الأول ومرفوع على الثاني وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونام: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «صاحبه» صاحب: فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة، وصاحب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه في محل جر، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف، وقيل: هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعتاً لليل المحذوف، وأصل الكلام على هذا: والله ما لي ليل ليل مقول فيه نام صاحبه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «مخاطط» معطوف على محل قوله «ليل نام صاحبه»: إن جعلت محلها نصبا نصبت به وإن جعلت محلها رفعاً رفعته، ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحذوف تبعاً للفظه، =

أى بليلى مَقُولٍ فِيهِ نَامٌ صَاحِبُهُ .

ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضي ، وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه منه ، تَنَبَّهْتُ
بالكلام على فعل الأمر ، فذكرتُ أن علامته التي يعرفُ بها مركبةٌ من مجموع
شيئين ، وهما : دلالتُهُ على الطلب ، وقبولُهُ ياءَ المخاطبةِ ، وذلك نحو « قُمْ » فإنه دال
على طلبِ القيام ، ويقبل ياءَ المخاطبةِ ، تقول إذا أمرت المرأة « قومي » وكذلك : « اقعدُ ،
واقعدِي ، واذهبْ ، واذهبي » قال الله تعالى : (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا)^(١)
فلو دَلَّتِ الكَلِمَةُ على الطلب ولم تقبل ياءَ المخاطبةِ ، نحو « صَه » بمعنى اسكت ،
و « مَه » بمعنى اكفف ، أو قبلت ياءَ المخاطبةِ ولم تدل على الطلب نحو « أنتِ يا هندُ
تَقومينَ وتأكُلينَ » لم يكنِ فِعْلٌ أَمْرِي .

= ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة « نام صاحبه » ومخالط اسم فاعل من خالط ، وهو مضاف « الليان » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله جانب من « جانبه » فاعل بمخالط ، ومخالط مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنام » فإن الباء حرف جر ، ونام فعل ماض ، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين ، ومن المتفق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على الفعل ، وإذا كان ذلك كذلك فقد انفقوا على أن هذه الباء داخلية في التقدير على اسم ، كما قررناه في الإعراب ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن « نعم » اسم بدليل دخول حرف الجر عليها ، وطريق الإبطال أن يقال : لا يلزم من دخول حرف الجر على الكلمة في اللفظ أن تكون اسماً ؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت ، وذلك أن كلمة « نام » فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا ، وقد دخلت عليها في اللفظ باء الجر ؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية ؛ فيكون دخول الباء على « نعم » في قول القائل « ما هي بنعم الولد » ودخول « على » على « بئس » في قول الآخر « على بئس العير » غير دال على اسمه نعم وبئس ، ويبقى أن دليلنا على فعليتها دخول علامة الأفعال عليهما كثناء التأنيث في نحو « فيها ونعمت » وفي نحو « بئست للمرأة حمالة الحطب » .

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنْ حَكْمَ فِعْلِ الْأَمْرِ فِي الْأَصْلِ الْبِنَاءُ عَلَى السَّكُونِ ، كَأَضْرِبُ ، وَأَذْهَبُ ؛ وَقَدْ يُبَيِّنُ عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ ، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا ، نَحْوَ اغْزُ ، وَاخْشُ ، وَارْزُمُ ؛ وَقَدْ يَبَيِّنُ عَلَى حَذْفِ النَّوْنِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَدًّا لِأَلْفِ اثْنَيْنِ ، نَحْوَ « قُومًا » أَوْ وَاجْعُ ، نَحْوَ « قُومُوا » أَوْ يَاءِ مَخَاطَبَةٍ ، نَحْوَ « قُورِي » ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لِلأَمْرِ أَيْضًا ، كَمَا أَنَّ لِلْمَاضِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ .

وَمَا كَانَ بَعْضُ كَلِمَاتِ الْأَمْرِ مُخْتَلِفًا فِيهِ : هَلْ هُوَ فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ ؟ نَبِهْتَ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلْتَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ : هَلُمَّ ، وَهَاتِ ، وَتَعَالَ .

فَأَمَّا « هَلُمَّ » فَاخْتَلَفَ فِيهَا الْعَرَبُ عَلَى لَفْتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنْ تَلْزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَخْتَلِفَ لَفْظُهَا بِحَسَبِ مَنْ هِيَ مُسْتَدَّةٌ إِلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : هَلُمَّ يَا زَيْدُ ، وَهَلُمَّ يَا زَيْدَانِ ، وَهَلُمَّ يَا زَيْدُونَ ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدُ ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدَانِ ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدَاتُ ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَبِهَا جَاءَ التَّنْزِيلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) ^(١) أَيْ أَتُوا إِلَيْنَا ، وَقَالَ تَعَالَى : (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ) ^(٢) أَيْ : أَحْضَرُوا شُهَدَاءَكُمْ ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ اسْمُ فِعْلٍ ، لَا فِعْلُ أَمْرٍ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الطَّلَبِ ، لَكِنَّهَا لَا تَقْبَلُ يَاءَ الْمَخَاطَبَةِ .

وَالثَّانِيَةُ : أَنْ تَلْحَقَهَا الضَّمِيرُ الْبَارِزُ ، بِحَسَبِ مَنْ هِيَ مُسْتَدَّةٌ إِلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : هَلُمَّ ، وَهَلُمَّ ، وَهَلُمَّؤَا ^(٣) ، وَهَلُمَّنَ ، بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ اللَّامِ ، وَهَلُمَّيْ ، [وَهِيَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ] ، وَهِيَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِعْلُ أَمْرٍ ؛ لِذَلِكَ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهَا يَاءَ الْمَخَاطَبَةِ .

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا اسْتَشْهَدْتَ بِهِ مِنَ الْآيَاتَيْنِ أَنَّ « هَلُمَّ » تَسْتَعْمَلُ قَاصِرَةً وَمُتَعَدِّيَةً . وَأَمَّا « هَاتِ » وَ « تَعَالَ » فَعَدَّهُمَا جَمَاعَةً مِنَ التَّحْوِيلِينَ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ،

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٨ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ١٥٠ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .

(٣) وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ :

« هَلِّمُوا أَوْ كَتَبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضَلُّوا بَعْدَهُ » .

والصوابُ أنهما فعلاً أمر؛ بدليل أنهما دالَّان على الطلب ، وتلحقهما ياء المخاطبة ، تقول : « هاتي » و « تعالني » .

واعلم أن آخر « هات » مكسورٌ أبداً ، إلا إذا كان لجماعة المذكرين فإنه يضم ، فتقول : هاتِ يا زَيْدُ ، وهاتِي يا هِنْدُ ، وهاتِيَا يا زَيْدَانِ ، أو يا هِنْدَانِ ، وهاتِيْنِ يا هِنْدَاتِ ، كل ذلك بكسر التاء ، وتقول : هاتُوا يا قَوْمَ ، بضمها ، قال الله تعالى (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ) ^(١) ، وأن آخر « تعال » مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء ، تقول : تعالِ يا زَيْدُ ، وتعالِي يا هِنْدُ ، وتعالِيَا يا زَيْدَانِ ^(٢) ، وتعالُوا يا زيدون ، وتعالِيْنِ يا هندات ، كل ذلك بالفتح ، قال الله تعالى : (قُلْ تعالُوا أتلُّ) ^(٣) ، وقال تعالى : (فتعالَيْنِ أُمَّتُكُمْ) ، ومن ثمَّ لحنوا من قال :
٩ — * تعالِي أقالِمِكِ أَلْهُمُومَ تعالِي * بكسر اللام

(١) من الآية ١١١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٦٤ من سورة النمل . (٢) وتقول « وتعاليا ياهندان » أيضاً .

(٣) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام . (٤) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب .
٩ — هذا معجز بيت لأبي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة الحمداني ممدوح النبي ، من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم ، وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي سَحَابَةٌ أَيَا جَارَتَا ، لَوْ تَشْعُرِينَ بِجَالِي
مُعَاذَ الْهُوَيِّ ، مَا ذُقْتُ طَارِقَةَ الدَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكَ الْهُمُومُ بِيَالِي
أَيَا جَارَتَا ، مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تعالِي إلخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب هذا البيت لأبي نواس ، وهو انتقال نظر ، والصواب ما ذكرنا من أنه لأبي فراس ، وقد ذكر جار الله الزمخشري بيت الشاعر في تفسير سورة النساء من الكشف .

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع ، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن ، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة ، وتوفي في سنة =

ولما فرغتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه منه - نلثتُ بالمضارع ، فذكرتُ أن علامته أن يصلح دخول « لم » عليه ، نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)

= (٣٥٧) ، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للسألة ، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل ، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ ؛ فلا اعتراض عليهما ، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشذور (رقم ٦) لمثل ما ذكره هنا .
اللغة : « ناحت » بكت ، وبكاء الحمام : تغريده « لو تشعرين بحالي » يريد لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ماسع أحد صوتك « معاذ الهوى » أى : أعوذ به معاذاً : أى ألتجأ إليه لجوءاً « طارقة النوى » النوى : البعد والفراق ، وطارقتة : ما يطرق منه ويحدث .

المعنى : يصف حاله في بعده عن أهله وخلانه ، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً ، ويبت ما يلاقى من آلام الشوق ، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه ، فشكا إليها ما به ، وقال : إنك تغردين لأنك لاتشعرين بمثل شعورى ، فأنت طليقة وأنا أسير ، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صجبي وذوى قرباى ، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجد من الآلام .

الإعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقسام ، مبنى على الكسر في محل نصب « الهموم » مفعول ثان لأقسام ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » مثل تعالى السابق في الإعراب ، وهو تأكيد له .

التمثيل به : محل التمثيل بهذا البيت قوله « تعالى » حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام ؛ بدليل قوافي بقية الأبيات ، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها ، سواء أسندت إلى الضمير المستتر ، أم إلى الضمير البارز لواحدة ، أو لاثنتين ، أو لجمع ؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب ، ومن يخالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحقاً ، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت .

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه ، لكن هذا الذى ذكره الشارح غير مسلم به ، وذلك لأن العلماء نقلوا في هذه الكلمة أن للعرب في استعمالها وجهين :

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ^(١) ، وذكرتُ أنه لا بدَّ أن يكون أوله حرف من حروف « نَائِتٌ » ، وهى : النونُ ، والألفُ ، والياءُ ، والتاءُ ، نحو : « تَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » ، وتسمى هذه الأربعة « أحرف المضارعة » .

وإنما ذكرتُ هذه الأحرفِ بِسَاطًا وتمهيداً للحكم الذى بعدها ، لا لأعرِّف بها الفعل المضارع ؛ لأننا وجدناها تدخل فى أول الفعل الماضى ، نحو « أَكْرَمْتُ زَيْدًا » و « تَعَلَّمْتُ الْمَسْأَلَةَ » ، و « نَزَجَسْتُ الدَّوَاءَ » إذا جعلت فيه تَرْجَسًا ، و « يَرْنَأْتُ الشَّيْبَ » إذا خَضَبْتُهُ بِالْبُرْنَاءِ ، وهو الحنَّاءُ ، وإنما العُمدة فى تعريف المضارع دخول « لم » عليه .

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعتُ فى ذكر حكمه ، فذكرتُ [أن] له حكمين : حكماً باعتبار أوله ، وحكماً باعتبار آخره .

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضَمُّ تارةً ، ويفتح أخرى ، فيضمُّ إن كان الماضى أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولاً ، نحو « دَخَرَجٌ يُدَخْرِجُ » أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً ، نحو « أَكْرَمٌ يُكْرِمُ » فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله كَرُمٌ ، ويفتح إن كان الماضى أقلَّ من الأربعة ، أو أكثر منها ؛ فالأولُ نحو « ضَرَبَ

= الوجه الأول : التزام فتح لامها فى كل الأحوال ؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف ، مثل تغاضى وتزكى ، كما ذكره المؤلف .

والوجه الثانى : أن يفتحوا اللام إذا أسندت إلى ضمير الواحد ، أو الاثنين ، أو جمع النسوة ، ويكسروا اللام إذا أسندت إلى ضمير الواحدة ، ويضموا اللام إذا أسندت إلى جماعة الذكور ، حكوا أن أهل الحجاز يقولون « تعالى » بكسر اللام ، وقرأ الحسن فى الآية ٦١ من سورة النساء (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً) بضم اللام ، وهى من القراءات الشاذة ، وهذا الوجه الثانى أقل فى الاستعمال العربى من الوجه الأول ، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون المتكلم به لاحقاً ، وعلى ذلك يكون قول أبى فراس ليس لاحقاً ، ولكنه جار على لغة ضعيفة .

(١) الآيتان ٣ و ٤ من سورة الإخلاص .

يَضْرِبُ ، و « ذَهَبَ يَذْهَبُ » ، و « دَخَلَ يَدْخُلُ » ، والثاني نحو « انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ » ، و « اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ » .

وأما حكمه باعتبار آخره ، فإنه تارة يُدْنِي على السكون ، وتارة يَبْنِي على الفتح ، وتارة يُعْرَبُ ؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره ، كما أن لآخر الماضي ثلاث حالاتٍ ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ .

فأما بناؤه على السكون فشرطُ بأن يتصل به نون الإناث ، نحو « النَّسْوَةُ يَنْمُنُّ » ، و « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ^(١) » ، و « الْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ^(٢) » ، ومنه : (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ^(٣)) لأن الواو أصلية ، وهى واوُ عَفَا يَعْفُو ، والفعل مبنيٌّ على السكون لأتصاله بالنون ، والنونُ فاعل مضمَر ، عائدٌ على المطلقات ، ووزنه : يَفْعُلْنَ ، وليس هذا كيعفون في قولك : « الرَّجَالُ يَعْفُونَ » ؛ لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكرين كالواو في قولك : « يَقومون » ، وواو الفعل حذفت ، والنون علامة الرفع ، ووزنه : يَفْعُونَ ، وهذا يقال فيه : « إِلَّا أَنْ يَعْفُوا » بحذف نونه ، كما تقول : « إِلَّا أَنْ يَقومُوا » وسيأتي شرح ذلك كله .

وأما بناؤه على الفتح فشرطُ بأن تباشره نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، نحو (كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ ^(٤)) ، واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : (وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ^(٥)) (لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ^(٦)) (فإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ^(٧)) ؛ فإن الألف في الأول ، والواو في الثاني ، والياء في الثالث ؛ فاصلةٌ بين الفعل والنون ، فهو معربٌ ، لا مبنيٌ .

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدراً كان الفعلُ أيضاً معرباً ، وذلك كقوله

- | | |
|---------------------------------|-------------------------------------|
| (١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة | (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . |
| (٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة | (٤) من الآية ٤ من سورة الحمزة |
| (٥) من الآية ٨٩ من سورة يونس | (٦) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران . |
| (٧) من الآية ٢٦ من سورة مريم . | |

تعالى : (وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ) (١) ، و (لَتَسْمَعُنَّ) (٢) مثله ، غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال ، ثم التقى ساكنان (٣) أضله قبل دخول الجازم « يَصُدُّوَنَّكَ » ، فلما دخل الجازم — وهو « لا » الناهية — حذفت النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ، فحذفت الواو لاعتلالها ، ووجود دليل يدل عليها ، وهو الضمة ، وقدر الفعل مُعرباً — وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً — لكونها منفصلة عنه تقديراً ، وقد أشرتُ إلى ذلك كله ممثلاً .

وأما إعرابه فمما عدا هذين الموضعين ، نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ » و « لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » ، و « لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » .

ص — وأما الحرفُ فيُعْرَفُ : بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ، والفعل ، نحو : هَلْ ، وَبَلْ ، وَلَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا ، وَإِذْمَا ، بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ .

ش — لما فرغتُ من القول في الاسم والفعل ، شرعتُ في ذكر الحرف ، فذكرتُ أنه يعرفُ بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ، ولا علامات الفعل ، نحو « هَلْ » ، و « بَلْ » فإنهما لا يقبلان شيئاً من علامات الأسماء ، ولا شيئاً من علامات الأفعال ؛ فاتفق أن يكونا اسمين ، وأن يكونا فعلين ، وتعيّن أن يكونا حرفين ؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام ، وقد اتفقت اثنتان ، فتعين الثالث .

(١) من الآية ٨٧ من سورة القصص . (٢) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران . (٣) أي حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين ، وإنما آثروا حذف الواو ولم يحذفوا النون لما ذكره المؤلف ، وهو شيثان : أحدهما أن الواو حرف معتل ، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح ، وثانيهما : أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف ، وهو الضمة التي قبلها ، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها ، وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه .

ولما كان من الحُرُوفِ ما اختلفَ فيه : هل هو حرف أو اسم ؟ نَصَّصْتُ عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر ، وهو أربعةٌ : إذْ مَا ، وَمَهْمَا ، وما المصدرية ، ولَمَّا الرَّابِطَةُ .

فأما « إذْ ما » فاختلف فيه سيبويه وغيره ؛ فقال سيبويه : إنها حرفٌ بمنزلة « إن » الشرطية ، فإذا قلتَ : « إذْ ما تَقُمْ أَقُمْ » فعناه : « إن تَقُمْ أَقُمْ » . وقال المبرِّدُ ، وابن السَّرَّاجِ ، والفارسي : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : متى تَقُمْ أَقُمْ ، واحتجوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسماً ، والأصلُ عدمُ التغيير ، وأجيب بأن التغيير قد تحقَّقَ قطعاً ؛ بدليل أنها كانت للماضى ، فصارت للمستقبل ، فدلَّ على أنها نزعٌ منها ذلك المعنى ألبتة ، وفي هذا الجواب نظر^(١) لا يحتمله هذا المختصر .

وأما « مَهْمَا » فزعم الجمهور أنها اسم ؛ بدليل قوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ)^(٢) ؛ فالهاء من « به » عائدة عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف ، واستدلَّ على ذلك بقول زهير :

١٠ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِيءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَحْفَى عَلَى النَّاسِ تُنَلِّمَ

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه ، وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً ؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي ، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل ، والفعل المضارع دال على الحال والاستقبال ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي ، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً ، مثلاً .

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

١٠ - هذا البيت لزهير بن أبي ساسى المزني ، من معلقته المشهورة التي أولها : =

= أمِنَ أُمَّ أَوْ فِي دِمْنَةٍ لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةَ الدَّرَاجِ فَأَلْمَتَتْهُمُ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه معنى اللبيب في مباحث « مهما » والأشموني في باب عوامل الجزم .

اللغة والرواية : « أم أوفى » كنية امرأة « دمنة » بكسر الدال ومكون الميم - هي كل ما بقى في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم « لم تكلم » أصله لم تتكلم ، خذف إحدى التاءين ، والمراد أنها لم تخبر عن تركوها بين منازلهم الآن وكيف أحوالهم و« حومانة الدراج والمتثلم » اسما مكانين ، و« خليقة » أى : خصلة وسجية وطبيعة ، و« خالها » أى : ظنها وحسبها .

معنى بيت الشاهد : يقول : إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد أن تظهر لهم في بعض أعماله ، وقديماً قالوا : ما فيك يظهر على فيك ، ومن كتم الناس شره فضح الله ستره .

الإعراب : في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب في الاستشهاد به ههنا ، ونحن نعر به على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسعون ، ثم نعر به على ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح ، فنقول :

قال السهيلي : « مهما » حرف شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تكنن » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط ، مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه السكون « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكنن مقدم على الاسم ، وهو مضاف و« امرى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر زائد « خليقة » اسم تكنن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « خالها » حال : فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم ، فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرى ، وها : مفعول أول مبنى على السكون في محل نصب « تخفى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

= تقديره «هى» يعود إلى خليقة ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لحال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفى ، وجواب الشرط الذى هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذى هو مهما ، واستعرفه ، والتقدير : إن خالها تخفى على الناس فليست تخفى عليهم ، والمعطوف عليه المحذوف الذى تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره : إن خالها لاتخفى على الناس وإن خالها تخفى ، وقوله «تعلم» فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط الذى هو مهما ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وتقدير إعراب البيت : إن تكن خليقة عند امرىء تعلم ، إن خالها لاتخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى .

وقال الجمهور : «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤثماً تبعاً لمعنى مهما لأن لفظها مذكر ، والمراد منها ههنا الخليقة فهى مفسرة بمؤنث ؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار ، وقوله «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن ، وهو مضاف و«امرئ» مضاف إليه «من خليقة» بيان لمهما فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأى سيويه أو من ضميرها المستكن في تكن عند الجمهور ، وإعراب الشرط الثانى كإعراب السهلى السابق ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أيما صفة تكن هى عند امرئ حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لاتخفى — إلخ ، وأجاز الجمهور أيضاً أن تعرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن ، مبنى على السكون في محل نصب ، و«تكن» فعل الشرط ، و«من» زائدة ، و«خليقة» اسم تكن ، و«عند» متعلق بتكن ، وتقدير إعراب البيت على هذا هكذا : أى شئ تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لاتخفى على الناس . . . إلخ .

الشاهد فيه : قوله «مهما» حيث ذهب السهلى ، وتبعه ابن يسعون ، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لاملح له من الإعراب ، وزعموا أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً ، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً ، والسر عندهما في أنها لاتكون هنا اسماً أمها لو كانت اسماً لسكانت إما مبتدأ مثل «من» =

وتقرير الدليل أنهما أعربا « خَلِيقَة » اسماً لتكن ، و « مِنْ » زائدة ؛ فتعين خُلوُ الفعل من الضمير ، وكونُ « مهما » لا موضع لها من الإعراب ؛ إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ ، والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب ؛ تعين كونها حرفاً^(٢) والتحقيقُ أن اسم «تكن» مستتر ، و « من خليقة » تفسير لمهما ، كما أن (من آية)

= الشرطية في قولك « من يقيم أقم معه » وإما مفعولاً مقديماً مثل « ما » الشرطية في قولك « ما تدخر ينفعك » وزعمنا أن « مهما » في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ ، ولا يجوز أن تكون مفعولاً ، فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جواز ذلك إذا كان في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في « يقيم » العائد إلى « من » في المثال المذكور ، وزعمنا أن « تكن » ليس فيها ضمير يعود إلى مهما ؛ لأن اسم تكن هو خليقة المجرور لفظاً بمن الزائدة ، وأما عدم جواز أن تكون مفعولاً فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم ينصب مفعوله مثل « تدخر » في المثال السابق ، فإنه فعل يتعدى إلى المفعول به ، تقول « يدخر على المال » وهو لم ينصب مفعولاً في المثال ؛ فلذا جاز اعتبار « ما » في محل نصب مفعولاً به لتدخر ، وفي البيت ترى أن فعل الشرط - وهو تكن - لا يتعدى إلى مفعول به ، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين ، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من الإعرابين لزم أنها ليست اسماً ، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف .

وقد عرفت أن كلا منهما باطل : لأننا جعلناها مبتدأ ، وجعلنا في تكن ضميراً يعود إليها ، فقولها « إن جعلت مبتدأ فليس في تكن ضمير » فاسد ، وأيضاً فإننا أعربناها في المرة الثانية خبراً لتكن ؛ فمثلها حينئذ مثل « كيفما » في قولك « كيفما تكن أكن » فتدبر ذلك كله ، والله ينفعك به ؛ فأني أوضحته غاية الإيضاح .

(١) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً ، و « مهما » لفظ مفرد مبني ، وقد ثبت عند هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً ، والرد على ذلك الكلام معروف مما قررناه في بيان الاستشهاد بالبيت ؛ فإننا بينا أن لها محلاً من الإعراب ، وهو الرفع إن جعلت مبتدأ والنصب إن جعلت خبر تكن .

تفسيرا « ما » في قوله تعالى : (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ)^(١) ، و « مهما » مبتدأ ، والجملة خبر .

وأما « ما » المصدرية ، فهي التي تُسَبِّكُ مع ما بعدها بمصدر ، نحو قوله تعالى : (وَذُؤَا مَا عَزَمْتُ)^(٢) ، أى : وذؤوا عنتكم ، وقول الشاعر :

١١ — يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

أى : يسرُّ المرءَ ذهابُ الليالي .

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .
١١ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين .

اللغة : « ذهاب » بفتح الذال المعجمة - مصدر ذهب ، تقول : ذهب يذهب - مثل منع يمنع - ذهابا ، مثل جمال ، وذهبوا ، مثل قعود ، ومذهباً ، مثل مقعد ، فهو ذاهب وذهب - بفتح الذال - إذا سار أو مر .

المعنى : إن المرء يفرح بمرور الأيام ، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله . فكلماً مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته .

الإعراب : « يسر » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « المرء » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى لا يعمل شيئاً غير السبك . مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الليالي » فاعل ذهب ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، و « ما » المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر ، والتقدير : يسر ذهاب الليالي المرء « وكان » الواو عاطفة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ذهابهن » ذهاب : اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وذهاب مضاف وهن : ضمير عائذ إلى الليالي ، مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « له » اللام حرف جر ، والهاء ضمير يعود إلى المرء ، مبنى على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتى « ذهابا » خبر كان ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة = .

وقد اختلف فيها ؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أن» المصدرية ، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة «الذي» واقع على ما لا يعقل ، وهو الحدّثُ ، والمعنى : ودّوا الذي عنتموهُ ، أى : العنتَ الذي عنتموه ، ويسر المرء الذي ذهبه الليلى ، أى : الذهبُ الذى ذهبه الليلى ، ويردُ [على] هذا القول أنه لم يسمع : « أعجبني ما قمته وما قعدته » ، ولو صح ما ذكر لجاز ذلك ؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً ، لا محذوفاً .

وأما « مآ » فإنها فى العربية على ثلاثة أقسام :
نافية بمنزلة «لم» نحو : (مآ يقض ما أمره)^(١) أى : لم يقض ما أمره .

= الشاهد فيه : قوله «ما» فإنها حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر ، وزعم الأخفش وابن السراج أن «ما» اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة التى بعده لا محل لها من الإعراب صلة ، قيل لها : فأين العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسمى لا بد له من صلة وعائد ؟ فقالا : العائد ضمير محذوف ، قلنا لها : دعوى الحذف باطلة من وجهين :
الوجه الأول : أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد ؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً ، ولو كان محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر فى بعض التراكيب ، ولسكننا وجدناه لا يظهر فى تركيب من التراكيب أصلاً ؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تبيثوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على « ما » هذه ، ولا سبيل لكم إلى هذا الدليل ؛ فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه .

الوجه الثانى : أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً متعدياً نحو « أعجبني ما اشتريت » فإنك تستطيع أن تقدر أعجبني الذى اشتريته ، أما إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً قاصراً مثل ذهب فى بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو « لا أصحبك ما زيد صديقك » فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف فى هذين الموضعين ؛ لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف ؛ فإن زعمت أن المحذوف فى بيت الشاهد تقديره : يسر المرء الذى ذهب به الليلى ، فهو كلام لا يقرئ عليه أحد ؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً ، ولم تجعله مفعولاً به ، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق فى هذا المثال ، فافهم ذلك كله ، واحرص عليه .

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس .

وإيجابية بمنزلة « إلا » نحو قولهم : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا ، أى :
إِلَّا فَعَلْتَ كَذَا ، أى ما أطلب منك إلا فعل كذا .

وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق .

والثالث : أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو « لما جاءنى أكرمه »
فإنها رَبَطَتْ وجودَ الإكرام بوجود الجيء ، واختلف فى هذه ؛ فقال سيبويه : إنها
حرف وجودٍ لوجودٍ ؛ وقال الفارسي وجماعة : إنها ظرف بمعنى حين ، ورُدَّ بقوله تعالى
(فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ) ^(١) الآية ، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى
عامل يعمل فى محلها النصب ؛ وذلك العامل إما « قَضَيْنَا » أو « دَلَّمْ » ؛ إذ ليس معنا
سواها ؛ وكونُ العامل « قَضَيْنَا » مردودٌ بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى
ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، وكونُ العامل « دَلَّمْ » مردودٌ بأن
ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع
لها من الإعراب ، وذلك يقتضى الحرفية .

ص - وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ .

ش - لما فرغنا من ذكر علامات الحرف ، وبيان ما اختلف فيه منه ، ذكرت
حكمه ، وأنه مبنى لا حظ لشيء من كلماته فى الإعراب .

ص - وَالْكَلامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ .

ش - لما أنهيت القول فى الكلمة وأقسامها الثلاثة ؛ شرعت فى تفسير الكلام ،
فذكرت أنه عبارة عن « اللفظ المفيد » . ونعنى باللفظ : الصَّوْتُ المشتمل على بعض
الحروف ، أو ما هو فى قوة ذلك ؛ فالأول نحو « رَجُلٌ » و « فَرَسٌ » ، والثانى
كالضمير المستتر فى نحو « اضْرِبْ » و « اذْهَبْ » المقدر بقولك « أنت » ونعنى بالمفيد

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ .

ما يصح الاكتفاء به ؛ فنحو « قام زيدٌ » كلام ؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به ، وإذا كتبت « زيدٌ قائمٌ » مثلا ، فليس بكلام ؛ لأنه وإن صح الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ ، وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام ؛ لأنه ليس بلفظ .

ص — وَأَقْلُ اثْتَلَاْفِهِ مِنْ اسْمَيْنِ ، كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ ، كـ « قَامَ زَيْدٌ »
ش — صُورُ تَأْلِيْفِ الْكَلَامِ سِتٌّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ اسْمَيْنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ ، أَوْ مِنْ جَمَلْتَيْنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلِ وَاسْمَيْنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلِ وَثَلَاثَةِ أَسْمَاءَ ، أَوْ مِنْ فِعْلِ وَأَرْبَعَةِ أَسْمَاءَ .

أما ائتلافه من اسمين ، فله أربعُ صورٍ : إحداها : أن يكونا مبتدأ وخبراً ، نحو « زيدٌ قائمٌ » ، الثانية : أن يكونا مبتدأ وفاعلا سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، نحو « أقاممُ الزيدان » ؟ ، وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك : « أيقومُ الزيدان » ؟ وذلك كلامٌ تام ، لاحتاجة له إلى شيء ، فكذلك هذا ، الثالثة : أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، نحو « أمضروبُ الزيدانِ » الرابعة : أن يكونا اسمَ فعلٍ وفاعله ، نحو « هيَهَاتَ العقيقُ » ، فهيهات اسم فعل وهو بمعنى بُعد ، والعقيقُ : فاعلٌ به .

وأما ائتلافه من فعلٍ واسمٍ فله صورتانِ : إحداها : أن يكون الاسمُ فاعلاً ، نحو « قامَ زيدٌ » والثانيةُ : أن يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل ، نحو « ضُربَ زيدٌ » .
وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً : إحداها : جملة الشرط والجزاء ، نحو « إن قامَ زيدٌ قُمْتُ » ، والثانية : جملة القسم وجوابه ، نحو « أحلفُ بالله لزيدٌ قائمٌ » .

وأما ائتلافه من فعلٍ واسمين فنحو « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » .

وأما ائتلافه من فعلٍ وثلاثة أسماء فنحو « عَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا » .

وأما ائتلافه من فعلٍ وأربعة أسماء فنحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا » .

فهذه صور التأليف ، وأقل ائتلافه من اسمين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، كما ذكرت ،

وما صرّحتُ به من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلامُ هو مراد النحويين ،
وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من أسمين ، أو من فعل واسم .

ص - فضل : أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ : رَفَعٌ ، وَنَصَبٌ ، في اسمٍ وفِعْلٍ ، نحو
« زَيْدٌ يَقُومُ » ، و « إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ » ، وَجَرٌّ في اسمٍ ، نحو « زَيْدٌ » ، وَجَزْمٌ
في فِعْلٍ ، نحو « لَمْ يَقُمْ » ، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ ، وَيُجْرَمُ بِكَسْرَةٍ ،
وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَتِهِ .

ش - الإعراب : « أثرٌ ظاهرٌ ، أو مُقَدَّرٌ ، يَجَابُهُ العاملُ في آخر الكلمة »
فالظاهر كالذي في آخر « زيد » في قولك : « جاء زيدٌ » ، و « رأيتُ زيداً »
و « مررتُ بزَيْدٍ » ، والمُقَدَّر كالذي في آخر « الفتى » في قولك : « جاء الفتى » ،
و « رأيتُ الفتى » ، و « مررتُ بالفتى » فإنك تُقَدِّرُ الضمة في الأول ، والفتحة في
الثاني ، والكسرة في الثالث ؛ لتعذر الحركة فيها ، وذلك المُقَدَّر هو الإعرابُ .

والإعراب جنسٌ تحته أربعة أنواع : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، والجزمُ .
وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسمٌ يشترك فيه الأسماء والأفعال ،
وهو الرفعُ والنصبُ ، تقولُ « زَيْدٌ يَقُومُ » و « إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ » وقسمٌ يختصُّ
به الأسماء ، وهو الجرُّ ، تقولُ : « مررتُ بزَيْدٍ » وقسمٌ يختصُّ به الأفعال ، وهو الجزمُ ،
تقولُ : « لَمْ يَقُمْ » .

ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ تدلُّ عليها ، وهي ضربان : علاماتُ أُصُولٌ ،
وعلاماتُ فُرُوعٍ ؛ فالعلاماتُ الأُصُولُ أربعة : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ،
والكسرة للجرُّ ، وحذف الحركة للجزم ، وقد مُثِلت كلها .

والعلاماتُ الفروعُ منحصرة في سبعة أبواب : خمسة في الأسماء ، واثنان في الأفعال ،
وستمرُّ بك هذه الأبوابُ مُفَصَّلَةً بِأَبَا بَابًا .

ص - إلا الأسماءَ السَّتَّةَ ، وَهِيَ أَبُوهُ ، وَأَخُوهُ ، وَحَمُوها ، وَهَنُوهُ ، وَفُوهُ ،
وَدُوها : فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ ، وَتُجْرَمُ بِالْيَاءِ .

ش — هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ، وهو بابُ الأسماء الستة المعتلة المضافة ، وهي : أبوه ، وأخوه ، وحموها ، وهنوه ، وفوه ، وذو مال ؛ فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتُنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، وتُجرُّ بالياء نيابة عن الكسرة ، تقول : « جاءني أبوه » ، و « رأيتُ أباهُ » ، و « مرَّرتُ بأبيه » ، وكذلك القولُ في الباقي .

وشرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور :

أحدها : أن تكون مفردة ، فلو كانت مُثناةً أعربت بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، كما تعربُ كل ثنيةٍ ، تقول : « جاءني أبوانِ » ، و « رأيتُ أبوينِ » و « مرَّرتُ بأبوينِ ^(١) » وإن كانت مجموعةً جمعَ تكسيرٍ أعربت بالحركات على الأصل ، كقولك : « جاءني آباؤك » ، و « رأيتُ آباءك » و « مرَّرتُ بآباءك » ^(٢) وإن كانت مجموعةً جمعَ تصحيحٍ اعربت بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، تقول ، « جاءني أبون » ، و « رأيتُ أبين » و « مرَّرتُ بأبين » ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأبُ والأخُ والحُمُ ^(٣) .

الثاني : أن تكون مُكَبَّرةً ؛ فلو صغرتُ أعربت بالحركات نحو « جاءني أبيك » و « رأيتُ أبيك » و « مرَّرتُ بأبيك » .

الثالث : أن تكون مُضافةً ؛ فلو كانت مفردة غير مُضافة أعربت أيضاً بالحركات

(١) ومنه قوله تعالى : (ورفع أبويه على العرش) وقوله : (ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أمها على أبويك من قبل) .

(٢) ومنه قوله جل ذكره : (آباؤكم وأبناؤكم) وقوله تعالت كلمته : (قل إن كان آباؤكم)

(٣) ومنه قول الشاعر ، وهو زياد بن واصل السلمي ، وأنشده سيبويه (٢ - ١٠١) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْدَنَا بِالْأَيْبِنَا

وقول الآخر ، وهو عقيل بن علفة المري :

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ وَكُنْتُ لَهُمْ كَشْرَ بَنِي الْأَخِينَا

نحو « هذا أبٌ » و « رأيتُ أباً » و « مررتُ بأبٍ »^(١).

ولهذا الشرط الأخير شرطٌ ، وهو أن يكون المضافُ إليه غيرَ ياءِ المتكلمِ ؛ فإن كان ياءِ المتكلمِ أعربت أيضاً بالحركات ، لكنها تكون مقدرة ، تقول : « هذا أبِي » و « رأيتُ أبِي » و « مررتُ بأبِي » ؛ فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة ، والحركات مقدرة فيه ، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء ، نحو « أبِي » و « أخِي » و « حَيِّي » و « غُلامِي » .

واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكوني لفظتُ بها مفردةً مكبرةً ، مضافة إلى غير ياءِ المتكلمِ .

وإنما قلت : « وحموها » ، فأضفتُ الحَمَ إلى ضمير المؤنث ، لأبين أن الحَمَ أقاربُ زوج المرأة ، كأبيه وعمه ، وابن عمه ، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة .
والهنُّ قيل : اسمٌ يُكنى به عن أسماء الأجناس ، كرجل وفرس ، وغير ذلك ، وقيل : عما يستقبل التصريح به ، وقيل : عن الفرج خاصة .
ص — وَأَلْفَضَحُ اسْتِعْمَالُ الْهَنْ كَغَدٍ .

ش — إذا استعمل الهنُّ غير مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً ، أي : محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته ، تقول : « هذا هنٌّ » ، و « رأيتُ هناً » ، و « مررتُ بهنِّ » كما تقول : « يُعجِبني غَدٌ » ، و « أصومُ غَداً » و « اعتكفتُ في غَدٍ »^(٢) .
وإذا استعمل مضافاً لجمهور العربِ تستعمله كذلك ؛ فتقول : « جاء هنكٌ » ، و « رأيتُ هنكٌ » و « مررتُ بهنكٌ » كما يفعلون في غَدِكِ ، وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ ، فيعربه بالحروف الثلاثة ، فيقول : « هذا هنوكٌ » و « رأيتُ هناكٌ » ،

(١) ومنه قوله سبحانه : (إن له أبا) وقوله سبحانه : (وله أخ) وقوله جلت كلمته : (إن يسرق فقد سرق أخ له) ومن ذلك قول الشاعر، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب

هِيَ مَا كُنْتِي وَتَرَهُ عُمُ أُنَى لَهَا حَمٌ

(٢) كذا ، وليس هذا التمثيل بمستقيم ، والدقيق أن تقول « أعتكف في غدٍ » بفعل مضارع ؛ لأنه هو الصالح للمستقبل .

و « مررتُ بهنَّيكِ » ، وهى لغة قليلة ، ذكرها سيبويه ، ولم يطلع عليها الفراء ، ولا الزجاجى ، فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعدّها خمسة .

ص - والمثنى كـ « الزيدانِ » ؛ فيرفعُ بالألفِ ، وجمعُ المذكرِ السالمِ كـ « لزيدونَ » فيرفعُ بالواوِ ، ويجرانِ وينصبانِ بالياءِ ، و « كلاً » و « كلتاً » مع الضميرِ كالمثنى ، وكذا « اثنتانِ و اثنتانِ » مطلقاً ، وإن ركباً . و « أولو » و « عشرونَ » وأخواته ، و « عالمونَ » و « أهلونَ » و « وأبلونَ » و « أرضونَ » و « سنونَ » وبأبهُ ، و « بنونَ » و « عليونَ » وشبهه - كالجمع .

ش - البابُ الثانى والبابُ الثالثُ مما خرج عن الأصل : المثنى كـ « لزيدانِ » و « العمرانِ » وجمعُ المذكرِ السالمِ كـ « لزيدونَ » و « العمرُونِ » .
أما المثنى فإنه يرفعُ بالألفِ نيابةً عن الضمة ، ويجرُ وينصبُ بالياءِ نيابةً عن الكسرة والفتحة ، تقول : « جاءنى الزيدانِ » و « رأيتُ الزيدَيْنِ » و « مررتُ بالزيدَيْنِ » .

وَحَمَلُوا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَفْظَاظٍ : لَفْظَيْنِ بَشْرَطٍ ، وَلَفْظَيْنِ بغيرِ شَرْطٍ :

فاللفظان اللذان بشرط « كلاً » و « كلتاً » وشرطهما : أن يكونا مضافين إلى الضمير ، تقول « جاءنى كلاهما » و « رأيتُ كليهما » و « مررتُ بكليهما » فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال ، تقول : « جاءنى كلا أخويك » و « رأيتُ كلا أخويك » و « مررتُ بكلاً أخويك » ؛ فيكون إعرابهما حينئذٍ بحركات مقدرة فى الألف ؛ لأنهما مقصوران كالفتى والمصا ، وكذا القول فى كلتا ، تقول : « كلتاها » رفعا و « كلتئيمها » جرأ ونصبا ، و « كلتا أختيك » بالألف فى الأحوال كلها .

واللفظان اللذان بغير شرط : « اثنتانِ » و « اثنتانِ » ، تقول : « جاءنى اثنتانِ » و « رأيتُ اثنتينِ واثنتينِ » و « مررتُ باثنتينِ واثنتينِ » فتعربهما

إعراب المثني، وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو «اثنانهم» أو للظاهر نحو «اثنان أخويك» أو كانا مركبين مع العشرة، نحو «جاءني اثنان عَشَرَ» و «رأيت اثنى عَشَرَ» و «مررتُ باثنى عَشَرَ»^(١).

وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، تقول: «جاءني الزَّيْدُونَ» و «رأيتُ الزَّيْدِينَ» و «مررتُ بالزَّيْدِينَ» .
وحلوا عليه في ذلك ألفاظاً :

منها «أولو» قال الله تعالى: (ولا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ)^(٢) فأولو: فاعل، وعلامة رفعه الواو، وأولى: مفعول، وعلامة نصبه الياء، وقال تعالى: (إنَّ فِي ذَٰلِكَ لَدِكْرَىٰ لَأُولِي الْأَلْبَابِ)^(٣) فهذا مجرور، وعلامة جره الياء .
ومنها «عِشْرُونَ» وأخواته إلى التسمين، تقول: «جاءني عشرون» و «رأيتُ عشرين» و «مررتُ بعشرين» وكذلك تقول في الباقي .

ومنها «أهلون» قال الله تعالى: (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)^(٤) (من أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ)^(٥) (إلى أهليهم أبدأ)^(٦) الأول فاعل، والثاني مفعول، والثالث مجرور .
ومنها «وَابِلُونَ» وهو جمع لوايل، وهو المطر الغزير .

ومنها «أَرْضُونَ» بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر .
ومنها «سِنُونَ» وبابه، وهو كل [اسم] ثلاثي حُذفت لامة وِعْوَض عنها هاء التانيث ولم يكسر، ألا ترى أن سَنَةً أصلها سَنَوٌ أو سَنَهُ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمثني: ما سمي به مما أصله مثني، نحو حسنين وسبعين، وقد كان من الحق عليه أن يذكره كما ذكر في الملحق بالجمع السالم ما سمي به، وهذا النوع يعرب كإعراب المثني بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرا، وفيه لغة أخرى، وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من الصرف .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النور . (٣) من الآية ٢١ من سورة الزمر .

(٤) من الآية ١١ من سورة الفتح . (٥) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

والتاء « سَمَوَاتٍ » أو « سَنَهَاتٍ » فلما حذفوا من المفرد اللام ، وهى الواو أو الهاء ، وعَوَضُوا عنها هاء التانيث ، أرادوا فى جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم ، أعنى محتوماً بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جرّاً ونصباً ؛ لىكون ذلك جَبْرًا لما فاته من حذف اللام ، وكذلك القولُ فى نظائره ، وهى : عِضَّةٌ وَعِضُونٌ ، وَعِزَّةٌ وَعِزُّونٌ ، وَثِبَةٌ وَثُبُونٌ ، وَقَلَةٌ وَقُلُونٌ ، ونحو ذلك ، قال تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) ^(١) (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ) ^(٢) .

ومما حَمَلَ على جمع المذكر السالم فى الإعراب « بَنُونٌ » .

وكذلك « عَلِّيُّونَ » وما أشبهه مما سُمى به من الجوع ، ألا ترى أن عَلِّيَّيْنَ فى الأصل جمع لِعَلِيٍّ ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة ، وأَعْرَبَ هذا الإعراب ، نظراً إلى أصله ، قال الله تعالى : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِّيُّونَ) ^(٣) ، فعلى ذلك إذا سميت رجلاً بـ « زيدون » قلت « هذا زِيدُونَ » و « رأيت زِيدِينَ » و « مررتُ بِزِيدِينَ » فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً .

ص — و « أَوْلَاتُ » وَمَا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا ، فَيَنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) و (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) .

ش — الباب الرابع مما خرج عن الأصل : ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين كـ « هِنْدَاتٍ » و « زَيْنَبَاتٍ » ؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، تقول : « رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَالزَّيْنَبَاتِ » قال الله تعالى : (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) ^(٤) و (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) ^(٥) فأما فى الرفع والجر فإنه على الأصل ، تقول : « جاءت الهندياتُ » فترفعه بالضمه ، و « مررتُ بالهندياتِ » فتجره بالكسرة .

- (١) من الآية ٩١ من سورة الحجر .
 (٢) من الآية ٣٧ من سورة المعارج .
 (٣) الآيتان ١٨ و ١٩ من سورة المطففين .
 (٤) من الآية ٥٤ من سورة العنكبوت .
 (٥) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـ « همد وهندات » أو بالتاء كـ « طَلْحَة وَطَلْحَات » أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ « فاطمة وفاطمت » أو بالألف المقصورة كـ « حُبْلَى وَحُبْلَيَاتٍ » أو الممدودة كـ « صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتٍ » أو يكون مسماه مذكراً كـ « إِصْطَبَلُ وَإِصْطَبَلَاتٌ » و« حمام وحمامات » .

وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سَلَمَتْ بِنْيَةً واحدة كـ « ضَخْمَةٌ وَضَخْمَاتٌ » أو تغيرت كـ « سَجْدَةٌ وَسَجْدَاتٌ » و« حُبْلَى وَحُبْلَيَاتٍ » و« صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتٍ » ألا ترى أن الأول محرّكٌ وسطه ، والثاني قَلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً ، والثالث قَلِبَتْ هَمْزُهُ وَاوًا ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم ، إلى أن قلت : الجمع بالألف والتاء ^(١) ، لأعمّ جمع المؤنث وجمع المذكر ^(٢) ، وما سلم فيه المفرد وما تغير .

وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو « بيت وأبيات » و« مَيِّتٌ وَأَمْوَاتٌ » فإن التاء فيهما أصلية ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « سَكَنْتُ أَيْبَاتًا » و« حَضَرْتُ أَمْوَاتًا » قال الله تعالى : (وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) ^(٣) وكذلك نحو « قُضَاةٌ » و« غُرَاةٌ » فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية ، لأنها منقلبة عن أصل ، ألا ترى أن الأصل قُضِيَةٌ وَغُرَاةٌ ؛ لأنهما من قَضَيْتُ وَغُرَوْتُ ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُرَاةً » .

ص — وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَيَجْرُؤُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ « بِأَفْضَلٍ مِنْهُ » إِلَّا مَعَ أَلِ نَحْوِ « بِالْأَفْضَلِ » أَوْ بِالْإِضَافَةِ نَحْوِ « بِأَفْضَلِكُمْ » .

(١) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك ، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية) :

وَمَا بِمَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

(٢) جمع المؤنث هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزئيب أو مع التاء كفاطمة ، وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرده مؤنث بالتاء وحدها كحمزة وطلحة .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

ش — الباب الخامس مما خرج عن الأصل : مالا ينصرف ، وهو ما فيه علتان فرعيتان من عِلَلٍ تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ؛ فالأول كـ « فاطمة » فإن فيه التعريف والتأنيث ، وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير ، والثاني نحو « مَسَاجِدَ » و « مَصَابِيحَ » ؛ فإنهما جمعان ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد ، وصيغتهما صيغة مُنتَهَى الجمع ، ومعنى هذا أن مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ وَقَفَمَتِ الجوعُ عندها وانتهت إليهما فلا تتجاوزها ؛ فلا يجمعان مرة أخرى ، بخلاف غيرهما من الجوع فإنه قد يجمع ، تقول : كَذَبٌ وَأَكْذَبٌ كَفَاسٌ وَأَفْلَسٌ ، ثم تقول : أ كَلْبٌ وَأَكَالِبُ ، ولا يجوز في « أ كَالِب » أن يجمع بعد ، وكذا أَعْرَبٌ وَأَعْرَابٌ ؛ فلا يجوز في أ عَارِبٌ أن يجمع كما يجمع أ كَلْبٌ على أ كَالِبٍ وَأَصَالٌ على أَصَائِلَ ، فكان الجمع قد تكرر فيهما ؛ فنزل لذلك منزلة جمعين ، وكذلك « صحراء » « وَحُبُلِي » فإن فيهما التأنيث وهو فرعٌ عن التذكير ، وهو تأنيث لازم ، مُنْزَلٌ لزومه منزلة تأنيث ثانٍ ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى . وحكمه أن يُجْرَى بالفتحة نيابة عن الكسرة ، حملوا جرّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق ، تقول : « مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ » فتفتحها كما تفتحها إذا قلت : « رأيت فاطمةً ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ » قال تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ)^(١) وقال تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَمَتَائِلَ)^(٢) .

ويستثنى من ذلك صورتان : إحداهما : أن تدخل عليه «أل» والثانية أن يضاف ؛ فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل ، فالأولى نحو (وأنتم عا كفون في المساجد)^(٣) والثانية نحو (في أحسن تقويم)^(٤) وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله « مَرَرْتُ بَعْمَانِنَا » ؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تنسك ، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدُ السببين اللانعين له من الصرف ، وهو العالمية ، فدخل في

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٤ من سورة التين .

باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف « أفضل » ؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل ، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه ، وكذلك تمثيل بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله :

١٣ - رأيتُ الوليدَ بنَ الزَّيْدِ مُبارَكًا [شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]

١٢ - هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة : اسم أمه ، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم المؤلف في كتابه « أوضح المسالك » (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣ و ١٥٨ بتحقيقنا) ومنهم الأشموني (رقم ٣٥) وذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨) اللغة : « أعباء الخلافة » الأعباء : جمع عبء - بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة - وهو الحمل الذي يتقل عليك ، ويروى في مكانه « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بوزن عبء - وهو ناحية الشيء ، و« كاهله » أصله ما بين الكتفين ، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور .

الغنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون التقية قوى على تحمل مهام الخلافة عظيم الاضطلاع بأهوالها ، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة يديرها ويهيمن عليها .

الإعراب : « رأيت » فعل ماض وفاعله ، ورأى ههنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً « الوليد » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت للوليد ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الزيد » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « مباركا » مفعول ثان لرأى إذا جعلتها علمية ، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية « شديداً » معطوف على قوله مباركا بحرف عطف محذوف « بأعباء » الباء حرف جر ، وأعباء مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشديد ، وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وسكن لأجل الوقف .

لأنه يحتمل أن يكون قد رُفِي « يزيد » الشِّيَاعَ فصار نكرة ، ثم أدخل عليه « أل » للتعريف ؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و «أل» زائدة فيه كما زعم من مثَّل به .

ص — وَالْأَمْثَلَةُ الْخُمْسَةُ ، وَهِيَ : تَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ ، بِالنِّيَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا ، وَتَفْعَلَيْنِ ، فَتُرْفَعُ بِثَبُوتِ النُّونِ وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا ، نَحْوُ (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَإِنْ تَفْعَلُوا) .

ش — الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلة الخمسة .

= الشاهد فيه : قوله « اليزيد » فإن «أل» في هذه الكلمة تحمل أمرين : الأمر الأول أن تكون للتعريف ، والأمر الثاني : أن تكون زائدة .

فأما الأمر الأول فإنه يتأتى إذا كان الشاعر — قبل أن يدخل « أل » عليه — قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من التكررات ، ثم أدخل بعد ذلك « أل » للدلالة على التعريف ؛ فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في « يزيد » علتان فرعيتان ترجع إحداها إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل ؛ لأن العلية قد زالت عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف ؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه .

والأمر الثاني : أن تكون «أل» قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالولد الذي دخلت عليه «أل» للمح الأصل ، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العلية باقية فيكون فيه العلتان العلية ووزن الفعل ؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول «أل» عليه .

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد البيت في هذا الموضع .

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها « أوضح المسالك » على أن « أل » في « اليزيد » زائدة ضرورة ، وأن قصد التنكير الذي ذكره هنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة ؛ فلا محل لتفضيل تمثله للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت ، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتمالاً سبباً للتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه .

وهي : كَلُّهُ فعل مضارع اتصلت به ألفُ الاثنين نحو « يَقُومَانِ » للغائبين و « تقومان » للحاضرين ، أو واو الجمع ، نحو « يَقُومُونَ » للغائبين و « تقومون » للحاضرين ، أو ياء المخاطبة ، نحو « تَقُومِينَ » .

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها ترفعُ بثبوت النون نيابةً عن الضمة ، وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة ، تقول : « أَنْتُمْ تَقُومُونَ » و « لَمْ تَقُومُوا » و « لَنْ تَقُومُوا » رفعت الأول لخلوه من الناصب والجازم ، وجعلت علامة رفعه النون ، وجزمت الثاني بلم ، ونصبت الثالث بلن ، وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون ، قال الله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)^(١) الأول جازم ومجزوم ، والثاني ناصب ومنصوب ، وعلامة الجزم والنصب الحذف .

ص - والفعلُ المضارعُ المُعتَلُّ الآخرُ ، فيُجْزَمُ بِحَدْفِ آخِرِهِ ، نحو « لَمْ يَغْزُ » و « لَمْ يَخْشَ » و « لَمْ يَرْمِ » .

ش - هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل ، وهو الفعل [المضارع] المعتل الآخر ، نحو « يَغْزُو » و « يَخْشَى » و « يَرْمِي » .

فإنه يجزم بحذف آخره ، فينوبُ حذفُ الحرفِ عن حَدْفِ الحِركَةِ ، تقول : « لَمْ يَغْزُ » و « لَمْ يَخْشَ » و « لَمْ يَرْمِ » .

ص - فضلُ : تُقَدَّرُ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ غَلَابِي وَالْفَتَى ، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْضُورًا ، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَيُسَمَّى مَنقُوصًا ، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ يَخْشَى ، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ يَدْعُو وَيَقْضَى ، وَتَظْهَرُ الفَتْحَةُ فِي نَحْوِ « إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُو » .

ش - علامة الإعرابِ على ضربينِ : ظاهرة ، وهي الأصل ، وقد تقدّمت

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

أمثلتها ، ومقدرة ، وهذا الفصلُ معقودٌ لذكرها ، فالذى يقدرُ فيه الإعراب خمسة أنواع :

أحدها : ما يُقدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعها ؛ لكون الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحركة لذاته ، وذلك الأسمُ المقصور ، وهو « الذى آخره ألفٌ لازمة » نحو « الفتى » تقول « جاء الفتى » و « رأيتُ الفتى » و « مرتُ بالفتى » فتقدر فى الأول ضمة ، وفى الثانى فتحة ، وفى الثالث كسرة ، وموجبُ هذا التقدير أن ذاتَ الألف لا تقبلُ الحركة لذاتها .

الثانى : ما يقدرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعها ، لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحركة لذاته ، بل لأجل ما اتصل به ، وهو الأسمُ المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو « غلامى » و « أختى » و « أبى » ، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فاشتغالُ آخرِ الأسمِ الذى قبلها بكسرة المناسبة مَنَعَ من ظهور حركات الإعراب فيه .
الثالث : ما يقدرُ فيه الضمة والكسرة فقط للاستتقال ، وهو الأسمُ المنقوص ، ونعنى به الأسمُ الذى آخرُهُ ياء مكسور ما قبلها « كالقاضى » و « الداعى » .

الرابع : ما تُقدَّرُ فيه الضمة والفتحة للتعذر ، وهو الفعل المعتل بالألف نحو « يَحْشَى » تقول « يَحْشَى زيدٌ » و « لَنْ يَحْشَى عمرو » فتقدر فى الأول الضمة ، وفى الثانى الفتحة ؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف .

الخامس : ما تُقدَّرُ فيه الضمة فقط ، وهو الفعل المعتلُ بالواو ، نحو ، « زيدٌ يدَعُو » وبالياء نحو « زيدٌ يرْمِي » .

وتظهر الفتحة خلفتها ، على الياء فى الأسماء والأفعال ، وعلى الواو فى الأفعال ^(١) ، كقولك « إنَّ القاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَّ ، وَلَنْ يَدْعُوَّ » ، قال الله تعالى : (أٰجِبُوْا دَاعِيَ اللّٰهِ) ^(٢)

(١) ليس فى كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها ، لاجرم لم يذكر المؤلف الواو إلا فى الأفعال .
(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

(لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا) ^(١) (لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا) ^(٢) .

ص - فصل : يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، نَحْوُ « يَقُومُ زَيْدٌ » .
 ش - أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً ، كقولك « يَقُومُ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَمْرٌو » . وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له : ما هو ؟ فقال الفراء وأصحابه : رافعه نفسُ مُجْرَدِهِ مِنَ النَاصِبِ وَالْجَازِمِ . وقال الكسائى : حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ ، وقال ثعلب : مضارعتة للاسم ، وقال البصريون : حُلُولُهُ مَحَلَّ الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو أن ولن ولم ولما امتنع رفعه ؛ لأن الاسم لا يقع بعدها ؛ فليس حينئذ حالاً محل الاسم .

وأصحُّ الأقوالِ الأولُ ، وهو الذى يجرى على السنة المعربين ، يقولون : مرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

وَيُفْسِدُ قَوْلَ الكَسَائِيِّ أَنْ جُزءَ الشَّيْءِ لَا يَفْعَلُ فِيهِ ، وَقَوْلُ ثَعْلَبٍ : أَنَّ الْمُضَارِعَةَ إِنَّمَا اقْتَضَتْ إِعْرَابَهُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، ثُمَّ يَحْتَاجُ كُلَّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ إِلَى عَامِلٍ يَقْتَضِيهِ ، ثُمَّ يَلْزَمُ عَلَى الْمَذْهَبِينَ أَنَّ يَكُونُ الْمُضَارِعُ مَرْفُوعاً دَائِماً ، وَلَا قَائِلَ بِهِ .
 وَيَرَدُّ قَوْلَ البَصْرِيِّينَ ارْتِفَاعُهُ فِي نَحْوِ « هَلَّا يَقُومُ » ؛ لِأَنَّ الاسمَ لَا يَقَعُ بَعْدَ حُرُوفِ التَّحْضِيضِ ^(٣) .

ص - وَيُنْصَبُ بِلَنْ ، نَحْوُ « لَنْ نَبْرَحَ » .

ش - لما أنقضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع نبتى بالكلام على الحالة التى يُنْصَبُ فِيهَا ، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ هِيَ : لَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ ، وَأَنْ

(١) من الآية ٣١ من سورة هود . (٢) من الآية ١٤ من سورة الكهف .

(٣) قد أجب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت فى الفعل المضارع قبل دخول حرف التحضيض عليه ، فلما دخل حرف التحضيض لم يغير ما كان ؛ لأن أثر العامل لا يزيله إلا عامل آخر ، ونظير هذا المثال حرف التنفيس فى نحو « سيقوم » ، وهو وارد أيضاً على كلام البصريين ، ومدفوع بما ذكرناه .

وبدأ بالكلام على « لَنْ » لأنها ملازمة للنصب ، بخلاف البواقي ، وختم بالكلام على « أَنْ » لطول الكلام عليها .

و « لَنْ » حرفٌ يفيد النفي والاستقبال ، بالاتفاق ، ولا يقتضى تأييداً خلافاً للزخشرى في أمودجه ، ولا تأكيذاً خلافاً له في كشافه ، بل قولك « لَنْ أَقُومَ » مُحْتَمِلٌ لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً ، وأنتك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافقٌ لقولك « لا أقوم » في عدم إفادة التأكيدي .

ولا تقع « لَنْ » للدعاء خلافاً لابن السراج ، ولا حُجَّةٌ له فيما استدل به من قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَاهِرًا لِلْمُجْرِمِينَ)^(١) مُدَّعِيًا أن معناه فاجعلني لا أكون ؛ لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يظهر مجرماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه ، ولا هي سر كبة من « لا أَنْ » فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لالتقاء الساكنين ، خلافاً للخليل ، ولا أصلها « لا » فأبدلت [الألف] نوناً ، خلافاً للفرعاء .
ص - وبكى المصدريّة ، نحو (لِكَيْلَا تَأْسَوْا) .

ش - الناصب الثاني « كى » وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أَنْ ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام : لفظاً كقوله تعالى : (لِكَيْلَا تَأْسَوْا)^(٢) (لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ)^(٣) أو تقديرأ نحو « جئتك كى تكرمينى » إذا قدّرت أن الأصل لكى ، وأنتك حذففت اللام استغناء عنها بذيتها ؛ فإن لم تقدر اللام كانت كى حرف جر بمنزلة اللام فى الدلالة على التعليل ، وكانت « أَنْ » مضمرة بعدها إضماراً لازماً .

ص - وَيَذَنْ مُصَدَّرَةٌ وَهِيَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ ، نَحْوُ « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » وَ * إِذَنْ وَاللَّهِ تَرَمِيهِمْ بِحَرْبٍ * .

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد . (٣) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

ش — الناصبُ الثالثُ « إِذَنْ » وهى حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند سيبويه ، وقال الشلوبين : هى كذلك فى كل موضع ، وقال الفارسى : فى الأكثر ، وقد تَمَحَّصُ للجواب ؛ بدليل أنه يقال : « أَحَبُّكَ » فتقول « إِذَا أَظْنُكَ صَادِقًا » إذ لا مجازاة بها هنا .

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروطٍ :

الأول : أن تكون واقعةً فى صَدْرِ الكلام ، فلو قلت « زَيْدٌ إِذَنْ » قلت « أَكْرَمُهُ » بالرفع .

الثانى : أن يكون الفعل بعدها مُستقبلاً ؛ فلو حَدَّثَكَ شخصٌ بحديثٍ فقلت « إِذَنْ تَصَدِّقُ » رفعت ؛ لأن المراد به الحالُ .

الثالث : أن لا يُفَصَّلَ بينهما بفاصل غير القسم ، نحو « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » و« إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ » ، وقال الشاعر :

١٣ — إِذَنْ وَاللَّهِ تَرَمِيمُهُمْ بِحَرْبٍ تَشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

١٣ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضى الله عنه ، واستجد هذه النسبة جماعة من المحققين ؛ لما فيه من الحشو الذى لا حاجة إليه ولا محل له ، وقد بحث ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعره حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق ، ولم يذكر من قيل فى شأنه ، والبيت قد استشهد به المؤلف فى « أوضح المسالك » (رقم ٤٩٦) وفى شذور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشمونى أيضاً فى نواصب المضارع .

اللغة : « بحرب » كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث ، فيعود الضمير عليها مؤنثاً ، تقول : « الحرب قد وضعت أوزارها » هذا هو الغالب فى استعمالها . وقد تذكر إذا أولت بالقتال فيعود الضمير عليها مذكراً « تشيب » يروى بالبناء الفوقية على أن الحرب مؤنثة ، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكراً لتأويله بالقتال ، وعلى كل حال هو مضارع أشاب أى : صيره أشيب ، غرّف المضارعة مضموم ، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع «الطفل» على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف ، وادعاء الحذف خلاف الأصل «المشيب» بفتح الميم وكسر الشين — اسم زمان من « شاب رأسه » إذا صار شعره أبيض أى : قبل زمان الشيب .

ولو قلت « إذن يا زيد » قلت : « أكرمك » بالرفع ، وكذا إذا قلت « إذن في الدار أكرمك » و « إذن يوم الجمعة أكرمك » كل ذلك ، بالرفع (١)

ص — وبأن المصدرية ، ظاهرة نحو (أن يغفر لي) ما لم تسبق بعلم نحو (علم أن سيكون منكم مرضى) فإن سبقت بظن فوجهان ، نحو (وحسبوا أن لا تكون فتنة) ، ومضمرة جوازاً بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو * ولبس عباءة وتقر عيني * وبعد اللام ، نحو (لتبين للناس) ، إلا في نحو (لئلا يعلم) . (لئلا يكون للناس) فتظهر لا غير ، ونحو (وما كان الله ليعذبهم) فتضمر لا غير

= المعنى : تهدد قوماً من أعدائه وأوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع ، حتى إن الطفل ليصيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها .

الإعراب : « إذن » حرف جواب وجزاء ونصب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أقسم والله « زمهم » ترمي : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لترمي ، مبنى على السكون في محل نصب « بحرب » الباء حرف جر ، وحرب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترمي « تشيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحرب « الطفل » مفعول به لتشيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب « من قبل » جار ومجرور متعلق بتشيب ، وقبل مضاف و« المشيب » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إذن والله زمهم » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو ترمي ، بإذن مع الفصل بينهما بالقسم وهو قوله والله .

(١) ذكر المؤلف أن الفصل بالنداء ، أو بالجار والمجرور ، أو بالظرف — يضر ، ويلتزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل ، وهذا محل خلاف بين العلماء ؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر ويبقى مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفعل فتنبه .

كَإِضَارِهَا بَعْدَ «حَتَّى» إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا ، نَحْوُ (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وَبَعْدَ أَوْ اللَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ * لِأَسْتَسْهِنَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمَنَى * أَوْ اللَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ :

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قُنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا
وَبَعْدَ فَأَنَّ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَآوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيِ مَخْضٍ أَوْ طَلَبِ بِالْفِعْلِ نَحْوُ
(لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ) (وَلَا تَطْفَعُوا فِيهِ فَيَحِلَّ) وَ
«لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ» .

ش — الناصبُ الرابعُ «أن» وهى أمُّ الباب ، وإنما أخرتُ فى الذكر لما
قدمناه ، ولأصلاتها فى النصب عملت ظاهرةً ومُضمرةً ، بخلاف بقية النواصب ، فلا
تعمل إلا ظاهرة ، مثالُ إعمالها ظاهرةً قوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي
خَطِيئَتِي) ^(١) (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) ^(٢) .

وقيدتُ «أن» بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة ، فإنهما لا ينصبان المضارع
فالمفسرة هى : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ^(٣) ، نحو «كتبتُ إليه
أن يفعل كذا» إذا أردتُ به معنى أى .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء . (٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء .
(٣) يشترط فى «أن» المفسرة ثلاثة شروط : الأول — وهو الذى ذكره المؤلف —
أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا هى مؤولة به . والثانى :
أن تتأخر عنها جملة ، والثالث : ألا يدخل عليها حرف جر ، والأكثر أن تكون «أن»
المفسرة مفسرة لمفعول به محذوف ، نحو قوله تعالى : (وناديناها أن يا إبراهيم) ونحو قولك
«كتبتُ إليه أن يفعل» برفع يفعل . وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً نحو قوله تعالى :
(إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقدفيه فى التابوت فاقدفيه فى اليم) الآيتان ٣٨ و٣٩ من
سورة طه .

والزائدة هي: الواقعة بين القسم ولو، نحو «أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لا كرمته»^(١) واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعلم مطلقاً ولا بظن في أحد الوجهين احترازاً عن الخففة من الثقيلة .

والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات :

إحداها : أن يتقدم عليها ما يدل على العلم ؛ فهذه مخففة من الثقيلة لا غير .

ويجب فيما بعدها أمران : أحدهما رفعه ، والثاني : فصله منها بحرف من حروف

أربعة ، وهي : [حرف] التنفيس ، وحرف النفي ، وقد ، ولو ؛ فالأول نحو (علم أن

سيكون)^(٢) والثاني نحو (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً)^(٣) والثالث نحو

« علمت أن قد يقوم زيد » والرابع نحو (أن لو يشأه الله لهدى الناس جميعاً)^(٤) ،

وذلك لأن قبله (أفلم يبيأس الذين آمنوا) ومعناه - فيما قاله المفسرون - أفلم يعلم ،

وهي لغة النخع وهوازن ، قال سحيم :

١٤ - أقول لهم بالشعب إذ يأسروني

ألم تياسوا أني ابن فارس زهدم

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

هذا ، وقد زيدت «أن» في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا : فمنها بين الكاف التي

هي حرف جر ومجرورها في نحو قول الشاعر :

كان ظبية تعطو إلى وارق السلم

فيمن رواه بجزبية ، وسيأتي البيت مشروحا (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد «لما» الوقية

كما في قوله سبحانه وتعالى : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا)

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل . (٣) من الآية ٨٠ من سورة طه .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الرعد .

١٤ - قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي ، وتبعهم على

ذلك المؤلف ، وقد أنكر جماعة هذه النسبة ، وقالوا : يجب أن يكون قائل هذا البيت =

= بعض أولاد سحيم ، لاسحيماً نفسه ، وذلك لأنه يقول في آخره « أنى ابن فارس زهدم » وزهدم : اسم فرس سحيم ، وروى جماعة آخر البيت هكذا « أنى ابن قاتل زهدم » ليتخلصوا من هذا الإشكال ، وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس .

اللغة : « الشعب » - بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً ، وقيل : هو الطريق في الجبل خاصة « يأسرونى » فعل مضارع من الأسر ، أى : يأخذوننى أسيراً ويروى في مكانه « ييسرونى » على أنه من الميسر ، قالوا : وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم ، فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له « تياسوا » تعلموا ، وقد روى في مكانه « تعلموا » فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد ، كما استدلل المؤلف على أن يئأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ (أفلم يتبين الذين آمنوا) في قوله سبحانه : (أفلم يئأس الذين آمنوا) .

المعنى : يقول : إننى حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون على ، قلت لهم : ألم تعلموا أننى ابن ذلك الرجل الفارس المشهور ، يخوفهم بأبيه ويهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيديهم أسيراً .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لهم » اللام حرف جر ، وهم : ضمير الغائبين ، مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « بالشعب » جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً « إذ » ظرف للزمان الماضى ، مبنى على السكون في محل نصب بأقول « يأسرونى » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والنون الثانية نون الوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها « ألم » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « تياسوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسم أن مبنى على السكون في محل نصب « ابن » خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف و « فارس » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفارس =

أى : ألم تعلموا ، ويؤيده قراءةُ ابن عباس : (أَفَلَمْ يَتَّبِعِينَ) ، وعن الفراء إنكارُ كون ييأس بمعنى يعلم ، وهو ضعيف .

الثانية : أن يتقدم عليها ظنٌّ ؛ فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ؛ فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : (أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) ^(١) ، واختلفوا في قوله تعالى : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) ^(٢) فقرأء بالوجهين .

الثالثة : أن لا يسبقها علم ولا ظن ؛ فيتعين كونها ناصبة ، كقوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) ^(٣) .

وأما إعمالها مُضْمَرَةً فعلى ضربين ؛ لأن إضمارها إما جائز ، أو واجب ، فالجائز في مسائل :

إحداها : أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) ^(٤) في قراءة مَنْ قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار «أن» ، والتقدير : أو أن يرسل ، وأن والفعلُ معطوفان على (وحياً) أى وحياً أو إرسالاً ، و«وحياً» ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت «أن» في الكلام لجاز ؛ وكذا قول الشاعر :

= مضاف و«زهدم» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سد مسد مفعولى تياسوا التي بمعنى تعلموا .

الشاهد فيه : قوله «تياسوا» فإنها بمعنى تعلموا ، ويؤيد ذلك أنه روى في مكانه «ألم تعلموا» كما قلنا ، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن «يياس» في قوله تعالى : (أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) بمعنى يعلم ، وبالتالي يدل هذا البيت على أن «أن» في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة لأنها مسبوقه بما يدل على العلم .

(١) الآيتان ٢١ من سورة العنكبوت : (٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء . (٤) من الآية ٥١ من سورة الشورى .

١٥ - وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

١٥ - هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تتكثر الحنين إلى أهلها ، ويشتهد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعم في شرح شواهد ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (٤٠٤) وفي شذور الذهب (رقم ١٥٦) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع ، وأنشده ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٢٦) .

اللغة : « عباءة » هي ضرب من الأكسية معروف « وتقر عيني » كناية عن السرور « الشفوف » بضم الشين - جمع شف - بفتح الشين أو كسرهما - وهو الثوب الرقيق الناعم الذى يشف عما تحته .

المعنى : تقول : إن الذى كنت فيه عند أهلى أشهى إلى نفسى ، وأجلب إلى السرور مما أنا فيه ، مع أن الذى كنت فيه هناك هو المعيشة الحشنة ، فقد كان لباسى عباءة من صوف غليظ ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية فإننى ألبس الثياب الرقيقة الناعمة .

الإعراب : « ولبس » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، تقر : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عيني » عين : فاعل تقر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « أحب » خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس مضاف ، و « الشفوف » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تقر ، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، فيجوز أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجوز نصب المضارع الواقع بعد الواو ، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة راقعة صلة لأل ، وذلك نحو قولهم : « الطائر فيغضب زيد الذباب » وكما =

تقديره : ولبس عباءة وأن تقرّ عيني .

الثانية : أن تقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعليل ^(١) كقوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ^(٢)) وقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ^(٣)) أو للعاقبة كقوله تعالى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ^(٤)) واللام هنا ليست للتعليل ؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك ، وإنما التقطوه ليكون لهم قرينة عين ، فكانت عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزنًا ، أو زائدة كقوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ^(٥)) فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، ولو أظهرت في الكلام لجاز ، وكذا بعد كي الجارة .

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونًا بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام ، سواء كانت «لا» نافية كالتي في قوله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ ^(٦)) أو زائدة كالتي في قوله تعالى : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ^(٧)) أى : ليعلم أهل الكتاب

= تقول أنت «الحاضر فيحصل لى السرور أبى» فإنه يجب أن ترفع يغضب ويحصل ؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل ، لأن المعنى الذى يطير والذى يحضر .

(١) ذكر المؤلف فى هذا الموضوع أربعة أنواع للام : النوع الأول : لام الجحود ، وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها ، وضابطها : أنها المسبوقة بما كان نحو (وما كان الله ليعذبهم) أو لم يكن نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) والثانية : لام التعليل ، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا نحو (لئلا يعلم) ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا ، والثالثة : لام العاقبة ، والرابعة اللام الزائدة ، وهاتان يجوز إضمار أن المصدرية بعدهما ويجوز إظهارها ، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ماقبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه ، ويكون حصول ماقبلها سابقاً على حصول ما بعدها فى الوجود . وأما لام العاقبة - وتسمى لام الصيرورة أيضاً - فإن ماقبلها ليس علة لحصول ما بعدها ، ولكنه يحدث بعده اتفاقاً ، وأما اللام الزائدة فهى الواقعة بعد فعل متعد ، وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام .

(٣) الآيتان ٢٠١ من سورة الفتح

(٢) من الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الأحزاب

(٤) من الآية ٨ من سورة القصص .

(٧) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٦) من الآية ١٦٥ من سورة النساء .

ولو كانت اللام مسبوقه بكون ماض منفي وجب إضمار « أن » ، سواء كان
مضى في اللفظ والمعنى ، نحو : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ^(١)) أو
المعنى فقط ، نحو : (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ ^(٢)) وتسمى هذه اللام « لام
الجحود » .

وتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضمار ، وذلك بعد لام
الجحود ، ووجوب الإظهار ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا ، وجواز الوجهين ، وذلك فيما
سوى ذلك ، قال الله تعالى : (وَأْمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ^(٣)) وقال تعالى : (وَأْمِرْتُ
أَنْ أَكُونَ ^(٤)) .

ولما ذكرت أنها تضرر وجوباً بعد لام الجحود استطرذت في ذكر بقية المسائل
التي يجب فيها إضمار « أن » ، وهي أربع :

إحداها : بعد « حتى » ، واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين : الرفع ، والنصب .
فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها ، سواء كان مستقبلاً
بنسبة إلى زمن التكلم أولاً ؛ فالأول كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ
حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ^(٥)) ؛ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مُسْتَقْبَل
بنسبة إلى الأمرين جميعاً ، والثاني كقوله تعالى : (وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ^(٦)) ؛
أن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مُسْتَقْبَل بالنسبة
إلى زلزالهم .

ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان ، فتارة تكون بمعنى كفى ، وذلك إذا كان
أقبلها علّة لما بعدها ، نحو « أَسْلِمَ حَتَّىٰ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ » وتارة تكون بمعنى إلى ، وذلك
إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ
يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ^(٧)) وكقولك : « لِأَسِيرِنَّ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » وقد تصلح

- (١) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال . (٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .
(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام . (٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .
(٥) من الآية ٩١ من سورة طه . (٦) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .
(٧) من الآية ٩١ من سورة طه .

المعنيين معاً ، كقوله تعالى : (فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا حَتَّى تَبْغُوا) (١) (يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى كَمَا تَبَغُّوا ، أَوْ إِلَى أَنْ تَبْغُوا .

والنصبُ في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرةً بعد حتى حتماً ، لا بحيثى نفسها ، خلافاً للكوفيين ؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجرّ ، كقوله تعالى : (حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) (٢) (حَتَّى حِينَ) (٣) فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عاملٌ واحدٌ يعملُ تا في الأسماء وتارة في الأفعال ، وهذا لا نظيره في العربية .

وأما رفعُ الفعل بعدها فله ثلاثة شروط : الأول : كونه مُسَبَّباً عما قبلها ؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو « سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » ؛ لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها الثاني : أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال ، على العكس من شرط النصب ، إذ أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً ؛ فالأول كقولك : « سِرْتُ حَتَّى أُدْخِلَهَا » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضياً ولكنك أردت حكاية الحال ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (٤) لأن الزَّلْزَالَ والقول قد مضياً ، الثالث : أن يكون ما قبلها تاماً ولهذا امتنع الرفع في نحو « سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا » وفي نحو « كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا » إذا حملت « كان » على النقصان ، دون التمام (٥) .

المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى «إلى» أو «إلا» ؛ فالأول كقولك: «لأنزمتك أو تقضيني حتى» أي: إلى أن تقضيني حتى ، وقال الشاعر:

- (١) من الآية ٩ من سور الحجرات . (٢) من الآية ٥ من سورة القدر .
 (٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف . (٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .
 (٥) إذا جعلت « كان » ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها ، وليس هذا جم تامة ؛ لأن خبر « كان » لم يذكر ، وأما إذا جعلت « كان » تامة فإن المذكور يكون جم تامة من فعل وفاعل ، والمعنى : حدث سيرى حتى أدخلها .

١٦ - لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

١٦ - هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به - نسبه إلى قائل معين ، ومن استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٧) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) .

اللغة - « أستسهلن » يريد أنه يعده سهلاً ، أو يصير الصعب سهلاً بماضى هتمته وعلى لمرته « الصعب » الأمر الذي يشق احتماله « المنى » جمع منية ، بضم الميم فيهما ، مثل مديّة مدى ، والنية : ما يتمناه الإنسان « انقادت » سهلت وتذلت « الآمال » جمع أمل ، مثل بب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال .

المعنى : يقول إنه سيتحمل الشدائد ، ويصطبر على مايناله من المشقات في سبيل وع أمانيه ، ثم بين أن المجد لا يدرك إلا إذا رضى طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه .

الإعراب : « لأستسهلن » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أستسهل : فعل مضارع نى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، جملته من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، ونون التوكيد قيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الصعب » مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة به الفتحة الظاهرة « أو » حرف بمعنى إلى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمره ر أو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « المنى » مفعول به لأدرك منصوب وعلامة به فتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « فما » الفاء حرف عطف ، وما : رف نفي « انقادت » انقاد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء دمة التأنيث حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الآمال » فاعل انقاد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » اة استثناء ملغاة لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لصابر » تم حرف جر ، وصابر : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار لمجرور متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله « أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن مرة وجوباً بعد أو ، وقد ذكر جماعة من النحاة أن « أو » في هذا البيت بمعنى =

والثاني كقولك : « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » أى : إلاً أن يسلم

وقول الشاعر :

١٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَآةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

= إلى ، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وذكر قوم أنها بمعنى حق ، ومن ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن « إلى » و « حق » بمعنى واحد ، وهو الغاية ، وذكر السيوطي أن « أو » ههنا بمعنى إلا ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد ، واعلم أن ضابط « أو » التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها يتقضى شيئاً ، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء ، وأما « أو » التي بمعنى إلا فإن بعدها يحصل دفعة واحدة ، كالإسلام في نحو قولك « لأقتلن الكافر أو يسلم » .

١٧ - هذا البيت لزيد الأعجم ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢٨) واستشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني في نواص المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٦) .

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليديشبه النخس « قناة » أراد الرمح « قوم » رجال ومنه قوله تعالى من الآية ١١ من سورة الحجرات : (لايسخر قوم من قوم عسى أن يكون خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) وقول زهير بن أبي سلمى المزني وما أذرى وسوف إخال أذرى أقوم آل حِصْنٍ أم نِسَاءِ

« كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنوبة الناشز « تستقيما » تعتدل المعنى : أراد أنه إذا هجا قوما فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجع عن معاداته ، وضرب لذلك مثلاً حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها تعتدل أو يكسرها .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الف في محل رفع « إذا » ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه ، مبنى السكون في محل نصب بكسرت « غمزت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإيض إذا إليها ، وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا « قناة » مفعول به لغمزت ، وهو مضارع و « قوم » مضاف إليه « كسرت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة :

أى : إلا أن تستقيم فلا أ كسر كعوبها ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى ؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر .

المسألة الثالثة : بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقه بنفى محض ، أو طلب بالفعل ؛ فالنفي كقوله تعالى : (لا يُقضى عليهم فيموتوا)^(١) وقولك : ما تأتينا فتحدّثنا . واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو « ما تزال تأتينا فتحدّثنا » و « ما تأتينا إلا فتحدّثنا » فإن معناها الإثبات ؛ فلذلك وجب رفعهما ، أما الأول فلأن « زال » للنفي وقد دخل عليه النفي ، ونفى النفي إثبات ، وأما الثاني فلانتهاق النفي بالآ .
وأما الطلب فإنه يشمل الأمر ، كقوله :

١٨ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنقًا فسيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

= الظاهرة . وكعوب مضاف وها : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « أو » حرف بمعنى إلا ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيا » فعل مضارع ، منصوب بأن المضمره وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى كعوب ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيا » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تستقيم ، بأن المضمره وجوبا بعد « أو » التي بمعنى إلا .
(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

١٨ = البيت لأبي النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحة (رقم ٥٠٠) وفي الشذور (رقم ١٥٠) والأشموني في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٠) .

اللغة : « ناق » مرخم ناقة « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعا - هو ضرب من السير « فسيحا » واسعا « سليمان » هو سليمان بن عبد الملك بن مروان « نستريحًا » نلقى عننا تعب السفر .

المعنى : يأمر ناقته أن تجرد في السفر ، وتدأب عليه ، حتى تصل إلى ممدوحه ، وهناك يلقي هو وهي من الراحة ما ينسبها متاعب السفر وعناؤه .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » =

وَالنَّهْيَ ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(١)
 والتحضيضَ ، نحو (لَوْلَا أُخْرَتْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ)^(٢) والتمنيَ ، نحو
 (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٣) والترجىَ ، كقوله تعالى : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ
 أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ)^(٤) في قراءة بعض السبعة بنصب (أطلع) ، والدعاء كقوله :
 ١٩ - رَبِّ وَفَقِّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

= منادى مرخم ، وأصله ياناقة ، مبنى على الضم في محل نصب أو مبنى على ضم الحرف
 المحذوف للترخيم في محل نصب ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، والثانية لغة من ينتظر
 « سيرى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون
 في محل رفع « عنقا » هو مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف
 محذوف ، أى : سيرى سيرا عنقا « فسيحا » صفة لقوله عنقا « إلى » حرف جر « سلمان »
 مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من
 الصرف العلمية وزيادة الألف والنون « فنسريحا » الفاء فاء السببية حرف مبنى على الفتح
 لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .
 الشاهد فيه : قوله « فنسريحا » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله نستريح ، بأن
 المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذى هو قوله « سيرى » .

(١) من الآية ٨١ من سورة طه . (٢) من الآية ٧٠ من سورة المنافقين .

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٤) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر .

١٩ - هذا الشاهد من الآيات التي لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشموني في

نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣٢١) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٥١) .

اللغة : « وفقني » اهدنى وسدد خطواتي « أعدل » أميل وأنحرف ، وتقول :
 عدلت عن كذا ، إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته ، وتقول . عدلت إلى كذا ، إذا
 أقبلت عليه ورغبته واتجهت نحوه ؛ فاختلاف المعنى باختلاف الحرف الذى تعدي به هذا الفعل ،
 ومثله رغب ، تقول « رغب في كذا » إذا أحببته ، وتقول « رغب عن كذا » إذا كرهته ،
 ولذلك نظائر كثيرة ، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه اللغة « سنن » هو يفتح
 السين والنون جميعاً ، وهو الطريق ، والمراد هنا الطريق المعنوى كما في قوله تعالى :
 (اهدنا الصراط المستقيم) « الساعين » جمع ساع .

والاستفهام، كقوله :

٢٠- هَلْ تَعْرِفُونَ لَبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَىٰ فَيْرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

= المعنى : يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الخير الذي يسلكه الذين يسعون إلى الخير فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف .

الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يارب ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاءً بكسر ما قبلها ، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة ، ورب مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والأصل ياربي « ووقني » وفقى : فعل دعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون اللوائية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : حرف نفى ، وكلاهما لا محل له من الإعراب « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعدفاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « عن » حرف جر « سنن » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف ، و « الساعين » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم « في » حرف جر « خير » مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بالساعين ؛ لأنه جمع اسم فاعل ، واسم الفاعل كالفاعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، وخير مضاف و « سنن » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله « أعدل » بأن المضمرة وجوباً بعدفاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله « وفقى » كما يفهم من إعراب البيت .

٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء ، واستشهد به الأشموني في نواصب المضارع .

اللغة : « لباناتي » بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لبانة ، وهى الحاجة التى يطلبها ذو الهمة العالية « فيرتد » أى : يعود ويرجع ، وكفى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وتليج صدره ، وقال « بعض الروح » إما على إقحام كلمة بعض ، وإما =

والعَرَضَ كقوله :

٢١- يابن الكرام ألا تَدُونُوتُبَصْرَ مَا قَدْ حَدَثَ نَوَكُ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

= لأنه لا يؤمل أن تقضى له جميع لباناته ، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح ، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلول اللفظ الأول ، ونحن قدرنا أنه كنى به عن معنى آخر .

المعنى : يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلق بها همته العالية فيترتب على معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه .

الإعراب : « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تعرفون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « لباناتي » لبانات : مفعول به لتعرفون ، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ولبانات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « فأرجو » الفاء السببية ، أرجو : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجواباً بعد فاء السببية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره أنا « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تقضى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو ، والتقدير : فأرجو قضاءها « فيرتد » الفاء حرف عطف ، يرتد : فعل مضارع معطوف على تقضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعض » فاعل يرتد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبعض مضاف و« الروح » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « للجسد » جار ومجرور متعلق بيرتد .

الشاهد فيه : قوله « فأرجو » حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله « أرجو » - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله « هل تعرفون لباناتي » .

٢١ - وهذا الشاهد أيضاً من الآيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في الشذور (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ٣٢٢) .

= اللغة : « الكرام » جمع كريم « تدنو » تقرب ، وأراد به أن ينزل بدارهم « راء » اسم فاعل من الرؤية حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم : من حسن لقائهم للضيف ، وقيامهم له بما توجيه الأريحية ، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع ، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به ؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها .

الإعراب : « يا » حرف نداء . « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الكرام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ألا » حرف دال على العرض ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فتبصر » الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون في محل نصب « قد » حرف دال على التحقيق « حدثوك » حدث : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأني بها لأجل الواو . وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، والسكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والمفعول الثاني محذوف ، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول ، وتقدير الكلام : فتبصر الذي حدثوك ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فإنا » الفاء عاطفة ، وما : نافية « راء » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « كمن » السكاف حرف جر ، من : اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمعنا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب والألف حرف دال على الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « فتبصر » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بقوله « ألا تدنو » والعرض : هو الطلب بلين ورفق ، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت (سيبويه ١ - ٤٢٠) .

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرُنَا مَا بَعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا

واشترطتُ في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك : « نَزَالَ فَنُكِرَ مُكَّ » و « صَهَ فَنَجِدُ نُكَّ » ، خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ، ولابن جنى وابن عصفور في إجازته بعد « نَزَالَ » و « دَرَاكَ » ونحوها مما فيه لَفْظُ الفعل ، دون صَهَ وَمَهَ ونحوها مما فيه معنى الفعل دون حروفه ^(١) ، وقد صَرَّحْتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل .

المسألة الرابعة : بعد واو المعية ، إذا كانت مسبوقه بما قدمنا ذكره ، مثال ذلك قوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ) ^(٢) ، (يَا أَيُّدُنَا نَزُدُّ وَلَا نُنْكَدُّ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ^(٣) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص ، وقال الشاعر :

٢٢ — أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) اسم فعل الأمر على ضربين : الأول قياسي ، وهو : أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — وتبنيه على الكسر ؛ للدلالة على الأمر ، فتقول من الضرب والنصر : ضراب ونصار ، كما قالوا في النزول : نزال ، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل : أي الحروف الأصلية التي يتألف منها ، والثاني سماعي ، وهو أَلْفَاظُ محفوظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه ، ألا ترى أن كلمة « صه » تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها ، وكذلك « مه » تدل على ما يدل عليه لفظ اكفف وليس فيها حروف اكفف ؟ .

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

٢٢ — هذا الشاهد من كلمة للحطيثة يهجو بها الزرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وسيبويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في كتابه « شذور الذهب » (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) .
اللغة « جاركم » نازلا في جواركم ، أو مستجيراً بجمالكم « الإخاء » بكسر الهمزة — مصدر آخيته : إذا آخذته أخاً .

وقال آخر:

٢٣ - لَاتِنَّ عَنْ خُلُقٍ وَآتَانِي مِثْلَهُ عَارُ عَلَيْنِكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

= المعنى : يوبخ الخطيئة بهذا البيت آل الزرقان ، ويقول لهم : لقد كنت مواليا لكم نازلا في حماكم ، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة ، ثم انخرقت عنكم وعدلت إلى غيركم ؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب ؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة .

الإعراب : « ألم » الهزمة للاستفهام الإنكارى ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « أك » أصله أكن ، لحذفت النون للتخفيف ، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو مجزوم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « جاركم » جار : خبراً أكن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، و جار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، وهو منصوب بأن المصدرية المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم ، وبين مضاف ويا ، المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « وبينكم » الواو حرف عطف ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « المودة » اسم يكون تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والإخاء » الواو حرف عطف ، الإخاء : معطوف على المودة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو يكون بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، في جواب الاستفهام الإنكارى المدلول عليه بالهزمة في قوله « ألم أك جاركم » .

٢٣ - هذا البيت من كلمة لأبى الأسود الدؤلى الذى ينسب إليه وضع علم النحو ، وهو من أصحاب أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه وأحد عماله وشيعته ، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكنتانى ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه للأخطل ، وذكر الأعمى في شرحه أنه لأبى الأسود ، والأشمونى في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في « أوضح المسالك » (رقم ٤٩٩) وفي « شذور الذهب » مرتين (رقم ١١٤) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) ، وقبل هذا البيت قوله :

يَأْتِيهَا الرَّجُلُ الْمُعَلَّمُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ =

== تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَانْهَمَا عَنْ غَيْبِهَا فَإِذَا انْتَهَيْتَ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَهْمَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَمَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
اللغة : « السقام » بفتح السين - المرض ، وفعاله سقم - بكسر القاف أو ضمها -
والسقيم : المريض ، والضنى : هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد ، والغى : ضد الرشد ،
والعار : كل شيء يلزمك بسببه عيب .

المعنى : ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمراً من الأمور
وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه ، ويقول لك : إنك إن فعلت ذلك ألزمت
نفسك العار العظيم ، وعابك الناس ، ولم يقتدوا بكلامك ؛ لأن المرشد الذي يجب أن تكون
إرشاداته نافعة ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويحْتَنَب ما ينهى عنه .

الإعراب : « لا » ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تنه » فعل
مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « عن »
حرف جر « خلق » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بتنهى « وتأتى » الواو واو المعية ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد
واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« مثله » مثل : مفعول به لتأتى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف
والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « عار » مبتدأ ،
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطب
فاعله ، وهو ضمير مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر
بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت ذلك
فإنه عار عليك ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة « عظيم »
نعت لقوله عار ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهذا النعت هو الذي
سوغ الابتداء بالنكرة التي هي قوله عار في أول الشرط الثاني من البيت ، وقد فصل بين
الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية .

وتقول « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فتنصب « تشرب » إن قصدت النهي عن الجمع بينهما ، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما ، أى : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثانى ، أى : لا تأكل السمك ولك شرب اللبن .

ص — فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعالى : (قل تعالوا اتلوا) وشروط الجزم بعد النهي صحة حلول « إن لا » محله نحو « لا تدن من الأسد تسلم » بخلاف « يا كلاك » ويجزم أيضاً بلم نحو (لم يلد ولم يولد) ولما نحو (ولما يقض) وباللام و « لا » الطليقتين نحو (ليُنْفِق ، ليَقْضِ ، لا تشرك لا تؤاخذنا) ويجزم فعلين : إن ، وإذما ، وأين ، وأنى ، وأيان ، ومتى ، ومهما ، ومن ، وما ، وحيثما ، نحو (إن يشأ يذهبكم ، من يعمل سوءاً يجز به ، ما نذسخ من آية أو نُنسها نأت بخير منها) ويسمى الأول شرطاً والثانى جواباً وجزاءً ، وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قرن بالفاء نحو (وإن يمستك بخير فهو على كل شئ قدير) أو بإذا الفجائية نحو (وإن تصبههم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)

ش — لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت فى الكلام على ما يجزمه ، والجزاء ضربان : جازم لفعل واحد ، وجزاء لفعلين ؛ فالجزاء لفعل واحد خمسة أمور :

أحدها : الطلب ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط ، ونعنى بقصد الجزاء أنك تُقدِّره مسبباً عن ذلك المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ، وذلك

= الشاهد فيه : قوله « وتأتى » حيث نصب تأتى بأن المضمره وجوبا بعد الواو الدالة على العية — أى : مصاحبة ما بعدها لما قبلها — فى جواب النهى المدلول عليه بقوله « لاتنه عن خلق » ؛ ألسنت ترى أن غرض الشاعر أن ينهاك عن أن تنهى أحدا عن أمر قبيح وأنت تأتى مثل هذا الأمر الذى تنهى عنه : أى أنه ينهاك عن مصاحبة هذين الأمرين ؟

كقوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ^(١)) تقدم الطلبُ وهو «تَعَالَوْا» ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو «أنزلُ» ، وقصِدَ به الجزاء ؛ إذ المعنى تعالوا فإن أتوا أنزلُ عليكم ؛ فالتلاوة عليهم مُسببة عن مجيئهم ؛ فلذلك جزم ، وعلامةُ جزمه حذفُ آخره وهو الواو ، وقول الشاعر :

٢٤ - قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

[بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ]

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

٢٤ - هذا البيت لامرئىء القيس بن حجر الكندى ، أحد شعراء الجاهلية ، وهو مطعم معلقته المشهورة .

اللغة : « قفا » أمر من الوقوف ، خاطب به اثنين كانا يسيران معه ، أو خاطب به واحدا فنزله منزلة الاثنين ؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرقعة ثلاثة فما فوق ، أو خاطب به واحدا وهذه الألف ليست ضميرا ، وإنما هى متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف « نيك » مضارع من البكاء « منزل » أراد به المكان الذى كان ينزل أحبابه فيه « بسقط اللوى » السقط - بكسر السين أو ضمها أو فتحها - ماتساقط من الرمل ، واللوى - بكسر اللام - المكان الذى يكون رمله مستدقا « الدخول » بفتح الدال وضم الحاء - اسم مكان « حومل » بفتحين بينهما سكون ، بزنة جعفر وكوثر - اسم مكان أيضاً .

المعنى : يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التى كان يلقاهم فيها ، وليجدد الذكريات القديمة .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « نيك » فعل مضارع ، مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبكي ، وذكرى مضاف وقوله « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » معطوف بالواو على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بقوله قفا ، وسقط مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة =

وتقول « أَتَنَّبِي أُرْمِكَ » و « هل تأتيني أَحَدٌ نَكَّ » « ولا تَكْفُرُ تَدْخُلُ الجنةَ » .

ولو كان المتقدم نفيًا أو خبرًا مُثَبَّتًا لم يُجْزَم الفعلُ بعده ؛ فالأول نحو « ما تأتينا تَحَدُّثْنَا » برفع تحدُّثنا وجوبًا ، ولا يجوز لك جزمه . وقد غلط في ذلك صاحب الجُمَلِ ، والثاني نحو « أَنْتَ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا » برفع تحدُّثنا وجوبًا باتفاق النحويين ، وأما قول العرب « اتَّقِ اللَّهَ أَمْرٌو فَعَلَ خَيْرًا يُنَبِّ عَلَيْهِ » بالجزم فوجهه أن اتَّقِيَ اللَّهَ وَقَعَلَ وَإِنْ كَانَا فَعَلَيْنِ مَاضِيَيْنِ ظَاهِرَهُمَا الْخَبْرُ إِلَّا أَنْ الْمُرَادَ بِهِمَا الطَّلَبُ ، وَالْمَعْنَى لِيَتَّقِيَ اللَّهَ أَمْرٌو وَلِيَفْعَلَ خَيْرًا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (هَلْ أَدُلَّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ)^(١) فجزم (يغفر) لأنه جواب لقوله تعالى : (تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ) ؛ لكونه في معنى آمِنُوا وَجَاهِدُوا ، وليس جوابًا للاستفهام ؛ لأنَّ غَفْرَانَ الذَّنْبِ لَا يَتَسَبَّبُ عَنْ نَفْسِ الدَّلَالَةِ ، بَلْ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ .

ولو لم يُقْصَدْ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الطَّلَبِ الْجَزَاءُ امْتَنَعَ جَزْمُهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (خَذْ مِنْ

= جره كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى ، وبين مضاف وقوله « الدخول » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فومل » معطوف بالفاء على الدخول ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نَبَّكَ » فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله قفا ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسيئًا عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر ؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وذلك الحذف هو أمانة الجزم ، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك ؛ لأنه يصح أن تقول : إن تقفا نَبَّكَ ، فافهم ذلك ، والله يرشدك .

(١) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من سورة الصف .

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهَّرُهُمْ»^(١) فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء ، وإن كان مسبوفاً بالطلب وهو (خذ) ؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مُطَهَّرَةٌ ، فتطهرهم صفة لصدقة ، ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ، كما قرىء قوله تعالى (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِئُنِي)^(٢) بالرفع على جعل (يرئني) صفة لوليًّا ، وبالجزم على جعله جزاء للأمر ، وهذا بخلاف قولك « ائْتِنِي بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » ؛ فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنك لا تريد أن يحبه الرجل لله ورسوله مُسَبَّبةً عن الإتيان [به] ، كما تريد في قولك « ائْتِنِي أُكْرِمَكَ » بالجزم ؛ لأن الإكرام مسبب عن الإتيان ، وإنما أردت ائتنى برجل موصوف بهذه الصفة .

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب الفهى إلا بشرط أن يصح تقدير شرطه في موضعه مقرون بلا الناهية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك « لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » فإنه لو قيل في موضعهما « إن لا تكفر تدخل الجنة » و « إن لا تدن من الأسد تسلم » صح ، بخلاف « لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ » و « لا تدن من الأسد يأكلك » فإنه ممتنع ، فإنه لا يصح أن يقال « إن لا تكفر تدخل النار » و « إن لا تدن من الأسد يأكلك » ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : (وَلَا تَمَنَّوْا تَسْتَكْبِرُوا)^(٣) لأنه لا يصح أن يقال « إن لا تمنن تستكثر » وليس هذا بجواب ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن) ؛ فكأنه قيل : ولا تمنن مستكثراً ، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهَبَ شيئاً وهو يطعم أن يتعوض من الموهوب له [أ كثر من الموهوب] .

فإن قلت : فما تصنع بقراءة الحسن البصرى (تَسْتَكْبِرُوا) بالجزم ؟

(١) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة . (٢) من الآيتين ٦٠٥ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٦ من سورة المدثر .

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون بدلا من (تمنن)^(١) ، كأنه قيل لا تستكثر ، أي : لا تتر ما تُعطيه كثيرا ، والثاني : أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية ، فسكنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف ، والثالث : أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي ، وهي : فأندر ، فكبر ، فطهر ، فاهجر .

الثاني مما يجزم فعلا واحداً : « لم » وهو حرف ينفي المضارع ويقلبه ماضياً ، كقولك « لم يقم ولم يقعد » وكقوله تعالى : (لم يلد ولم يولد)^(٢) .
الثالث : « لما » أختها ، كقوله تعالى : (لما يقض ما أمره)^(٣) (بل لما يذوقوا عذاب)^(٤) .

وتشارك لم في أربعة أمور ، وهي : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجزؤه ، وقلب زمانه إلى الماضي .

وتفارقها في أربعة أمور : أحدها : أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفي بلم ؛ فإنه قد يكون مستمراً ، مثل (لم يلد ولم يولد)^(٢) وقد يكون منقطعاً ، مثل (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً)^(٥) ؛ لأن المعنى أنه

(١) ذهب جماعة إلى أن البدل في هذه الآية السكرية لا يجوز ، وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان :

أحدهما : أن يكون معنى البدل والبدل منه واحداً .

وثانيهما : أن يدل البدل منه على البدل .

وهو كلام غير شديد ؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقاً ، فأما لو كان بدل اشتمال مثلاً ، فلا يشترط هذا الشرط ، ونحن ندعى أن البدل في هذه الآية من بدل الاشتمال .

(٢) الآية ٣ من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص) .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة عبس . (٤) من الآية ٨ من سورة ص .

(٥) من الآية ١ من سورة الدهر (هل أتى = الإنسان) .

كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ، ومن ثمَّ امتنع أن تقول « لما يقم ثم قام » لما فيه من التناقض ، وجاز « لم يقم ثم قام » والثاني : أن لما تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو (بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا قُوا عَذَابٍ) ^(١) أى : إلى الآن لم يدوقوه وسوف يدوقونه ، ولمَّ لا تقتضى ذلك ، ذكر هذا المعنى الزخشرى ، والاستعمال والذوق يشهدان به ، والثالث : أن الفعل يُحذفُ بعدها ، يقال : هل دخلت البلد ؟ فنقول : « قَارَبْتَهَا وَلَمَّا » تريد ولما أدخلها ، ولا يجوز « قَارَبْتَهَا وَلَمْ » ^(٢) والرابع : أنها لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف « لم » تقول : « إن لم تقم فمت » ولا يجوز « إن لما تقم فمت » .

الجازم الرابع : اللام الطَّلبيَّة ، وهى الدالة على الأمر ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ) ^(٣) أو الدعاء ، نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) ^(٤) .
الجازم الخامس : « لا » الطَّلبيَّة ، وهى الدالة على النهى ، نحو (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ) ^(٥) أو الدعاء ، نحو (لَا تُؤَاخِذْنَا) ^(٦) .

(١) من الآية ٨ من سورة ص ، وقد حذف ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها
(٢) قد ورد حذف الجزوم بلم في آيات قليلة لا تثبت بها قاعدة ، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر ؛ لأن البيت والبيتين إذا جاء على خلاف الشائع في الاستعمال العربى لم يعتد بهما ، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء :

أَحْفَظُ وَدِدِعَتِكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
أَرَادَ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ تَصَلْ ، يريد احفظها على كل حال ، ومن ذلك قول الآخر :
يَارُبَّ شَيْخٍ مِّنْ لُّكَيْزِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَبِيعٌ وَفِي الْقَمَمِ قَقَمٌ
* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطُ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ *
أراد وقد كاد يشمط ولم يشمط : أى قاربه ولم يبلغه ، حذف للعلم بالمحذوف .

- (٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق .
(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .
(٥) من الآية ١٣ من سورة لقمان .
(٦) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحداً .

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة، وهي «إن» نحو (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) ^(١) و «أين» نحو (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ) ^(٢) و «أى» نحو (أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) ^(٣) و «من» نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) ^(٤) و «ما» نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) ^(٥) و «مهما» كقول امرئ القيس :

٢٥ - أَغْرَكَ مَنِيَّ أَنْ حُبِّكَ قَاتِلِي وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

- (١) من الآية ١٣٣ من سورة النساء . (٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء .
(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء . (٤) من الآية ١٢٣ من سورة النساء .
(٥) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

٢٥ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضاً ، وقوله قوله :

أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلِّي وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمَلِي
وإن كُنْتُ قَدْ سَاءَتْكَ مَنِيَّ خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ

اللغة : «فاطم» مرخم فاطمة ، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر ، وكان الشاعر يحبها «مهلاً» أى : تمهلي وانتظري «أزمت صرمي» عزمت عليه ، والصرم : الهجر والقطيعة «أجملي» أحسنى كلامك ، أو أتركى «خليقة» خصلة «سلي ثيابي من ثيابك» أراد بذلك أن تترك مودته وتخلع عن نفسها رداء حبه «أغرك» هل خدعتك ؟ أو حملك على أن تفعل ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور .

المعنى : يقول لفاطمة : هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك على وطاعتك لك على هذا الدلال وذلك التيه ، وأن تفعلى معى فعل الذى لم يعرف حقيقة الحب ؟

الإعراب : «أغرك» الهمزة للاستفهام ، غر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، مبني على الكسر فى محل نصب «منى» جار ومجرور متعلق بغير «أن» حرف توكيد ونصب «حبك» حب : اسم أن ، وحب مضاف والكاف =

و «مَتَى» كقول الآخر :

— ٢٦ — * مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي * *

= ضمير المخاطبة مضاف إليه «قاتلي» قاتل: خبر أن، وهو مضاف وياء التكميم مضاف إليه، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر، والتقدير: أغرك منى قتل حبك إياي «وأنتك» الواو حرف عطف، أن: حرف تأكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطبة اسم أن «مهما» اسم شرط جازم على الأصح، يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأمرى» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بهما، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبنى على السكون في محل رفع «القلب» مفعول به لتأمرى، منصوب بالفتحة الظاهرة «يفعل» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بهما أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذى هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضاً، وتقدير إعراب البيت هكذا: أغرك منى كون حبك قاتلا إياي وكونك مهما تأمرى القلب يفعل .

الشاهد فيه: قوله «مهما تأمرى القلب يفعل» حيث جزم بهما فعلين أولهما قوله «تأمرى» وثانيهما قوله «يفعل»، على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثانى منهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، كما علمت أن علامة جزم الثانى السكون، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات، وهو الذى يقال له الروى .

٢٦ — هذا عجز بيت صدره قوله :

* أَنَا أُنُّ جَلًّا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا *

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحى، أحد بنى رياح بن ربوع، وهو من شواهد سيويوه (ج ٢ ص ٧) .

اللغة: «جلا» أصله فعل ماض، فسمى به كما سمي بيزيد وبشكر وبقم ونحو ذلك، فهو الآن علم، وقيل: هو باق على فعليته، وهو مع فاعله جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها، وقيل: جلا - بالتونين - =

= مصدر أصله المد فقصره ، والأصل أنا ابن جلاء ، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكم بعض أموره ، وإنما هو شجاع ؛ فهو لذلك يعلن كل أموره ، ونحن نرى أن حمله على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى ، وذلك من قبل أن حمله على الأول يستدعى أن يكون اسم أبي الشاعر أو أحداً جده أو لقبه «جلا» وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك . ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آبائهم من سمي أو لقب به أيضاً ، فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر ، وأورده صاحب اللسان (ج ل ا) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص ٤٤٤ أوربة) :

أَنَا الْقَلَاخُ بْنُ جَنَابِ ابْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِثِرٍ أَقُودُ الْجُمَلَا
والحنائير : الدواهي ، واحدها خنثر بزنة جعفر ، وعلى هذا تكتب «ابن جلا» بالألف وتنون العلم الذي قبله ؛ لأن «جلا» ليس علماً «طالع الثنايا» طلاع : صيغة مبالغة لطالع ، والثنايا : جمع ثنية ، وهي الطريق في الجبل ، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظام الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله «أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره ، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه ، وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف وقوله «جلا» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي «وطلاع» الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وقوله «الثنايا» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «مق» اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني «أضع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمق ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «العمامة» مفعول به لأضع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم بمق ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع ، والنون الموجودة هي نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب .

و « أَيَّانَ » كقوله :

٢٧ - * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ *

و « حَيْثُ مَا » كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « متى أضع العمامة تعرفوني » حيث جزم بمقي فعلين : أولهما « أضع » والثاني « تعرفوني » على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر ، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل مرفوعا لقال « تعرفوني » بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتها نون الوقاية .

٢٧ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ *

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع ، ولا يعلم قائله ، وكثير من الناس يشك في صحة صدره .

اللغة : « العجفاء » المهزولة « قفرة » القطعة من الأرض لا نبات فيها « تعدل » تميل . الإعراب : « أيان » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية ، وناصبه قوله تنزل الذي هو جوابه « ما » زائدة « تعدل » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بأيان ، وعلامة جزمه السكون « به » جار ومجرور متعلق بقوله تعدل « الريح » فاعل تعدل « تنزل » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بأيان أيضاً ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما كسر لأجل الروي ، وفاعله مستتر فيه . الشاهد فيه : قوله « أيان ... تعدل ... تنزل » حيث جزم بأيان فعلين أولهما « تعدل » والثاني « تنزل » على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا حركة الروي لكان الثاني ساكناً سكون الأول . وفي هذا البيت نكتة غير ذلك ، وحاصلها أن « أيان » تجزم الفعلين وإن اتصلت بها « ما » الزائدة ، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها ؛ بدليل قول الآخر :

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَنْزَلْ حَذِرًا

٢٨ — حيثما تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

و «إِذَا مَا» كقولهِ :

٢٩ — وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُتْلَفُ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

٢٨ — البيت من الشواهد التي لم نعر لها على قائل معين ، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٤) وشرحناه في مكانه منه ، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع ، والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١) .

اللغة : «تستقم» تعادل وتسرف في الطريق الواضح المستقيم «يقدر» يريد يبلغك ويوصلك «نجحا» ظفراً عما يحب ونوالا لكل ما تريد «غابر الأزمان» باقيا
المعنى : يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد

الإعراب : «حيثما» حيث : اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على الضم في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذي هو جوابه ، وما : زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بـحيثما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم أيضاً بـحيثما ، وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «نجحا» مفعول به ليقدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة «في غابر» جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح ، وغابر مضاف وقوله «الأزمان» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بـحيثما فعلين أولهما «تستقم» وثانيهما «يقدر» ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون .

٢٩ — البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (٣٣٣) وقد شرحناه في مكانه منه ، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جوازم المضارع .
اللغة : «تتلف» تجرد ، تقول : ألفتة ألفتة — بوزن أرضيته أرضيه — والمعنى وجدته

أجده ، ومنه قوله تعالى : (إِهِمْ أَلْفُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِينَ) الآية ٦٩ من سورة الصافات .
المعنى : إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به ، يريد أنه ينبغي للإنسان ألا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتياه .
=

و «أنى» كقوله :

٣٠ - فأصْبَحْتَ أَنى تَأْتِيهَا تَسَجِرُ بِهَا تَجِدُ

= الإعراب: «إنك» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبنى على الفتح في محل نصب «إذما» حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتأت ، مبنى على السكون في محل نصب «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع «أمر» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ه» جار ومجرور متعلق بأمر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المجرور محلا بالياء «تلف» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول : مفعول أول لتلف ، مبنى على السكون في محل نصب «إياه» إيا: ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه ، والهاء حرف دال على الغيبة «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا مقديما «آتيا» مفعول ثان لتلف منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إذ ماتأت ... تلف » حيث جزم بإذما فعلين أولهما «تأت» وثانيهما «تلف» ، على أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها .

٣٠ - هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح ، وأكمله العلامة السجاعي بقوله «وعمام البيت ... حطبا جزلا ونارا تأججا» وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين ، وإنهم ليجزل عن الصواب ، وذلك أنهم ركبوا بيتا من بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر ، ويبان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول :

فَأصْبَحْتَ أَنى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَامَ رَكْبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاغِرُ =

== وهذا البيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها ، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب ، وقال شاعر آخر :

مَتَى تَأْتِنَا تُنَلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك ؛ فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر ، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخر ، وقد أكمله بعضهم هكذا : * تجد فرجا منها إليك قريباً *

اللغة والمعنى : سفسر لك ها هنا البيتين اللذين رويناها ، فأما بيت لبيد فقوله : «مركبها» أراد به ناحيتها وجهتها ، وأصل المركب مكان الركوب ، وقوله «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم : شجر بين القوم ، أى : تفرق واختلف ، وصف لبيد في هذا البيت داهية يعجز الشجاع عن الخوض في مضارها ؛ فيقول : إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها ، وكان ركوبها صعباً ، وأما البيت الآخر فقوله «تلمم» فعل مضارع من الإلمام ، وهو الإتيان والزياره ، وقوله «تأججا» فعل ماض مسند لألف الاثنين ، وهما الحطب الجزل والنار ، والتأجج : الاحتراق والالتهاب ، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف ، فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار ، ومن عادة العرب إذا كانوا في جذب أن يوقد كرامهم النار ليتهدى بها إليهم السالك .

الإعراب : إعراب بيت لبيد: «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، والناء ضمير المخاطب اسم أصبح ، مبنى على الفتح في محل رفع «أنى» اسم شرط جازم يحزم فعلين «تأتها» تأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول به لتأتى مبنى على السكون في محل نصب «تاتبس» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتلبس ، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح «كلا» مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ومركبى من قوله «مركبها» مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للكسور ما بعدها =

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين ، ويسمى الأول منهما شرطاً ، ويسمى الثاني جواباً وجزاء .

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء ، وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، أو فعليةً فعلها طلبياً ، أو جامدٌ ، أو منفي بَلَنْ ، أو ما ، أو مَقْرُونٌ بَقَدْ ، أو حرف تنفيسٍ ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَمَسُّكَ تَحْيِيرٌ فَهُوَ)

= تقديره لأنه مثنى ، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه «تحت» ظرف مكان ، متعلق بقوله شاجر الآتي ، وهو مضاف ورجل من قوله «رجلك» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، وقوله «شاجر» خبر المبتدأ الذي هو كلا ، وإفراد الخبر لأن كلمة كلا وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد ، فراعى الشاعر هاهنا لفظها فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ، ومثله في مراعاة اللفظ قول عبدالله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب :

كِلَا نَا غَنِيٌّ عَنْ أُخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدَّ تَغَانِيًا

وعليه جاء قول الله تعالى (كلتا الجنةين آتت أكلها) ولو روعى المعنى لقال : آتتا أكلهما وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْمُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِهِمَا رَابِي

أفلا ترى أنه قال «كلاهما قد أقلعا» فراعى المعنى وثى ، ثم قال «وكلا أنفيهما رابى» فراعى اللفظ وأفرد ، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْحَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فأفرد مراعاة اللفظ في قوله «يوفى» وثى مراعاة للمعنى في قوله «يرقبان سوادى» .
الشاهد فيه : قوله «أنى تأتها تلتبس» حيث جزم بأنى فعلين ، أولها «تأت» وهو فعل الشرط ، وثانيتها «تلتبس» وهو جواب الشرط : أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله «تأت» وجوابه هو قوله «تجد» وأما قوله «تشتجر» فهو بدل من تأت ، وبدل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه السكون ، ولكننا أفهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة .

عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(١) (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)^(٢) (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي) ^(٣) (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) ^(٤) (وما آفأء الله على رسوله منهم فَمَا أَوْ جَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ) ^(٥) (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) ^(٦) (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) ^(٧) ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن إذا الفجائية كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ^(٨) وإنما لم أقيّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الأسمية لأنها لا تدخل إلا عليها ، فأغنانى ذلك عن الاشتراط .

ص — فضل : الأسمُ ضَرْبان : نَكْرَةٌ وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ : مَوْجُودٌ كَرَجُلٍ ، أَوْ مُقَدَّرٌ كَشَمْسٍ ، وَمَعْرِفَةٌ وَهِيَ سِنَّةٌ : الضَّمِيرُ ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالْمُقَدَّرِ وَجُوبًا فِي نَحْوِ « أَقَوْمٌ » وَ « تَقَوْمٌ » أَوْ جَوَازًا فِي نَحْوِ « زَيْدٌ يَقُومُ » أَوْ بَارِزٌ وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءِ « قُمْتُ » وَكَافٍ « أَكْرَمَكَ » وَهَاءِ « غُلَامِيهِ » أَوْ مُنْفَصِلٌ كَ « أَنَا » وَ « هُوَ » وَ « إِبَائِي » وَلَا فَضْلَ مَعَ إِمْكَانِ الوُضْلِ إِلَّا فِي فِي نَحْوِ الهَاءِ مِنْ « سَلْنِيهِ » بِمَرْجُوحِيَّةٍ ، وَ « ظَنَنْتُكَهُ » وَ « كُنْتَهُ » بِرُجْحَانٍ .

ش — ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف [إلى] قسمين : نكرة ، وهي الأصل ولهذا قدّمتها ، ومعرفة ، وهي الفرع ، ولهذا أخرتها .

فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مُقَدَّرٌ ؛ فالأول كرجل ؛ فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً ، فكلمة وجد من هذا الجنس واحدٌ فهذا الاسمُ

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام (٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران .

(٣) من الآيتين ٣٩ و٤٠ من سورة الكهف (٤) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٥) من الآية ٦ من سورة الحشر (٦) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٧) من الآية ٧٤ من سورة النساء (٨) من الآية ٣٦ من سورة الروم

صَادِقٌ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي كَشَمْسٍ ؛ فَإِنهَا مَوْضُوعَةٌ لِمَا كَانَ كَوَكْبًا نَهَارِيَا يَنْسَخُ ظَهْرُهُ
وَجُودَ اللَّيْلِ ، فَحَقُّهَا أَنْ تَصْدُقَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ كَمَا أَنَّ رَجُلًا كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا تَخْلَفَ ذَلِكَ
مِنْ جِهَةِ عَدَمِ وَجُودِ أَفْرَادٍ لَهُ فِي الْخَارِجِ ، وَلَوْ وُجِدَتْ لَكَانَ هَذَا اللَّفْظُ صَالِحًا لَهَا ؛ فَإِنَّهُ
لَمْ يَوْضِعْ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَاصًّا كَزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَإِنَّمَا وَضِعَ وَأُضِعَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ .

وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَإِنَّهَا تَنْقَسِمُ سِتَّةَ أَقْسَامٍ : الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : الضَّمِيرُ ، وَهُوَ أَعْرَفُ السِّتَةِ ،
وَلِهَذَا بَدَأَتْ بِهِ ، وَعَطَفَتْ بَقِيَّةَ الْمَعَارِفِ عَلَيْهِ بِمُتَّ
وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ كَأَنَا ، أَوْ مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ ، أَوْ غَائِبٍ كَهُوَ .
وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَمْتَرٍ وَبَارِزٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ أَوَّلًا ،
فَالْأَوَّلُ الْبَارِزُ كَتَاءِ « قُمْتُ » ؛ وَالثَّانِي الْمُسْتَمْتَرُ كَالْمَقْدَّرِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « قُمْ » .
ثُمَّ لِكُلِّ مِنَ الْبَارِزِ وَالْمُسْتَمْتَرِ انْقِسَامٌ بِاعْتِبَارِ .

فَأَمَّا الْمُسْتَمْتَرُ فَيَنْقَسِمُ - بِاعْتِبَارِ وَجُوبِ الْاسْتِمْتَارِ وَجَوَازِهِ - إِلَى قَسْمَيْنِ : وَاجِبِ
الْاسْتِمْتَارِ ، وَجَائِزِهِ ، وَغَنَى بَوَاجِبِ الْاسْتِمْتَارِ : مَا لَا يُمْكِنُ قِيَامُ الظَّاهِرِ مَقَامَهُ ، وَذَلِكَ
كَالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ كَأَقُومُ ، أَوْ بِالنُّونِ كَنَقُومُ ، [أَوْ بِالتَّاءِ
كَتَقُومُ ^(١)] أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ « أَقُومُ زَيْدٌ » وَلَا تَقُولُ « نَقُومُ عَمْرُو » وَغَنَى بِالْمُسْتَمْتَرِ
جَوَازًا : مَا يُمْكِنُ قِيَامُ الظَّاهِرِ مَقَامَهُ ، وَذَلِكَ كَالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِفِعْلِ الْغَائِبِ نَحْوِ « زَيْدٌ
يَقُومُ » ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ « زَيْدٌ يَقُومُ غَلَامُهُ » .

(١) الْمُرَادُ بِالتَّاءِ الْتَاءَ الدَّالَّةَ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، نَحْوِ « تَقُومُ يَا زَيْدٌ » ، أَمَّا التَّاءُ الدَّالَّةُ عَلَى
التَّنَائِيثِ فَهِيَ مِنْ جَائِزِ الْاسْتِمْتَارِ ، نَحْوِ « تَقُومُ هُنْدٌ » وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ بَعْضِ نَسَخِ
الْكِتَابِ ، وَمِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ تَعَلَّمَ أَنَّ حُرُوفَ الْمُضَارَعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : نَوْعٌ
لَا يَكُونُ فَاعِلُ الْفِعْلِ الْمُتَّصِلَةِ هِيَ بِهِ إِلَّا ضَمِيرًا مُسْتَمْتَرًا وَاجِبَ الْاسْتِمْتَارِ ، وَهُوَ حُرْفَانِ : الْهَمْزَةُ
وَالنُّونُ ، وَنَوْعٌ يَكُونُ فَاعِلُ الْفِعْلِ الْمُتَّصِلَةِ هِيَ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا أَوْ ضَمِيرًا مُسْتَمْتَرًا جَائِزَ الْاسْتِمْتَارِ
وَهُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْيَاءُ ، وَنَوْعٌ يَكُونُ فَاعِلُ الْفِعْلِ الْمُتَّصِلَةِ هِيَ بِهِ وَاجِبَ الْاسْتِمْتَارِ
تَارَةً ، وَيَكُونُ جَائِزَ الْاسْتِمْتَارِ تَارَةً أُخْرَى ، وَهُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ التَّاءُ .

وأما البارز فإنه ينقسم — بحسب الاتصال والانفصال — إلى قسمين : متصل ، ومنفصل ، فالمتصل هو : الذى لا يستقل بنفسه ، كتاء « قُمْتُ » والمنفصل هو : الذى يستقل بنفسه ، كأننا وأنتَ وهُوَ .

وينقسم المتصل - بحسب مواقفه فى الإعراب - إلى ثلاثة أقسام : مرفوع المحل ، ومنصوبه ، ومخفوضه ؛ مرفوعه كتاء « قُمْتُ » ، فإنه فاعلٌ ، ومنصوبه ككاف « أكرمَكَ » فإنه مفعول ، ومخفوضه كهاء « غلامه » فإنه مضاف إليه .

وينقسم المنفصل — بحسب مواقفه فى الإعراب - إلى مرفوع الموضع ، ومنصوبه ؛ فالرفوع اثنتا عشرة كلمة : أنا ، نحنُ ، أنتَ ، أنتِ ، أنما ، أتم ، أنتنَّ ، هو ، هِيَ ، هُما ، هُم ، هُنَّ ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضاً : إياى ، إيانا ، إياك ، إياكِ ، إياكما ، إياكم ، إياكنَّ ، إياهُ ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهنَّ ؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا فى محل النصب ، كما أن تلك الأول لا تقع إلا فى محل الرفع ، تقول : « أنا مؤمنٌ » فأنا : مبتدأ ، والمبتدأ حكمه الرفع ، و « إياك أكرمْتُ » فإياك : مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب ، ولا يجوز أن يعكس ذلك ؛ فلا تقول « إياى مؤمنٌ » و « أنت أكرمْتُ » وعلى ذلك فقس الباقى .

وليس فى الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع ، بخلاف المتصلة .

ولما ذكرتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل ؛ لا تقول « قام أنا » ولا « أكرمْتُ إياك » لتمكنك من أن تقول « قُمْتُ » و « أكرمْتُكَ » بخلاف قولك « ما قام إلا أنا » و « ما أكرمْتُ إلا إياك » فإن الاتصال هنا متعذر ؛ لأن « إلا » مانعةٌ منه ؛ فلذلك جىء بالمنفصل .

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل . وضابط الأولى : أن يكون الضميرُ ثانى ضميرين أولهما أعرفُ من الثانى ، وليس مرفوعاً ، نحو « سَلَّنيهِ » و « خَلَّتْكَه » يجوز أن تقول فيها « سَلَّني إياه » و « خَلَّتْكَ »

إياه . وإنما قلنا الضميرُ الأولُ في ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب .

وضابط الثانية : أن يكون الضميرُ خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، سواء كان مسبوقةً بضمير أم لا ؛ فالأول نحو « الصَّدِيقُ كُنْتَهُ » والثاني نحو « الصَّدِيقُ كَانَهُ زَيْدٌ » يجوز أن تقول فيهما « كُنْتَ إِيَّاهُ » و « كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ »^(١).

واتفقوا على أن الوصل أرجحُ في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً ، نحو « سَلَنْتِيهِ » و « أَعْطَيْتِيهِ » ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به كقوله تعالى : (أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا)^(٢) (إِنْ يَسْأَلْكُمْوهَا)^(٣) (فَسَيَكْفِيكُمْهُ اللهُ)^(٤).

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً ، نحو « خَلْتُكَه » و « وَظَنَنْتُكَه » وفي باب كان نحو « كُنْتَهُ » و « كَانَهُ زَيْدٌ » فقال الجمهور : الفصلُ أرجحُ فيهن ، واختار ابنُ مالكٍ في جميع كتبه الوصلَ في كان ، واختلف رأيه في الأفعال القلبية ، فتارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم .

محص - نَمَّ الْعَلْمُ ، وَهُوَ إِمَّا شَخِصِيٌّ كَزَيْدٌ ، أَوْ جِنْسِيٌّ ، كَأَسَامَةَ ، وَإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَلْنَا ، أَوْ لَقَبٌ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقَفَّةً ، أَوْ كُنْيَةٌ كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كَثُومٍ ، وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْأِسْمِ تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا أَوْ مَخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ أَفْرَدَا كَسَعِيدِ كَرَزٍ .

ش - الثاني من أنواع المعارف : العلمُ ، وهو « ما عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ بَعِينِهِ غَيْرٌ مَتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر [وهو عمر بن أبي ربيعة الخزومي] :

لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا

عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن ذلك قوله :

نَيْتَ هَذَا الْيَوْمَ شَهْرٌ

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا

لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا

كَ وَلا نَخْشَى رَقِيبًا

(٢) من الآية ٢٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد

(٤) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة .

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة :
 فينقسم — باعتبار تشخيص مُسماه وعدم تشخيصه — إلى قسمين : علم شخص ،
 وعلم جنس ؛ فالأول كزيد وعمر ، والثاني كأسماء للأسد ، وُعائلة للثعلب ، وذُوالة للذئب ؛
 فإنَّ كلا من هذه الألفاظ يَصْدُقُ على كل واحد من أفراد هذه الأجناس ، تقول
 لكلِّ أسدٍ رأيتَه : هذا أَسَمَةٌ مُقْبِلًا ، وكذا البواقي ، ويجوز أن تُطلقها بإزاء صاحب
 هذه الحقيقة من حيث هو ؛ فتقول : أَسَمَةٌ أشجَعُ من ثُعَالَةٍ ، أى : صاحبُ هذه
 الحقيقة أشجَعُ من صاحب هذه الحقيقة ، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب ، لا تقول
 لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص : ما فَعَلَ أَسَمَةٌ .

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركَّب ؛ فالمفرد كزيد وأسماء ، والمركب ثلاثة أقسام :
 مركب تركيب إضافة كعبد الله ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جُزْءِهِ بحسب
 العوامل الداخلة عليه ، ويخفض الثاني بالإضافة دائماً ، ومُرْكَبُ تركيب مَزْجِ كعَمَلْبِكِ
 وسَيبَوِيهِ ، وحكمه أن يعرب بالضمه رفعاً ، وبالفتحة نصباً وجرأً كسائر الأسماء التي
 لا تنصرف ، هذا إذا لم يكن مختوماً بَوِيهِ كعَمَلْبِكِ ، فإن ختم بها بنى على الكسر
 كسَيبَوِيهِ ، ومركبُ تركيب إسنادٍ ، وهو ما كان جملة في الأصل كشاب
 قَرَنَاهَا ، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يُحْكِي على ما كان عليه من الحالة
 قبل النقل .

وينقسم إلى اسم وكنية ولقب^(١) ، وذلك لأنه إن بدىء بأبٍ أو أمٍّ كان كنية

(١) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصده المدح وعلى ما يقصد به الذم ،
 ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الذم ، حتى قال الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لَا كَرِهَهُ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوْءَةُ اللَّقَبُ

ولفظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الذم ، وانظر إلى قوله تعالى : (ولا
 تنازوا بالألقاب) تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً ، وكانوا إنما يعدلون عن الاسم والألقاب إلى
 الكنية قصداً إلى تعظيم المكنى وإجلاله ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو =
 (٧ — قطر الندى)

كأبي بكر وأمّ بكر وأبي عمرو وأمّ عمرو ، وإلّا فإنّ أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو ضعته : كقفة ، وبطة ، وأنف الناقة ؛ فلقب ، وإلّا فاسم ، كزيد وعمرو^(١) .

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب - في الألف - تقديم الاسم وتأخير اللقب ، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين ، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين ، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة - وجب كون الثاني تابعا للأول في إعرابه : إما على أنه بدل منه ، أو عطف بيان عليه ، وإن كانا مفردين كزيد قفة وسعيد كرز ؛ فالكوفيون والزجاج يميزون فيه وجهين : أحدهما : إتيان اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام ، والثاني : إضافة الاسم إلى اللقب ، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة ، والصحيح الأول ، والإتيان أقيس من الإضافة^(٢) والإضافة أكثر .

ص - ثمّ الإشارة ، وهي : ذَا لِلْمُدَّكِرِ ، وَذِي وَذِهِ وَتِي وَتِهِ وَتَا لِلْمَوَكِّثِ ، وَذَانِ وَتَانِ لِلْمَشْنِيِّ : بِالْأَلِفِ رَفْعًا ، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا ، وَأَوْلَاءَ لِجَمْعِهِمَا ، وَالْبَيْدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا ، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا ، إِلَّا فِي الْمَشْنِيِّ مُطْلَقًا ، وَفِي الْجَمْعِ فِي لَفَةٍ مِنْ مَدَّةٍ ، وَفِيهَا تَقَدَّمَتْ هَا التَّنْبِيهِ .

= بلقبها ، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالسكنية ؛ لأنّ التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ ، كما تقول : زين العابدين ، وتاج الملة ، وسيف الدولة ، أما التعظيم بالسكنية فإنه بواسطتها بعدم التصريح باسم ، لا بمعنى السكنية .

(١) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال : إن ماسمي به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسما ، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر ، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته أم لم يشعر ، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم : إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوها فهو سكنية ، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل ، أو بدم كأبي لهب ، أم لم يشعر كأبي بكر ، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب ، ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم .

(٢) إنما كان الإتيان أقيس لأن الإضافة تخرج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حق لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه .

ش - الثالث من أنواع المعارف : اسم الإشارة .

وينقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام : ما يُشار به للفرد ، وما يُشار به للمثنى ، وما يُشار به للجماعة ، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث .
فالفرد المذكور لفظة واحدة ، وهي « ذَا » .

والمفردة المؤنثة عشرة ألقاظٍ : خمسة مبدوءة بالذال ، وهي : ذى ، وذهي - بالإشباع وذيه - بالكسر ، وذيه - بالإسكان ، وذات ، وهي أغربها ، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة ، كقولك « ذاتُ جمالٍ » ، أو بمعنى التي ، في لغة بعض طييء ، حكى الفراء « بالفضل ذو فضلكم الله به » ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها : أى التي أكرمكم الله بها ، فلها حينئذ ثلاثة استعمالات ^(١) ، وخمسة مبدوءة بالتاء ، وهي : تى ، وتسي - بالإشباع ، وتيه - بالكسر ، وتيه - بالإسكان ، وتا .

ولثنية المذكور : ذان - بالألف رفعاً ، كقوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) ^(٢) ، وذَيْنِ - بالياء جراً ونصباً ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا أُرِنا الَّذِينَ) ^(٣) .

(١) الاستعمالات الثلاث هي : الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة ، ولا أحفظ له شاهداً . واستعمالها بمعنى صاحبة ، نحو قول الشاعر :

أَمِنْ أَجْلِ أَعْرَابِيَّةٍ ذَاتِ بُرْدَةٍ تُبَكِّي عَلَى نَجْدٍ وَتَبْلِي كَدَا وَجْدًا

والثالث : استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي ، كالمثال الذي ذكره المؤلف ونسب حكايته عن العرب للفراء ، وبق لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته ، تقول : ذات الإنسان أنه حيوان مفكر ، تريد أن هذه حقيقة وماهيته ، وقد استعملت في معنى نفس الشيء ، فقيل : هذه ذات متميزة ، وهذه ذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها فقيل : هذا عيب ذاتي ، يريدون أنه يرجع إلى نفس العيب وطبيعته وجبلته ، وأنكر قوم هذا الاستعمال ، وليس إنكارهم بسديد ، وارجع إلى الصباح النير .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت ، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثنى =

ولثنية المؤنت : تان ، بالألف رفعا ، كقولك « جاءتنى هاتان » وهاتين ، بالياء جراً ونصبا ، كقوله تعالى : (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ)^(١) .

ولجمع المذكر والمؤنث : أولاء ، قال تعالى : (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^(٢) ، وقال تعالى : (هُوَ الْأَبْنَاءُ بَنَاتِي)^(٣) ، وبنو تميم يقولون أولى - بالقصر ، وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلحقه في لغة من مدّه .

ثم المشار إليه إما أن يكون قريبا ، أو بعيداً :

فإن كان قريبا جىء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً ، ومقروناً بها التنبيه جوازاً ، تقول : « جاءنى هذا » و « جاءنى ذا » ويُعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقته لم تلحقه لام البعد .

وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف : إما مجردة من اللام ، نحو « ذاك » ، أو مقرونةً بها نحو « ذلك » .

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل : إحداها : المنثى ، تقول : ذَانِكَ ، وَتَانِكَ ، ولا يقال « ذَانِ لِكَ » ، ولا « تَانِ لِكَ » ، الثانية : الجمع في لغة من مدّه ، تقول : أُولَئِكَ ، ولا يجوز « أولاء لك » ، ومن قصره قال : « أولالك »^(٤) الثالثة : إذا تقدمت عليها ها التنبيه ، تقول : « هَذَاكَ »^(٥) ولا يجوز « هَذَا لِكَ » .

ص - ثمَّ الْمَوْضُولُ ، وَهُوَ : الَّذِي ، وَالتَّى ، وَاللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ - بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا - وَلِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ : الَّذِينَ - بِالْيَاءِ مُطْلَقًا - وَالْأُنثَى ،

= المذكر المنصوب سهو ؛ لأن « اللذين » اسم موصول ، وليس اسم إشارة ، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى : (إن هذين لساحران) من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من قرأ بتشديد إن .

(١) من الآية ٢٨ من سورة القصص . (٢) من الآية ٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة هود . (٤) قد ورد من ذلك قول الشاعر :

أولالك قومي لم يكونوا أشابةً وهل يعطُ الصليل إلا أولاً لِكَ

(٥) قد ورد هذا قليلاً جداً ، ومنه قول طرفة بن العبد البكري :

رَأَيْتُ بُنْيَ غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَدَدِ

وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : اللَّائِي ، وَاللَّائِي ، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ : نَ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَلْ فِي وَصْفِ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ ، وَذُو فِي لَفْعِ طَيِّبٍ ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ الْأَسْنَفِهَا مَيِّتِينَ . وَصِلَةُ أَلِ الْوَصْفِ ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا إِذَا جُمِلَتْ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْضُولِ يُسَمَّى عَائِداً ، وَقَدْ يُجْذَفُ نَحْوُ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ^(١) (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) ^(٢) (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) ^(٣) (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) ^(٤) أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَامَانٍ مُتَعَلِّقَانِ بِأَسْتَقْرَرَّ مَحْذُوفًا .

ش — الباب الرابع من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة ^(٥) ، وهي : المفتقرة إلى صلة ، وعائد .

وهي على ضربين : خاصة ، ومشتركة .

فالخاصة « الذي » للمذكر ، و « التي » للمؤنث ، و « اللذان » لتثنية المذكر ، و « اللتان » لتثنية المؤنث ، ويستعملان بالألف رفعا وبالياء جرأً ونصباً ، و « الأولى » لجمع المذكر ، وكذلك « الذين » وهو بالياء في أحواله كلها ، وهذيل وعقيل ^(٦) يقولون

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم . (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه . (٤) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٥) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف ؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند مخاطب بواسطة جملة الصلة ، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب ، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة ؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك ؛ فإذا قلت « لقيت من ضربته » فإن اعتبرت « من » موصولة كان المعنى : لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته ، وإن اعتبرت « من » موصوفة كان المعنى لقيت شخصا موصوفاً بكونه مضروباً لك .

(٦) عبارة غيره « وهذيل أو عقيل » وهي عبارة تدل على أن الدين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين ؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما ، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل ، وستعرفه قريباً جداً .

« الدُّون^(١) » رُفعا ، و « الَّذِينَ » جراً ونصبا ، و « اللَّائِي » و « اللَّائِي » ولك
فيهما إثباتُ الياء وتركها .

والمشتركة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ؛ فهذه الستة تُطلقُ على المفرد
والمثنى والجمع ، المذكور من ذلك كله والمؤنث ، تقول في مَنْ : « يعجبني مَنْ جاءك » ،
وَمَنْ جاءَ تَكَ ، وَمَنْ جاءَكَ ، وَمَنْ جاءَ تَاكَ ، وَمَنْ جاءوكَ ، وَمَنْ جِئْتِكَ وتقول في
« ما » لمن قال : أَشْتَرَيْتُ حَمَاراً ، أو أَنَا نَاً ، أو حَمَارَيْنِ ، أو أَنَا نَيْنِ ، أو مُحْرَراً ، أو
أَتْنَا : « أعجبتني ما أَشْتَرَيْتَهُ ، وما أَشْتَرَيْتَهَا ، وما أَشْتَرَيْتَهُمَا ، وما أَشْتَرَيْتَهُمْ^(٢) » ، وما
أَشْتَرَيْتَهُنَّ » ، وكذلك تفعل في البواقي .

وإنما تكون « أَل » موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح ،
لتغير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسمُ الفاعل كالضارب ، وأسمُ المفعول كالضروب ،
والصفة المشبهة : كالحسَنِ ؛ فإذا دخلت على أسم جامد كالرجل أو على وصف يُشبهه
الأسماء الجامدة كالصاحب ، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى^(٣) ؛ فهي
حرفُ تعريفٍ .

وإنما تكون « ذُو » موصولة في لغة طيء خاصة ، تقول : « جاءني ذُو قَامٍ »
وسُمِعَ من كلام بعضهم : « لا وَذُو في السماء عَرَشُهُ » وقال شاعرهم :
٣١ — فَإِنَّ المَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

(١) قد ورد منه قول أبي حرب بن الأعمى أحد بني عقيل ، وهو شاعر جاهلي :

نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا صَبَاحًا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحًا

(٢) قد عبر المؤلف عن الجر بضمير جمع الذكور العقلاء ، وذلك غير جائز ، وقد

تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء ، وذلك كلام عجيب .

(٣) في بعض النسخ « كالأفضل والأعلم » .

٣١ — هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي ، وهو من جملة أبيات اختارها =

= أبو تمام الطائي في حماسته ، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠١ ج ١ ص ١٩٦) والمؤلف في توضيحه (رقم ٥١) .

اللغة : « ذو حفرت » أى : التى حفرتها « وذو طويت » أى : التى طويتها ، وتقول : طويت البئر طيا ، إذا بنيت بالحجارة عليها .

المعنى : إنه لاحق لسكّم في ورود هذا الماء ؛ لأنه ماء كان يرده أبى وجدى من قبل ، وكان خاصا بهما لا يرده غيرها ، وهذه البئر أنا الذى حفرتها وأنا الذى بنيت دأرها ؛ فأنا أحق الناس بورودها .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن ، منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ماء » خبر إن ، مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماء مضاف وأب من قوله « أبى » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « وجدى » الواو حرف عطف ، وجد : معطوف على أب ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبئرى » الواو حرف عطف ، وبئر : إما مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وجد مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن ، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبنى على السكون في محل رفع ، فإن قدرت قوله « بئرى ذو » مبتدأ وخبراً ، فقد عطفت الواو جملة على جملة ، أى : عطفت جملة المتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، وإن قدرت قوله « بئرى » معطوفا على اسم إن وقوله « ذو » معطوفا على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين ، وقوله « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بخبر محذوف تقديره : وبئرى ذو حفرتها « وذو » الواو حرف عطف ، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « طويت » فعل وفاعل ، وجملتها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق ، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف ، والتقدير : وبئرى ذو طويتها .

الشاهد فيه : قوله « وبئرى ذو حفرت ، وذو طويت » حيث استعمل فيه « ذو » =

وإنما تكون «ذا» مَوْصُولَةٌ بشرط أن يتقدمها « ما » الاستفهامية ، نحو (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ^(١)) أو « مَنْ » الاستفهامية نحو قوله :

٣٢ - وَقَصِيدَةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلَّتْهَا لِيَقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

= مرتين اسماً موصولاً ، بمعنى التي ، وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى وإن لم يكن في لفظها علامة دالة على التأنيث ؛ فهي مثل زينب وهند ونحوها مما هو مؤنث من غير تاء ولا ألف .

ومثل هذا الشاهد في استعمال «ذو» اسماً موصولاً قول منظور بن سحيم الفقعسي :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقُرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيَا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

يريد فحسي من الذي عندهم ، وكذلك قول قوال الطائي ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ دُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ

يريد قولاً لهذا المرء الذي جاء ساعياً ، والساعى : الذي يتولى جمع الصدقات ويعمل في أخذها ممن يجب عليهم ليؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفها التي نص عليها الكتاب الكريم .

ومن هذه الشواهد تعلم أن «ذو» تأتي للمفرد المذكر والمفرد المؤنث ، سواء أكان من ذوى العقل أم لم يكن ، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظ واحد لكل ما يطلق عليه الاسم الموصول .

(١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل .

٣٢ - هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من قصيدة له أولها :

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجَاهَا غَضْبِي عَلَيْكَ ، فَمَا تَقُولُ بَدَاهَا ؟

وروى صدر البيت الشاهد في ديوان شعره المطبوع في فينا :

* وَغَرِيبَةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً *

والبیت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨) .

== اللغة : « قصيدة » هي في الأصل فعيلة من التصد بمعنى مفعولة ، وهي في اصطلاح العروضيين عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة ، وقيل : عشرة ، سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان ، وقوله « غريبة » أي : نادرة منقطعة النظر .

الإعراب : « وقصيدة » الواو واو رب ، قصيدة: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه الزائد «تأتي» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله أو في محل جر صفة له باعتبار لفظه « غريبة » صفة لقصيدة أيضاً ، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعراف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة «قد» حرف تحقيق «قلتها» فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة « ليقال » اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره « من » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً « قالها » قال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، وها : ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال

الشاهد فيه : قوله « من ذا قالها » فإنه استعمل « ذا » اسما موصولا بمعنى الذي ، بعد « من » الاستفهامية ، وجاء له بصلة هي قوله « قالها » والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلا لقال ؛ كما توضح من الإعراب .

وقد استشهد العلماء لحيء « ذا » اسما موصول مسبوقا بما الاستفهامية بقول لبيد بن ربيعة العامري :

أَلَا تَسْأَلَانِ المرءَ مَاذَا يُجَاوِلُ ؟ أَنَحْبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ ؟

أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ ومن الذى قالها ؟

فإن لم يدخل عليها شئ ، من ذلك فهى اسم إشارة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ،
خلافاً للكوفيين ، واستدلوا بقوله :

٣٣ - عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ

٣٣ - هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، يقولها وقد خرج من سجن عبيد
أبيه بن زياد أخى عباد بن زياد وإلى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد أنشد
المؤلف مجزه فى كتابه شذور الذهب (رقم ٦٩) وأنشده مرتين فى كتابه أوضح المسالك
إحداها فى باب الموصول والثانية فى باب الحال ، وأنشده صدره فى ذلك الكتاب فى باب أسماء
الأصوات (رقم ٥٥) . وأنشده الأشمونى فى باب الموصول ، وشرحناه هناك شرحاً وافياً
وذكرنا قصته ، فارجع إليه فى (ج ١ ص ١٨٢ ش ١٠٤) إن شئت .

اللغة : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس ، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس
فجعلها اسماً للفرس نفسه ، كما قال :

* إِذَا حَمَلْتُ بَرْتِي عَلَى عَدَسٍ *

« عباد » هو عباد بن زياد « أمنت » أراد أنك قد صرت فى مكان بعيد عن أن تنالك
فيه يد عباد ، ويروى « نجوت » . « وهذا تحمّلين طليق » أى : والذى تحمّلينه طليق ،
يريد نفسه .

المعنى : يخاطب فرسه ويزجرها ، ويدفع عنها الخوف ، ويقول لها : لا تخافى فقد خرجنا
من البلاد التى لعباد إمارة عليها ، وصرنا بمنجى منه .

الإعراب : قد اختلف الكوفيون والبصريون فى إعراب هذا البيت ؛ فلا بدلنا من
إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً ، ثم نعرّبه بعد ذلك على طريقة البصريين ؛ لأن بيان
الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقف على ذنبك ، فنقول : قال الكوفيون
« عدس » اسم صوت مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » نافية « لعباد »
اللام حرف جر ، وعباد : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك »
جار ومجرور متعلق بإمارة « إمارة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
« أمنت » فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم موصول =

قالوا : « هذا » موصول مبتدأ ، و « تحملين » صلتهُ ، والعائد محذوفٌ « طليق » خبره ، والتقدير : والذي تَحْمَلِينَهُ طليقٌ .

وهذا لا دليل فيه ؛ لجواز أن يكون « ذا » للإشارة ، وهو مبتدأ ، و « طليق » خبره ، و « تَحْمَلِينِ » جملةٌ حالية ، والتقدير : وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولا لك ودخولُ حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة ، لا موصولة .

فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات : خاصتها ، ومُشْتَرِكها .

فأما الصلة فهي على ضَرْبَيْنِ : جملة ، وشِبْهِ جملة ، والجملة على ضربين : اسمية ، وفعلية .

= مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير : والذي تحملينه . وقوله « طليق » خبر المبتدأ الذي هو « هذا » ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لأمن .

وقال البصريون : « وهذا » الواو وار الحال أيضاً ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل وفاعل ، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأى سيديويه الذي يجز مجيء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأى الجمهور ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق ، وقوله « طليق » خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول الكوفيين .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » حيث زعم الكوفيون أن « ذا » اسم موصول ، صلته قوله « تحملين » ؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار « ذا » موصولا أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين ، ولا يمنع من اعتباره موصولا عندهم تقدم حرف التنبيه عليه . وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون « ذا » اسم إشارة ، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه ، فإن تقدم عليه « ما » أو « من » الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسما موصولا ، وإلا فهو اسم إشارة ، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم إشارة ولا يكون اسما موصولا ، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما توضح من الإعراب .

وشرطها أمران : أحدهما : أن تكون خبرية ، أعنى محتملة للصدق والكذب ؛ فلا يجوز « جاء الذى أضربهُ » ، ولا « جاء الذى بعثكهُ » إذا قصدت به الإنشاء ، بخلاف « جاء الذى أبوه قائمٌ » ، و « جاء الذى ضربتهُ » والثانى أن تكون مشتملة على ضميرٍ مطابِقٍ للموصول فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيته ، نحو « جاء الذى أكرمتهُ » و « جاءتِ التى أكرمتها » ، و « جاء اللذانِ أكرمتُهما » ، و « جاءتِ اللتانِ أكرمتُهما » و « جاء الذينِ أكرمتهم » و « اللاتى أكرمتُنَّ » . وقد يحذف الضمير ، سواء كان مرفوعاً ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) أى : الذى هو أشدُّ ، أو منصوباً ، نحو (وما عملتُ أيديهم)^(٢) ، قرأ غيرُ حمزة والكسائى وشُعْبَةَ (عملتُهُ) بالهاء على الأصل ، وقرأ هؤلاء بحذفها ، أو مخفوضاً بالإضافة ، كقوله تعالى : (فأقض ما أنت قاضٍ) أى : ما أنت قاضيه ، وقول الشاعر :

٣٤ - سَتُبْدَى لَكَ الْإِيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) من الآية ٧٢ من سورة طه .

٣٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى أولها :

نَحْوَلَةَ أَطْلَالٍ بِيَرْقَةَ مَهْمَدٍ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بوزن جمل وأجال ، والطلل

هو : ما بقى شاخصاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها « برقة » بضم فسكون - هى

ماغلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين « تلوح » تبدو وتظهر « الوشم » هو أن تغرز

الإبرة فى الجسد وتدر على موضعه النيلج فيصير فى الجسد خضرة « ستبدي » ستظهر « من

لم تزود » أى : الذى لم ترسله ليبحث عنها ، أو الذى لم تسأله عنها ، يقصد أنها ستأتىك عفواً

من غير أن تتجشم البحث عنها .

أى : ما كُنْتَ جاهِلَهُ .
أو مخفوضاً بالحرف ، نحو قوله تعالى : (يَا كَلِّمًا مَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا شَرِبُونَ)^(١) أى : منه^(٢) ، وقول الشاعر :

= المعنى : يقول : إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك ، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها .

الإعراب : « ستبدي » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدره على الياء ، منع من ظهورها لثقل « لك » جار ومجرور ، متعلق بتبدي « الأيام » فاعل لتبدي ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة ظاهرة « ما » اسم موصول مفعول به لتبدي ، مبنى على السكون في محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم كان ، مبنى على الفتح في محل رفع : جاهلاً » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول العائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة ، والمضاف هو قوله جاهلاً ، والتقدير : ما كنت جاهلاً ويأتيك » الواو حرف عطف ، يأتي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتي ، مبنى على الفتح في محل نصب بالأخبار » جار ومجرور متعلق بيأتي « من » اسم موصول ، فاعل يأتي ، مبنى على السكون ، محل رفع « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تزود » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامة نزومه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، العائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بزود ، محذوف ، والتقدير : من لم تزوده .

الشاهد فيه : قوله « ما كنت جاهلاً » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما ، وهذا العائد مجرور بالإضافة ، والمضاف هو قوله « جاهلاً » وتقدير الكلام : تظهر لك الأيام الذي كنت جاهله ، على ما تبين لك من الإعراب .

وفي البيت شاهد آخر لحذف العائد ، وهو في قوله « من لم تزود » حيث حذف العائد الموصول الذي هو من ، وذلك العائد منصوب بالفعل الذي هو قوله تزود ، وتقدير الكلام : ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة =

٣٥ - نُصَلِّيَ لِلَّذِي صَلَّى قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ
أى : نصلى للذى صلّت له قريش .

= شروط ، الأول : أن يكون الاسم الموصول ، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول ،
مجروراً بحرف جر أيضاً ؛ فالأول نحو : أخذت فى الذى أخذت فيه ، والثانى نحو سرت فى
الطريق الذى سرت فيه ، والشرط الثانى : أن يكون الحرف الذى جر العائد مائلاً الحرف
الذى جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى ، والشرط الثالث : أن يكون متعلق الحرفين
واحداً فى المادة والمعنى .

٣٥ - لم أفق لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « جحد العموم » أى أنكرك الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة .

المعنى : يقول : إنهم يطيعون ربهم ، ويقومون بواجباتهم ، ويؤدون ما عليهم من الحقوق ،
وهم لا يبالون بمن لم يقيم بواجبه نحو الله تعالى ، ولا يمنهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم وأدائه
الإعراب : « نصلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « للذى »
اللام حرف جر ، والذى : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور
متعلق بقوله نصلى « صلّت » صلى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبنى على السكون
لا محل له من الإعراب « قريش » فاعل صلى ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول ، وهو الذى ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً
والتقدير : للذى صلّت قريش له « ونعبده » الواو حرف عطف ، نعبد : فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبد
مبنى على الضم فى محل نصب ، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلى « وإن » الواو عاطفة على
محذوف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه جزاؤه
« جحد » فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « العموم » فاعل جحد ، مرفوع
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ما قبل أداة الشرط
وتقديره : إن جحد العموم فإننا نعبده ، وجملة الشرط والجواب معطوفان على محذوف أوله
بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : إن أقر العموم عبدناه وإن جحد العموم عبدناه
الشاهد فيه : قوله « للذى صلّت قريش » حيث حذف من جملة الصلة التى هى قوله « صلّت »
قريش « العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله « الذى » المجرور محلاً باللام ، وهذا العائد =

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر .
 وشبهه الجملة ثلاثة أشياء : الظرف ، نحو « الذى عندك » والجار والمجرور ، نحو
 « الذى فى الدار » والصفة الصريحة ، وذلك فى صلة أل ، وقد تقدم شرحه .
 وشَرَطُ الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين^(١) ؛ فلا يجوز « جاء الذى بك »
 ولا « جاء الذى أمس » لِنَقْصَانِهِمَا ، وحكى الكسائى « نزلنا المنزل الذى البارحة »
 أى الذى نزلناه البارحة ، وهو شاذ .

= ضمير مجرور بحرف جر ، وأنت إذا نظرت متأملا فى هذا الشاهد تبين لك أن حرف الجر
 المحذوف الذى يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذى جر الاسم الموصول فى لفظه ومعناه
 ألا ترى أن التقدير : نصلى للذى صلت له قريش ؛ فالجار للضمير اللام وهى مثل الجار الذى
 لفظاً ومعنى . ومتعلق اللام هو صلت . وهذا الفعل مماثل لنصلى مادة ومعنى .

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان ذلك
 العائد مجروراً بحرف جر - إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى ، وتماثل مع ذلك متعلقهما
 مادة ومعنى ، فإن اختلف لفظ الحرفين ، أو معناهما ، أو اختلفت مادة المتعلقين ، أو معناها
 - لم يجز الحذف .

(١) الظرف التام هو : الذى يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام ، والظرف
 الناقص هو : ما يكون تعلقه بالكون العام غير مؤدٍ لمعنى ذى فائدة ، وهذا كلام يحتاج إلى
 أن نوضحه لك ، فاعلم أولاً أن الكون هو الحدث ؛ فالأكل كون ، والشرب كون ، والنوم
 كون . ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم إلى قسمين : عام ، وخاص ؛ فالكون العام مثل
 الوجود ، ومعنى عمومته أنه لا يخلو عنه فى وقت من الأوقات شىء ما ، ألسنت ترى أن كل
 شىء فهو موجود ، فى كل وقت ، وأما الكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض الأشياء
 فى بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة ، فإذا أردت أن تعرف أن ظرفاً
 من الظروف تام فهاته مع الكون العام ؛ فإن وجدت أنه يفيد فائدة فاعلم أنه تام ، مثل
 قولك : جاء الذى عندك ؛ ألا ترى أنك لو قدرته جاء الذى وجد عندك ، أفاد ، ولو قلت :
 جاء الذى أمس ، لم يكن تاماً ، فإنك لو قدرت جاء الذى وجد أمس ؛ لم يفد فائدة يصح
 أن تقصد من الكلام ؛ لأنك تعلم أن كل شىء فهو موجود أمس .

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً ،
تقديره استقرّ ، والضمير الذى كان مستتراً فى الفعل انتقل منه إليهما .

ص - ثمّ ذُو الاداةِ ، وهى أَلٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُوبِهِ ^(١) ، لا اللامُ وَحدها ،
خِلافًا لِلأَخْفَشِ ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ (فى زُجاجةِ الزُّجاجةِ) وَ « جَاءَ الْقَاضِي »
أَوْ لِلْجِنْسِ « كَأَهْلِكَ النَّاسِ الَّذِي نَارُ الدَّرْهَمِ » (وجعلنا من الماءِ كلَّ شَيْءٍ حَيًّا)
أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ « زَيْدُ الرَّجُلِ »
ش - النوعُ الخامسُ من أنواع المعارف : ذُو الأداةِ ، نحو الفرس والغلام

والمشهور بين النحويين أن المَعْرِفَ «أَل» عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه ^(١)
ونقل ابنُ عصفورِ الأولَ عن ابنِ كَيْسَانَ والثانى عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم
عن الأَخْفَشِ ، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى أن المَعْرِفَ أَلٌ ،
وقال : وإما الخلاف بينهما فى الهمزة : أزائدة هى أم أصلية ؟ واستدل على ذلك بمواضع
أوردها من كلام سيبويه .

وتلخص [أن] فى المسألة ثلاث مذاهب : أحدها أن المَعْرِفَ «أَل» والألف أصلٌ ،
الثانى : أن المَعْرِفَ «أَل» والألف زائدة ، الثالث : أن المَعْرِفَ اللام وحدها، والاحتجاجُ
لهذه المذاهب يستدعى تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء .

وتنقسم «أَل» المعرفة إلى ثلاثة أقسام ، وذلك أنها إما لتعريف العهد ، أو لتعريف
الجنس ، أو للاستغراق .

فأما التى لتعريف العهد فتتنقسم قسمين : لأن العهد إما ذِكْرِيٌّ ، وإما ذِهْنِيٌّ ،

(١) هذا الذى ذكره الشارح هنا غير ما ذكره فى المتن ، وما ذكره هنا هو المعروف
عند النحاة عن سيبويه ، ولذلك اضطر العلامة السجاعى أن يكتب على عبارة المتن ما نصه
« أى فى أحذوقيه ، وقوله الآخر أنها اللام وحدها ، وهو المشهور عند النحاة عن سيبويه » اه
وأقول : فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق
للخليل ، ثم بداله أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه ؛ فليس لسيبويه
رأيان كما توهمه عبارة السجاعى ، ولكن النقل مختلف عنه ، ووجه هذا الاختلاف اختلاف
العلماء فى المعنى الذى يفهم من كلامه .

فالأول كقولك « اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرَسَ » أى : بعت الفرس المذكور ، ولو قلت « ثم بعت فرساً » لكان غيرَ الفرس الأول ، قال الله تعالى (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)^(١) والثانى كقولك « جاء القاضى » إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ فى قاضٍ خاصٍ .

وأما التى لتعريف الجنس فكقولك : « الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ » إذا لم تُردْ [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها ، وإنما أردتَ أن هذا الجنس من حيث هو أَفْضَلُ من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أَفْضَلُ من كل واحدة من النساء ؛ لأن الواقع بخلافه ، وكذلك [قولك] « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ » ، وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا)^(٢) ، وأل هذه هى التى يُعَبَّرُ عنها بالجنسية ، ويعبر عنها أيضاً بالتى لبيان الماهية ، وبالتى لبيان الحقيقة .
وأما التى للاستغراق فعلى قسمين ؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد ، أو باعتبار صفات الأفراد ؛ فالأول نحو (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)^(٣) ، أى كل واحد من جنس الإنسان ضعيف ، والثانى نحو قولك : « أَنْتَ الرَّجُلُ » ، أى الجامع لصفات الرجال المحمودة .
وضابطُ الأولى : أن يصح حُلُولُ « كُلِّ » محلها على جهة الحقيقة ، فإنه لو قيل : « وخلق كل إنسان ضعيفاً » لصح ذلك على جهة الحقيقة .

وضابطُ الثانية : أن يصح حلولُ « كل » محلها على جهة الجواز ، فإنه لو قيل : « أَنْتَ كل رجل » لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام « كُلُّهُ الصَّيْدُ فِي جَوْفِ الْفَرَا »^(٤) ، وقول الشاعر :

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور (٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء

(٤) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبى سفيان ، وكان أبو سفيان قد جاء فاستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم ، فحجبه النبي برهة ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لى حتى تأذن لحجارة الجاهلنين ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان ، أنت كما قيل « كل الصيد فى جوف الفرا » معناه إذا أنا حجبتك لم يعترض أحد على حجبه . وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال للبيداني ٦٩/٢ بولاق) .

٣٦ - لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ
ص - وَإِبْدَالَ اللَّامِ مِثْلَ لُغَةِ حَمِيرِيَّةٍ .

ش - لغة حمير إبدال لام آل ميا ، وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم ؛ إذ قال : « لَيْسَ مِنْ أَمْرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ » [وعليه قول الشاعر :
٣٧ - ذَاكَ حَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِي يَرْمِي وَرَأَى بِأَمْسَمِهِ وَأَمْسَلِهِ]

٣٦ - هذا البيت لأبي نواس - بضم النون وفتح الواو مخففة - واسمه الحسن بن هاني ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، والمؤلف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما ساقه مساق الاستثناس بمعنى ، كما هو ظاهر ، والمعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من المولدين وغير العرب .

المعنى : إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « على الله » جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي « بمستنكر » إلباء حرف جر زائد ، مستنكر : خبر ليس تقدم على اسمها ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدره على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « أن » حرف مصدرى ونصب « يجمع » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله تعالى « العالم » مفعول به ليجمع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها ، وتقدير الكلام : ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر عليه ، وقوله « في واحد » جار ومجرور متعلق بيجمع .

٣٧ - قد أنشد جماعة منهم الأشموني (ج ١ ص ١٧١ ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف ، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين ، وقد نسبه ابن بري إلى بحير ابن عنمة الطائي ، والصواب في إنشاده هكذا :

وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يُعَارِتِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرِمَةَ
بِنَصْرِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَدِرٍ يَرْمِي وَرَأَى بِأَمْسَمِهِ وَأَمْسَلِهِ

= وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني ، هذا ، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح .

اللغة : «مولاي» أراد به الناصر والمعين «ذو يعاتبني» أى : الذى يعاتبني «إحنة» هى الحقد «جرمه» بفتح الجيم وكسر الراء - الجرم والجريمة «بامسهم» أراد بالسهم ، «وامسلمه» أراد والسلمة ، وهى - بفتح السين وكسر اللام - الواحدة من السلم - بفتح فكسر - أو السلام - بزنة رجال - وهى الحجارة الصلبة .

المعنى : يقول : إن الذى أتوقع منه النصر والنعونة هو من يعاتبني إذا بدرمنى ما يستوجب العتاب ؛ لأن المودة تبقى ما بقى العتاب ، ولكن على أن يكون العتاب سبباً فى سلامة الصدر وذهاب دواعى الحقد ، ولا يكون مأتاه قطع أو اصر الألفة ؛ فهذا الذى آمل منه الانتصار لى ، والدفاع عنى ، وهو الذى أستند إليه فى قتال الأعداء .

الإعراب : مع أننا بينا صواب الرواية سنعرب ما رواه المؤلف ، فنقول : «ذاك» ذا : اسم إشاره مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب «خليلى» خليل : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و خليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «وذو» الواو حرف عطف ، ذو : اسم موصول معطوف على خليل ، مبنى على السكون فى محل رفع «يواصلنى» يواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو ذو «يرمى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «ورأى» وراء : ظرف مكان متعلق بيرمى ، منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بامسهم» جار ومجرور متعلق بيرمى «وامسلمه» الواو حرف عطف ، امسلمة : معطوف على امسهم ، والمعطوف على المجرور ومجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وإنما سكن هنا لأجل الوقف .

ص — والمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مَّا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، إِلَّا
 الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ .

ش — النوعُ السادسُ من المعارف : ما أُضيف إلى واحد من الخمسة
 المذكورة ، نحو « غلامي ، و غلام زيد ، و غلام هذا ، و غلام الذي في الدار ،
 و غلام القاضي » .

وَرُتِبَتْهُ فِي التَّعْرِيفِ كَرْتِبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ فَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ ،
 وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رَتْبَةِ الْإِشَارَةِ ، وَكَذَا الْبَاقِي ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛ فليس
 فِي رَتْبَةِ الْمَضْمَرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ .

والدليل على ذلك أنك تقول « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ صَاحِبِكَ » ، فتصف العَلَمَ بالاسم
 المُضَافَ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛ فلو كان في رتبة المضمَر لكانت الصفة أعرف من الموصوف ،
 وذلك لا يجوز ، على الأصح .

ص — بَابُ : الْمُبْتَدَأُ وَالْمُخَبَّرُ مَرْفُوعَانِ ، كَ « اللَّهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » .
 ش — المبتدأ هو « الأسمُ المجرّد عن العوامل اللفظية للاسناد » ف « الاسم » :
 حِنْسٌ يَشْمَلُ الصَّرِيحَ كَزَيْدٍ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وَالْمَوْضُولُ فِي نَحْوِ (وَأَنْ تَصُومُوا)
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ^(١) ، فَإِنَّهُ مَبْتَدَأٌ مُخَبَّرٌ عَنْهُ بِمُخَبَّرٍ ، وَخَرَجَ
 بِ « المجرّد » نحو « زيد » فِي « كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدَ عَنِ الْعَوَامِلِ

= الشاهد فيه : قوله « بامسهم وامسله » فإنه إما أراد « بالسهم والسلمة » فاستعمل
 « أم » حرفا دالا على التعريف مثال « أل » ، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير ، وقد
 نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « ليس من امر امصيام في امسفر » يريد :
 « ليس من البر الصيام في السفر » و « أم » الحميمية هذه تدل على ما تدل عليه « أل »
 التي يستعملها جمهور العرب بلا فرق .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اللفظية ، ونحو قولك في العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ؛ فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها ، ودخل تحت قولنا : « للاسناد » ما إذا كان المتبدا مسندا إليه ما بعده ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وما إذا كان المتبدا مسندا إلى ما بعده ، نحو : « أَقَامَهُ الزَّيْدَانِ » .

والخبر هو : « المُسْنَدُ الذي تتم به مع المتبدا فائدةٌ » ؛ فخرج بقولى « المسند » الفاعلُ في نحو « أَقَامَهُ الزَّيْدَانِ » فإنه وإن تمت به مع المتبدا الفائدةُ ، لكنه مسند إليه ، لا مسند ، وبقولى « مع المتبدا » نحو « قام » في قولك « قام زيد » .
وَحُكْمُ المتبدا والخبر الرَّفْعُ .

ص - وَيَقَعُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ ، نَحْوُ : « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » و (أَلِلَهُ مَعَ اللَّهِ) و (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَنَّهُ اللَّهُ » .

ش - الأصلُ في المتبدا أن يكون معرفة ، لا نَكِرَةً ؛ لأن النكرة مجهولة غالبا ، والحكم على المجهول لا يفيد^(١) ، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاما أو

(١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يكون الفاعل نكرة إلا بمسوغ ، كما أنه لا يجوز أن يكون المتبدا نكرة إلا بمسوغ ، من قبل أن كل واحد من المتبدا والفاعل محكوم عليه ، والنكرة مجهولة غالبا ، وكل واحد من الفعل والخبر حكم ، والحكم على المجهول لا يفيد ، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمتبدا ، فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ، ولم يجزوا أن يكون المتبدا نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر مجملها المؤلف .

ووجه التفرقة بين المتبدا والفاعل أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه ، بخلاف المتبدا مع الخبر ؛ فإن الأصل أن يتقدم المتبدا ويتأخر الخبر ، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم الخصوص قبل الحكم ، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم الخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة ، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة =

خاصا؛ فالأول كقولك : « ما رَجُلٌ في الدَّارِ » ، وكقوله تعالى : (أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ) ^(١) فالمبتدأ فيهما عام ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام ، والثاني كقوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ) ^(٢) ، وقوله عليه الصلاة والسلام « تَحْسُ صَلَوَاتِ كَتَبْتُمْ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » ، فالمبتدأ فيهما خاص ؛ لكونه موصوفاً في الآية ، ومضافاً في الحديث ، وقد ذكر بعض النحاة لتسوية الابتداء بالنكرة صوراً ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى تَيِّفٍ وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم ، فليتأمل ذلك .

ص - والخبرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ ، كـ « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ، (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) و (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) ، و « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » إلا في نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) .

ش - أى : ويقع الخبر جملةً مرتبطةً بالمبتدأ برابط من رَوَابِطِ أربعة :

أحدها : الضميرُ ، وهو الأضَلُّ في الرَبْطِ ، كقولك : « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » فزيد : مبتدأ أول ، وأبوه : مبتدأ ثان ، والماء مضاف إليه ، وقائم : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير .

الثاني : الإشارةُ ، كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) ^(٣) فلباس : مبتدأ ، والتقوى : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثان ، وخير : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة .

= لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه ، فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه؛ ليعرف المحكوم عليه ولو بالنوع؛ فافهم ذلك وتمسك به .

(١) من كل آية من الآيات ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ من سورة النمل

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة (٣) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)^(١) ، فالحاقاة : مبتدأ أول ، وما : مبتدأ ثان ، والحاقاة : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه .

الرابع : العموم ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » فزيد : مبتدأ ، ونعم الرجل : جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم ، وذلك لأن أل في « الرجل » للعموم ، وزيد فردٌ من أفرادهِ ؛ فدخل في العموم ؛ فحصل الربط .

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، فإن كانت كذلك لم يُحتجَّ إلى رابطٍ ، كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)^(٢) فهو : مبتدأ ، والله أحد : مبتدأ وخبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهي مرتبطة به ؛ لأنها نفسهُ في المعنى ؛ لأن « هو » بمعنى الشأن ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » .

ص - وَظَرْفًا مَنصُوبًا ، نَحْوُ (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) وَجَارًا وَمَجْرُورًا ، كـ « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ، وَتَعَلَّقَهُمَا بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرَّ مَخَذُوقَيْنِ .

(١) الآيتان ٢٠١ من سورة الحاقاة .

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد = الصمد) وفي هذه الآية إعرابان : أحدهما مبنى على اعتبار «هو» ضمير القصة والشأن ، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره ، وكأنه قيل : الشأن الذي نختلف فيه الله أحد ، والثاني مبنى على اعتبار «هو» ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة فإن المشركين طلبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم ربه ، فزلت هذه السورة ؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته ، وكأنه قيل : الذي تريدون وصفه الله ، وعلى هذا يكون «هو» ضميراً منفصلاً مبتدأ ، و «الله» خبر المبتدأ ، و «أحد» خبر ثان أو بدل من لفظ الجلالة ، والخبر — على هذا الوجه — مفرد لاجملة .

ش - أى : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً ، كقوله تعالى : (وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ)^(١) ، وجارا ومجروراً ، كقوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٢) ، وها حينئذ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقر ، والأول اختيار جمهور البصريين ، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، والثاني اختيار الأخفش ، والفارسي ، والزنجشري . وحجتهم أن المحذوف عاملٌ النصب في لفظِ الظرف ومحلُّ الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

ص - ولا يُخْبِرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، و « اللَّيْلَةَ الْهَلَالَ » مُتَأَوَّلٌ .

ش - ينقسم الظرف إلى : زمانى ، ومكانى ، والمبتدأ إلى : جوهر ، كزيد وعمر ، وعرض كالقيام والعود ، فإن كان الظرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر والعرض ، تقول : « زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَالْحَيْرُ أَمَامَكَ » ، وإن كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العرض دون الجوهر^(٣) ، تقول « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » ، ولا يجوز « زَيْدٌ الْيَوْمَ » ؛ فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله ، كقولهم : « اللَّيْلَةَ الْهَلَالَ »^(٤) فهذا على حذف مضاف ، والتقدير : الليلة طلوع الهلال .

(١) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال (٢) الآية ١ من سورة فاتحة الكتاب

(٣) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات ، ولا يقع صفة له ، ولا يكون حالاً منه ، سواء أ كان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بـ « في » ؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال ، أم كان متصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف .

(٤) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي وقد أخبر بمقتل أبيه : اليوم خمر ، وغداً أمر ، يريد اليوم شرب خمر ، ومثله قولهم : الرطب شهرى ربيع ، وقولهم : الورد أيار ، =

ص - وَيُغْنِي عَنِ الْخَبْرِ مَرْفُوعٌ وَصَفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ ، نَحْوُ :
« أَقَاطِنٌ قَوْمٌ سَلَمَى » و « مَا مَضْرُوبٌ الْعُمَرَانِ » .

ش - إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفى أو استفهام ، استغنى برفوعه عن الخبر
تقول : « أَقَاطِمُ الزِيدَانِ » و « مَا قَاطِمُ الزِيدَانِ » ؛ فالزيدان : فاعل بالوصف ،
والكلام مُسْتَعْنٍ عن الخبر ؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل ، ألا ترى أن المعنى :
أيقومُ الزيدانِ ، وما يقومُ الزيدانِ ؟ والفعلُ لا يصحُ الإخبارُ عنه ، فكذلك ما كان
في موضعه . وإنما مثلت بقاطنٍ ومضروبٍ ليعلم أنه لا فرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل ،
أو النائب عن الفاعل .

ومن شواهد النفي قوله :

٣٨ - خَلِيْلِي مَا وَاوَا فِ بَعْدِي أَنْتُمَا

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنِّ أَقَاطِعُ

= يريدون طلوع الرطب في شهرى ربيع ، وظهور الورد في أيار ، وكذلك قول رجل من
ضبة ، ويقال : القائل هو قيس بن حصين الحارثي :

أَكَلْتُ عَاطِمَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

٣٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به من المصنفين
الأشعري (رقم ١٣٦ ص ٢٤٧ ج ١) والمؤلف في أوضحة (رقم ٦٤) وفي الشذور
(رقم ٨٤) وشرحناه في كل هذه المواضع ، وسيأتى للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة
أخرى في هذا الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل .

اللغة : « واف » اسم فاعل من الوفاء ، وفعله وفي يفي ، مثل وعى يعى ، من باب ضرب
يضرب ، والوفاء : أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك ، وحراباً على
أعدائه « أقاطع » فعل مضارع من المقاطعة ، وهى الهجر .

المعنى : يقول لصديقين له : إنكما إن لم تكونا لى على من أهجره وأقطع جبل مودته
فإنكما لا تكونان قد قتما بما يستلزمه الوفاء بهود المودة .

ومن شواهد الاستفهام قوله :

٣٩ — أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أَمْ نَوَوْنَا طَعَنًا؟

إِنْ يَطْعَنُونَا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنًا

= الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها عقيقاً والمكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى، وخليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح في محل جر، وأصله الأول يا خليلان لي ، لحذفت النون للإضافة، ثم حذفت اللام للتخفيف، ثم تغير حرف إعرابه ؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب ، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة ، كما هو ظاهر « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « واف » مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الياء المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين « بعهدى » الباء حرف جر ، وعهد : مجرور بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. مبنى على الفتح في محل جر « أنما » ضمير منفصل ، فاعل بواف الذي وقع مبتدأ ، وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون ، مبنى على السكون في محل رفع « لي » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول : مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون « أقطع » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقطع . محذوف ، والتقدير : على من أقطعه ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لي على من أقطعه فما واف بعهدى أنما .

الشاهد فيه : قوله « ما واف أنما » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أنما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف ؛ لكون هذا المبتدأ وصفاً - أى : اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو « ما » .

٣٩ — وهذا الشاهد مما لم تيسر لنا معرفة قائله، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم =

= الأشموني (ش ١٣٤ ص ٢٢٤ ج ١) والمؤلف في أوضحه (٦٥) وفي شذور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في كل هذه المواضع ، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل فعله قطن - من باب قعد - إذا أقام ، وتقول : قطن بالمكان يقطن ، إذا لم يفارقه «ظعنا» هو بفتح الظاء والعين ، وهو الارتحال ومفارقة الديار المعنى : يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها ، أهم باقون في مكانهم أم نوا أن يرتحلوا عنه ؟ ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم .

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قوم» فاعل بقاطن ، سد مسد خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين ، وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع «ظعناً» مفعول به لنوا منصوب بالفتحة الظاهرة «إن» حرف شرط جازم ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يطعنوا» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع «ف عجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم على مبتدئه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عيش » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «قطنا» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية ، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن .

الشاهد فيه : قوله «أقاطن قوم سلمى» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ الذي هو قوله «قاطن» لسكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة .

ص - وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبْرُ ، نَحْوُ (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ) .

ش - يجوز أن يُخْبَرَ عن المبتدأ بخبر واحد ، وهو الأصل ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » أو بأكثر ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ)^(١) ، وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده ، وقدرَ لما عدا الخبر الأول في هذه الآية مبتدآت ، أى : وهو الودود ، وهو ذو العرش ، وأجمعوا على عدم التعدد في مثل « زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » ، وفي نحو « الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » ، وفي نحو « هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ » ؛ لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة : أما الأول فلأن الأول - خبرٌ ، والثاني معطوف عليه ، وأما الثاني فلأن كل واحدٍ من الشخصين مُخْبَرٌ عنه بخبر واحد ، وأما الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد ؛ إذ المعنى هذا مرٌ .

ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ ، نَحْوُ : « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » و « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟

ش - قد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً ، أو وجوباً .

فالأول نحو « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وقوله تعالى : (سَلَامٌ هِيَ)^(٢) ، (وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ)^(٣) . وإنما لم يجعل المقدم في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة . والثاني^(٤) كقولك « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ وقولهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدٌ » ، وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة ، فإنَّ طَلَبَ النِّكَرَةِ الْوَصْفَ لِتَخْتَصَّ بِهِ طَلَبٌ حَيْثُ ، فالترمز تقديمه دفعا لهذا الوهم ، وفي الثاني إخراج ماله صدرُ الكلام - وهو الاستفهام -

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج .

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر (٣) من الآية ٣٧ من سورة يس .

(٤) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة وكل مثال يمثل ضابطاً ؛ فضابط المثال الأول

أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها ، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام ، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر ؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكره المؤلف .

عن صدرِيتِه ، وفي الثالث عَوَدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .
ص - وَقَدْ يُحذفُ كُلُّ مِنَ المبتدأ والخبرِ ، نحو (سَلامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ)
أى : عليكم أنتم .

ش - وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه .
فالأول نحو قوله تعالى : (قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّهِ مِنْ ذَلِكَ النَّارِ)^(١) أى هى
النارُ ، وقوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)^(٢) أى هذه سورة .
والثانى كقوله تعالى : (أكلها دأتم وظلها)^(٣) أى دأتم ، وقوله تعالى : (قُلْ
أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ)^(٤) أى أم الله أعلم .

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى قوله تعالى : (سَلامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ)^(٥)
فسلام : مبتدأ حذف خبره ، أى : سلامٌ عليكم ، وقومٌ : خبر حذف مبتدؤه ، أى أنتم قوم .
ص - وَيَجِبُ حَذْفُ الخبرِ قَبْلَ جَوَابِ « لَوْلَا » ، والقسم الصريح ، والحال
المستنع كونهما خبراً ، وبعدها الواو المصاحبة الصريحة ، نحو (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)
و « لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ » و « ضَرَبِي زَيْدًا قَأَمَّا » و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » .

ش - يجب حذف الخبر فى أربع مسائل :
إحداها : قبل جواب « لَوْلَا »^(٦) ، نحو قوله تعالى : « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج
(٢) من الآية ٣٥ من سورة الرعد
(٣) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ٢٥ من سورة الناريات .

(٦) المراد لولا الامتناعية، وهى التى تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذکور
أولاً ؛ فإذا قلت « لولا على لهلك عمر » فإن معنى هذا الكلام : امتنع هلاك عمر بسبب
وجود على ، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية ، فإذا دخلت على فعلية
فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً ، وذلك كقول الشاعر :
لَا دَرَّ دَرَكٍ لِي إِذْ رَمَيْتَهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرِي لِحُدُودِ
فقوله « حددت » - ومعناه « حرمت » - مقدر بمصدر : أى لولا الحد ، أى لولا الحرمان موجود .

مُؤْمِنِينَ^(١) أَى : لولا أتمَّ صَدَدٌ تُمُونًا عن الهدى ؛ بدليل أن بعده : (أَمَحْنُ صَدَدْنَا كُمْ عَنِ الْهَدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَ كُمْ)^(٢) .

الثانية : قبل جواب القسم الصريح ، نحو قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)^(٣) أَى : لعمرك يميني ، أو قَسَمِي ، واحترزت بالصريح عن نحو : « عَهْدُ اللَّهِ » ؛ فإنه يستعمل قسماً وغيره ، حتى تقول في القسم : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » ، وفي غيره : « عَهْدُ اللَّهِ يَجِبُ الْوَفَاءَ بِهِ » ؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر ، تقول : « عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ » .

الثالثة : قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ ، كقولهم : « ضَرَبِي زِيدًا قَائِمًا » ، أصله : ضربني زيدا حاصلٌ إذا كان قائماً ، فحاصل : خبر ، وإذا : ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها ، عائد على مفعول المصدر ، وقائماً : حالٌ منه ، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ ؛ فلا تقول : ضَرَبِي قَائِمٌ ؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام ، وكذلك « أَكْتَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا » ، و « أَخْطَبُ مَايَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » تقديره : حاصل إذا كان ملتوتاً ، أو قائماً ، وعلى ذلك فَقَسِ^(٤) .

الرابعة : بعد واو المصاحبة الصريحة ، كقولهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » أَى : كل رجلٍ مع وضيعته مقرونان ، والذي دلَّ على الاقتران ما في الواو من معنى المعية .
ص — بابٌ ، النَّوَاسِخُ الْحُكْمِ الْمُمْتَدِّإِ وَالْخَبَرُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ : أَحَدُهَا : كَانَ وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا فَتَى

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ . (٢) من الآية ٣٢ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة الحجر .

(٤) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدرًا صريحًا كالمثال الأول ، أو أفعل تفضيل

مضافًا لمصدر صريح كالمثال الثاني ، أو أفعل تفضيل مضافًا إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث ، وبعد ذلك مفعول للمصدر . ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبراً ، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح .

وَمَا أَنْفَكْ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ؛ فَيَرْفَعَنَّ الْمَبْتَدَأُ اسْمًا لَهْنٌ ، وَيَنْصِبَنَّ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهْنٌ ، نَحْوُ : (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) .

ش - النواسخ : جمع ناسخ ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نَسَخْتَ الشَّمْسُ الظِّلَّ ، إذا أزالته . وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر . وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إنَّ وأخواتها ، وما ينصبهما معاً ، وهو ظَنَّ وأخواتها . ويُسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ، ويسمى الأول من معمولى باب إنَّ اسماً ، والثاني خبراً ، ويسمى الأول من معمولى باب ظَنَّ مفعولاً أولاً ، والثاني مفعولاً ثانياً .

والكلامُ الآنُ في باب كان ، وألفاظه ثلاثٌ عَشْرَةَ لفظَةً ، وهى على ثلاثة أقسام : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهى ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة : زَالَ ، وَبَرِحَ ، وَفَتَى ، وَأَنْفَكَ ؛ فالنفيُ نحوُ قوله تعالى : (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)^(٢) ، وشبهه هو النهى والدعاء ؛ فالأول كقوله :

٤٠ - صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ فَذَسِيَانُهُ ضَالَالٌ مُبِينٌ

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود . (٢) من الآية ٩١ من سورة طه .

٤٠ - لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين ، ومن استشهد به من المؤلفين الأثمنونى (رقم ١٧٢ ص ٣٢١ ج ١) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦٢) .

اللغة : «شمر» فعل أمر من التشمير ، وهو هنا الجد فى الأمر والتهويله ، وكأنه يريد الجد فى العبادة والعمل للآخرة ؛ لأنه هو الذى يتلام مع ما بعده « لا تزل ذاكر الموت » أى استمر على ذكره ؛ لأن ذلك يدعو إلى ترك الملاذ « نسيانه ضلال » أى داع إلى الضلال وموقع فيه « مبين » ظاهر واضح .

المعنى : يأمر صاحبه بأن يجتهد فى العبادة ولا يقصر فيها ، وينهاه عن ترك تذكر =

والثاني كقوله :

٤١ - أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلِي وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ

= الموت ، ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها الإغراب : « صاح » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله يا صاحبي « شعر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف نهى « نزل » فعل مضارع ناقص رفع الاسم وينصب الخبر ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر نزل ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الموت » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « ضلال » خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مبين » نعت لضلال ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « لا نزل ذاكر الموت » حيث رفع بـنزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونصب به الخبر الذي هو قوله « ذاكر الموت » ليكون فعلا مضارعا متصرفا من زال الناقصة ، وقد سبق بحرف النهى الذي هو أخو النفي .

٤١ - هذا البيت من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٣) والأشعري (رقم ١١ ج ١ ص ١٩ و ٣٣٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٢) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها .

اللغة : « البلى » هو بكسر الباء وفتح اللام ، وتقول : بلى الثوب يبلى بلى ، على وزن انسكب وانصب « جرعاتك » الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » بفتح فسكون - المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته « مَيِّ » بأن تسلم من عوادي الزمان ، وبأن يدوم نزول المطر عليها ؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات ، ومراده أن تظل عامرة أهلة بأهلها ؛ لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة ؛ فكأنه يدعو لحبيته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها .

الإغراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف =

وما يعملهُ بِشَرَطٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَام ، كقولهِ تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)^(١) أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ، وَسُمِّيَتْ « ما » هذه مصدريةً ، لأنها تقدر بالمصدر ، وهو الدوام ، وظرفيةً ، لأنها تقدر بالظرف ، وهو المدة .

ص - وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبْرُ ، نَحْوُ :

* فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَاهِلٍ *

ش - يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبرُ بين الاسم والفعل ، كما يجوز في باب الفاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ المفعولُ على الفاعِلِ ، قال اللهُ تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُهُ

= والتقدير : ياهذه ، مثلاً « اسلمى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « يا » حرف نداء « دار » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسمى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « منهلا » خبر زال تقدم على اسمه « بجرعائك » الباء حرف جر ، جرعاء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه « القطر » اسم زال تأخر عن الخبر ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ولا زال منهلا بجرعائك القطر » حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها ، وفي الخبر فنصبه بها ؛ لأنها فعل ماض ناقص يعمل عمل كان ، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو لا ، والدعاء شبيه بالنفي ، وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه ، كما تبين في الإعراب ، وسيأتى شرح ذلك قريباً .

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم .

المؤمنين) (١) (أُكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (٢) ، وقرأ حمزة وحفص : (لَيْسَ
الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ) (٣) بنصب البرِّ ، وقال الشاعر :
٤٢ - سَلِيْ إِنْ جِهَلْتِ النَّاسَ عَنَا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجُهْلٍ

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم (٢) من الآية ٢ من سورة يونس

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

٤٢ - هذا البيت من كلام السموأل بن عاديء اليهودي ، وهو شاعر من شعراء
الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء ، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم
ابن عقيل (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٨٤) .

اللغة : « سلى » فعل أمر من السؤال « سواء » معناه هنا مستو .

المعنى : يقول إن كنت تجهلين قدرنا فاسألني الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا ،
فإذا سألت عرفت ؛ وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان .

الإعراب : « سلى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبني
على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم « جهلت » فعل ماض فعل على
الشرط ، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بإن ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبني على
الكسر في محل رفع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن
جهلت فاسألني « الناس » مفعول به لسلي « عنا » جار ومجرور متعلق بسلي « وعنهم »
الواو حرف عطف ، عنهم : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « فليس »
إفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « سواء »
خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس تأخر عن خبره « وجهول » الواو حرف عطف ،
جهول : معطوف على عالم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في آخره .

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو قوله سواء
على اسمه وهو قوله عالم ؛ فدل هذا على أن هذا التقديم جائز ، خلافا لمن منع منه كابن
درستويه ، وثما يدل عليه قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر على أنه
خبر ليس تقدم على اسمه ، واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه ،
والتقدير : ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية
لما أوضحناه .

وقال آخر :

٤٢ — لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْقَصَةً لِدَاتِهِ بَادَّ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده بن عقيل (رقم ٦٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٧٦) والأشموني (رقم ١٨٤ ج ١ ص ١٠٩) شرحناه في كل المواضع التي ذكرنا .

اللغة : « اذكار » أى : تذكر ، وأصله اذتكار ، قلبت التاء دالا ، فصار اذ دكار ، ثم لبست الذال المعجمة دالا مهملة فصار اذدكار ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز أن تقول : اذكار — بذال معجمة مشددة — على أن تعكس في القلب فتقلب الدال ذالا ثم بدغم الذال في الذال « الهرم » الشيخوخة وكبر السن .

المعنى : إن الإنسان لا يهنأ به ولا تستريح خواطره ولا يطيب له العيش إذا كان كثير لتذكر للموت وما يصيبه من الكبر والضعف .

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « طيب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « منقصة » خبر دام مقدم على اسمه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والهاء ضمير لغائب العائد إلى العيش مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « بادكار » الباء حرف جر ، اذكار : مجرور بالياء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بادكار ، واذكار مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والهرم » الواو حرف عطف ، الهرم : معطوف على الموت ، المعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منقصة لذاته » حيث تقدم خبر دام ، وهو قوله منقصة ، على اسمها ، وهو قوله لذاته ، فتوسط الخبر بين الفعل والاسم ، وهذا البيت يرد على ابن معط لذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم ، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللمحات الوجيزة .

وعن ابن دُرُسْتُوَيْهٍ أَنَّهُ مَنَعَ تَقْدِيمَ خَبَرِ لَيْسَ ، وَمَنَعَ ابْنَ مُعْطٍ فِي أَلْفَيْتِهِ ^(١) تَقْدِيمَ خَبَرِ دَامَ ، وَهِيَ مَخْجُوجَانٍ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّوَاهِدِ وَغَيْرِهَا ^(٢) .
ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبْرُ] ، إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَوَلَيْسَ .
ش - لِلْخَبْرِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

أحدها : التَّأخِيرُ عَنِ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَانَ رُبُّكَ قَدِيرًا) ^(٣) .

الثاني : التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) ^(٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ .

والثالث : التَّقَدُّمُ عَلَى الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، كَقَوْلِكَ : « عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ » ،

(١) قَالَ ابْنُ مُعْطٍ فِي أَلْفَيْتِهِ :

وَلَا يَجُزُّ أَنْ تُقَدَّمَ الْخَبْرُ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْأَخْرَجِ

(٢) مِمَّا وَرَدَ مِنْ شَوَاهِدٍ تَوْسُطَ خَبَرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا الشَّاهِدِ رَقْمَ ٤١ السَّابِقِ وَقَدْ أَشْرْنَا لِنَدِّكَ فِي شَرْحِهِ ، وَقَوْلِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ :

كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فمِزَاجُهَا : خَبْرٌ يَكُونُ ، وَعَسَلٌ : اسْمٌ يَكُونُ ، وَقَدْ تَوْسُطَ الْخَبْرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ :

بَيْتِيَاءَ قَفْرٍ وَالْمِطْيَى كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيَوْمِهَا

فمِزَاجُهَا : خَبْرٌ كَانَتْ ، وَيَبْيُضُّهَا : اسْمُهَا ، وَقَدْ تَوْسُطَ الْخَبْرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، وَكَانَتْ فِي هَذَا الْبَيْتِ بِمَعْنَى صَارَتْ ، يَرِيدُ أَنْ يَبْيُضَ هَذِهِ الْقِطَاعَةَ قَدْ صَارَتْ فِرَاحًا وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِيهِ خَبْرُ « دَامَ » قَوْلُ الشَّاعِرِ :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَرَثْتُ بِهِ فَهَوَ الَّذِي آسَتْ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

قَوْلُهُ « حَافِظَ سِرِّي » خَبْرُ دَامَ تَقَدَّمَ عَلَى اسْمِهِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ « مَنْ وَرَثْتُ بِهِ » .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ (٤) مِنَ الْآيَةِ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ

والدليل على ذلك قوله تعالى : (أَهْوُلَاءُ إِيَّاكُمْ كَأَنوَا يَعْبُدُونَ) ^(١) ، فإياكم : مفعول يعبدون ، وقد تقدم على كان ، وتقدمُ المعمولُ يُؤذِنُ بجواز تقدم العامل .

ويمتنع ذلك في خبر « ليس » ، و « دام » ، فأما امتناعه في خبر دام فبالانفاق ؛ لأنك إذا قلت : « لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ » ، ثم قَدَمْتَ الخبر على « ما دام » لزم من ذلك تقديمُ معمولِ الصلة على الموصول ؛ لأن « ما » هذه موصولٌ حَرَفِي يُقَدَّرُ بالمصدر كما قدمناه ، وإن قدمته على « دام » دون « ما » لزم الفصلُ بين الموصول الحرفي وصلته ، وذلك لا يجوز ، لانقول : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تَصْحَبُ » ، وإنما يجوز ذلك في الموصولِ الْأَسْمَى ؛ غير الألف واللام ، تقول : « جَاءَنِي الَّذِي زَيْدًا ضَرَبَ » ولا يجوز في نحو « جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا » أن تُقَدَّمَ زَيْدًا على ضاربٍ . وأما امتناع ذلك في خبر « ليس » فهو اختيار الكوفيين ، والمبرد ، وابن السراج ، وهو الصحيح ؛ لأنه لم يسمع مثل « ذَاهِبًا لَسْتُ » ولأنها فِعْلٌ جامد ، فأشبهت عَسَى ، وخبرها لا يتقدم باتفاق ، وذهب الفارسي وابن جنى إلى الجواز ، مستدلين بقوله تعالى (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ^(٢) وذلك لأن « يَوْمَ » متعلق بمصروفًا وقد تقدم على ليس ، وتقدمُ المعمولُ يُؤذِنُ بجواز تقدم العامل ، والجوابُ أنهم توسَّعوا في الظروف مالم يتوسَّعوا في غيرها ، ونُقِلَ عن سيبويه القولُ بالجواز ، والقولُ بالمنع .

ص — وَتَخْتَصُّ الْخُمْسَةَ الْأُولَى بِمُرَادَقَةٍ صَارَ .

ش — يجوز في « كان » ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل » أن تستعمل بمعنى صار ، كقوله تعالى : (وَأَسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا

(١) من الآية ٤٠ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٨ من سورة هود .

وَلَا تَهْتِكُوا (١) ، (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) (٢) ، (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا)^(٣)
وقال الشاعر :

٤٤- أَمَسْتَ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلَهَا أُحْتَمَلُوا أُخْنِي عَلَيْهَا الَّذِي أُخْنِي عَلَى لُبْدٍ

(١) من الآيات ٥ ، ٦ ، ٧ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران . (٣) من الآية ٥٨ من سورة النحل

٤٤ - هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٨٠

ص ٣٤٣ ج ١) وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

اللغة والرواية : «أمست خلاء» يروى في مكانه «أضحت خلاء» وتقديره أمست دار
خلاء ، والخلاء : الفراغ ، وقوله «وأمسى أهلها احتملوا» أى : ارتحلوا وفارقوها «أخني
عليها» أى : أفسدها ونقصها «لبد» بضم ففتح - اسم نسر ، وكان آخر نسور لقمان .
عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها .

المعنى : يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال ؛ فقد حلت من الإنس
ولم يبق بها من سكانها أحد ، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها .

الإعراب : «أمست» أمسى : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح المقدر لا محل له
والتاء علامة على تأنيث المسند إليه ، حرف لامحل من الإعراب ، واسم أمسى ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله :

يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ أَقْوَتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمْدِ

« خلاء » خبر أمسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وأمسى » الواو حرف عطف ، وأمسى
فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر لامحل له «أهلها» أهل
اسم أمسى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المؤنث الغائب العائد إلى الدار مضاف إليه
« احتملوا » احتمل : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل
نصب خبر أمسى «أخني» فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بأخني « الذي » اسم
موصول فاعل أخني ، مبنى على السكون في محل رفع «أخني» فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « على لبد »
جار ومجرور متعلق بأخني الثاني .

وقال الآخر :

٤٥ — أَضْحَى يَمْزُقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي
أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْغِي عِنْدِي الْأَدْبَا

= الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » فإن أمسى ههنا بمعنى صار ؛ لأنها تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى ، فكأنه قال : صارت خالية ، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم ، وأنه يصف تحولها من الأنس والبهجة إلى الإفقار وانتقال أهلها عنها ؟

٤٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق اللغة : « الأدب » أراد به ههنا محاسن الأخلاق ، وهو أدب النفس .
المعنى : يقول : إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أنه يعتدى على ، ويهيننى بتمزيق ثوبي وبضربي ؛ وإنى قد كبرت فلا قدرة لى على تأديبه وردعه ، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن التى يصلح فيها التأديب ، وهذا الأخير أظهر .

الإعراب : « أضحى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو .
« يمزق » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو . يعود إلى اسم أضحى . والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر أضحى .
« أثوابى » مفعول به ليمزق ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « ويضربنى » الواو حرف عطف ، يضرب : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية بيبغى ، وهو مضاف وشيب من « شيبى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وشيب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « يبغى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « عندى » عند : ظرف مكان ، منصوب على الظرفية بيبغى ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « الأدبا » مفعول به ليبغى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أضحى يمزق » فإن أضحى ههنا بمعنى صار ؛ لأنه يدل على =

ص - وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتَى وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ ، أَى : الأَسْتِغْنَاءِ عَنِ الخَبْرِ ،
نَحْوُ (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ
تُصْبِحُونَ) (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ) .

ش - أَى : ويختص ما عدا فتىء وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز استعماله
تماما . ومعنى التمام : أن يَسْتَفْنِي بالرفوع عن المنصوب ، كقوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو
عُسْرَةٍ)^(١) (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)^(٢) (خَالِدِينَ فِيهَا
مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ)^(٣) .

وقال الشاعر :

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِئْتِدِ وَبَاتَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرَ قُدُ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي العَاثِرِ الأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبِيٍّ جَاءَنِي وَخَبَّرْتُهُ عَنْ بَنِي الأَسْوَدِ

= التحول من حال إلى حال ، على ما ذهب إليه المؤلف ، ولو أنك أبقيتها على معناها
الأصلى - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس ، هذا ما
ظهر لى والله الموفق

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة (٢) الآية ١٧ من سورة الروم

(٣) من كل من الآيتين ١٠٠ و ١٠٩ من سورة هود .

٤٦ - هذه الأبيات لامرئى القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون ، ويقال
عابس ، بالباء مكان النون - ابن المنذر ، وهو شاعر أدرك الإسلام وأسلم ، وقوم ينسبون لها
لامرئى القيس بن حجر الكندي ، وهو شاعر جاهلى ، وقد استشهد الأشعمرى بالبيت
الثانى منها (رقم ١٨٨ ص ٣٥٦ ج ١) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحا وافياً ،
واستشهد بها جار الله الزمخشري فى تفسير سورة الفاتحة من الكشاف .

اللغة : « الإئتمد » بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة ، وضبط بفتح الهمزة أيضاً ،
وضبط بضمها - وهو اسم مكان « الخلى » الخالى من العشق ونحوه « العائر » القذى فى
العين « الأرمدم » المصاب بالرمدم « عن بنى الأسود » يروى فى مكانه « عن أبى الأسود » . =

وما قَسَّرْنَا به التمام هو الصحيح . وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دَلَالَتُهَا على الحدث والزمان ، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لم سمي ناقصاً ؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً لكونه لم يكنف بالرفوع ، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان ، والصحيح الأول .

== المعنى : يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإئمد ، لا يرقده جفن ، ولا يطمئن جنبه على فراش ، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود .

الإعراب : «تطاول» فعل ماض «ليلك» ليل : فاعل ، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « بالإئمد » جار ومجرور متعلق بتطاول « وبات » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض « الخلى » فاعل بات « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « ترقد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى « وبات » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « وباتت » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « له » جار ومجرور متعلق بباتت « ليلة » فاعل باتت « كليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقعة فاعلاً ، وليلة مضاف و« ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، و« ذى مضاف و« العائر » مضاف إليه « الأرمد » نعت لذى مجرور بالكسرة الظاهرة ، « وذلك » الواو حرف عطف ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب « من نبأ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « جاءنى » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ « وخبرته » الواو حرف عطف ، خبر : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثان ، مبني على الضم في محل نصب « عن » حرف جر « بنى » مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « الأسود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنبأ .

الشاهد فيه : قوله « وبات الخلى » وقوله « وبات ، وباتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فعلاً تاماً مكثفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب .

ص — وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً ، نحوُ « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » .
ش — تَرِدُ « كَانَ » فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

ناقصة ؛ فتححتاج إلى مرفوع ومنصوب ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) ^(١) .

وتامة ؛ فتححتاج إلى مرفوع دون منصوب ، نحو (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) ^(٢) .
وزائدة ؛ فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب .

وشرطُ زيادتها أمران ، أحدهما : أن تكون بلفظ الماضي ، والثاني : أن تكون بين شيئين متلازمين ليساً جاراً ومجروراً ، كقولك « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » ، أصله مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ؛ فزيدت « كَانَ » بين « ما » وفعل التعجب ، ولا نغنى بزيادتها أنه لم تدل على معنى ألبتة ، بل أنها لم يُؤْتِ بها للإسناد .

ص — وَحَذَفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ وَضَلَّأَ إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرٌ نَصْبٍ مَتَّصِلٌ .

ش — تختص « كان » بأمر : منها مجيئها زائدة ، وقد تقدّم ، ومنها جوار حذف آخرها ، وذلك بخمسة شروط ، وهي : أن تكون بلفظ المضارع ، وأن تكون مجزومة ، وأن لا تكون موقوفاً عليها ، ولا متصلة بضمير نصب ، ولا بساكن ، وذلك كقوله تعالى : (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) ^(٣) أصله أكون ، فحذفت الضمة للجواز ، والواو للساكنين ، والنون للتخفيف ، وهذا الحذف جائز ، والحذفان الأولان واجبان ، ولا يجوز الحذف في نحو (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) ^(٤) ؛ لأجل اتصال الساكن بها ؛ فهي مكسورة لأجله ؛ فهي متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة ، ولا في نحو « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ » ^(٥) ؛ لاتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر تَرِدُ

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان . (٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم . (٤) من الآية ١ من سورة البينة .

(٥) هذا من كلام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روى هذا الحديث : مسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة (٢/٢٧٤ بولاق) والبخارى في كتاب الجهاد (٤/٧٠ بولاق) والإمام أحمد في عدة مواضع (انظر الحديث رقم ٦٣٦٠ وما بعده في ٩/١٧٢) .

الأشياء إلى أصولها ، ولا في الموقوف عليها ، نصّ على ذلك ابنُ خروفٍ ، وهو حسن ؛ لأنّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخله الحذفُ حتى يبقى على حرف واحد أو حرفين وجب الوقفُ عليه بهاء السكت^(١) ، كقولك : عِهْ وَلَمْ يَعِيْهِ ، فـ « لَمْ يَكْ » بمنزلة « لَمْ يَعْ » فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، ولا يقال مثله في « لَمْ يَعْ » ؛ لأنّ إعادة الياء تُؤدّي إلى إلغاء الجازم ، بخلاف « لم يكن » فإنّ الجازم اقتضى حذف الضمة ، لا حذف النون ، كما بينا .

ص — وَحَذَفِهَا وَحَدَّهَا مُعْوَضًا عَنْهَا « مَا » في مِثْلِ « أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ « إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ » وَ « أَلْتَمِسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » .
ش — من خصائص « كان » جوازُ حذفها ، ولها في ذلك حالتان : فتارة تحذف وَحَدَّهَا ويبقى الاسمُ والخبرُ ، وَيُعْوَضُ عَنْهَا « ما » ، وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعْوَضُ عَنْهَا شَيْءٌ .

فالأول بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليلُ فعل بفعلٍ ، كقولهم « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ » ، أصله : انطلقتُ لأنّ كنتَ منطلقًا ، فقدمت اللام وما بعدها على الفعل ؛ للاهتمام به ، أو لقصد الاختصاص ، فصار لأنّ كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، ثم حذف الجار اختصاراً كما يحذف قياساً من أن ، كقوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا)^(٢) أي : في أن يطوّفَ بهما ، ثم حذف « كان » اختصاراً أيضاً ، فانفصل الضمير ؛ فصار أن أنتَ ، ثم زيد « ما » عِوَضًا ؛ فصارت « أن ما أنت » ثم أدغمت النون في الميم ؛ فصار « أَمَّا أَنْتَ » وعلى ذلك قولُ العباس بنِ مرْدَاسٍ :

(١) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما يبقى على حرف واحد ، وأما ما بقي على حرفين ، ولو كان أحدهما زائداً ، فاجتلاب هاء السكت في الوقف عليه جائز . لا واجب ، وقد شنع المؤلف في كتابه « أوضح المسالك » على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة .

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

٤٧ - أبا خُرَاشَةَ أُمًّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
أصله لأن كنتَ ، فَعَمِلَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا .

٤٧ - هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يقوله في خفاف بن ندبة ، وخفاف شاعر أيضاً ، وهو بوزن غراب ، وندبة اسم أمه ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وقد أنشده الأشعموني (رقم ٢٠٧ ص ٣٨٨ ج ١) وابن عقيل (٧٥) والمؤلف في معنى اللبيب ، وفي أوضحه (رقم ٩٧) وفي شذور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه في هذه المواضع كلها .

اللغة : «أبا خراشة» هذه كنية خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبغ» السنة المجذبة الكثيرة القحط .

المعنى : يقول : لا تفتخر على ! لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر ؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون ، ولم يستأصلهم الجذب والجوع ، وإنما تقصمهم الندباد عن الحرم ، وإغاثة الملهوف ، وإجابة الصريح .

الإعراب : «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و «خراشة» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمناح له من الصرف العلمية والتأنيث «أما» مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما ، فأما أن فمصدرية ، وما : زائدة معوض بها عن كان المحذوفة «أنت» ضمير منفصل اسم كان المحذوفة ، مبنى على الفتح في محل رفع «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و «نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «قومي» قوم : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به «الضبغ» فاعل تأخر عن المفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله «أما أنت ذانفر» حيث حذف كان وعوض عنها «ما» الزائدة وأبقى اسمها وهو أنت ، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله «ذا نفر» ، على ما ظهر لك من الإعراب ؛ فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها .

وذهب أبو الفتح بن جنى إلى أن العامل في «أنت منطاماً» الرفع والنصب ليس هو كان =

والثاني بعد « إن » و « لَو » الشرطيتين ، مثل ذلك بَعْدَ « إن » قَوْهُمُ :
 « المرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ ، إن سَيْفًا فَسَيْفٌ ، وإن خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ » و « النَّاسُ
 مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ ، إن خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وإن شَرًّا فَشَرٌّ » ، وقال الشاعر:
 ٤٨ — لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطْرَفٍ إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً

= المحذوفة المعوض عنها بما ، كما قال المؤلف تبعاً لجمهرة النحاة ، وإنما هو ما نفسها ؛ لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه ، والشئ إذا عاقب الشئ ووقع موقعه عمل عمله ، وولى من الأمر ما كان المحذوف يليه .

٤٨ — هذا البيت من كلام ليلي الأخيلية ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٣٢) وقد أنشد عجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤) .

اللغة : « آل مطرف » هم قوم من بنى عامر ، وهم قوم ليلي .
 المعنى : تصف قومها بالعز والمنعة ، وتحذر من الإغارة عليهم ؛ لأن المغير إن كان ظالماً لم يقدر على إيدائهم لشوكتهم ، وإن كان مظلوماً طالباً لثأر عندهم عجز عن الاتصاف منهم .
 الإعراب : « لا » ناهية « تقربن » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدهر » ظرف زمان متعلق بتقرب « آل » مفعول به لتقرب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و« مطرف » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « ظالماً » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : إن كنت ظالماً فلا تقربهم « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط « مظلوماً » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف والتقدير : وإن كنت مظلوماً فلا تقربهم ، على مثال الماضي .

الشاهد فيه : قولها « إن ظالماً ، وإن مظلوماً » حيث حذفت كان واسمها وأبقت خبرها بعد إن الشرطية ، في الموضعين ، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت .
 ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها قول النابغة الذبياني :

حَدَيْتَ عَلَى بُطُونِ ضَنْةَ كَلْبِهَا إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً =

أى : إن كان ما قَتَلَ به سيفاً فالذى يُقْتَلُ به سيف ، وإن كان عملهم خيراً
فجزاؤهم خير ، وإن كنت ظالماً ، وإن كنت مظلوماً .

ومثاله بعد « لو » قوله عليه الصلاة والسلام : « التمس ولو خاتماً من حديد »
وقول الشاعر :

٤٩ - لا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَ لَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أى : ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد ، ولو كان الباغى ملكاً .

ص - و « ما » النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِ بَيْنَ كَلَيْسَ ، إِنْ تَقَدَّمَ الْأِسْمُ ، وَلَمْ يُسَبِّقْ

= وكذلك قول ابن همام السلولى :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشَّهْوُ دُ إِنْ عَازِرًا لِي وَإِنْ تَارَكَ

٤٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥

ص ٣٨٥ ج ١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥) .

اللغة : « بغى » هو الظلم ومجازة الحد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أنه
كثير الجند والأعوان .

الإعراب : « لا » ناهية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون
وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن تقدم على الفاعل « ذو »
فاعل يأمن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بغى » مضاف
إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ستعلمه ، لو : شرطية غير جازمة « ملكاً » خبر لكان
المحذوف مع اسمها ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً ،
وتقدير الكلام : لا يأمن ذو البغى الدهر لو لم يكن ملكاً ولو كان ملكاً فلا يأمنه « جنوده »
جنود : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض
« عنها » جار ومجرور متعلق بضايق « السهل » فاعل ضاق ، والجملة من الفعل والفاعل في
محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك « والجبل » الواو
حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكاً » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها وهو قوله

« ملكاً » بعد لو الشرطية ، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت .

ن ، وَلَا يَمْعُولُ الْخَبِيرَ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا ، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبِيرُ بِإِلَاءٍ ،
وُ (مَا هَذَا بَشَرًا) .

ش — أعلم أنهم أجزوا ثلاثة حروفٍ من حروف النفي مُجْرَى ليس : في رفع
اسم ونصب الخبر ، وهى : ما ، ولا ، ولات ، ولكلٍّ منها كلام يخصها .

والكلام الآن فى « ما » وإعمالها عمل ليس ، وهى لغة الحجازيين ، وهى
لغة القومية ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا)^(١) (مَا هُنَّ
مَمَّاتِهِمْ)^(٢) .

ولإعمالها عندهم ثلاثة شروطٍ : أن يتقدم اسمها على خبرها ، وأن لا تقترن بـان
زائدة ، ولا خبرها بإلآ ؛ فلهذا أهملت فى قولهم فى المثل : « ما مَسِيَ مِنْ أَعْتَبَ »
تقدم الخبر ، وفى قول الشاعر :

٥ — بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

٥ — لم أوقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم
٢١ ص ٢٩٧ ج ١) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٠١) وفى الشذور (رقم ٩٠) .
اللغة : « غدانة » بضم العين — حتى من بنى يربوع « صريف » هو الفضة « الخرف »
لفخار الذى يعمل من الطين ثم يشوى بالنار .

المعنى : يقول : أنتم يا بنى غدانة لستم من أفاضل الناس ، وإنما أنتم من أردالهم .
الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله يابى ، منصوب بالياء نيابة
عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « غدانة » مضاف إليه ، مجرور
عن الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة
« أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، لا :
حرف زائد لتأكيد النفي « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة
سكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخرف » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أهمل « ما » النافية ؛ فلم يعملها ، =

لوجود « إن » المذكورة ، وفي قوله تعالى : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ »^(١) « وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ »^(٢) ؛ لاقتزان خبرها بإلا .

وبنو تميم لا يُعْمَلُونَ « ما » شيئاً ، ولو استوفت الشروط الثلاثة ، فيقولون : ما زيد قائم ، ويقرون (ما هذا بشر)^(٣) .

ص - وَكَذَا « لا » النَّاقِيَةُ فِي الشَّعْرِ ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولِيهَا ، نَحْوُ : تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا
ش - الحرفُ الثاني مما يعمل عمل ليس « لا » كقوله :

٥١ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

= ولو أعملها لنصب بها الخبر ، فقال : « ما إن أتم ذهباً » وإنما أهملها بسبب وجود « إن » الزائدة بعدها ، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال « ما إن أتم ذهباً » ، ولكن ينبغي أن تقدر « إن » حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » لا زائدة ، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر .

(٣) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

٥١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٣ ص ٤١٩ ج ١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨) وأنشده في الشذور مرتين (رقم ٣٢) وابن عقيل (رقم ٧٩) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها .

اللغة : « تعز » تصبر وتجهد « وزر » أصل الوزر الجبل ، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان ، وهو بفتح كل من الواو والزاي .

المعنى : تصبر على ما يحدث لك من الآلام ؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء ، وليس في هذه الحياة شيء يقيمك مما قدره الله عليك من الحوادث .

الإعراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية تعمل =

ولإعمالها أربعة شروط : أن يتقدم اسمها ، وأن لا يقترن خبرها بإيلاً ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر ؛ فلا يجوز إعمالها في نحو « لا أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ » ، ولا في نحو « لا أَحَدٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ » ، ولا في نحو « لا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » ؛ ولهذا غَلَطَ المتنبي في قوله :

٥٢ — إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى

فَلَا الْخَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

= عمل ليس « شيء » اسم لامرفوع بالضمة الظاهره « على الأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء ، أو متعلق بقوله باقياً الآتي « باقياً » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « وزر » اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مما » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله واقياً الآتي « قضى » فعل ماض « الله » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى ، وأصل الكلام : ولا وزر واقياً مما قضاه الله « واقياً » خبر لا النافية ، منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقياً » وقوله « ولا وزر واقياً » حيث أعمل لا النافية في لموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله « شيء » وقوله « وزر » ونصب بها الخبر وهو قوله « باقياً » وقوله « واقياً » على ما اتضح لك من إعراب البيت .

٥٢ — هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء عصر الدولة العباسية ، ولا يحتاج بشعره في قواعد النحو ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة ، ولكن لؤلؤف أنشده ههنا ليعين أنه أخطأ ، وسنبين لك ذلك ، وزده إن شاء الله ، وقد أنشده لؤلؤف في شنور الذهب (رقم ٩٤) .

اللغة : « الجود » العطاء والكرم « الأذى » أراد به المن على المعطى بتعداد العطايا نحو ذلك ، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى : (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) ونظير ذلك الآية التي تتلوها مع بيان المعنى .

= المعنى : إذا كان الجواد يعطى ثم ين فإنّه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطايه ، مع أن ماله ليس باقيا له ، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى : (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى) من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « الجود » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعلا في محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يرزق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوء بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « خلاصاً » مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل « من الأذى » جار ومجرور متعلق بخلاص « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية تعمل عمل ليس « الحمد » اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة « مكسوباً » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة لا : نافية عاملة عمل ليس أيضاً « المال » اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة « باقيا » خبر لا منصوب بالفتحة الظاهرة .

التشبيه : في قوله « لا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا » فإنه أعمل « لا » عمل ليس في الموضعين فرفع بها الاسم - وهو قوله الحمد وقوله المال - ونصب بها الخبر - وهو قوله مكسوبا وقوله باقيا - مع كون اسمها في الموضعين معرفة لاقتراانه بالألف واللام وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذى فعله المتنبي خطأ ؛ لأن اسم « لا » لا يكون إلا نكرة ، لكن هذا الذى أنكره المؤلف على المتنبي قد أجزاه جماعة من النحاة منهم ابن السجري ، وقد حكاه ابن عقيل عنه ، واستدلوا له بقول النابغة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَأَعْيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي في كتابه شذور الذهب (رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهبه جماعة من النحاة يجيزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام ، واحتج له بقول الشاعر

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامِ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارَ دَارًا ، وَلَا الْجَيْرَانَ جَيْرًا أَنَا

فلا محل بعد ذلك كانه لتغليب المتنبي ، والمتنبي - وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه من العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم ، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتذيا بعض أساليبهم

وقد صرحتُ بالشرطين الأخيرين ، ووكّلتُ معرفة الأولين إلى القياس على ما ؛ لأن « ما » أقوى من « لا » ولهذا تعمل في النثر ، وقد اشترطت في « ما » أن لا يتقدم خبرها ، ولا يقترن بإلّا ، فأما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإن فلا حاجة له هنا ؛ لأن اسم « لا » لا يقترن بإن .

ص - و « لَاتَ » لَسِكِنٌ فِي الْحِينِ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا ، وَالغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ ، نَحْوِ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) .

ش - الثالث مما يعمل عمل ليس : « لَاتَ » ، وهي « لا » النافية ، زيدت عليها التاء لتأنيث^(١) اللفظ ، أو للمبالغة .

وشرطُ إعمالها : أن يكون اسمها وخبرها لفظَ الْحِينِ ، والثاني : أن يُحذف أحدُ الجزئين ، والغالبُ أن يكون المحذوف اسمها ، كقوله تعالى : (فَنَادَوْا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٢) ، والتقدير - والله أعلم - فَنَادَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ لَيْسَ الْحِينُ حِينَ فِرَارٍ ، وَقَدْ يُحذف خبرها ويبقى اسمها ، كقراءة بعضهم : (وَلَاتَ حِينَ) ^(٣) بالرفع .
ص - الثاني : إن ، وأنَّ للتأكيدي ، وَلَسِكِنٌ لِلإِسْتِدْرَاكِ ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ الظَّنِّ ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي ، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّي ، أَوْ الإِسْفَاقِ ، أَوْ التَّمْلِيلِ ، فَيَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ أَسْمَاءَ لَهُنَّ ، وَيَرْفَعَنَّ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهُنَّ .

ش - الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر .

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف ، واحد من حروف الجر وهو رب ، وواحد من حروف العطف وهو ثم ، وواحد من حروف النفي وهو لا ، وشاهد الأول قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَأَلٌ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

وشاهد الثاني قول الآخر :

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي فَمَضَيْتُ مَتَّ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

ولا حاجة إلى الاستشهاد للثالث لشهرته ولحيثه في القرآن الكريم

(٢) من الآية ٣ من سورة ص .

وهو ستة أحرف : إنَّ ، وأنَّ ، ومعناها التوكيد ، تقول : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ثم تُدْخِلُ « إن » لتأكيد الخبر وتقريره ، فتقول : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وكذلك أنَّ ، إلا أنها لا بُدَّ أن يسبقها كلامٌ ، كقولك : بلغني ، أو أعجبنى ، ونحو ذلك ، ولكنَّ ، ومعناها الاستدراكُ ، وهو : تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، يُقال : زَيْدٌ عالمٌ ، فيوم ذلك أنه صالح ، فتقول : لكنه فاسق ، وتقول : ما زيد شجاع ، فيوم ذلك أنه ليس بكريم ، فتقول : ولكنه كريم . وكأنَّ للتشبيه ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا أَسَدٌ ، أو الظنَّ ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا كاتبٌ ، وليت للتمنى ، وهو : طلب ما لا طَمَعَ فيه ، كقول الشيخ :

— ٥٣ — * . . . لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا *

٥٣ — هذه قطعة من بيت مشهور لأبي العتاهية ، وهو بتمامه هكذا :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي ، كان متصلا بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد ، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة ، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل ، لا للاحتجاج .

اللغة : «الشباب» هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة «يعود» يرجع «المشيب» أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته المعنى : يتحسر على شبابه الماضي ، ويأسف على ما صار إليه ، في صورة أنه يتخنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «الشباب» اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يعود» فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الشباب ، والجملة من القما والفاعل في محل رفع خبر ليت «يوما» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيعود «فأخبره» الفاء فاء السببية ، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشاب مفعول به لأخبر مبني على الضم في محل نصب «بما» الباء حرف جر ، ما : اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأخبر «فعل» فعل ماض =

أو ما فيه عُسر ، كقول الْمُعْدِمِ الْآيسِ : لَيْتَ لِي قَنْطَارًا مِنَ الذَّهَبِ ، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِيِّ ،
وهو : طلبُ المحبوبِ المُستَقْرَبِ حِصُولَهُ ، كقولك : لَعَلَّ اللهُ يَرْحَمُنِي ، أو للاشفاق ،
وهو : توقُّعُ المكروهِ ، كقولك : لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ ، أو للتعليل ، كقوله تعالى :
(قَقُولًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)^(١) ، أَى : لَسْكَى يَتَذَكَّرُ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ
الْأَخْفَشِ .

ص — إنَّ لَمْ تَقْتَرِنْ بَيْنَ «مَا» الْخُرْفِيَّةِ ، نَحْوُ (إِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحِدٌ) إِلَّا
«لَيْتَ» فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ .

ش — إِنَّمَا تَنْصَبُ هَذِهِ الْأَدْوَاتُ الْأَسْمَاءَ وَتَرْفَعُ الْأَخْبَارَ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَقْتَرِنْ بَيْنَ
«مَا» الْخُرْفِيَّةِ ، فَإِنَّ اقْتَرَنْتَ بَيْنَ بَطْلِ عَمَلِهِنَّ ، وَصَحَّ دَخُولُهُنَّ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، قَالَ اللهُ
تَعَالَى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ)^(٢) ، وَقَالَ تَعَالَى : (كَأَنَّمَا
يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)^(٣) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٥٤ — فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتِكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

= «المشيب» فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعاقد ضمير
محدوف منصوب بفعل ، والتقدير : فأخبره بالذى فعله المشيب .

الشاهد فيه : قوله « لَيْتَ الشَّبَابُ يَعُودُ » حَيْثُ دَلَّتْ لَيْتُ عَلَى التَّمْنَى ، وَعَمَلَتْ فِي الْأَسْمِ
— وَهُوَ قَوْلُهُ الشَّبَابُ — النَّصْبُ ، وَعَمَلَتْ فِي الْخَبْرِ الرَّفْعُ ، وَهُوَ جُمْلَةٌ يَعُودُ ، وَالتَّمْنَى هُوَ :
أَنْ تَطْلُبَ شَيْئًا لِاطْمَعٍ فِيهِ : إِمَّا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يَتَعَسَّرُ حِصُولُهُ .

(١) من الآية ٤٤ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

٥٤ — نَسَبُ جَمَاعَةِ هَذَا الْبَيْتِ لِلْأَفْوِهِ الْأَوْدِيِّ ، وَلَكِنَّ الْبَيْتَ وَارِدٌ فِي أَمَالِي الْقَالِي

(ج ١ ص ٩٩) وَفِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ النُّجُومِ مِنْهَا الْأَشْمُونِي (ج ١ ص ٣٢٥ وَ ٤٩٧)
(رَقْم ١٦٨) وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا مِمَّنْ يُوَثِّقُ بِنَقْلِهِ قَدْ نَسَبَهُ لِقَائِلٍ مَعِينِ .

اللُّغَةُ : « قَالِيَا » كَارَهَا ، وَتَقُولُ : قَلَوْتُهُ أَقْلُوهُ مِثْلَ دَعْوَتِهِ أَدْعُوهُ ، وَقَلَيْتُهُ أَقْلَيْهِ ، مِثْلُ =

= رميته أرميه ، وقليته أقلاه ، مثل رضيته أراضه ، ومعناه كرهته في لغاته الثلاث « يقضى »
بالبناء للمجهول - يقدره الله تعالى « سوف يكون » يريد أنه يقع ويوجد بغير شك .
المعنى : يقول لأحبه : إن مفارقتك لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم ، ولا كانت
عن رغبة منه في ذلك ، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له .
الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ،
والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارتقكم » فارق : فعل ماض ،
والتاء ضمير المتكلم فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول
به ، مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على الجمع « قالياً » حال من ضمير المتكلم
منصوب بالفتحة الظاهرة « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « ولكن ما » الواو حرف
عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل
نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بضمه مقدره على الألف
منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ،
والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول « فسوف » الفاء زائدة ، سوف :
حرف دال على التنفيس « يكون » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى ما يقضى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لكن .
الشاهد فيه : قوله « لكن ما ... » فإن المؤلف قد توهم أن « ما » هذه كافة ، وأنها
دخلت على « لكن » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمع الاسمية ، وقد تابعه الأثمنوني
في هذا ، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل « ما » هذه موصول اسمي هو اسم « لكن »
كما قررناه في الإعراب ، ولكن هنا عاملة النصب والرفع ، وهي داخلة على جملة اسمية
لا فعلية ، فافهم ذلك كله .

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس :

ولكنمنا أسعى لمجد مؤنل وقد يدرك المجد المؤنل أمثالي

فإن « ما » في هذا البيت زائدة ، وقد كفت « لكن » عن العمل ، وقد أمكنتها من الدخول
على الجملة الفعلية ، وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه
أوضح المسالك .

وقال الآخر :

٥٥ - أَعْدِ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ أَحِمَارَ الْقَيْدَا

وَيُسْتَنْقَى مِنْهَا « لَيْت » ؛ فإنها تكون باقيةً مع « ما » على اختصاصها بالجملة الاسمية ؛ فلا يقال : لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ ؛ فلذلك أبقوا عملها ، وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها ؛ وقد روى بالوجهين قولُ الشاعر :

٥٦ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ قَدَدٍ

٥٥ - هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها ، وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢ ج ١ ص ٤٩٨) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٣٧) .

المعنى : يتهمك بعبد القيس ويندد به ، ويهجوهُ أفضح هجاء وأرذله وأقبحه ؛ إذ يرميه بإتيان الحمر

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نظراً » مفعول به لأعد « يا » حرف نداء « عبد » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « قيس » مضاف إليه « لعلمنا » لعل : حرف ترج ، وما : كافة « أضأت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضأت « النار » فاعل أضأت « الحمار » مفعول به لأضأت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « المقيدا » صفة للحمار . وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لعلمنا أضأت » حيث اقترنت ما الزائدة بلعل ؛ فكفتها عن العمل في الاسم والحبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية ، وهي جملة « أضأت » مع فاعله ، كما هو واضح بأدنى تأمل .

٥٦ - البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله :

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَاسْتَنْدِ أَفْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمْدِ

اللغة : « قعد » قد : اسم فعل معناه يكفى ، أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : تتمنى هذه المرأة - وقد رأت حماماً طائراً - أن يكون لها هذا الحمام =

برفع «الحمام» ونصبه .

وقولى « ما الحرفية » احترازٌ عن « ما » الاسمية ؛ فإنها لا تُبْطِلُ عملها ، وذلك كقوله تعالى: (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ)^(١) فما هنا : اسم بمعنى الذى ؛ وهو فى موضع

= ونصفه منضماً كل ذلك إلى حمامها ، قالوا : وكانت امرأة حادة البصر ، فلما نخطىء بصرها على بعد المسافة ، ورأت يوماً حماماً طائراً ، فنظرت إليه ثم قالت :

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ إِلَى حَمَامِيَّةٍ
أَوْ نَصْفَهُ قَدِيَهْ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهْ

قالوا : ثم وقع الحمام فى شرك صياد ، فحسبوه فوجدوه ستاً وستين حمامة كما حزرته . الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « ألا » أداة استفتاح « ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة « هذا » ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل نصب اسم ليت ، هذا على رواية نصب الحمام ، فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة فى محل رفع مبتدأ « الحمام » بدل من اسم الإشارة ، وبدل المنصوب منصوب أو بدل المرفوع مرفوع « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على رواية نصب ، وخبر المبتدأ على رواية الرفع « إلى » حرف جر « حمامتنا » حمامة : مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، وهو مضاف ونا : ضمير المتكلمين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » نصف : معطوف على اسم الإشارة إما بالنصب وإما بالرفع ، ونصف مضاف والمهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا حمام » حيث يروى بنصب « الحمام » على أنه بدل من اسم ليت ، وليت حينئذ عاملة ، ويروى برفع « الحمام » على أنه بدل من المبتدأ ، فتكون ليت حينئذ مهجلة ؛ فدلت الروايتان جميعاً على أن « ليت » إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها أن تكفها عن العمل ، بل يجوز فيها وجهان : الإعمال ، والإهمال .

نصب يانٍ ، وصنعوا : صلة ، والعائد محذوف ، وكيدٌ ساحرٌ : الخبر ، والمعنى إن الذى صنعوه كيدٌ ساحرٌ .

ص - كإِنِ الْمَكْسُورَةَ مُخَفَّفَةً .

ش - معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإيهال فى « أَيْتَمًا » ، كذلك يجوز فى « إِنْ » المكسورة إذا خففت ، كقولك : « إِنْ زَيْدٌ لَمْ يُنْطَلِقْ » ، و « إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ » ، والأرجحُ الإيهالُ ، عكس ليت ، قال تعالى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُجْضِرُونَ)^(٢) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)^(٣) ، قرأ الحَرَمِيَانِ وأبو بكر بالتخفيف والإعمال .

ص - فَأَمَّا لَكِنِ مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ .

ش - وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال الله تعالى : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)^(٤) ، وقال تعالى : (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ)^(٥) فدخلت على الجملتين .

ص - وأما « أَنْ » فتعملُ ، وَيَجِبُ فى غَيْرِ الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّانِ ، وَكُونُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ : بَقْدَ ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ لَوْ .

ش - وأما « أَنْ » المفتوحة فإنها إذا خففت بَقِيَّتْ على ما كانت عليه من وجوب الإعمال ؛ لكن يجب فى اسمها ثلاثة أمور : أن يكون ضميراً لا ظاهراً ؛

- (١) من الآية ٤ من سورة الطارق .
 (٢) من الآية ٣١ من سورة يس .
 (٣) من الآية ١١١ من سورة هود .
 (٤) من الآية ٧٦ من سورة الزخرف .
 (٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

وأن يكون بمعنى الشأن ، وأن يكون محذوفا .

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً ، فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو [فعلية فعلها] متصرفٌ ، وهو دعاء ، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن .

مثالُ الاسمِية قوله تعالى : (أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) ، تقديره : أنه الحمدُ لله ، أى الأمر والشأن ، فحفظت [أن] ، وحذف اسمها ، ووليتها الجملة الاسمِية بلا فاصلٍ .

ومثالُ الفعلِية التي فعلها جامد : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)^(٢) (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)^(٣) ، التقدير : وأنه عسى ، وأنه ليس .

ومثالُ التي فعلها متصرفٌ ، وهو دعاء : (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٤) في قراءة من خفف أن وكسر الضاد .

فإن كان الفعلُ متصرفاً ، وكان غير دعاء ، وجب أن يُفصل من « أن » بواحد من أربعة ، وهى : « قَدْ » ، نحو (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صدَقْتَنَا)^(٥) (لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا)^(٦) ، وحرفُ التنفيس ، نحو : (عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)^(٧) ، وحرفُ النفي ، نحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)^(٨) ، وَلَوْ ، نحو : (وَأَنْ لَوْ

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس . (٢) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة النجم . (٤) من الآية ٩ من سورة النور .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة . (٦) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

(٧) من الآية ٢٠ من سورة المزمل ، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس

« سوف » قول الشاعر :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ
أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(٨) من الآية ٦٩ من سورة طه .

أَسْتَقَامُوا^(١) .

وربما جاء في الشعر بغير فَصْلٍ ، كقوله :

٥٧ - عَمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) من الآية ١٦ من سورة الجن .

٥٧ - لم أفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم

٢٨٤ ص ٥٢٠ ج ١) وابن عقيل (رقم ١٠٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٩) .
اللغة : « يؤملون » بالبناء للمجهول وتضعيف الميم - أي : يرجوهم الناس ويأملون
عطاءهم « سؤل » بضم السين وسكون الهمزة - هو ما تسأله وتتمناه ، ومنه قوله تعالى
من الآية ٣٦ من سورة طه : (قد أوتيت سؤلك ياموسى) .المعنى : يقول : إن هؤلاء المدحوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس ، ومعقد آمالهم ؛
فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس ، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ ، قبل أن يتوجه إليهم
أحد بالسؤال .الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن
محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب
فاعله ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة « جادوا » الفاء عاطفة ،
جادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف زمان منصوب على
الظرفية متعلق بجادوا « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب
بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل
مصدر مجرور بإضافة قبل إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجادوا ، وأعظم مضاف
و « سؤل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف
غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين « أن » بفواصل من الفواصل المعروفة .هذا ، وقد زعم جماعة من النحاة أن « أن » في هذا البيت مصدرية ، وأنها مهملة
غير عاملة النصب في الفعل المضارع ، كما أهملت في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْ السَّلَامِ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا =

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مُصْرَحًا به غير ضمير شأن ؛ فيأتي خبرها حينئذٍ مفرداً وجملةً ، وقد اجتمعا في قوله :

٥٨ - بَأْنُكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

= وزعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب إذ يهمل «أن» المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضا ، وإيس هذا الزعم صحيحا ، من قبل أنك قد علمت أن «أن» التي تقع بعد ما يفيد العلم هي المؤكدة لا المصدرية .

٥٨ - هذا البيت من كلة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى فيها أباها عمرا الملقب ذا الكلب ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني أيضا (رقم ٢٨١ ج ١ ص ٥١٣) وقبل البيت للمستشهد به قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

اللغة : «أنك ربيع» أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير النفع ، واصل العطاء «وغيث مريع» الغيث : المطر ، والمراد به ههنا السكّال الذي ينبت بسبب المطر ، ومريع - بفتح الميم أو ضمها - خصيب «الثمار» بكسر التاء المثناة - الدخر والغيث .

المعنى : تمدحه بأنه جواد كريم ، وبأنه يعطى المحروم ، ويغيث الملهوف .

الإعراب : «بأنك» الباء حرف جر ، وأن : مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير المخاطب اسم أن ، مبنى على الفتح في محل نصب «ربيع» خبر أن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الهاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، وهي متعلقة بعلم في البيت السابق «وغيث» الواو عاطفة ، وغيث : معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث «وأنتك» الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة أيضا ، والكاف ضمير المخاطب اسمها «هناك» هنا : ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الثمال الآتي لأنه متضمن معنى المشتق ، والكاف حرف دال على الخطاب «تكون» فعل مضارع ناقص ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الثمار» خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة . وجملة تكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء ، والتقدير : لقد علم الضيف والمرملون =

ص - وَأَمَّا كَأَنَّ : فَنَعْمَلُ ، وَيَقِيلُ ذِكْرُ اسْمِهَا ، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بَلَمَ ،
أَوْ قَدْ .

ش - إِذَا خُفِّفَتْ « كَأَنَّ » وَجِبَ إِعْمَالُهَا ، كَمَا يَجِبُ إِعْمَالُ أَنْ ، وَلَكِنْ ذَكَرَ
اسْمُهَا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ أَنْ ، وَلَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٩ - وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ
كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

= بكونك ربيعا لهم وبكونك سندهم وملجأهم .

الشاهد فيه : قوله « بأنك ربيع . . . وأنت تكون الثملا » حيث خففت أن في
الموضعين ، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام ، وخبرها في الأول مفرد ، وهو قوله
ربيع ، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها ، وهذا خلاف الأصل ، وإنما أصل الاسم
أن يكون ضمير شأن محذوف ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

٥٩ - هذا البيت من كلام باعث بن صريم - ويقال باغت بن صريم - اليشكري
ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص
٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٨٧ ج ١ ص ٥٢٤) ، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٥١)
وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) والمبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠) .

اللغة : « توافينا » تجيئنا « بوجه مقسم » أي بوجه جميل حسن ، والقسم -
بفتح كل من القاف والسين - الجمال « تعطو » تمد عنقها لتتناول « وارق السلم » أي :
شجر السلم المورق .

الغنى : يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً ، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً .

الإعراب : يوما « ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بقوله « توافينا » الآتي
« توافينا » توافي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، ونا : مفعول
به ، مبنى على السكون في محل نصب « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافي « مقسم » نعت
لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظنية » على رواية نصب اسم كأن « تعطو » فعل
مضارع مرفوع بضمه مقدر على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

يروى بنصب الظبية على أنها الاسمُ ، والجملةُ بعدها صفةٌ ، والخبرُ محذوفٌ ، أى :
 كأنَ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ ؛ فيكون من عكس التشبيه ، أو كأنَ مكانها ظبيةً ،
 على حقيقة التشبيه ، ويروى برفعها على حذف الاسم ، أى كأنها ظبيةٌ .

وإذا كان الخبر مفرداً ، أو جملة اسمية لم يحتاج لفصل ، فالمفرد كقوله : « كأنَ
 ظبيةٌ » في رواية من رفع ، والجملة الاسمية كقوله :

* كأنَ تدياه حقان * - ٦٠

== جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لظبية ، وخبر
 كأن محذوف ، وتقديره الكلام : كأن ظبية عاطية في مكان هذه المرأة ، فأما على رواية رفع ظبية
 فظبية خبر كأن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمها ضمير محذوف ، والتقدير
 كأنها ظبية ، وجملة تعطو وفاعله في محل رفع نعت لظبية أيضاً ، ويروى أيضاً بجر ظبية ؛
 فالكاف حرف جر ، وأن : زائدة ، وظبية : مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف حال من فاعل توافى ، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لما هنا « إلى » حرف
 جر « وارق » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطو ، ووارق مضاف « السلم »
 مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأنَ ظبيةٌ » حيث روى على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب
 باثنين منها : الوجه الأول نصب ظبية على أنه اسم كأن ، والوجه الثاني رفع ظبية على أنه
 خبر كأن ، واسمها محذوف ، فدلت الروايتان معا على أنه إذا خفت « كأن » جازد كراسمها
 كما يجوز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث جر ظبية على ما ذكرناه
 في إعراب البيت ، ولا شاهد عليه لما في هذا الباب .

٦٠ - هذا عجز بيت ، وصدده :

* وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ اللَّوْنِ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم
 ١٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٤١) وسيدويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشموني (رقم
 ٢٨٦ ج ١ ص ٥٢٣) وابن عقيل (رقم ١٠٩) وفي بعض نسخ الشرح ذكر البيت تاما . =

وإن كان فعلا وجب أن يُفصلَ منها ، إما بلمّ أو قدّ ؛ فالأول كقوله تعالى :
(كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ)^(١) ، وقول الشاعر :

٦١ - كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا
أَنْ يَسْمُرُ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

= اللغة : «حقان» تشية حق ، وهى القطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى ،
شبه بها الثديين فى نهودهما واكتنازهما واستدارتهما .

المعنى : وصف امرأة بأن لها صدراً نقي اللون حسن الرونق ، حتى ليكاد النور
يسطع منه ، وأن على هذا الصدر ثديين مسكتزين ناهدين حتى لكانهما حقناً عاج .
الإعراب : « و صدر » يروى برفع صدر ، وجره : فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وجره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، مثلاً ، ومن جره فعلى أن الواو
واو رب ، و صدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و« اللون » مضاف
إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير محذوف ، والتقدير كأنه ، أى : الحال والشأن
« ثدياه » ثديا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف والهاء
ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « حقان » خبر
للمبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم
المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدياه حقان » حيث خفف كأن . وحذف اسمها ، وجاء
بخبرها جملة من مبتدأ وخبر ، وهى قوله « ثدياه حقان » ولم يفصل بين كأن وبين هذه
الجملة بفواصل ، ومثل هذا البيت فى عدم الفصل بين كأن والخبر أقول بجمع بن هلال :

عَبَاتُ لَهُ رُحْمًا طَوِيلًا وَآلَةٌ
كَأَنَّ قَبَسٌ يُعَلَى بِهَا حِينَ تَشْرَعُ

وكذلك قول ذى الرمة :

تَمَشَّى بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ نَفْسَهَا
كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتُ أَوْ يَنْبِ مُمْتَمِّمِ

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

٦١ هذا البيت من كلام مضا بن عمرو الجرهمى ، يقوله حين أجتهم خزاعة عن مكة =

والثاني كقوله :

٦٢ - أَرِيفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلُ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ
أى : وَكَأَنَّ قَدِ زَالَتْ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ .

= اللغة : «الحجون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها «الصفاء» جبل آخر قرب مكة «أنيس» أراد به إنساناً «لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون .

المعنى : يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلالهم عنها ؛ فيقول : إنا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها ، وكأننا لم نسكن بقاعها ، ولم نجتمع في نواديها .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : كأنه : أى الحال والشأن «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه ، وهو مضاف ، و«الحجون» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «إلى الصفاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم يكن تأخر عن خبرها ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كأن «ولم» الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر ، ومكة : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والملائع له من الصرف العلمية والتأنيث والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله «كأن لم يكن» حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأتى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بلم ، وقد اتضح ذلك من الإعراب .

ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس : (كأن لم تقن بالأمس) وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس : (كأن لم بدعنا إلى ضم مسه) وقوله جلت

كلمته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فَالْيَوْمَ أَبْكِي ، وَتَى لَمْ يُبْكِنِي ؟

٦٢ - هذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يصف فيها المتجرده امرأة النعمان بن المنذر =

ص - وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبْرُهُنَّ ، إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا ، نَحْوُ (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) .

= ملك العرب في الحيرة وكان النابغة نديمه وجليسه ، وقد أنشده الأثموني (رقم ٥ ج ١ ص ١٢) وابن عقيل (رقم ٢) .

اللغة : « أرف » دنا وقرب « الترحل » الرحيل ومفارقة الديار « ركابنا » هي إبلمهم التي يركبونها « تزل » تفارق « رحالنا » الرحال : جمع رحل ، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه .

المعنى : يقول : قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار ، ولكن الإبل التي سترحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا ، وهي كالتى قد فارقت لأنها مهياة معدة .

الإعراب : « أرف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » منصوب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » ركاب : اسم أن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وركاب مضاف ونا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « لما » نافية جازمة « تزل » فعل مضارع ، مجزوم بلما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه « برحالنا » الباء حرف جر ، رحال : مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بتزل ، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « وكان » الواو حرف عطف ، كأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : وكانه ، أى الحال والشأن « قد » حرف تحقيق ، وقد حذف مدخول قد ، والأصل : وكان قد زالت ، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « وكان قد » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأتى بخبرها جملة فعلية ، وفضل بين كأن وخبرها بقد ، وحذف الفعل ، على ما تبين لك في الإعراب . ومثل هذا الشاهد قول الشاعر ، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً :

لَا يَهْوُنَكَ أَضْطِلَاءُ لَطَى الْخُرْبِ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلْمَأَ

ش — لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه ، ولا تقديمه عليها^(١) كما جاز في باب كَأَنَّ ، لا يقال : إِنَّ قَائِمٌ زَيْدًا ، كما يقال : كَانَ قَائِمًا زَيْدًا ، والفرق بينهما أن الأفعال أَمْكَنُ للعمل من الحروف ، فكانت أَحْمَلُ لأن يتصرف في معمولها . وما أَحْسَنَ قَوْلَ ابنِ عَنِينٍ يَشْكُو تَأْخِرَهُ :

٦٣ — كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِي الذَّخْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ الْخَبْرُ ظَرْفًا ، أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِمَا أَنْ يَتَوَسَّطَ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتَوَسَّعُونَ فِيهِمَا مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي غَيْرِهَا [كَمَا] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِنَّ

(١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف ، سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم ، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن ، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إِنَّ فِي الْقَصْرِ — لَوْ دَخَلْنَا — غَزَاً مُصَفَّقًا مُوصَ — دَأَ عَلَيْهِ الْحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه وشواهد عبد القاهر الجرجاني :

إِنَّ مَحْمَدًا — لَأَنَّ وَإِنَّ مَرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّقْرِ — إِذْ مَضَوْا — مَهَلًا

٦٣ — هذا البيت كما قال المؤلف لابن عنين ، وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عنين الأنصاري ، الكوفي الاصل ، الدمشقي المولد والوفاء ولد بدمشق في سنة ٥٣٩ هـ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ هـ من الهجرة ، وليس ابن عنين بمن يحتاج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة ، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما أنشده استطرافاً لمعناه ، ولأنه تضمن بعبارة بيان قاعدة نحوية .

الإعراب : « كَأَنَّ » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء التثنية واسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف ، و« إن » قصد لمظه : مضاف إليه وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً « ولم يجز » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع مجزوم بلم « له » جار ومجرور متعلق بيجز « أحد » فاعل يجز « في النحو » جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والأنب الاطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز .

لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَجِيًّا^(١) (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى)^(٢) وَأَسْتَفْنَيْتُ بِتَنْبِيهِ
على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدّم ؛
لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره ، بخلاف العكس ، ولا يلزم من ذكرى
توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يُجيزون تقديمه ؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل
تجويزهم في غيره .

ص - وَتُكْسَرُ إِنَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، نحوُ (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) وبعْدَ
القَسَمِ ، نحوُ (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) والقَوْلِ ، نحوُ (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)
وَقَبْلَ اللَّامِ ، نحوُ (وَاللَّهُ يُعَلِّمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) .
ش - تَكْسَرُ إِنَّ فِي مَوَاضِعَ :

أحدها : أن تقع في ابتداء الجملة ، كقوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ^(٣)) (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ^(٤))
الْكَوْثَرَ^(٥)) (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٦) .
الثاني : بعد القسم ، كقوله تعالى : (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ^(٧)) (يَسْ
وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)^(٨) .

الثالث : أن تقع محكية بالقول ، كقوله تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)^(٩) .
الرابع : أن تقع اللام بعدها ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ يُعَلِّمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ
يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)^(١٠) فكسرت بعد « يعلم » ، و « يشهد » ، وإن
كانت قد فُتِحَتْ بعد عَلِمَ ، وشهد في قوله تعالى : (عَلَّمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ

- (١) من الآية ١٣ من سورة المزمل
(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات
(٣) من الآية ١ من سورة القدر
(٤) من الآية ١ من سورة الكوثر
(٥) من الآية ٦٢ من سورة يونس
وعثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الحقيقي كما في الآيتين
الأولى والثانية . والابتداء الحكي كما في الآية الثالثة .

- (٦) الآيات ٣، ٢، ١ من سورة الدخان
(٧) الآيات ٣٠، ٢، ١ من سورة يس
(٨) من الآية ٣٠ من سورة مريم
(٩) من الآية ١ من سورة المنافقين

نَحْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ^(١) (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ^(٢)) ، وذلك لوجود اللام في الأولين دون الآخرين .

ص - وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ ، وَأَوَّاسِمَهَا ، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ ، أَوْ الْفَصْلِ ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ أَهْمِلْتَ وَلَمْ يَظْهَرَ الْمَعْنَى .

ش - يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على واحد من أربعة : اثنين متأخرين ، واثنين متوسطين ؛ فأما المتأخران فالخبر نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ)^(٣) والأسم نحو (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً^(٤)) . وأما المتوسطان فمعمول الخبر ، نحو «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ» والضمير المسمى عند البصريين فضلا ، وعند الكوفيين عمادا ، نحو (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)^(٥) (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمَسْبُحُونَ)^(٦) .

وقد يكون دخول اللام واجبا ، وذلك إذا خففت إن ، وأهملت ، ولم يظهر قصد الإثبات ، كقولك : «إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ» وإنما وجبت ههنا فرقا بينها وبين إن النافية كالتى فى قوله تعالى : (إِنَّ عِنْدَ كُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)^(٧) ولهذا تسمى اللام الفارقة ؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات .

فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزا ، لا واجبا ؛ لعدم الالتباس ، وذلك إذا شددت ، نحو «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» أو خففت وأعملت ، نحو «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» وخففت وأهملت وظهر المعنى ، كقول الشاعر :

(١) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٦ من سورة الرعد

(٤) من الآية ٢٦ من سورة النازعات ، ومن الآية ١٣ من سورة آل عمران

(٥) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران (٦) الآيتان ١٦٥ و ١٦٦ من سورة الصافات

(٧) من الآية ٦٨ من سورة يونس

٦٤ — أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

٦٤ — هذا البيت للطرماح ، واسمه الحكيم بن حكيم ، وكنيته أبو نفر ، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٤٠) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٦) .
اللغة : « أباة » بضم المهمزة — جمع آب ، مثل قضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز ودعاة جمع داع ورماة جمع رام ، والآبى : اسم فاعل فعله أبى ، ومعناه امتنع « الضيم » الظلم « كرام المعادن » طيبة الأصول .

المعنى : يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد ، وبأنهم كانوا قوما كرام الأصل .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « أباة » مضاف إليه ، وأباة مضاف و « الضيم » مضاف إليه « من » حرف جر « آل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ وإما منصوب على أنه حال من الخبر ، وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثفل مهمل غير عامل « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التانيث ، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة « كرام » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك — إلخ » حيث خفف إن المؤكدة وأهملها فلم ينصب بها الاسم ، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً ، ونجبره ، ولم يدخل اللام في خبرها لتسكون فارقة بين النفي والإثبات ، ولو أدخل اللام لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكانا على انقهاام المعنى ووضوحه ، وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكاتهم ؛ فلو حملت « إن » على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سبق البيت له ؛ إذ يصبر المعنى وليست مالك كرام المعادن ؛ فيتعين حمل « إن » على أنها المؤكدة ليتفق معنى البيت مع الغرض المأني به له ، وقد ارتسكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترش إلى غرضه ، فلم يأت باللام الفارقة .

ومن هنا تفهم أن القرينة التي تدل على أن « إن » الخففة . مؤكدة لا نافية تنوع إلى نوعين : لفظية ، ومعنوية ، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال « إن » .

ص - وَمِثْلُ إِنْ «لَا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، لَسِكِنَ عَمَلَهَا خَاصَّةً بِالنِّسْبَةِ بِالنِّسْبَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، نَحْوُ «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» وَلَا «عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي» .
وإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبَهٍ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلٌ» وَ«لَا رِجَالٌ» وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ «لَا مُسْلِمَاتٍ» وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَيْنِ» ، وَ«لَا مُسْلِمِينَ» .

ش - يَجْرِي مَجْرَى «إِنْ» فِي نَسْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ «لَا» بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ :
أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً لِلْجِنْسِ .
وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا هَا نَكْرَتَيْنِ .
وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ مَقْدَمًا ، وَالْخَبَرُ مُؤَخَّرًا .

فَإِنْ انْحَرَمَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : بِأَنْ كَانَتْ نَافِيَةً ، اخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ وَجَزْمَتِهِ ، نَحْوُ :
(لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا^(٢)) ، أَوْ زَائِدَةٌ لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا ، نَحْوُ : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ^(٢)) ، أَوْ نَافِيَةٌ لِلْوَحْدَةِ عَمِلَتْ عَمَلِ لَيْسَ ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، بَلْ رَجُلَانِ» .

وَإِنْ انْحَرَمَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ ، وَوَجِبَ تَسْكَرَارُهَا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ :
«لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» ، وَمِثَالُ الثَّانِي : (لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا مُمٌّ عَنْهَا يُنْزَفُونَ^(٣)) .

وَإِذَا اسْتَوْفَتْ الشَّرُوطَ فَلَا يَخْلُو اسْمُهَا : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، أَوْ شَبِيهًا بِهِ ، أَوْ مُفْرَدًا .
فَإِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهًا بِهِ ظَهَرَ النِّصْبُ فِيهِ ؛ فَالْمُضَافُ كَقَوْلِكَ : «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» ، وَ«لَا صَاحِبَ جُودٍ مَذْمُومٌ» .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ١٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الصَّافَاتِ .

والشبيه بالمضاف : ما اتصل به شيء من تمام معناه : إما مرفوعٌ به ، نحو « لا قبيحاً فِعْلُهُ ممدُوحٌ » أو منصوبٌ به ، نحو « لا طالعاً جبلاً حاضراً » ، أو مخفوضٌ بخافض يتعلق به ، نحو « لا خيراً من زيدٍ عندنا » .

وإن كان مفرداً — أى غير مضاف ولا شبيه به — فإنه يُدْنَى على ما ينصب به لو كان مُعْرَباً ؛ فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بنى الفتح ، نحو « لا رجلاً » و « لا رجالاً » ، وإن كان مثنى أو جمع مذكراً سالماً فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء ، تقول : « لا رجُلَيْنِ » و « لا مُسْلِمَيْنِ عِنْدِي » ، وإن كان جمع مؤنث سالماً بنى على الكسر ، وقد يبنى على الفتح ، نحو « لا مُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ » وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

٦٥ — لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِلَّةً تَقَى الْمُنُونَ لَدَى أُسْتَيْفَاءِ آجَالِ

٦٥ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

اللغة : « سابغات » أراد دروعاً سابغات ، أى : واسعات ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ، ومثله قوله تعالى : (أن اعمل سابغات) والواحدة سابغة « جاوَاء » هى الجيش العظيم « باسلة » متصفة بالبسالة وهى الشجاعة « المنون » الموت .
المعنى : يريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه إذا استكملت أجلك دروع واسعة تلبسها أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب أو مبنى على الكسر نيابة عن الفتح . فى محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « جاوَاء » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « باسلة » صفة لجأوَاء ، وصفة المنصوب منصوبة . وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « تقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى سابغات ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لا الأولى ، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى =

ص - وَلَكَ فِي نَحْوِ « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ » فَتَحُ الْأَوَّلِ ، وَفِي الثَّانِي :
الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ ، كَالصَّفَةِ فِي نَحْوِ « لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ » وَرَفْعُهُ ،
فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » أَوْ فُصِلَتِ الصَّفَةُ ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ
مُفْرَدَةٍ ؛ أَمْتَنَعَ الْفَتْحُ .

ش - إِذَا تَكَرَّرَتْ « لَا » مَعَ النَّكْرَةِ جَازَ فِي النَّكْرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ ،
فَإِنْ فَتَحْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهَ : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ ، وَإِنْ رَفَعْتَ فَلَكَ
فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ .

فَتَحَّصَلَ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الْأَسْمِينِ ، وَرَفْعُهُمَا ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ، وَعَكْسُهُ ،
وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَّصْبُ الثَّانِي ؛ فَهَذِهِ خَمْسَةٌ أَوْجَهَ فِي مَجْمُوعِ التَّرْكِيْبِ .

فَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » مَعَ النَّكْرَةِ الثَّانِيَةِ ، لَمْ يَجْزْ فِي الْأَوَّلَى الرَّفْعُ ، وَلَا فِي الثَّانِيَةِ
الْفَتْحُ ، بَلْ تَقُولُ : « لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ ، أَوْ قُوَّةً » بِفَتْحِ حَوْلَ لَا غَيْرَ ، وَنَّصْبِ قُوَّةَ أَوْ
رَفْعِهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

= والتقدير : لاسابغات تقي ولاجاواء تقي ؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها
وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها «النون» مفعول به لتقي ، منصوب بالفتحة
الظاهرة «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بتقي ، وهو مضاف و «استيفاء» مضاف إليه ،
واستيفاء مضاف و «آجال» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «لا سابغات» فإن اسم «لا» فيه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث
السالم إذا وقع اسماً للاجاز فيه وجهان : الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والثاني
البناء على الفتحة ، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح ؛ فدل مجموع الروايتين
على جواز الوجهين .

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه :

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ ، وَلَا لَدَاتِ الشُّبَيْبِ

* فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ

— ٦٦ —

٦٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وأقصى ما قيل في نسبه إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٣٤٩) وقد أنشده الأشعوني (رقم ٣٠٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٦٥) .

اللغة : « مروان » أراد به مروان بن الحكم « ابنه » أراد به عبد الملك بن مروان « المجد » السكرم والشرف « ارتدى وتأزر » كنى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوته له ، وأفرد الضمير فقال « إذا هو ارتدى » مع أن حقه أن يثنى فيقول « إذا هما ارتديا وتأزرا » ارتكنا على فهم السامع ، وتعويلا على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً ؛ إذ كان الغرض مدحهما معا .

المعنى : مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما كأنهما لبساه وارتدياه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويجوز فيه الرفع ؛ فيكون معطوفا على محل لا مع اسمها ، فإنهما معا في محل رفع على الابتداء « مثل » خبر لا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا أب و ابنا مائتين لمروان وابنه موجودان ومثل مضاف و « مروان » مجرور بإضافة مثل إليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وابن مضاف ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » بمعنى إذ الدالة على التعليل « هو » فاعل لفعل محذوف يفسر ما بعده ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة لا محل لها مفسرة « وتأزر » معطوف على ارتدى ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضا .

ويجوز « فَلَا أَبَ وَأَبْنُ » .

وإن كان اسمُ « لا » مفرداً ، ونُعتَ بمفرد ، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ — مثل « لا رَجُلَ ظريف في الدارِ » — جاز في الصفة : الرفعُ على موضع « لا » مع اسمها ، فإنهما في موضع الأبتداء ، والنصبُ على موضع اسمها ؛ فإن موضعه نصب بلا القاملة عمل إن ، والفتحُ على تقدير أنك رَكِبْتَ الصفة مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ ، ثم أدخلت « لا » عليهما .

فإن فَصَلَ بينهما فاصل ، أو كانت الصفةُ غيرَ مفردة ، جاز الرفع والنصب ، وامتنع الفتح ؛ فالأول نحوُ « لا رَجُلَ في الدارِ ظريفٌ » ، وظريفاً « ، والثاني نحوُ « لا رَجُلَ طَالِعاً جَبِلاً ، وطَالِعٌ جَبِلاً » .

ص — الثالثُ : ظَنَّ ، وَرَأَى ، وَحَسِبَ ، وَدَرَى ، وَخَالَ ، وَزَعَمَ ، وَوَجَدَ ، وَعَلِمَ — الْقَلْبِيَّاتُ ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ ، نَحْوُ :

* رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ *

وَيُلَغِّنِ بَرُوجِحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ ، نَحْوُ « الْقَوْمُ فِي أَثْرِي ظَنَنْتُ » وَبِمَسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ ، نَحْوُ

* وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ الْيَوْمَ وَالْخَوْرُ *

وإنُ وَلِيهِنَّ « مَا » أَوْ « لَا » أَوْ « إِنْ » النافيات ، أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ الْقَسَمِ ، أَوْ الْإِسْتِفْهَامِ — بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وَجُوباً ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَغْلِيْقاً ، نَحْوُ (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَخْصَى)

ش — الباب الثالث من النواسخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معاً ، وهو أفعال القلوب ،

= الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف « ابنا » بالنصب على محل اسم لا ، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها ، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء ، وقد بينا لك ذلك في الإعراب .

وهو ظن ، نحو (وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا)^(١) ، ورأى ، نحو : (إِنَّمَا يَرَوْنَهُ بِعِيدٍ وَنَرَاهُ قَرِيبًا)^(٢) وقول الشاعر :

٦٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
وَحَسِبَ ، نحو (لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَكُمْ)^(٣) وَدَرَى ، كقوله :

٦٨ - دُرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عُرْوَةَ فَاعْتَبِطْ
فَإِنَّ اعْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

(١) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء . (٢) الآيتان ٧٥٦ من سورة المعارج .
٦٧ - هذا البيت لخداس بن زهير ، أحد بني بكر بن هوازن ، وقد أنشده
الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٨) .
اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة ، وتطلق أيضاً على القوة ، والمعنى
الأول لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنوداً » يروى في مكانه « وأكثره جنوداً »
ويروى « وأكثرهم عديداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو للعتبر عند النحاة
للمفعول الأول « أكبر » مفعول ثانٍ لرأيت ، وأكبر مضاف و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف
و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو حرف عطف ، وأكثر : معطوف
على أكبر ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « جنوداً » تمييز .
الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . » فإن « رأيت » في هذه العبارة فعل
دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين ، على ما بيناه في الإعراب .

(٣) من الآية ١١ من سورة النور .

٦٨ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم
٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧١) وفي شذور الذهب
(رقم ١٨١) .

اللغة : « دريت » مبنى للمجهول ، من درى بمعنى علم « الوفى » الذى يوفى بما يعاهد
عليه ولا يخلفه « فاعتبط » أمر من الاعتباط ، وهو فى الأصل أن تتمنى مثل حال غيرك =

وخال ، كقولہ :

* يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا * — ٦٩

= بدون أن تمنى زوال حاله عنه ، والمراد هنا السرور .

المعنى : إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذى لا ينقض عهده ؛ فيلزمتك أن تقر عينا ، وتمتلىء به سرورا .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان ، وهو مضاف و« العهد » مضاف إليه « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم ، وأصله عروة ، مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، في محل نصب « فاغتبط » الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطاً » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى . . . » فإن درى في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين : أولهما التاء التى وقعت نائب فاعل ؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيتها قوله الوفى ، على ما بيناه في الإعراب .
٦٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنَمَّعٍ *

والبيت للناطقة الדיباني ، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٥٨)
اللغة : « بيوتى » جمع بيت « يفاع » هو المرتفع من الأرض العالى « منمع » لا يناله أحد « يخال » يظن « الحمولة » الركائب .

المعنى : يقول : إننى في مكان بعيد عن أن تناله ؛ لأنه مرتفع شديد البعد ، حتى إن الناظر إليه ليظن راعى ركائبنا طائراً ، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً ، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء الإعراب : « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بيوتى » بيوت : =

وزعمَ ، كقوله :

٧٠ - زَعَمْتَنِي شَيْحًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِيْمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدِ دِيبٍ دِيبِيًّا

= فاعل حل ، مرفوع بضمة مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، وبيوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « في يفاع » جار ومجرور متعلق بحل « ممنوع » صفة ليفاع . وصفة المجرور ومجرورة « ليخال » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بليخال ، أو محذوف حال من راعى المحولة « راعى » نائب فاعل ليخال ، وهو المفعول الأول ، وراعى مضاف و « المحولة » مضاف إليه « طأراً » مفعول ثان ليخال ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : « ليخال راعى المحولة طأراً » فإن ليخال في هذه العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، أولهما قوله « راعى المحولة » الذي وقع نائب فاعل ؛ لأنك علمت أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله « طأراً » وهذا واضح من إعراب البيت الذي قدمناه .

٧٠ - هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٥) وفي شذور الذهب (رقم ١٧٩) .
اللغة : « زعمتني » ظنتني « شيخاً » الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب ويقال للانسان شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين « يدب ديباً » يمشى مشياً متقارباً ويسير سيراً ضعيفاً .

المعنى : ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني وضعفت قوتي ، لكنها لا تعلم حقيقة الأمر ؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قويا لا يقال عنه شيء من ذلك .

الإعراب : « زعمتني » زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « شيخاً » مفعول ثان « ولست بشيخ » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبني على الضم في محل رفع . والباء حرف جر زائد ، وشيخ : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال « إيما » أداة حصر لا محل لها من الإعراب « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة =

وَوَجَدَ ، كقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا)^(١) .

وَعَلِمَ ، كقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) .

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها : الإلغاء ، والتعليق .

فأما الإلغاء فهو عبارة عن « إبطال عملها في اللفظ والمحل » لتوسطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما .

مثال توسطها بينهما قولك : « زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا » بالإعمال ، ويجوز « زيدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ » بالإهمال ، قال الشاعر :

٧١ - أَبِ الْأَرَاجِيزِ يَا بَنَ اللَّوْثِ تُوْعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّوْثُ وَأَخْوَرُ

= والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول «دينيا» مفعول مطلق .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخا » فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(١) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

٧١ - هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري .

اللغة : «الأراجيز» جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز ويقال للملم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كثرة والعجاج أيه ، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الرارجز :

* أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَصِيدًا *

« توعدني » تهددني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : «أنا لأراجيز» الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور =

فاللؤم : مبتدأ مؤخر ، و « في الأراجيز » في موضع رفع ؛ لأنه خبر مقدم ،
والغيت « خلت » لتوسطها بينهما . وهل الوجهان سواء ، أو الإعمال أرجح ؟
فيه مذهبان .

ومثالُ تأخرها عنهما قولك : « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » بالإهمال ، وهو الأرجح
بالاتفاق ، ويجوز « زَيْدًا عَالِمًا ظَنَنْتُ » بالإعمال ، قال الشاعر :

٧٢ - الْقَوْمُ فِي أَمْرِي ظَنَنْتُ ؛ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

= بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب
بافتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « اللؤم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « توعدني »
توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفي الأراجيز » الواو واو الحال ، وفي : حرف جر ،
الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلت » خال : فعل
ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، مبنى على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل
لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « اللؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة
« والخور » الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين المبتدأ
الذي هو قوله « اللؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » فلما توسط الفعل بينهما ألغى
عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ألبتة ، فكان يقول : وخت اللؤم والخور
في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ، ونصب محل الجار والمجرور على أنه
المفعول الثاني .

٧٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « في أَمْرِي » بفتح الهمزة والثاء — معناه خلفي ، يريد أنهم يتعقبونه « خابوا »
لم ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي .
المعنى : يقول إنني أظن أن القوم يتعقبونني ، وهم خلفي ؛ فإن كان هذا الذي أظنه
واقعا فسوف أوقع بهم أعظم وقية فأخيب فأظفر عليهم .

فالقوم : مبتدأ ، و « في أثرى » في موضع رفع على أنه خبره ، وأهملت « ظنَّ » لتأخرها عنهما .

ومتى تقدّم الفعل على المبتدأ والخبر معاً ، لم يجز الإهمال ، لانتقول : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، بالرفع ، خلافاً للكوفيين .

وأما التعليق فهو عبارة عن « إبطال عملها لفظاً لا محلاً » ؛ لاعتراض ماله صدرُ الكلام بينها وبين معموليها ، والمراد بماله صدرُ الكلام « ما » النافية ، كقولك : « علمتُ ما زيدٌ قائمٌ » ، قال الله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتِ مَا هُوَ لَا)

= الإعراب : « القوم » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « في » حرف جر « أثرى » أثر : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ظننت » فعل وفاعل « فإن » الفاء حرف دال على التفرّيع ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « يكن » فعل مضارع تام فعل الشرط ، مجزوم بـإن ، وعلامة جزمه السكون « ما » اسم موصول : فاعل يكن ، مبني على السكون في محل رفع « قد » حرف تحقيق « ظننت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، ومفعولاً ظننت محذوفان وتقدير الكلام : فإن يحصل الذي ظننته واقعاً « فقد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « ظفرت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط « وخابوا » الواو حرف عطف ، خاب : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأني بهالأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « القوم في أثرى ظننت » حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً ، وهما قوله « القوم في أثرى » فلما تأخر عنهما ألغى عمله فيهما . ولولا هذا التأخر لعمل فيهما النصب ؛ فكان يقول « ظننت القوم في أثرى » بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول ، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

يَنْطِقُونَ) ^(١) فهو لاء : مبتدأ ، وينطقون : خبره ، وليسا مفعولا أولا وثانيا ، و « لا » النافية ، كقولك : « علمتُ لا زَيْدٌ قائمٌ ولا عَمْرُو » ، و « إن » النافية ، كقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ^(٢)) ، أى : ما لبثتم إلا قليلا ، ولا مَ الابتداء نحو قولك : « علمتُ لزيدٌ قائمٌ » ، قال الله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِن خَلْقٍ) ^(٣) ، ولا مَ القسم ، كقول الشاعر :

٧٣ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّي
إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامَهَا

- (١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء .
(٣) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

٧٣ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها ، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبيد المدودة في المملقات والتي أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنِي تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغة : « منيتي » النية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، من منى يمني — بوزن رمى رمى — ومعناه قدر ، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسماً « لاتطيش » لا تخيب بل تصيب المرعى « سهامها » السهام : جمع سهم .

المعنى : إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً ؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موثقة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي مرفوع مضممة مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف = (١٢) - قطر الندى

والاستفهام ، كقولك : « عَلِمْتُ أَرِيدُ فَأَسْمُ » ، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام ، سواء كان أحدَ جزءي الجملة ، أو كان فَضْلة ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (وَاتَّعَمَّنْ أَيْتًا أَشَدَّ عَذَابًا وَأُبْقِي)^(١) ، والثاني كقوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٢) ، فأى منقلب : منصوب بينقلبون على المصدرية ، أى ينقلبون أى انقلاب ، و « يعلم » معلقة عن الجملة بأسرها ؛ لما فيها من اسم الاستفهام ، وهو أى ، وربما توهم بعض الطلبة انتصاب « أى » ، يعلم ، وهو خطأ ؛ لأن الاستفهام له صدرُ الكلام ، فلا يعمل فيه ما قبله .

وإنما سمي هذا الإهمال تعليقاً ؛ لأن العامل في نحو قولك : « عَلِمْتُ مَا زِيدُ فَأَسْمُ » عاملٌ في المحل ، وليس عاملاً في اللفظ ، فهو عامل لا عامل ، فَشُبِّهَ بالمرأة المعلقة التي هي لا مُزَوَّجة ولا مُطَلَّقة ، والمرأة المعلقة : هي التي أساء زوجها عشرتها .

= توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين مني » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموضع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين ألبتة ، فكان يقول : ولقد علمت مني آتية ، بنصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول ، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجوداً في التقدير ، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطف على محل جملة « لتأتين مني » لعطف بالنصب ، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٧١ من سورة طه . (٢) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

والدليلُ على أن الفعل عامل في المحل أنه يجوز العطفُ على محل الجملة بالنصب ،
كقول كثيرٍ :

٧٤- وَمَا كُنْتُ أُدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَاتَ

٧٤ - هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذي اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها ، والمؤلف في أوضحه (رقم ١٨٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧) .
اللغة : « أدري » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها « موجعات » جمع موجعة ، وهي المؤلمة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء ؛ لأنه لم يكن يمر بخاطري ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة ؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هني البال ، وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « أدري » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدري ، وهو مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « البكي » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعولها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « موجعات » معطوف على محل « ما البكي » والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه « ما » في قوله « ما كنت أدري » .

الشاهد فيه : قوله « أدري ما البكي ولا موجعات » فإن « أدري » فعل مضارع ينصب =

فَعَطَفَ « مُوجِعَاتٍ » بِالنَّصْبِ عَلَى مَحَلِّ قَوْلِهِ : « مَا الْبِكِي » الَّذِي عُلِّقَ عَنِ الْعَمَلِ فِيهِ قَوْلُهُ « أَدْرِي » .

ص — بَابُ ، الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ ، كَمَا « قَامَ زَيْدٌ » ، وَ « مَاتَ عَمْرُو » ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ، وَلَا تَلَحُّقُهُ عَلَامَةٌ تَثْنِيَّةٌ وَلَا جَمْعٌ ، بَلْ يُقَالُ : قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءً ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُلٌ ، وَشَدَّ « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ » « أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ » ، وَتَلَحُّقُهُ عَلَامَةٌ تَأْنِيثٌ ، إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا ، كَمَا قَامَتِ هِنْدٌ « وَ طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِي التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) ، وَفِي الْحَقِيقِ الْمُنْفَصِلِ ، نَحْوُ « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ امْرَأَةٌ » ، وَالتَّصْلِ فِي بَابِ نِعْمٍ وَبُئْسَ ، نَحْوُ « نِعْمَتِ الْمَرْأَةِ هِنْدٌ » وَفِي الْجَمْعِ ، نَحْوُ (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) إِلَّا جَمَعِيَ التَّصْحِيحِ فَكَمْفَرَدِيهِمَا ، نَحْوُ « قَامَ الزَّيْدُونَ » ، وَ « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ : « مَا قَامَتِ إِلَّا هِنْدٌ » لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحذُوفٌ كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيًّا) ، وَ (قُضِيَ الْأَمْرُ) ، وَ (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ .

ش — لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ فِي ذِكْرِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ أَبْوَابِ

= مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكي » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلها النصب ، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

النواسخ ، شَرَعْتُ في ذكر باب الفاعل ، وما يتعلق به من باب النائب ، وباب التنازع ، وما يتعلق به من باب الاشتغال .

اعلم أن الفاعل عبارة عن « اسم صريح ، أو مؤول به ، أسند إليه فعلٌ ، أو مؤول به ، مُقَدَّمٌ عليه بالأصالة : واقعاً منه ، أو قائماً به » .

مثال ذلك « زيدٌ » من قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً » ، و « عَلِمَ زَيْدٌ » ؛ فالأول : اسم أسند إليه فعل واقع منه ؛ فإن الضرب واقع من زيد ، والثاني : اسم أسند إليه فعل قائم به ؛ فإن العلم قائم بزید .

وقولي أولاً « أو مؤول به » يدخل فيه نحو (أَنْ تَخْشَعَ) في قوله تعالى : (الْمُيَانِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) ^(١) ؛ فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ، ولكنه في تأويل الاسم ، وهو الخشوعُ .

وقولي ثانياً « أو مؤول به » يدخل فيه (مُخْتَلَفٌ) في قوله تعالى : (مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ) ^(٢) ؛ فالوأنهُ : فاعل ، ولم يسند إليه فعل ، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل ، وهو مختلف ؛ فإنه في تأويل يختلف .

وخرج بقولي « مقدم عليه » نحو « زيد » من قولك : « زَيْدٌ قَامَ » فليس بفاعل ؛ لأن الفعل المسند إليه ليس مُقَدِّماً عليه ، بل مؤخراً عنه ، وإنما هو مبتدأ ، والفعل خبر ^(٣) .

وبقولي « بالأصالة » نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ » ؛ فإنه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل ، وهو مقدم عليه ، لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة ؛ لأنه خبر ، فهو في نية التأخير .

وخرج بقولي « واقعاً منه إلخ » نحو « زيد » من قولك « ضَرَبَ زَيْدٌ » ؛ فإن الفعل المسند إليه واقع عليه ، وليس واقعاً منه ، ولا قائماً به .

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد (٢) من الآية ٦٩ من سورة النحل
(٣) يريد الفعل مع فاعله : أي الجملة ، لكن لما كان الفاعل ضميراً مستتراً ، والفعل المذكور في الكلام ، وهو الجزء الأهم ، نسب الحكم إليه .

وإنما مثلتُ الفاعلَ : « قَامَ زَيْدٌ » ، و « ماتَ عمرو » لِيُعْلَمَ أنه ليس معنى كون الأسم فاعلاً أن مَسْمَاهُ أحدث شيئاً ، بل كونه مُسْتَنَداً إليه على الوجه المذكور ، ألا ترى أن عمراً لم يُحدثِ الموتَ ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً .

وإذا عرفت الفاعل ، فاعلم أن له أحكاماً :

أحدها : أن لا يتأخر عامله عنه ؛ فلا يجوز في نحو « قَامَ أَخَوَاكَ » أن تقول : أخواكَ قام ، وقد تضمن ذلك الحدُّ الذي ذكرناه ، وإنما يقال : أخواكَ قاما ، فيكون أخواكَ مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبر .

والثاني : أنه لا يلحق عاملُهُ علامةً تنبئُ ولا جمعٍ ؛ فلا يقال « قاما أخواكَ » ولا « قاموا إخوتك » ولا « قمن نسوتك » بل يقال في الجميع « قام » بالإفراد ، كما يقال « قام أخوك » هذا هو الأكثر . ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلاماتِ بالعامل : فِعْلاً كان ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أو أَسْمًا كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَوْ تُخْرِجِيَهُمْ » قال ذلك لما قال له وَرَقَةُ بن نوفل : وَدِدْتُ أَنْ أكونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ ، والأصل : أَوْ تُخْرِجِيهِمْ ، فقلبت الواوياء ، وأدغمت الياءُ في الياءِ ^(١) ، والأكثر أن يقال : يتعاقبُ فيكم ملائكةُ ، أو تُخْرِجِيهِمْ — بتخفيف الياء .

والثالث : أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامله تاء التأنيثِ الساكنةُ إن كان فعلاً ماضياً ، أو التحركة إن كان وصفاً ؛ فنقول : « قَامَتْ هند » و « زيدٌ قائمةٌ أمُّهُ » .

ثم تارةً يكون إلحاق التاء جائزاً ، وتارةً يكون واجباً .

فالجائز في أربع مسائل : إحداها : أن يكون للمؤنث أسماً ظاهراً مجازياً التأنيث ، ونعني به مالا فرجَ له ؛ تقول : طَلَمَتِ الشَّمْسُ ، وطلَعَ الشَّمْسُ ، والأولُ أَرْجَحُ ، قال الله تعالى (قَدْ

(١) ثم كسر ما قبل الياء للنسابة .

جَاءَ تَكُمُ مَوْعِظَةٌ^(١)) وفي آية أخرى : (قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ^(٢)) والثانية : أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقى التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا ، وذلك كقولك : « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ امْرَأَةٌ » ويجوز « حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ » ، والأول أَفْصَحُ ، الثالثة : أن يكون العامل نعم أو بئس ، نحو « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « نِعَمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » الرابعة : أن يكون الفاعلُ جمعاً ، نحو « جَاءَتِ الزُّيُودُ » و « جَاءَ الزُّيُودُ » و « جَاءَتِ الْهِنُودُ » و « جَاءَ الْهِنُودُ » ، فمن أنثَ فَعَلَى معنى الجماعة ، ومن ذَكَرَ فَعَلَى معنى الجمع ، وَيُسَدِّثُنِي من ذلك جمعاً التصحيح ؛ فإنه يحكم لها بحكم مفرديهما ؛ فتقول : « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ » بالثناء لا غير ، كما تفعل في « جاءت هند » و « قام الزيدون » بترك التاء لا غير ، كما تفعل في « قام زيد » .

والواجبُ فيما عدا ذلك ، وهو مسألتان : إحداهما : المؤنث الحقيقى التأنيث الذى ليس مَفْصُولاً ولا واقِعاً بعد نعم أو بئس ، نحو (إِذْ قَالَتْ امْرَأَةٌ عَمْرَانُ^(٣)) الثانية : أن يكون ضميراً متصلاً ، كقولك « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » .

وكان الظاهر أن يجوز في نحو « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » الوجهان ويترجح التأنيث ، كما في قولك « حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ » ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء فى النثر ؛ لأن ما بعد «إلا» ليس الفاعل فى الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مذكر ؛ فلذلك ذُكِرَ العامل ، والتقدير : ما قام أحد إلا هند .

وهذا أحد المواطن الأربعة التى يَطْرُدُ فيها حذفُ الفاعل ، والثانى : فاعلُ المصدرِ كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ^(٤)) تقديره : أو

(١) من الآية ٥٧ من سورة يونس .

(٢) من كل من الآيتين ٧٣ ، ١٥ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران .

(٤) الآيتان ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

إطعممهُ يتيا ، والثالث : فى باب النياية ، نحو (وَقَضَى الْأَمْرُ ^(١)) أصله - والله أعلم -
 وَقَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ ، والرابع : فاعل أَفْعَلَ فى التعجب إذا دلَّ عليه مُقَدِّمٌ مثله ، كقوله
 تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ^(٢)) أى : وأبصر بهم ، فحذف « بهم » من الثانى لدلالة
 الأول عليه ، وهو فى موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور .

ص - والأصلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ : جَوَازاً نَحْوُ (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ
 النُّذْرُ) * كَمَا أَنَّى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ * وَوَجُوباً نَحْوُ (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)
 و « ضَرَبَ بَنِي زَيْدٍ » ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « مَا أَحْسَنَ
 زَيْدًا » و « ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى » بِخِلَافِ « أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى السُّكْرَى » وَقَدْ
 يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ : جَوَازاً نَحْوُ (فَرِيقًا هَدَى) ، وَوَجُوباً نَحْوُ (أَيَا مَا تَدْعُوا) .

وإذا كانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بئْسَ فَالْفَاعِلُ إمَّا مَعْرُوفٌ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ (نِعْمَ
 الْعَبْدُ) أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ
 بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ (بئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) .

ش - الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ؛ فحُقِّمها أن يتصلا ، وحقُّ المفعول أن
 يأتى بعدها ، قال الله تعالى : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) ^(٣) وقد يتأخر الفاعل عن المفعول ،
 وذلك على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذْرُ ^(٤)) وقول الشاعر :

٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَنَّى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود . (٢) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٣) من الآية ١٦ من سورة النمل . (٤) من الآية ٤١ من سورة القمر .

❦ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، يمدح أمير المؤمنين عمر بن

عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده ابن عقيل فى باب العطف (رقم ٢٩٣) . والمؤلف فى

وضحه فى باب الفاعل (رقم ٢١٩) والأشعرونى فى باب الفاعل أيضاً (رقم ٣٧٥) . =

فلو قيل في الكلام « جاء التذرُّ آل فرعون » لكان جائزاً ، وكذلك لو قيل :
« كما أتى موسى رَبَّهُ » وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة ،
وذلك هو الأصل في عَوْد الضمير .

والواجبُ كقوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ^(١)) وذلك لأنه لو قدَّم الفاعل
هنا فقيل « ابْتَلَىٰ رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ » لزم عَوْد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك
لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : « ضربني زَيْدٌ » وذلك أنه لو قيل « ضرب زَيْدٌ إِيَّايَ »
لزم فَضْلُ الضمير مع التمكن من اتصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز .

وقد يجب [أيضاً] تأخيرُ المفعول في نحو « ضَرَبَ مُوسَىٰ عَيْسَى » لانتفاء الدلالة
على فاعلية أحدها ومفعولية الآخر ؛ فلو وجدت قرينةً معنويةً نحو « أَرْضَعَتِ الصَّغْرَىٰ »

= اللغة : « قدر » بفتح كل من القاف والذال — أى : موافقة له ، أو مقدرة .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محال له من الإعراب ، والفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الخِلافة » مفعول به لـجاء « أو » حرف عطف بمعنى الواو « كانت »
كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي
يعود إلى الخِلافة « قدراً » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه
وجر ، وما : حرف مصدرى « أتى » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، مفعول
به تقدم على الفاعل ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى مضاف إليه ، مبني على الضم في
محل جر « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر
« على قدر » جار ومجرور متعلق بأنى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر ،
مجرور بالكاف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف ، وتقدير
الكلام : جاء الخِلافة إتياناً كإتيان موسى ربه على قدر .

الشاهد فيه : قوله « أتى ربه موسى » حيث قدم المفعول به — وهو رب — على
الفاعل — وهو موسى — مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل ، وذلك
لأن الضمير في هذه الحالة — وإن كان يعود على متأخر في اللفظ — عائد على متقدم في
الرتبة ؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول .

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

الكُبْرَى» و «أَكَلَ الكِمَثْرَى مُوسَى» أو لفظية كقولك : «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى» و «ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عَيْسَى» جاز تقديمُ المفعولِ على الفاعل وتأخيرُهُ عنه ؛ لانتفاء اللَّبْسِ في ذلك .

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل «ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى»^(١) أن يتقدم المفعولُ على الفاعلِ وحده ، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ؛ لثلاث يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مُتَحَمِّلٌ لضميره ، وأن «مُوسَى» مفعول .

ويجوز في مثل «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» أن يتقدم المفعول على الفعل ؛ لعدم المانع من ذلك ، قال الله تعالى : (فَرِيقًا هَدَى)^(٢) .

وقد يكون تقديمه واجباً ، كقوله تعالى : (أَيُّهَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)^(٣) فأيا : مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً ؛ لأنه شرط ، والشرطُ له صدرُ الكلام ، وتدعوا : مجزوم به .

وإذا كان الفعلُ «نعم» أو «بئس» وجب في فاعله أن يكون اسماً مُعْرَفاً بالألف واللام ، نحو (نِعْمَ الْعَبْدُ)^(٤) أو مضافاً لما فيه أل ، كقوله تعالى : (وَلِنِعْمِ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٥) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)^(٦) أو مضمراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)^(٧) أي : بئس هو - أي البدل - بدلاً .

وإذا استوفت «نعم» فاعلها الظاهر ، أو فاعلها المضمَر وتُميِزُهُ - جيء بالخصوص

(١) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرية كما مثل المؤلف ، أو محلياً نحو قولك «ضرب هذا ذلك» أو «ضرب هؤلاء هذا» .

- | | |
|---------------------------------|----------------------------------|
| (١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف | (٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء |
| (٤) من الآية ٣٠ من سورة ص | (٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل |
| (٦) من الآية ٢٩ من سورة النحل | (٧) من الآية ٥٠ من سورة الكهف |

بلمدح أو الذم ، فقيل : « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « نعم رجلاً زيدٌ » .
 وإعرابه مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذي في الألف
 واللام (١) .

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوصُ على الفاعل ؛ فلا يقال « نِعَمَ زَيْدُ الرَّجُلُ »
 ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ؛ فلا يقال : « نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا » ويجوز بالإجماع أن
 يتقدم على الفعل والفاعل ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » ، ويجوز أن تحذفه إذا دلَّ
 عليه دليلٌ ، قال الله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (٢) أى :
 هو ، أى أيوب .

ص — بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ : يُحْدَفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ
 كُلِّهَا : مَفْعُولٌ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ
 أَوْ مَصْدَرٍ ، وَيُضْمُ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ تَعَلَّمَ ، وَثَالِثٌ نَحْوِ
 أَنْطَلِقَ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي ، وَلَكَ فِي نَحْوِ
 قَالَ وَبَاعَ : الْكُسْرُ مُخْلِصًا ، وَمُشْتَاظًا ، وَالضَّمُّ مُخْلِصًا .

ش — يجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لغرض لفظي أو معنوي ؛ فالأول
 كقولك « سُرِقَ الْمَتَاعُ » و « رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » إذا لم يعلم
 السارق والراوى ، والثاني كقولهم « مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ ، حُدَّتْ سِيرَتُهُ » فإنه لو قيل
 « حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ » اختلفت السجعة ، والثالث كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
 إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ، وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا
 فَأَنْشُرُوا) (٣) وقول الشاعر :

(١) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب « المبتدأ والخبر » .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

٧٦- وإن مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ

حذف الفاعل في ذلك كله ؛ لأنه لم يتعلق غرض بذكره .

وحيث حُذِفَ فاعلُ الفعلِ فإنك تقيم مقامه المفعولَ به ، وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه ، فتصيره مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، وعمدةً بعد أن كان فَضْلةً ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائزاً التقديم عليه ، ويؤنّتُ له الفعل إن كان مؤنثاً ،

٧٦ - هذا البيت من كلام الشنفرى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي ، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل (رقم ٧٨) والأشموني (رقم ٢١٧) والمؤلف في أوضحة (رقم ١١٣) .

اللغة : « أجشع القوم » أشدهم جشعاً ، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع وفعله من باب فرح « أعجل » أراد به التبعجل السريع إلى الأكل ، ولم يرد به معنى التفضيل الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « مدت » مد : فعل ماض ، مبني للمجهول ، فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم والتاء علامة التانيث « الأيدي » نائب فاعل ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بأعجلهم » الباء حرف جر زائد ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ، لا محل له من الإعراب ، وقيل : هي ظرف مبني على السكون في محل نصب « أجشع » مبتدأ ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أعجل » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مدت الأيدي » حيث حذف الفاعل ، وأقام المفعول به مقامه ، وأصل الكلام : مد القوم الأيدي ، حذف « القوم » الذي هو فاعل ؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض ، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه ، وضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره ؟ للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل . فإن قلت : فأين كسر ما قبل الآخر ؟ قلت : هو مقدر لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه .

وفي قوله « أعجل » شاهد آخر للنحاة حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على التفضيل ؛

إذ المعنى أجشع القوم العجلان .

تقول في ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا : « ضَرْبَ عَمْرٍو »^(١) وفي ضَرْبَ زَيْدٍ هِنْدًا : « ضَرْبَتْ هِنْدٌ » .

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف ، أو الجارُ والمجرورُ ، أو المصدرُ ، تقول : سَيرَ فَرَسِيحٌ ، وَصَيَّمَ رَمَضَانُ ، وَمَرَّ بِزَيْدٍ ، وَجَلَسَ جُلُوسُ الْأَمِيرِ . ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون مختصاً ؛ فلا يجوز : ضَرْبَ ضَرْبٍ ، ولا صَيَّمَ زَمَنٌ ، ولا اءْتَكِفَ مَكَانٌ ؛ لعدم اختصاصها ، فإن قلت : ضَرْبَ ضَرْبٍ شديد ، وصَيَّمَ زَمَنٌ طويلٌ ، واءْتَكِفَ مَكَانٌ حسنٌ — جاز ؛ لحصول الاختصاص بالوصف .

الثاني : أن يكون مُتَصَرِّفًا ، لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية ؛ فلا يجوز « سُبْحَانَ اللَّهِ » بالضم ، على أن يكون نائباً مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ ، ولا « يُجَاهِ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ » على أن « إِذَا » نائبة عن الفاعل ؛ لأنهما لا يتصرفان .

الثالث : أن لا يكون المفعولُ به موجوداً ؛ فلا تقول « ضَرْبَ الْيَوْمِ زَيْدًا » خلافاً للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور ، والخلافُ جارٍ فيه أيضاً ، واحتجَّ الحليزُ بقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ^(٢)) وبقول الشاعر :

٧٧ — وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

(١) وتقول في « ضربت هند زيداً » بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول : ضرب زيد .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحائية .

٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨) والأشموني (رقم ٣٨٩) .

اللغة : « المنيب » هو اسم فاعل فعله أناب ، مثل أقام فهو مقيم ، والمنيب : النائب =

فأقيم (بما) و « بذكر » مع وجود (قوماً) و « قَلْبُهُ » وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة . ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى : (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ^(١)) أى : لِيُجْزَى الْغُفْرَانُ قَوْمًا ، وإنما أقيم للمفعول به ، غايبة ما فيه أنه المفعول الثانى ، وذلك جائز .

وإذا حذف الفاعل وأقيم شيء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل بضم أوله ما ضياً كان أو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخره فى الماضى ، وبفتحة فى المضارع ، تقول : ضُرِبَ ، وَيُضْرَبُ . وإذا كان الفعل مبتدأ بباء زائدة أو بهمزة وصل شارك فى الضم

= الرجوع « معنيا » اسم مفعول من عنى - بضم العين وكسر النون - والمعنى : المشغول. الإعراب : «إنما» أداة حصر، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يرضى» فعل مرفوع بالضم مقدر على الباء منع من ظهورها الثقيل «المنيب» فاعل يرضى ، مرفوع بالضم الظاهرة «ربه» رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنيا» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول كما قلنا فى بيان لغة البيت ؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل « بذكر » جار ومجرور هو نائب فاعل قوله معنيا « قلبه » قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله «معنيا بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور ، وهو قوله بذكر ، مناب الماعل ، مع وجود للمفعول به فى الكلام ، وهو قوله قلبه ، ولو أقام المفعول به لرفعه ، لكن الرواية بالنصب ؛ بدليل نصب الباء فى « ربه » فى البيت الأول ، وهذا الذى صنعه الشاعر شاذ .

ثانيه أوله في مسألة التاء وثالثه أوله في مسألة الهمزة ، تقول في تَعَلَّمَتُ الْمَسْأَلَةَ : « تُعَلِّمَتِ الْمَسْأَلَةُ » بضم التاء والعين ، وفي انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ : « انْطَلِقَ » بضم الهمزة والطاء ، قال الله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ ^(١)) إذا ابتدئ به بالفعل قيل (اضْطُرَّ) بضم الهمزة والطاء قال الهدلي :

٧٨ - سَبَّوْا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرُّمُوا ، وَلِسْكَالٌ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

٧٨ - هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهدلي ، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحد ، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٧٣) والمؤلف في أوضحة (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (رقم ٢٤٢) .

اللغة : « هوى » أصله هواى ، قلب الألف ياء ثم أدمغ الياء في الياء ، وهذه لغة هذيل والهوى : ما تهواه النفس وتطلبه « أعنقوا » سارعوا « تخرموا » استأصلهم الموت « لسكل جنب مصرع » يريد لسكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت .

المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه وأحرص عليه ، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه ، وهو الموت ، وجعل الموت هوى لهم من باب المشاكلة ، ثم عزى نفسه بقوله : إن الموت يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا ؛ فلسكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « هوى » مفعول به منصوب بفتحة مقدره على الألف المنقلبة ياء المدغمه في ياء المتكلم منع من ظهورها التمدر ، وهوى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « وأعنقوا » الواو عاطفة ، أعنقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « لهواهم » اللام حرف جر ، هوى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بأعنق ، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فتخرموا » الفاء عاطفة ، تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولسكل » الواو للحال ، ولسكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف ، و« جنب » مضاف =

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً معتل الوسط - نحو قال وباع - جازلك فيه ثلاث لغات : إحداهما - وهي الفُضْحَى - كسرُ ما قبل الألف ؛ فتقلب الألف ياء ، الثانية : إشماع الكسر شيئاً من الضم ؛ تنبيهها على الأصل ، وهي لغة فصيحة أيضاً ، الثالثة : إخلاص ضم أوله ، فيجب قلب الألف واواً ؛ فتقول : قَوْلَ وَبُوعَ ، وهي قليلة .

ص - بَابُ الْأَشْتِعَالِ ، وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أَوْ «ضَرَبْتُ أَحَاهُ» أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ» رَفَعُ زَيْدٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهْنَتْ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةٌ الْخُذْفِ ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» لِلطَّلَبِ ، وَنَحْوِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) مُتَأَوَّلٌ ، وَفِي نَحْوِ (وَالْإِنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) لِلتَّنَاسُبِ ، وَنَحْوِ (أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ) وَ «مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ «إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ» وَ «هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ» لَوْجُوبِهِ ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» لِامْتِنَاعِهِ ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَاوُفِ ، وَلَيْسَ مِنْهُ (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ) وَ «أَزِيدُ ذُهَبَ بِهِ» .

ش - ضابطُ هذا الباب : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، عامل في ضميره ، ويكون ذلك الفعلُ بحيث لو فرِّعَ من ذلك المعمول وسلَّط على الأسم الأول لنصبه ، مثالُ ذلك «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» ألا ترى أنك لو حذفْتَ الماءَ وسلَّطْتَ «ضربت» على «زيد» لقلت : «زَيْدًا ضَرَبْتُ» ويكون زيدا مفعولاً مقديماً ، وهذا مثال ما اشتغل

= إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «تخرموا» فإنه فعل ماضٍ مبدوء بالتاء الزائدة ، فلما بناه للمجهول ضم أوله وأتبع ثانياً لأوله ، فضم التاء والحاء جميعاً ، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول .

فيه الفعل بضمير الأسم ، ومثاله أيضاً « زيداً مرتت به » فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل ، ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك « زيداً ضربت أخاه » فإن « ضرب » عامل في الأخر نصباً على المفعولية ، والأخر عامل في الضمير خفضاً بالإضافة .

إذا تقرّر هذا فنقول : يجوز في الاسم المتقدم أن يُرفع بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأن يُنصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور؛ فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مفسرة .

وتقديرُ الفعل في المثال الأول : ضربتُ زيداً ضربته ، وفي الثاني : جاوزتُ زيداً مرتت به ، ولا تقدر « مررتُ » لأنه لا يصلُ إلى الأسم بنفسه ، وفي الثالث : أهنتُ زيداً ضربت أخاه ، ولا تقدر « ضربت » ؛ لأنك لم تضرب إلا الأخر .

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ ، فتارةً يترجّح نصبه ، وتارةً يجب ، وتارةً يترجّح رفعه ، وتارةً يجب ، وتارةً يستوى الوجهان .

فأما ترجيح النصب في مسائل :

منها : أن يكون الفعل المذكورُ فعلَ طلبٍ ، وهو : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، كقولك « زيداً أضربه » ، و « زيداً لا تهنه » ، و « اللهم عبدك أرحمه » .

وإنما يترجّحُ النصبُ في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس ؛ لأنها لا تتحمل الصدق والكذب .

ويُشكلُ على هذا نحو قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)^(١) فإنه نظير قولك « زيداً وعمراً أضرب أخاهما » ؛ وإنما رُجّحَ في ذلك النصب لكون

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

الفعل المشغول فعل طلب ، وكذلك قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ^(٢)) ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين .

وقد أوجب عن ذلك بأن التقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والجرور ، واقطعوا : جملة مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ نجر عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثله : « زيدٌ فقيرٌ فأعطه » ، و « خالدٌ مكسورٌ فلا تُهنه » وهذا قول سيويه . وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على السببية ، كما في قولك : « الذي يأتيني فله درهم » ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سُلِّطَ على الاسم لنصبه .

ومنها : أن يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية ، كقولك : « قام زيدٌ وعمرًا أكرمته » ، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية ، وهما متخالفان ، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛ لأن التقدير : وأكرمت عمرًا أكرمته ، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية ، وهما متناسبان ، والتناسب في العطف أولى من التخالف ؛ فلذلك رُجِّحَ النصب ، قال الله تعالى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ، وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا) ^(٣) ، أجمعوا على نصب « الأنعام » لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية - وهي : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ) - .

ومنها : أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال ، كقولك « أزيداً ضربته » ، و « ما زيدا رأيتُهُ » ، قال تعالى : (أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ) ^(٤) .

(٢) من الآيتين ٤٥٥ من سورة النحل

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٣) من الآية ٣٤ من سورة القمر

وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل ، كأدوات الشرط والتحضيض ، كقولك : « إن زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ » و « هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » ، وكقول الشاعر :

٧٩ — لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتَهُ فَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

٧٩ — هذا البيت من كُلمة للنمر بن تواب يحجب امرأته وقد لامته على التبذير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله :

قَالَتْ لَتَعْدَنِي مِنَ اللَّيْلِ أَسْمَعُ سَفَهَ تَبْدِيْتُكَ الْمَلَامَةَ فَأَهْجِعِي

اللغة : « لا تجزعي » يريد لا تحزني ولا تخافي ، والجزع : هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء « منفس » المراد به ههنا المال الكثير « أهلكته » أراد أنفقته ، « هلكت » مت .

المعنى : يقول لها : لاتألمي من إتفاقي المال ؛ لأنني ما دمت حياً فسوف لا ينالك مكروه ، فإذا مت فاجزعي على موتي ؛ لأنك لن تجدي بعدى من يكفيك مهمات الحياة كما أ كفيكها .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « منفساً » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفساً ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « أهلكته » أهلك : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فعند » الفاء زائدة ، عند : ظرف متعلق باجزعي ، وعند مضاف وذا من « ذلك » اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعي » الفاء واقعة في جواب إذا ، اجزعي : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .

وأما وجوب الرفع ففياً إذا تقدم على الاسم أداة خاصةٌ بالدخول على الجملة الاسمية ، كإذا الفجائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ فهذا لا يجوز فيه النصب ؛ لأنه يقتضى تقدير الفعل ، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية .

وأما الذى يستويان فيه فضابطه : « أن يتقدّم على الاسم عاطفٌ ، مسبوقٌ بجملة فعلية ، مخبر بها عن اسم قبلها » ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَعَمْرَأُ كَرَمَتْهُ » وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كُبرى ذات وجهين ، ومعنى قولى : « كُبرى » أنها جملة فى ضمنها جملة ، ومعنى قولى : « ذات وجهين » أنها اسمية الصدر ، فعلية العجز ، فإن راعيت صدرها رفعت « عمراً » ، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وإن راعيت عجزها نصبت ، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛ فاستوى الوجهان .

وأما الذى يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك ، كقولك : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » ، قال الله تعالى : (جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا)^(١) ، أجمعت السبعة على رفعه ، وقرئ شاذاً بالنصب ، وإنما يترجح الرفع فى ذلك ؛ لأنه الأصل ، ولا مرجح لغيره .

وليس منه قوله تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فى الزُّبْرِ)^(٢) ؛ لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شىء فى الزبر ، حتى يصحّ تسليطه على ما قبله ، وإنما المعنى وكلّ مفعولٍ لهم ثابتٌ فى

== الشاهد فيه : قوله « إن منفساً » حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه ، من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ، وفى هذا البيت رواية برفع منفس ، وتخرج على أن « منفس » فاعل لفعل محذوف من معنى الفعل المذكور بعده ، والتقدير : لا تجزعى إن هلك منفس أهلكته .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر .

الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى، فالرفع هنا واجب، لراجع، والفعل المتأخر صفة للاسم، فلا يصح له أن يعمل فيه [وليس منه «أزِيدُ ذُهَبَ به» لعدم اقتضائه النَّصْبَ مع جواز التسليط].

ص — بَابُ فِي التَّنَازُعِ، يَجُوزُ فِي «ضَرَبْتُ زَيْدًا» إِعْمَالِ الْأَوَّلِ
وَإِخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ؛ فَيَضُمُّ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي، وَإِخْتَارَهُ
الْبَصْرِيُّونَ؛ فَيَضُمُّ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحْوُ:

— ٨٠ * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ *

٨٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ؛ إِنِّي لِعَيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٢٤٣) والأشْمُونِي فِي بَابِ التَّنَازُعِ.

الإعراب: «جفوني» جفا: فعل ماض، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء الآتي فاعل، مبنى على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفى وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها، «الأخلاء» مفعول به لأجفو، منصوب بالفتحة الظاهرة «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم اسم إن «لعير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي، وغير مضاف و«جميل» مضاف إليه «من» حرف جر «خليلي» خليل: مجرور بمن، وعلامة جرة كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للجميل، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل العامل الثاني — وهولم أجف — في لفظ المفعول المتأخر، وهو قوله الأخلاء، ولما كان العامل الأول — وهو قوله

وَلَيْسَ مِنْهُ * كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنْ أَعْمَالٍ *
لفساد المعنى .

ش - يسمى هذا البابُ بابَ التَّنَازُعِ ، و بابَ الإِعْمَالِ أَيْضًا .

وضابطُهُ : « أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمول أو أكثر ، ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر » .

مثالُ تنازعِ العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(١) وذلك لأن « آتوني » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، و « أفرغ » فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما « قِطْرًا » ، وكل منهما طالب له .

ومثالُ تنازعِ العاملين أكثرَ من معمول : « ضَرَبَ وَأُكْرِمَ زَيْدٌ عَمْرًا » .
ومثالُ تنازعِ أكثرَ من عاملين معمولاً واحداً : « كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَرَبَّحْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » فـ « على إبراهيم » مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة .

ومثالُ تنازعِ أكثرَ من عاملين أكثرَ من معمولٍ قوله عليه الصلاة والسلام : « تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ، فـ « دبر » منصوب على الظرفية ، و « ثلاثاً وثلاثين » منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما .

إذا تقرر هذا فنقول : لا خلاف في جواز إعمالِ أيِّ العاملين أو العواملِ شئتَ ،

جفا — يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه ، وهذا الضمير هو واو الجماعة ، وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح ورتبة لأن مرتبة المفعول التأخر ، إلا أن البصريين يفترون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة ، إذا كان الضمير مرفوعاً ؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك ، وقد ورد في الشعر العربي ؛ فلا داعي لإنكاره .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

وإنما الخلافُ في المختار ؛ فالسكوفيون يختارون إعمالَ الأولِ لسببه ، والبصريون يختارون إعمالَ الأخيرِ لقربه ^(١) .

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو « قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » و« قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ » وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو « أخواك » في المثال - في نية التقديم ؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً ولكنه متقدم رتبة .

وإن أعملت الثاني : فإن احتاج الأولُ إلى مرفوع أضمرته ، فقلت « قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ » وإن احتاج إلى منصوب أو محفوض حذفته ، فقلت « ضَرَبْتُ وَضَرَبَ بَنِي أَخَوَاكَ » و « مَرَرْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ » ، ولا تقل « ضربتهما » ولا « مررت بهما » ؛ لأن عَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغْتَفِرَ في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط ، ولا كذلك المنصوب والمجرور .

وليس من التنازع قولُ امرئ القيس :

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) لقربه : أي من العمول ؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار العمول .

٨١ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر السكندی ، من قصيدة له طويلة أولها :

أَلَا عِمٌّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في باب المفعول له من هذا الكتاب .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ونصب « ما » مصدرية ، « أسعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن « لأدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى - إلخ ؛ وأدنى مضاف و « معيشة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كفاني » كفي : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله =

لأدنى

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مَوْجَهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا ولو وُجِهَ هنا « كَفَانِي » و « أَطْلُب » إلى « قَلِيل » فسد المعنى ؛ لأن « لو » تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا كان ما بعدها مُثَبَّتًا كان منفيًّا ، نحو « لَوْ جَاءَنِي أكرمته » وإذا كان منفيًّا كان مثبتًا ، نحو « لو لمْ يُسِءْ لمْ أَعاقِبْهُ » وعلى هذا فقوله : « أن ما أَسْعَى لِأَنِّي مَعِيْشَةٌ » منفيٌّ ؛ لكونه في نفسه مثبتًا وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعله ثبت تقيضه ، وتقيض السعي لأدنى معيشة عدمُ السعي لأدنى معيشة ، وقوله : « ولمْ أَطْلُب » مُثَبَّتٌ ؛ لكونه منفيًّا بلم ، وقد دخل عليه حرف الامتناع ، فلو وُجِهَ إلى « قَلِيل » وجب فيه إثباتُ طلبِ القليل ، وهو عين ما نَفَّاهُ أولاً ، وإذا بَطَلَ ذلك تعين أن يكون مفعولُ « أَطْلُب » محذوفًا ، وتقديره « ولمْ أَطْلُبِ الْمَلِكَ » ومقتضى ذلك أنه طالب للملك ، وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزمُ فسادُ جعله من باب التنازع لعطفك لمْ أَطْلُب على كفاني ، ولو قدرته مستأنفًا كان نفيًا محضًا غير داخل تحت حكم لو .

قلت : إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباطٌ ، وتقديرُ الاستئناف يزيل الارتباط .

ص — بابٌ : الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ .

ش — قد مضى أن الفاعل مرفوعٌ أبداً ، واعلم الآن أن المفعول منصوبٌ أبداً ،

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « قليل » فاعل كفاني « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

الشاهد فيه : قوله « كَفَانِي ولمْ أَطْلُب قَلِيل » فإنه قد تقدم عاملان ، وهما قوله كفاني وقوله أَطْلُب ، وتأخر معمول ، وهو قوله قليل ، وذلك مما يتصور معه المتبدئون أنه من باب التنازع ، ولكنه ليس منه ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً ، والأمر ههنا ليس كذلك ، وقد أوضحه الشارح العلامة أيضاً بديعاً كاملاً ؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه .

والسببُ في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفعُ ثقيلٌ ، والمفعول يكون واحداً فأكثر ، والنصب خفيف ؛ فجعلوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير ، قصداً للتعادل .
ص - وَهُوَ خَمْسَةٌ .

ش - هذا هو الصحيح ، وهي : المفعول به ، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» والمفعول المطلق ، وهو المصدر ، كـ «ضَرَبْتُ ضَرْبًا» والمفعولُ فيه ، وهو الظرف ، كـ «صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ» و «جَلَسْتُ أَمَامَكَ» والمفعولُ له ، كـ «قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ» والمفعولُ معه كـ «سِرْتُ النَّيْلَ» .

ونقصَ الزَّجَاجُ منها المفعولَ معه ، فَجَعَلَهُ مفعولا به ، وَقَدَّرَ «سِرْتُ وَجَاوَزْتُ وَالنَّيْلَ» .

ونقصَ الكوفيون منها المفعولَ له ؛ فجعلوه من باب المفعول المطلق ، مثل «قَعَدْتُ جُلُوسًا» .

وزاد السيرافي سادساً ، وهو المفعول منه ، نحو : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا^(١)) لأن المعنى من قومه .

وسمى الجوهري المستثنى «مفعولا دونه» .

ص - المفعولُ به ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» .
ش - هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله ، وقد استشكل بقولك «مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا» و «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا» وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُعْقَلُ إلا به ، ألا ترى أن «زيداً» في المثالين متعلق بضرِب ، وأن «ضرب» يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات .

ص - وَمِنْهُ الْمُنَادَى .

ش - أى : ومن المفعول به المنادى ؛ وذلك لأن قولك «يَا عَبْدَ اللَّهِ» أصله

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

أذغو عبد الله ، فحذف الفعل وأنيب « يا » عنه .

ص — وَإِنَّمَا يُنصَبُ مُضَافًا ، كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ » أَوْ شِبْهَهُ ، كـ « يَا حَسَنًا وَجْهَهُ » و « يَا طَالِمًا جَبَلًا » و « يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ » أَوْ نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » .

ش — يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظًا في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون مضافًا ، كقولك : « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا رَسُولَ اللَّهِ »

وقول الشاعر :

٨٢ — أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتَمِّمٌ
بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحَهُمْ بَعْلًا

٨٢ — هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، هكذا قالوا ، ولم أجد في أصل ديوانه .

اللغة : « بعلا » : أى زوجا ، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت ، ووقع في بعض نسخ الشرح « وأقبحهم فعلا » وهو تصحيف من النسخ ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشى بما لا تفره اللغة ولا العقل السليم ؛ كما وقع في نسخة من الشرح « وأفخرهم فعلا » وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء « عباد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « قلبي » قلب : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « متمم » خبر المبتدأ « بأحسن » جار ومجرور متعلق بتميم ، وأحسن مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « صلى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة « وأقبحهم » الواو حرف ، أقبح : معطوف على أحسن ، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بعلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا عباد الله » حيث ورد المنادى منصوبا لفظا ؛ لكونه مضافا كما

هو ظاهر .

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف ، وهو « ما اتصل به شيء من تمام معناه » وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى ، كقولك : « يَا مُحَمَّدًا فَعَلَهُ » و « يَا حَسَنًا وَجْهَهُ » و « يَا جَمِيلًا فَعَلَهُ » و « يَا كَثِيرًا بَرُّهُ » أو منصوباً به ، كقولك « يَا طَالِعًا جَبَلًا » أو مخفوضاً بخافض متعلق به ، كقولك « يَا رَفِيقًا بِالْبِعَادِ » و « يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ » أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك « يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ » فى رجل سميته بذلك .

الثالثة: أن يكون نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خَذَ بِيَدِي »

وقول الشاعر :

٨٣ - فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَنَاقِيَا

٨٣ - هذا البيت لعبد يعقوب بن وقاص الحارثى ، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم فى يوم الكلاب الثانى ، وهى فى الفضليات (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف فى شذور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره فى أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشمونى فى باب النداء .

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولها ، وقيل : هى جبال نجد « ندامى » الندامى : جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : الجليس والمصاحب « نجران » مدينة بالحجاز من شق اليمن .

الإعراب : « أيا » حرف نداء « راكبا » منادى : منصوب بالفتحة الظاهرة « إيا » كلمة مركبة من إن وما ، فإن : شرطية ، وما : زائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطب فاعله « فبلغن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لاجل له من الإعراب « ندامى » منادى : مفعول أول لبلغ ، منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندامى مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعملية والتانيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن « لا » نافية =

ص — وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ « يَا زَيْدُ » و « يَا زَيْدَانَ » و « يَا زَيْدُونَ » و « يَا رَجُلُ » لمعين .

ش — يستحق المنادى البناء بأمرين : إفراده ، وتعريفه ، ونعنى بإفراده أن لا يكون مضافا ولا شبيها به ، ونعنى بتعريفه أن يكون مراداً به مُعَيَّنٌ ، سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو ، أو معرفة بعد النداء — بسبب الإقبال عليه — كرجل وإنسان تريد بهما معنا ، فإذا وُجِدَ فِي الْأَسْمِ هَذَا الْأَمْرَانِ اسْتَحَقَّ أَنْ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ لَوْ كَانَ مَعْرَبًا ؛ تقول : « يَا زَيْدُ » بالضم ، و « يَا زَيْدَانَ » بالألف ، و « يَا زَيْدُونَ » بالواو ، وقال الله تعالى : (يَا نُوحُ قَدْ جَاءَلْتَنَا ^(١)) (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ^(٢)) .

ص — فَصَلُّ ، وَتَقُولُ : « يَا غُلَامُ » بِالثَّلَاثِ ، وَبِالْيَاءِ فَتَحًا وَإِسْكَانًا ، وَبِالْأَلْفِ .

ش — إذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست لغاتٍ : إحداهما : يا غُلَامِي ، بإثبات الياء الساكنة ، كقوله تعالى : (يَا عِبَادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ^(٣)) .
والثانية : يا غُلَامُ ، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، قال الله تعالى : (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ^(٤)) .

= للجنس تعمل عمل إن «تلاقيا» اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق وخبر لا محذوف ، تقديره : لا تلاقى لنا . والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخففة ، وأن الخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ .
الشاهد فيه : قوله « أيا راكبا » حيث جاء بالمنادى منصوبا لفظا لكونه نكرة غير مقصودة ، فأنت خير بأنه لا يريد راكبا بعينه ، وفي هذارد على من أنكرو وجود هذا النوع من المنادى .

- (١) من الآية ٣٢ من سورة هود . (٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ .
(٣) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف . (٤) من الآية ١٦ من سورة الزمر .

الثالثة: ضَمَّ الحرف الذى كان مكسوراً لأجل الياء ، وهى لغة ضعيفة ، حَكَّوْا من كلامهم « يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي » بالضم ، وقرئ (قَالَ رَبُّ أَحْكُمُ بِالْحَقِّ ^(١)) بالضم .

الرابعة: يَا غُلَامِي ، بفتح الياء ، قال الله تعالى : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ^(٢)) .

الخامسة: يَا غُلَامًا ، بقلب الكسرة التى قبل الياء المفتوحة فتحةً فتتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : (يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتِ فِي جَنبِ اللَّهِ ^(٣)) (يَا أَسْفَا عَلَىٰ يُوسُفَ ^(٤)) .

السادسة: يَا غُلَامَ ، بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر :

٨٤ - وَكَلَّتْ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيَّتٍ وَلَا لَوَأْنِي
أى : بقولى يَا لَهْفَ .

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر . (٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف .
٨٤ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبة إلى قائل معين ، وبمن أشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٤٠) لمثل ما ذكره ههنا أيضاً ، والأشموئى فى باب المضاف لياء المتكلم وفى باب النداء .

اللغة : « بلهف » أراد بأن أقول : يالهفا « بليت » أراد بأن أقول : ياليتنى .
الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « راجع » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو فاعله « ما » اسم موصول : مفعول به لراجع ، مبنى على السكون فى محل نصب « فات » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة « منى » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، والمجرور محذوف ، ولهف : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير : بقولى يالهفا ، وسيأتى مزيد بيان لهذا الكلام « ولا » الواو حرف عطف . =

وقولى : « وتقول يا غلامُ بالثلاث » أى : بضم الميم وفتحها وكسرهما ، وقد بينت توجيه ذلك .

ص — وَيَا أَبْتَ ، وَيَا أُمَّتِ ، وَيَابْنَ أُمَّ ، وَيَابْنَ عَمَّ ، بفتح وكسر ،
وَالْحَاقُ الْأَلْفِ أَوْ الْيَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ ، وَلِلْآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ .

ش — إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أمًا ، جاز فيه عشر لغات :
الست المذكورة ، ولغات أربع أخرى :

إحداها : إبدالُ الياء تاءً مكسورة ، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في (ياأبت^(١)) .

الثانية : إبدالها تاءً مفتوحة ، وبها قرأ ابن عامر .

الثالثة : يا أبتًا ، بالتاء والألف ، وبها قرىء شاذًا^(٢) .

== ولا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء حرف جار مجرور محذوف ، وليت : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف « ولا » الواو للعطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « لو » حرف امتناع لامتناع « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم أن ، وخبرها محذوف ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وهذا الفعل هو شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير هذه المحذوفات كلها : لو ثبت كونى فعلت كذ وكذالم أقع فيما أنا فيه ، مثلا .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » وقوله « بليت » فإن كلامن لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منها مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفا ، بعد أن قلبت الكسرة التى قبلها فتحة ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، واكتفى بالفتحة التى قبلها ، وهذا مما أجازته الأحنس مستدلا بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز . (١) من الآيات ٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ من سورة مريم .

(٢) وقد ورد على ذلك قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا
وقول الآخر :

يَا أَبْتَا أَرْقَى الْقِدَانُ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ
وقول الأعشى ميمون :

وَيَا أَبْتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ نُخْتَرَمَ

الرابعة: يا أبتى، بالتاء والياء^(١). وهاتان اللفتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء، مثل: «يا غلامَ غلامى»، لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلا إن كان ابن أم، أو ابن عم، فيجوز فيهما أربع لغات: فتح الميم، وكسرهما، وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى: (قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْنِ أُمِّ لَآ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي)^(٢).

والثالثة: إثبات الياء، كقول الشاعر:

٨٥ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي
أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ

(١) وقد ورد على ذلك قول الشاعر:

* يَا أبتى لا زلتَ فيناَ فإِثْمًا *

(٢) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف. (٣) من الآية ٩٤ من سورة طه.

٨٥ — هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤١) والأشموني في المنادى المضاف لياء المتكلم، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨).

اللغة: «شقيق» بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصغر شقيق بفتح الشين، «خلفتني» تركتني خلفك، وفي رواية سيبويه «أنت خلقتني» أي تركتني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وأمن من «أمي» مضاف إليه، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة، يا: حرف نداء «شقيق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف ونفس من «نفسى» مضاف إليه، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتني» خلف: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبنى على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» نعت لدهر، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة الشاهد فيه: قوله «يا ابن أمي» حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافا إلى =

والرابعة : قلب الياء ألفاً كقوله :

— ٨٦ * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَأَهْجِعِي *

وهاتان اللغتان قلبلتان في الاستعمال .

= مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ « أم » ، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل .

٨٦ — هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشموني في باب النداء ، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) وقد روى جزء من القطعة في معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة ، قال :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُفْلُهُ لَمْ أَضْمَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ مَيِّزَ عَنْهُ قُنْزَعًا عَنْ قُنْزَعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أُسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ أَطْلَعِي
* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفْقٌ فَارْجِعِي *

اللغة : « لا تلوमी » لا تعني « اهجمي » أصله من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل . والمراد اطمئني .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، وعم من « عمما » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « لا » ، « إناهية » « تلوमी » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « واهجمي » الواو حرف عطف ، واهجمي : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .
الشاهد فيه : قوله « يا ابنة عمما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم . وهذه لغة قليلة .

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ « ابنة » وأنها لا تجرى في لفظ « بنت أم » ولفظ « بنت عم » لكن صرحوا بأنها تجرى فيهما كما تجرى في « ابنة » .

ص — فَضْلٌ : وَيَجْرِي مَا أَفْرَدَ ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلٍ ، مِنْ نَعْتِ الْمُنْبِيِّ
وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ ،
وَنَعْتُ أَيٍّ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْبَدَلُ وَالْمَسْئُوقُ الْمَجْرَدُ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلُّ مُطْلَقًا .

ش — هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى .

والحاصلُ : أن المنادى إذا كان مبنياً ، وكان تابعه نعتاً ، أو تأكيذاً ، أو بياناً ،
أو نسقاً بالألف واللام ، وكان مع ذلك مفرداً ، أو مضافاً وفيه الألف واللام — جاز
فيه الرفعُ على لفظ المنادى ، والنصبُ على مَحَلِّهِ ، تقول في النعت « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ »
بالرفع ، و « الظَّرِيفَ » بالنصب ، وفي التأكيذ « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ » ، و « أَجْمَعِينَ » ،
وفي البيان « يَا سَعِيدُ كَرْزُ » ، و « كَرْزاً » ، وفي النسق « يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ » ، و « الضَّحَّاكُ » .
قال الشاعر :

— ٨٧ * يَا حَاكِمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ *

٨٧ — هذا بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن
عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم ، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح
في كتابه معنى الليب .

الإعراب : « يا » حرف نداء « حكم » منادى ، مبنى على الضم في محل نصب ،
« الوارث » نعت لحكم ، مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لمحلّه ، ويروى بالوجهين
جميعاً ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل « عن » حرف جر « عبد » مجرور
بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالوارث ، وعبد مضاف
و « الملك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم الوارث » فإن « حكم » منادى مبنى ، و « الوارث » نعت
مقترن بأل ، وقد روى برفع الوارث ونصبه ، على ما بيناه في الإعراب ؛ فدل مجموع الروايتين
على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل ، وكان المنادى مبنياً ؛ جاز في النعت الوجهان .

رُويَ برفع « الوارث » ونصبه . وقال آخر :

٨٨ - فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامَةَ وَابْنُ أُرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

والقوافي منصوبة . وقال آخر :

٨٩ - أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكَ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا حَمَرَ الطَّرِيقِ

٨٨ - هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ابن مروان ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٥) .

اللغة والرواية : « كعب بن مامة » هو رجل من إباد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس « ابن أروى » أراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ويروى في مكانه « وابن سعدى » وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم .

الإعراب : : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كعب » اسم ما « ابن » صفة لكعب ، وهو مضاف و « مامة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « وابن » الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما ، وهو مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما الحجازية « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » حرف نداء « عمر » يروى بالضم والنصب ، فأما الضم فهو المشهور ، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب « الجوادا » نعت لعمر باعتبار محله ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « الجواد » فإنه نعت لعمر ، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب ، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها ؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترنا بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى .

٨٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « حمر الطريق » - بفتح الحاء والميم جميعا - هو السائر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف ، أى : جاوزتما الطريق الذى يستر كما بكثرة أشجاره .

المعنى : يا امر صديقين له بأن يغذا السير ويحدا فيه ؛ لأنهما قد صارا في طريق لاساتر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما ، وصارا بحيث يراهما فيه من يظلمهما .

وقال الله تعالى: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(١)) ، وقرىء شاذاً (وَالطَّيْرُ) وهذه أمثلة المفرد. وكذلك المضاف الذي فيه أل ، تقول: «يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ» وقال الشاعر:

— ٩٠ — * يَا صَاحِبَ يَأْذَا الضَّامِرُ الْعَنَسِ *

= الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبنى على الضم في محل نصب «والضحك» الواو حرف عطف ، والضحك: معطوف على زيد ، ويجوز فيه الرفع إبتاعاً له على اللفظ ، ويجوز فيه أيضاً النصب إبتاعاً له على المحل «سيرا» فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف إبدال على التعليل، قد: حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز: فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعل ، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «خمر» مفعول به لجاوز ، وهو مضاف و«الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه: قوله: «يا زيد والضحك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبنى على الضم في محل نصب، وقوله «والضحك» اسم مقترن بأل غير مضاف ، وهو معطوف على المنادى المبني ، وقد روى بنصبه ورفعته ؛ فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

٩٠ — هذا الشاهد من كلام ابن لوزان — بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال

معجمة — السدوسى ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٣٠٦) وبعده قوله :

* وَالرَّحْلُ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحِلْسِ *

وقد نسب في صلب الكتاب ، وفي شرح شواهده للأعلم ، إلى ابن لوزان السدوسى ، وقد ذكر أبو الفرج في الأغاني (١٢/١٥ بولاق) أن هذا البيت من كلام خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد ، وذكر معه ثانياً ، وأشار إلى أن له ثالثاً .

اللغة: «الضامر العنس» العنس: أصله الناقة الشديدة ، وضمورها: دقة وسطها ، وأراد هنا تغييرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه «الأنساع» جمع نسع — بكسر النون وسكون السين — وهو سير يربط به الرحل «الحلس» بكسر الحاء وسكون اللام — كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة .

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم ، وأصله صاحب ، مبنى على ضم =

يروى برفع « الضامر » ونصبه .

فإن كان التابعُ من هذه الأشياء مضافاً ، وليس فيه الألف واللام ؛ تعين نصبه على المحل ، كقولك : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ، « وَيَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يَا تَيْمِيمُ كَلِّمْكُمْ ، أَوْ كَلِّمَهُمْ » ، و « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » قال تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ (١)) .

وإن كان التابع نعتاً لأى تعين رفعه على اللفظ ، كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) (٢) (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) (٣) .

وإن كان التابع بدلاً ، أو نسقاً بغير الألف واللام ؛ أُعْطِيَ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ مُنَادًى ، تقول فى البدل : « يَا سَعِيدُ كَرَزُ » بضم « كرز » بغير تنوين ، كما تقول « يَا كَرَزُ » ، و « يَا سَعِيدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » بالنصب ، كما تقول : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وفى النسق « يَا زَيْدُ وَعَمْرُو » بالضم ، و « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » بالنصب ، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى مُعْرَباً .

= الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب « يا » حرف نداء « ذا » اسم إشارة منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصيل فى محل نصب « الضامر » نعت لذا المنادى ، مرفوع تبعاً للفظه المقدر ، أو منصوب تبعاً للمحل ، وهو مضاف و « العنس » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يَا ذَا الضَامِرِ الْعَنْسِ » فإن « ذَا » منادى مبنى ، و « الضامر العنس » نعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روى برفع هذا النعت ونصبه ؛ فدل على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان .

(١) من الآية ٤٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ١ من سورة الحج ، ومن آيات كثيرة

(٣) من الآية ١ من سورة التحريم ، ومن الآية ١ من سورة الطلاق ، ومن آيات

كثيرة فى القرآن الكريم .

ص — وَلَكَ فِي نَحْوِ « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ ^(١) » فَتَحُّهُمَا أَوْضَمُّ الْأَوَّلِ .
ش — إذا تكرّر المنادى المفرد مضافاً ، نحو « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ » ^(١) جازلك
في الأول وجهان :

أحدهما : الضم ، وذلك على تقديره منادى مفرداً ، ويكون الثاني حينئذ : إما
مُنَادَى سَقَطَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ ، وإما عَطَفَ بَيَانٍ ، وإما مفعولاً بتقدير أغنى .
والثاني : الفتح ، وذلك على أن الأصل : يَا زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ ، ثم
اختلف فيه ؛ فقال سيبويه : حذَفَ « الْيَعْمَلَاتِ » من الثاني لدلالة الأول عليه ، وأفحم
« زيد » بين المضاف والمضاف إليه ، وقال المبرد : حذف « اليعمالات » من الأول
لدلالة الثاني عليه ، وكلٌّ من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف : أما قول سيبويه
ففيه الفصل بين المتضامين ، وهما كالكلمة الواحدة ، وأما قول المبرد ففيه الحذف من
الأول لدلالة الثاني عليه ، وهو قليل ، والكثير عكسه .

ص — فصل ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ : حَذَفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً ؛
فَذُو النَّاءِ مَطْلَقاً ، كِيَاطْلَحَ ، وَيَاثَبَ ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ ، وَعَلَمِيَّتِهِ ، وَمُجَاوِزَتِهِ
ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ ، كِيَا جَعْفُ : ضَمّاً ، وفتحاً .

ش — من أحكام المنادى الترخيم ، وهو : حذف آخره تخفيفاً ، وهي تسمية قديمة
وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مَعُودَ قَرَأَ : (وَنَادَوْا يَا مَالِ ^(٢)) فقال : ما كان
أشغل ^(٣) أهل النار عن الترخيم ! ذكره الزمخشري وغيره . وعن بعضهم أن الذي حَسَنَ

(١) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلِ
ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لُجَأَ :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالِكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ
ومنه قول الآخر :

فِيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِراً وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف . (٣) في بعض النسخ « ما كان أغنى ... إلخ » .

الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الأسم لضعفهم عن إتمامه .
 وشرطه أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان محتوما بالثناء لم يشترط فيه علمية
 ولا زيادة على الثلاثة ؛ فتقول في نُبِيَّةٍ - وهي الجماعة - « يَا نَبِيَّ » كما تقول في عائشة
 « يَا عَائِشَ » وإن لم يكن محتوما بالثناء فله ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون مبنيا على
 الضم ، والثاني : أن يكون علما ، والثالث : أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرف . وذلك
 نحو حَارِثٍ وَجَعْفَرٍ ، تقول : « يَا حَارِثَ ^(١) » و « يَا جَعْفَرُ » ولا يجوز في نحو « عبد الله »
 و « شَابَ قَرَاهَا » أن يُرَخِّمًا ؛ لأنهما ليس مضمومين ، ولا في نحو إنسان مقصوداً به
 معين ؛ لأنه ليس علماً ، ولا في نحو « زيد » و « عمرو » و « حَكَمٌ » لأنها ثلاثية ،
 وأجاز الفراء الترخيم في « حَكَمٌ » و « حَسَنٍ » ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط ،
 قياساً على إجرائهم نحو « سَقَرٌ » مُجْرَى زَيْنَبٍ في إيجاب منع الصرف لا مُجْرَى هِنْدٍ
 في إجازة الصرف وعدمه ، وإجرائهم « جَمَزَى » لحركة وسطه مجرى حُبَارَى في إيجاب
 حذف ألفه في النسب لا مجرى حُبَيْلَى في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً .

وأشرت بقولي « كَمَا جَعْفَرٌ ضَمًّا وَفَتْحًا » إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن
 المحذوف ، فتجعل الباقي أسماً برأسه فتضمه ، ويسمى لغة من لا ينتظر ، ويجوز أن
 لا تقطع النظر عنه ، بل تجعله مُقَدَّرًا ؛ فيبقي [ما كان] على ما كان عليه ، ويسمى لغة من ينتظر
 فتقول على اللغة الثانية في جعفر : « يَا جَعْفَرُ » ببقاء فتحة الفاء ، وفي مالك
 « يَا مَالُ » ببقاء كسرة اللام ، وهي قراءة ابن مسعود ^(١) ، وفي منصور « يَا مَنْصُ »
 ببقاء ضمة الصاد ، وفي هِرَقْلَ « يَا هِرَقْلُ » ببقاء سكون القاف
 وتقول على اللغة الأولى : « يَا جَعْفَرُ ، وَيَامَالُ ، وَيَاهِرَقْلُ » بضم أعجازهن ، وهي قراءة
 أبي السري العنوي ، و « يَا مَنْصُ » باجتلاب ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

(٢) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف : (ونادوا يا مالاً ليقض علينا ربك)

ص - وَيُحذَفُ مِنْ نَحْوِ «سَلْمَانَ، وَمَنْصُورٍ، وَمَسْكِينَ» حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ «مَعْدِي كَرَبَ» الْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ .

ش - المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون حرفاً واحداً ، وهو الغالب كما مثلنا .

والثاني : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط ، أحدها : أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، والثاني : أن يكون معتلا ، والثالث : أن يكون ساكناً ، والرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ، وذلك نحو «سَلْمَانَ، وَمَنْصُورٍ، وَمَسْكِينَ» علماً ، تقول : يَا سَلْمُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا مَسْكُ ، وقال الشاعر :

٩١ - يَا مَرُّوْ إِنْ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ [تَرَجُّوْ الْحَبَاءَ وَرَبِّهَا لَمْ يَبِيَّاسِ]

٩١ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٣٢٧)

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٢) .

اللغة : « يامرو » أراد يامروان « مطيقي » المطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تطو - أي : تسرع - في سيرها « محبوسة » أراد أنها واقفة بالبواب « الحباء » بكسر الحاء ، بزنة كتاب - هو العطاء « ربها » صاحبها « لم يبيأس » أي : لم يقنط ، يريد أنه ما زال يأمل عطاءه . المعنى : يصف أنه وقد على كريم يجتديه ، وأنه طال وقوفه بيبابه ، وانتظاره لجدواه ، ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال من رفته ما أمل .

الإعراب : « يا » حرف نداء « مرو » منادى مرخم ، مبنى على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب « مطيقي » مطية : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيقي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن « الحباء » مفعول ثان لترجو « وربها » الواو وإدخالها ، رب : مبتدأ ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم « يبيأس » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها ، والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » الذي أصله يا مروان ، حيث رخمه بحذف آخره ، وهو النون ، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر ؛ فحذف الحرف الذي قبل النون ؛ لسكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً وقبله ثلاثة أحرف ، وهذا واضح .

يُرِيدُ « يا مروان » ، وقال الآخر :

- ٩٢

* قَفِي فَاَنْظُرِي يَا اَسْمُ هَلْ تَعْرِفِيْنَهُ * يريد « يا أسماء »

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو « مُخْتَار » علماً ؛ لأن المعتلَّ

= ومثل هذا البيت ما أنشده سيويه (١ - ٣٣٧) من قول الراجز :

* يَا نُعْمُ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

أراد « يانعمان » حذف النون ، ثم حذف الألف ؛ لاستجتماع ما ذكرنا من الشروط

٩٢ - هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، من رائيته المشهورة التي

أولها قوله :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ غَدَاةَ غَدَّتْ أُمُّ رَاحٍ فَمُهْجِرُ

وعجز البيت المستشهد بصدده قوله :

* أَهَذَا الْمَغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ *

اللغة : « قفي » فعل أمر من الوقوف « يا أسم » أراد يا أسماء « المغيرى » المنسوب إلى

المغيرة وهو جد عمر صاحب الشاهد .

الإعراب : « قفي » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله

« فانظري » الفاء حرف عطف ، انظري : فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وباء

المؤنثة المخاطبة فاعل « يا » حرف نداء « أسم » منادى ، مبنى على الضم في محل نصب « هل »

حرف استفهام ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تعرفينه » فعل مضارع مرفوع

بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والهاء ضمير الغائب

مفعول به مبنى على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا أسم » حيث رخمه بحذف آخره ، وهو الهمزة ؛ إذ أصله

« يا أسماء » ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر ، وهو

الألف ؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف ، ومثل هذا الشاهد قول لبيد ،

وأنشده سيويه (ج ١ ص ٣٣٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣) :

يَا اَسْمُ صَبْرًا عَلَيَّ مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِي وَمُنْتَظَرُ

ومثل ذلك قول الشاعر :

أَلَمْ تَقْلَمِي يَا اَسْمُ - وَيَحِكِ ! - أَنَّنِي حَلَفْتُ يَمِينًا لَا أَخُونُ أَمِيْنِي

أصلُ: «لأن الأصل مُخْتَسِرٌ أو مُخْتَسِرٌ، فأبدلت الياء ألفاً، وعن الأخنس إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبهوا ألف مَرَامِي في النسب بألف حُبَارِي فحذفوها، وفي نحو دَلَامِصٌ علماً؛ لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم: «دِرْعٌ دَلَامِصٌ» و«دِرْعٌ دِلَاصٌ» لكنها حرف صحيح، لا معتل، وفي نحو «سَعِيدٌ، وَعِمَادٌ، وَنَمُودٌ»؛ لأن الحرف المعتل لم يُسْبِقْ بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفين، وأنشد سيبويه:

٩٣ — * تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِمِي *

٩٣ — هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر، وعجزه قوله:

* وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ لِلْمُكْرَمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٦).

اللغة: «تنكرت منا» يريد أنكرتنا وصدت عنا «لمى» يريد يالميس، ولميس: اسم امرأة، واسمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها لميس:

يَا لَيْدَنِي وَأَنْتِ يَا لِمَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

* إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ *

المعنى: يقول: إنك يالميس قد أنكرتنا في الكبر والشيوخة، بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب.

الإعراب: «تنكرت» تنكر: فعل ماضٍ، والتاء ضمير الخاطبة فاعل، مبنى على الكسر في محل رفع «منا» جارٍ ومجرور متعلق بـ«تنكر» بعد «ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ«تنكر»، وهو مضاف و«معرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لمى» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «لمى» حيث رخمه بحذف آخره وحده، وأصله لميس، فلم يحذف إلا السين؛ لكونه الحرف السابق عليها - وهو الياء - غير مسبوق إلا بحرفين، ومثله قول الشاعر، وهو يزيد بن محرم وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٥):

فَقُلْتُمْ: تَعَالَ يَا زَيْرِي بِنَ مُحْرَمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد «يا يزيد» حذف الهال، ولم يستتبع حذفها حذف الياء التي قبلها؛ لكون ما قبلها حرفين ليس غير، وصداء - بزنة غراب - يقال: هو اسم حى من بنى أسد، ويقال: هو اسم فرسه، والمعنى: إنى لا أحتاج مع وجود فرسى الذى أعتز به إلى أن أحالف أحداً؛ لأننى أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً.

أى : يَا لَيْسُ ، فحذفوا السين فقط .

وفى نحو « هَبَيْخ ، وَقَنَوَّر » لأن حرف العلة مُحْرَكٌ .

والثالث : أن يكون المحذوف كلمة برأسها ، وذلك فى المركب تركيب المزج ، نحو

« مَعْدَى كَرِب » و « حَضْرَمَوْتُ » تقول : « يَا مَعْدَى » و « يَا حَضْرُ » .

ص — فَضْلٌ ، وَيَقُولُ الْمُسْتَعِيثُ : « يَا لِلَّهِ الْمُسْلِمِينَ » بفتح لامِ الْمُسْتَعِيثِ

بِهِ ، إِلَّا فِي لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا ، وَنَحْوِ « يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو »

و « يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ » .

ش — من أقسام المنادى : المستغاثُ [به] .

وهو : « كل اسم نودى ليُخْلَصَ من شدة ، أو يُعِينَ على دفع مشقة » .

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا « يا » خاصة ، والغالبُ استعماله مجروراً بلام

مفتوحة ، وهى متعلقة بيا عند ابن جنى ؛ لما فيها من معنى الفعل ، وعند ابن الصائغ

وابن عصفور بالفعل المحذوف ، ويُنسب ذلك إلى سيويه ، وقال ابن خروف : هى

زائدة فلا تتعلق بشيء ، وذكر^(١) المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على

الأصل ، وهى حرف تعليل ، وتعلّقها بفعل محذوف ، وتقديره : أدعوك لكذا ، وذلك

كقول عمر رضى الله عنه « يَا لِلَّهِ الْمُسْلِمِينَ »^(٢) بفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، وإذا

عطف عليه مستغاثاً آخر ، فإن أعدت « يا » مع المعطوف فتحت اللام ، قال الشاعر :

٩٤ — يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنْاسٍ عَتُوهُمْ فِي أَرْذِيَادٍ

(١) أى : والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به ، وأن يكون المستغاث له مجروراً

بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل فى لام الجر التى تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها

(٢) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد ٦/١٢٥ للجنة) :

تَكْنَفَنِي أَوْشَاءُ فَأَزْعَجُونِي فَيَأْتِيهِ لِلْوَاشِي الْمَطَّاعِ

٩٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم تيسر لى معرفة قائلها ، وقد أنشده المؤلف فى

أوضحه (رقم ٤٤٦) .

اللغة : « عتوهم » بضم العين والتاء وتشديد الواو — الاستكبار ، والتمرّد على الحق ،

وعدم الخضوع له .

وإن لم تُعدَّ «يا» كسرت لام المعطوف ، كقوله :

٩٥- يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَاللَّشْبَانَ لِلْعَجَبِ

= المعنى : إني أستغيث بقومى وبأقوام يمانلون قومى فى العديد والعدة وفى الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم ؛ ليدفعوا عني قوما ما يزال طغيانهم يتزايد ، وشرهم يتفاقم .
الإعراب : «يا» حرف نداء واستغانة «لقومى» اللام حرف جر ، قوم : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى لأنها حرف من حروف المعانى أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذى دلت ياعليه عند ابنى الصائغ وعصفور تبعاً لشيخ النحاة سيوييه .

فإن قلت : هذا الفعل الذى تدل عليه «يا» هو أدعو ، وهو يتعدى بنفسه ، تقول : أدعوك وأدعو قومى ، ونحو ذلك ، فكيف تعدى باللام ؟ .

قلت : الجواب على ذلك أحد وجهين :

الأول : أنا ضمنا هذا الفعل معنى أنتجىء أو أعجب أو نحوها ، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر ، والتضمين فى اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد .

الوجه الثانى : أن هذا الفعل لما كان فى هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه فحتمنا باللام لتقويته .

«ويا لأمثال» الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغانة ، واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بالياء ، على نحو ما تقدم ، وأمثال مضاف وقوم من «قومى» مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقديره : أدعوهم لأناس «عتوهم» عتو : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله «يالقومى وبالأمثال» فإنه جر المستغاث فى الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة ، أما سبب ذلك فى الكلمة الأولى فواضح ، وأما سببه فى الثانية فلأنه أعاد معناه يا ٩٥ -- وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف

=

فى أوضحه (رقم ٤٤٧) .

وللمستغاث [به] استعمالان آخران : أحدهما : أن تُلْحِقَ آخره ألفاً ؛ فلا تلحقه حينئذ اللام من أوله ، وذلك كقوله :

٩٦ — يَا يَزِيدَا لِأَمَلٍ نَيْلَ عِزِّ وَغِنَى بَعْدَ فَاقَةِ وَهَوَانٍ

= اللغة : « ناء » اسم فاعل من نأى ينأى من مثال فتح يفتح ، إذا بعد « الكهول » جمع كهول ، وهو من وخطه الشيب ، وقيل : هو من كانت سنه مابين الأربع والثلاثين إلى الخمسين .

المعنى : يقول : إني أبكى عليك ولست من أهلك ؛ لأننى من ديار بعيدة عن ديارك وأنا ناء شديد البعد عن أهلى ، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذا الحال .
الإعراب : « يبيكى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع ظهورها الثقيل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « ناء » فاعل يبيكى مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل « بعيد » صفة لناء ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « مغرب » صفة ثانية لناء « يا » حرف نداء واستغاثة « للكهول » اللام حرف جر ، والكهول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، أو بالفعل المحذوف ، على نحو ما فصلناه فى شرح الشاهد السابق « وللشبان » الواو عاطفة ، واللام جارة ، والشبان : مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « للعجب » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوكم للعجب .
الشاهد فيه : قوله « يالكهول وللشبان » حيث جر الشبان بلام مكسورة لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا .

٩٦ — وهذا الشاهد أيضاً ما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٤٨) .

اللغة : « أمل » اسم فاعل ، من الأمل وهو الرجاء « فاقه » قعر « هوان » مذلة .
المعنى : يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه ، وعبر عن نفسه بأمل نيل عز وغنى ؛ لأنه يرجو رفده ويستمنح عطاءه ، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة ، يكنى بذلك عن أب الممدوح يعطى العطاء الكثير الذى يغنى ، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته .

الثانى : أن لا تُدخِل عليه اللام من أوله ، ولا تلحقه الألف من آخره ، وحينئذ يجرى عليه حكم المنادى ؛ فتقول على ذلك : « يا زَيْدُ لِعَمْرٍو » بضم زيد ، و « يا عبد الله لزيد » بنصب عبد الله ، قال الشاعر :

٩٧ - أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

= الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة « يزيدا » منادى مستغاث به ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للمأتى بها لأجل الألف ، فى محل نصب « لآمل » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوك لآمل ، وفى آمل ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عز » مضاف إليه « وغنى » الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو على عز « بعد » ظرف متعلق بآمل ، أو بمحذوف صفة لغنى ، وبعد مضاف و « فاقاة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان » الواو عاطفة ، هوان : معطوف على فاقاة .

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث ألحق المستغاث به الألف فى آخره ، ولم يدخل عليه اللام فى أوله .

٩٧ - وهذا الشاهد ما لم أعتزله على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٤٩) .

اللغة : « الغفلات » جمع غفلة ، وهى إهمال الأمر ، وترك الأخذ باليقظة للحوادث « الأريب » العاقل المجرّب العالم بالأمر .

المعنى : يدعوك قومه ليتدبروا فى العواقب ، ويتنبهوا لما يجرى من الأمور ، ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرّب عن عقبي الأمور ، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاص الأمور وفسادها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء واستغاثة « قوم » منادى مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة ا كتفاء بكسر ما قبلها « للعجب » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أدعوكم للعجب « العجيب » صفة للعجب « وللغفلات » =

ص — وَالتَّادِبُ : وَازِيدًا ، وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَارَاسًا ، وَلَكَ الْخَاقُ الْمَاءَ وَقَفًا .

ش — المندوب : هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه ؛ فالأول كقول الشاعر

يرثي عمر بن عبد العزيز يرضى الله عنه :

٩٨ — مَحَلَّتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

والثاني كقول المتنبي :

= الواو حرف عطف ، وللغفلات : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات ، أو في محل نصب حال منه « للأريب » جار ومجرور متعلق بتعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث استعمل المستغاث به استعمال النادى ؛ فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره ، وهذا أقل الاستعمالات الثلاثة .

٩٨ — هذا البيت من قصيدة لجربير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ابن مروان ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠) .

اللغة : « أمراً عظيماً » أراد به الخلافة وشؤونها « اصطبرت له » أراد اضطلمت بأعبائه وصبرت على لأوائه ، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، وهو مفعول أول « أمراً » مفعول ثان « عظيماً » صفة لأمراً « فاصطبرت »

الفاء حرف عطف ، اصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باصطبر « وقمت » الواو حرف عطف ، قمت : فعل وفاعل « فيه » جار ومجرور متعلق

بقام « بأمر » جار ومجرور متعلق بقام أيضاً ، وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « يا » حرف نداء وندبة « عمراً » منادى مندوب ، مبني على الضم المقدر على آخره منع من

ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المآتي بها لأجل الألف في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا عمراً » فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه ، وأنت تراه قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء ؛ لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض ؛ لأنه في مقام

الرتاء ، والرتاء إما يكون بعد الموت . والظاهر أنه لا يطلب إقباله ، وإنما يظهر فجيعة فيه وحزنه عليه ، وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً ولم يزد هاء .

٩٩ - واحرَّ قلباهُ بِمَنَّ قلبهُ شِيمُ [وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ]

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراء عصر الدولة العباسية؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان معاني مفرداتها، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس.

اللغة: « واحر قلباه » أراد أن يقول « واحر قلبي » بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة، وكان من حقه أن يقول: واحر قلبياه، فيفتح ياء المتكلم، إلا أنه حذف الياء، وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين، وهذه الهاء هي هاء السكت، وقد ألحقها في الوصل، وهذه ضرورة أخرى « شيم » بارد.

المعنى: يقول: واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد لا يحس بما أكا بدمن الوجد ولا يشعر بما ألاقى من لهب الهيام، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه، سقيم الحال فساد اعتقاده في.

الإعراب: « وا » حرف نداء وندبة، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حر » منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وقلب من « قلباه » مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للدلالة على الندبة، والهاء للسكت، وزيادتها في الوصل خطأ عربية، أو ضرورة « بمن » جار ومجرور متعلق بحر « قلبه » قلب: مبتدأ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن: مضاف إليه « شيم » خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة « ومن » الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « بجسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وحالي » الواو عاطفة، حال: معطوف على جسمي، وياء المتكلم مضاف إليه « عند » عنده: ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « سقم » مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

التمثيل به: في قوله « واحر قلباه » فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه، والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثالا للضرورة فيما بعد، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين؟

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان : « وا » وهي الغالبة عليه والمختصة به ، و « يا » وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المَحْض .

وحكمه حكم المنادى ؛ فتقول « وازِيدُ » بالضم ، و « واعْبُدَ اللهُ » بالنصب ، ولك أن تُلْحِقَ آخره ألفاً ، فتقول : وازِيدَا ، وَاَعْمَرَا ، ولك إلحاق الهاء في الوقف ؛ فتقول : وازِيدَاهُ ، وَاَعْمَرَاهُ . فإن وصلت حذفها ، إلا في الضرورة ؛ فيجوز إبانها ، كما تقدم في بيت المتنبي ، ويجوز [حينئذ] أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير ، وكسرها على أصل التقاء الساكنين . وقولي « والنادب » معناه : ويقول النادب .

ص - وَالْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَسْلُطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كَ « قَعَدْتُ جُلُوسًا » وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَ « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » (فَاجْلِدْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ) وَلَيْسَ مِنْهُ (وَكَلَّا مِنْهَا رَغَدًا) .

ش - لما أُنْهِيَتْ الْقَوْلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْمُنَادَى شَرَعَتْ فِي الْكَلَامِ عَلَى الثَّانِي مِنَ الْمَفَاعِيلِ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ .

وهو عبارة عن « مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه » .
فالأول كقوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) ^(١) والثاني نحو قولك « قَعَدْتُ جُلُوسًا » و « تَأَلَيْتُ حَلْفَةً » قال الشاعر :

١٠٠- تَأَلَى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيُرْدِيَنِ إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهنَّ مَفَائِدُ

(١) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

١٠٠ - هذا البيت من كلام زيد الفوارس ، واسمه الحصين بن ضرار الضبي ؛ من

كلمة له اختارها أبو تمام الطائي في ديوان الحماسة .

اللغة : « تألى » حلف وأقسم « حلفة » يمينا وقسم « ليردني » يروي بكسر اللام على أنها لام التعليل ، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة ، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يرده ، ويروي بفتح اللام ، والفعل المضارع بعدها مرفوع ، وهذه =

وذلك لأن الأيِّمة هي الحلف، والقعود هو الجلوس .
 واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك « كَلَامُكَ كَلَامٌ حَسَنٌ » وقول العرب :
 « جَدُّ جِدُّهُ » فكلامُ الثاني وجدُّه مصدران سَاطَ عليهما عاملٌ من لفظهما ، وهو
 الفعل في المثال الثاني ، والمبتدأ في المثال الأول ، بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل في
 الخبر ، وليس من باب المفعول المطلق في شيء .

وقد تُنصَبُ أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً ، وذلك على سبيل النيابة
 عن المصدر ، نحو « كل » و « بعض » مُضَافَيْنِ إلى المصدر ، كقوله تعالى :

= اللام — على هذا الوجه — هي لام جواب القسم ، وكان من حقه أن يلحق بالفعل
 المضارع إحدى نوني التوكيد ؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مشبهاً ووقع جواب قسم واقترن
 باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة ، لكنه ترك توكيده لكونه حالاً ، أو على
 ما ذهب إليه سيبويه من تجويز مجيئه غير مؤكّد كهذا البيت « مفائد » جمع مفأد - كئبر -
 وهن المساعير ، قاله شارح الحماسة ، وأرى أن المفائد - بالفاء - جمع مفأد - بزنة منبر
 أيضاً - وهي في الأصل الحشبة التي تحرك بها النار في التنور ، شبه بها النساء في اسودادها
 ويبسها ، أراد أنهن مهزولات سود ، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوام
 المصريين .

الإعراب : « تألى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر
 « ابن » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أوس » مضاف إليه « حلقة » مفعول
 مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة « ليردني » اللام واقعة في جواب القسم ، يرد : فعل مضارع
 مرفوع بالضممة الظاهرة ، ولم يوكده بالنون مع اتصاله بلام جواب القسم إما على ما رآه
 سيبويه ، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به ،
 أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن أوس « إلى نسوة » جار
 ومجرور متعلق ب « كأنهن » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبات اسمه « مفائد »
 خبره ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل جر صفة لنسوة .

الشاهد فيه : قوله « تألى حلقة » فإن حلقة مفعول مطلق ، والفعل العامل فيه من
 معناه ، لا من لفظه ، ألسنت ترى أن معنى الحلقة القسم ، وأن معنى تألى أقسم ، كما بيناه
 في لغة البيت ؛ فكأنه قال : أقسم قسماً .

(فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ (١)) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٢)) والعَدَدُ ، نحو
 (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً (٣)) فثمانين : مفعول مطلق ، وجلدة : تمييز ، وأسماء الآلات
 نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، أَوْعَصًا ، أَوْ مِقْرَاعَةً ، وليس مما ينوب عن المصدر صفة نحو (وَكَلَّأَ
 مِنْهَا رَعْدًا (٤)) خلافًا للمعربين ، زعموا أن الأصل أكلًا رَعْدًا ، وأنه حذف الموصوف
 ونابت صفة منابه فانتصبت انتصابه ، ومذهبُ سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر
 الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فَكَلَّأَ حَالَةَ كَوْنِ الْأَكْلِ رَعْدًا ، ويدل على ذلك أنهم
 يقولون « سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا » فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون « طَوِيلٌ »
 بالرفع ؛ فدلَّ على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل ؛ لأن المصدر يقوم
 مقام الفاعل باتفاق .

ص — وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ الْمُعْلَلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلًا
 كـ « تَمَّتْ إِجْلَالًا لَكَ » فَإِنَّ فَهَذَا الْمُعْلَلُ شَرْطًا جُرِّ بِحَرْفِ التَّغْلِيلِ ، نَحْوُ
 (خَلَقَ لَكُمْ) .

* وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِدِكْرِكِ هِرَّةً *

* فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا *

ش — الثالث من المفاعيل : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله .
 وهو : « كل مصدر مُعْلَلٌ لحدثٍ شارك له في الزمان والفاعل » ، وذلك كقوله
 تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ (٥)) ؛ فالحذر :
 مصدر [منصوب] ذكر علةً لجعل الأصابع في الآذان ، وزمنه وزمنُ الجعل واحدٌ ،
 وفاعلهما أيضاً واحدٌ ، وهم الكافرون ، فلما استوفيت [هذه] الشروط انتصب .

(١) من الآية ١٢٩ من سورة النساء (٢) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة

(٣) من الآية ٤ من سورة النور (٤) من الآية ٣٥ من سورة البقرة

(٥) من الآية ١٩ من سورة البقرة

فلو فقد المعلل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل^(١) .
 فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ
 جَمِيعاً^(٢)) فإن مخاطبين هم العلة في الخلق ، وخفض ضميرهم باللام ؛ لأنه ليس مصدرأ ،
 وكذلك قول امرئ القيس :

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
 فَأَدْنَى : أفعال تفضيل ، وليس بمصدر ؛ فهذا جاء مخفوضاً باللام .
 ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله :

١٠١ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَصَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِنِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

(١) اللام ليست بشرط ، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على
 التعليل - وهى اللام ، ومن ، وفي ، والباء - ومن نص على ذلك ابن عقيل .
 (٢) من الآية ٢٩ من سورة البقرة .

٨١ - قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع ، والشاهد هنا في قوله « لأذى »
 فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ، لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله ؛
 لأن الشرط فيما يسمى مفعولاً لأجله أن يكون مصدرأ ، والذي معنا أفعال تفضيل .
 ١٠١ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد أنشده المؤلف
 في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٢٧) .
 اللغة : « نصت » بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة - أى : خلعت « لدى » أى : عند
 « لبسة المتفضل » يريد غلالة رقيقة هى التى يقيمها من يتبدل .

المعنى : يقول : إنه جاء عندها في الوقت الذى خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام .
 الإعراب : « جئت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ،
 « نصت » نص : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هى ، والجملة في محل نصب حال « لنوم » جار ومجرور متعلق بنص « ثيابها » ثياب : مفعول
 به لنص ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « لدى » ظرف مكان متعلق بنص ، منصوب
 بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و« الستر » مضاف إليه ،
 « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف و« المتفضل » مضاف
 إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

فإن النوم ، وإن كان علةً في خلع الثياب ، لكن زَمَنُ خلع الثوب سابق على زمنه .

ومثال ما فقد اتحادَ الفاعلِ قوله :

١٠٢- وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَةٌ كَمَا أُتَفَضُّ الْعُصْفُورُ بِإِلَهِ الْقَطْرِ

= الشاهد فيه : قوله « نوم » فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد ، لكن زمانهما غير واحد ؛ لأنها تخلع قبل النوم ؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل ، ولم يجوز فيه أن يكون منصوباً ؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن ، وهو منتف هنا كما علمت .

١٠٢ - هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وقد أنشده المؤلف في شنور الذهب (رقم ١١٠) وفي أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٤) والأشموني (رقم ٤٢٨) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله :

لِلسَّيْلِ بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأَخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ

اللغة : « تعروني » تنزل بي وتصيني « ذكراك » الذكرى - بكسر النال - التذكر ، والخطور بالبال « هزة » بكسر الهاء - حركة واضطراب « انتفض » تحرك واضطرب « القطر » المطر .

العتى : يصف ما يحدث له عندما يذكرها ، فيقول : إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيلبل جسده .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لتعروني » اللام هي المزحلقة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « لذكراك » اللام حرف جر ، ذكرى : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر . و ذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر ، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة =

فإنَّ الذكري هي علةُ عُرُوِّ الهزّة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ، ففاعل العروّ هو الهزّة ، وفاعل الذكري هو المتكلم ؛ لأن المعنى لذكري إياك ؛ فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لَتَرَكِبُوهَا وَزَيْنَةً ^(١)) فإن (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها ، وهو علةُ خلق الخليل والبغال والحير ، وجرى به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعلُ الركوب بنو آدم ، وجرى بقوله جل ثناؤه (وَزَيْنَةً) منصوباً لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى .

ص - وَالْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ : مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى « فِي » مِنْ اسْمِ زَمَانٍ كَ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، أَوْ حِينًا ، أَوْ أُسْبُوعًا » ، أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مُبْتَهَمٍ ، وَهُوَ : الْجِهَاتُ السَّتُّ : كَالْأَمَامِ ، وَالْفَوْقِ ، وَالْيَمِينِ ، وَعَكْسِهِنَّ ، وَنَحْوُهُنَّ : كَعِنْدَ ، وَوَلَدَى ، وَالْمَقَادِيرُ : كَالْفَرَسِخِ ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلِهِ ، كَ « قَوَّدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ » .

ش - الرابعُ من المفعولات : المفعولُ فيه ، وهو المسمى ظرفاً .

وهو : كلُّ اسمِ زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى « فِي » كقولك : صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وجِلستُ أمامك .

== كانتفاض العصفور « بالله » بلل : فعل ماضٍ ، والماء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به « القطر » فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور .

الشاهد فيه : قوله « لتذكراك » فإن اللام حرف دال على التعليل ، والتذكر علة لعرو الهزّة ، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزّة ، لكن لما كان العامل الذي هو تعرفوني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل ، ولم يجوز أن ينصب على أنه مفعول لأجله ؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً .

(١) من الآية ٨ من سورة النحل .

وَعُلِمَ مَا ذَكَرْتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الظُّرُوفِ (يَوْمًا) وَ (حَيْثُ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا)^(١) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٢) فَإِنَهُمَا وَإِنْ كَانَا زَمَانًا وَمَكَانًا ، لَكِنَهُمَا لَيْسَا عَلَى مَعْنَى «فِي» ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُمْ يَخَافُونَ نَفْسَ الْيَوْمِ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ نَفْسَ الْمَكَانِ الْمُسْتَحَقَّ لَوْضَعِ الرِّسَالَةِ فِيهِ ؛ فَهَذَا أَعْرَبَ كُلِّ مِنْهُمَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَعَامِلٌ (حَيْثُ) فَعَلٌ مُقَدَّرٌ دَلَّ عَلَيْهِ (أَعْلَمُ) أَى : يَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمَا أَيْضًا نَحْوُ : (أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَرَوْنَ غُيُوبًا أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(٣) لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى «فِي» لَكِنَّهُ لَيْسَ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبَلُ النِّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُخْتَصِّ مِنْهَا وَالْمَعْدُودِ وَالْمَبْهُمِ ، وَنَعْنَى بِالْمُخْتَصِّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِمَتَى ، كَيَوْمِ الْخَمِيسِ ، وَبِالْمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لَكُمْ ، كَالْأَسْبُوعِ ، وَالشَّهْرِ ، وَالْحَوْلِ ، وَبِالْمَبْهُمِ مَا لَا يَقَعُ جَوَابًا لِشَيْءٍ مِنْهُمَا ، كَالْحَيْنِ ، وَالْوَقْتِ .

وَأَنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ لَا يَنْتَصِبُ مِنْهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا مَا كَانَ مُبْهِمًا .
وَالْمَبْهُمُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ :

أَحَدُهَا : أَسْمَاءُ الْجِهَاتِ السَّتِّ ، وَهِيَ : الْفَوْقُ ، وَالتَّحْتَ ، وَالْأَعْلَى ، وَالْأَسْفَلَ ، وَالْيَمِينَ ، وَالشَّمَالَ ، وَذَاتِ الْيَمِينِ ، وَذَاتِ الشَّمَالِ ، وَالْوَرَاءِ ، وَالْأَمَامِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)^(٤) (قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا)^(٥) . (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)^(٦) (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَّوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ)

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ (الدَّهْرُ = هَلْ أَتَى) .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٢٤ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ (٣) مِنَ الْآيَةِ ١٢٧ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٧٦ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ (٥) مِنَ الْآيَةِ ٤٢ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ

(٦) مِنَ الْآيَةِ ٣٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ

ذَاتَ الشَّمَالِ) (١) (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ) (٢) وقولِي : « وعكسهنَّ » أشرتُ به إلى الورااء والتحت والشمال ، وقولِي : « ونحوهن » أشرتُ به إلى أن الجهات وإن كانت ستاً ، لكن ألفاظها كثيرة ، ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها ، كعندَ ولَدَى .

الثاني : أسماء مقادير المساحات ، كالفرسخ ، والميل ، والبريد .
الثالث : ما كان مَصُوغاً من مصدر عامله كقولك : « جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ » فاجلسُ : مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست ، قال الله تعالى : (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) (٣) ولو قلت « ذهبت مجلسَ زَيْدٍ » أو « جلست مذهب عمرو » لم يصح ؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله .

ص — وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ : أَسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيفُ عَلَى الْمَعِيَةِ مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » و« أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ »
ش — خرج بذكر « الأسم » الفعل المنصوبُ بعد الواو في قولك « لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ » فإنه على معنى الجمع : أى لا تفعل هذا مع فعلك هذا ، ولا يسمى مفعولاً معه ؛ لكونه ليس اسماً ، والجملةُ الحالية في نحو « جاء زيدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ » فإنه وإفي كان المعنى على قولك جاء زيدٌ مع طلوع الشمس ، إلا أن ذلك ليس باسم ، ولكنه جملة ، وبذكر « الفضلة » ما بعد الواو في نحو « اشتركَ زيدٌ وَعَمْرُو » فإنه عمدةٌ ؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لا يقال « اشتركَ زيدٌ » لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ، وبذكر الواو ما بعد « مع » في نحو « جاءني زيدٌ مع عمرو » وما بعد الباء في نحو « بعثتكَ الدارَ بأناها » ، وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو « جاء زيدٌ وَعَمْرُو » إذا أريد مجرد العطف .

(١) من الآية ١٧ من سورة الكهف (٢) من الآية ٧٩ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

وقولى « مسبوقة — إلخ » بيان لشرط المفعول معه ، وهو : أنه لا بد أن يكون مسبوقا بفعل ، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه ؛ فالأول كقولك : « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » وقول الله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(١) والثانى كقولك « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ » ولا يجوز النصبُ فى نحو قولهم « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » خلافاً للصيمرى ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل . وكذلك لا يجوز « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » بالنصب ؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو « أَشِيرُ » لكنه ليس فيه حروفه .
 ص — وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ ، كَقَوْلِكَ « لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ » وَمِنْهُ « قُمْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وَيَضَعُفُ فِي نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » .
 ش — للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما فى معناه حالات :

إحداها : أن يجب نصبه على المفعولية ، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوى أو صناعى ؛ فالأول كقولك « لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ » وذلك لأن المعنى [على العطف] لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهذا تناقض ، والثانى كقولك « قُمْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٢) وأما الثانى فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المنخفض إلا بإعادة الخافض ، كقوله تعالى : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٣) ومن النحويين من لم يشترط فى المسألتين شيئاً ؛ فعلى قوله يجوز العطف ، ولهذا قلت « على الأصح فيهما » .
 والثانية : أن يترجح المفعول معه على العطف ، وذلك نحو قولك : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وذلك لأنك لو عطفت « زَيْدًا » على الضمير فى « كُنْ » لزم أن

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنین

يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبتك بأن يكون معه كالأنح ، قال الشاعر :

١٠٣ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْبِكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

وقد استفيد من تمثيلي : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَنْحِ » أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وإلا لَقُدَّتْ كَالْأَخْوَيْنِ ، هذا هو الصحيح ،

١٠٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٧) والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيديويه في الكتاب (١ - ١٥٠) وكما أنشده جار الله الزمخشري في المفصل (١ - ١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد مجزؤه في كلة للأقوع القشيري .

اللغة : « السكيتين » تثنية كلية - بضم السكاف وسكون اللام - وهى لحم أحمز لاصق بعظم الصلب عند الحاصرتين « الطحال » بوزن كتاب - وهو دم منعقد ، وهو من مشمولات الحشا .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه ، مبنى على السكون في محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « وبني » الواو واو المعية ، بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأبى من « أيبكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على جمع المخاطب « مكان » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وهو مضاف و « السكيتين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف جر « الطحال » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمكان ؛ لاشتماله على راحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذى يسوغ العطف ؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بنى أيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان السكيتين من الطحال ، وليس هذا مراد الشاعر ؛ فلذلك ترجح النصب ؛ ليدل على المراد .

ومن نص عليه ابنُ كَيْسَانَ ، والسَّمَاعُ والقياس يقتضيانهُ ، وعن الأَخْفَشِ إجازةً مطابقتَهُما قياساً على العطف ، وليس بالقوى .

والثالثة : أن يترجح العطفُ وَيَضَعُفُ المفعولُ معه ، وذلك إذا أمكن العطفُ بغيرِ ضعفٍ في اللفظ ، ولا ضعفٍ في المعنى ، نحو « قامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ؛ لأن العطفُ هو الأصلُ ولا مُضَعَّفَ له ، فيترجح .

ص - بابُ الحَالِ ، وَهُوَ : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ ، كـ « ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا » .

ش - لما انتهى الكلام على المفعولات ، شَرَعْتُ في الكلام على بقية المنصوبات ؛ فمنها الحَالُ ، وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط ، أحدها : أن يكون وَصفاً ، والثاني : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف ، وذلك كقولك : « ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا » .

فإن قلت : يَرِدُ على ذكر الوصف نحو قوله تعالى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ ^(١)) ؛ فإن (ثُبَاتٍ) حالٌ ، وليس بِوَصْفٍ ، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمَسَّ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا) ^(٢) ، وقول الشاعر :

١٠٤ - لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيْتٍ إِتْمَا أَلْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء ، ومن الآية ١٨ من سورة لقمان .

١٠٤ - هذان البيتان من كلام عدى بن الرعلاء .

اللغة : « ميت » وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ، ومرة رابعة بالتشديد ، وقد اختلف العلماء ؛ فقيل : التشديد والتخفيف لغتان ، والمعنى واحد ، وقيل : المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد ، والتخفيف معناه الذي فارق الحياة ، وقيل عكسه « كشيئاً » حزينا « كاسفاً باله » أراد به المتغير الحال « الرجاء » الأمل ، ويقع في بعض النسخ محرفاً « قليل الرخاء » .

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

فإنه لو أسقط (مرحا) ، و « كثيبا » فسَدَ المعنى ؛ فيبطل كون الحال فضلة ، وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)^(١) قلت : (ثبات) في معنى متفرقين ؛ فهو وَصَفَ تقديرًا ، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحدُّ المذكور للحال المبيِّنة لا المؤكِّدة .
ص - وشرطها : التَّنْكِيرُ .

ش - شرط الحال : أن تكون نكرة ؛ فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة ، وذلك كقولهم : « ادخلوا الأول فالأول » ، و « أرسلمها ألعراك » ، وقراءة بعضهم : (لِيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ)^(٢) بفتح الياء وضم الراء ، وهذه المواضع ونحوها

= الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسمه « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « فاستراح » الفاء عاطفة ، استراح : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على جملة الصلة « ميت » الباء حرف جر زائد ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إعمأ » أداة حصر « الميت » مبتدأ « ميت » خبر المبتدأ ، وهو مضاف ، و « الأحياء » مضاف إليه « إعمأ » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من » اسم موصول خبر ، « يعيش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « كثيباً » حال من الضمير المستتر في يعيش « كاسفاً » حال ثانية « باله » بال : فاعل بكاسف ، لأنه اسم فاعل ، وضمير الغائب مضاف إليه « قليل » حال ثالثة ، وهو مضاف و « الرجاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « الميت من يعيش كثيباً كاسفاً باله قليل الرجاء » فإن هذه الأحوال لا يستغنى الكلام عنها ؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام : إنما الميت من يعيش ، وهذا تناقض لأنك حملت الشيء على ضده ، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى ، فقولنا في تعريف الحال « فضلة » يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه ، كما هو المشهور ، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى .

(٢) من الآية ٨ من سورة المنافقين

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة

مُخَرَّجَةً عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَكَقَوْلِهِمْ : « اجْتَهِدْ وَحَدِّكَ » وَهَذَا مُؤَوَّلٌ بِمَا لَا إِضَافَةَ فِيهِ ، [وَالتَّقْدِيرُ : اجْتَهِدْ مُنْفَرِداً] .

ص — وَشَرَطُ صَاحِبِهَا : التَّعْرِيفُ ، أَوْ التَّخْصِيسُ ، أَوْ التَّمْيِيزُ ، أَوْ التَّأْخِيرُ ، نَحْوُ : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ، (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءَ السَّائِلِينَ) ، (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) .

* لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ *

ش — أَى : شَرَطُ صَاحِبِ الْحَالِ وَاحِدٌ مِنْ أُمُورِ أَرْبَعَةٍ :

الأول : التَّعْرِيفُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)^(١) ، فَخُشَعًا : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَخْرُجُونَ) ، وَالضَّمِيرُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ .

والثاني : التَّخْصِيسُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءَ السَّائِلِينَ)^(٢) فَسِوَاءَ : حَالٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً ، لَكِنَّهَا مُخَصَّصَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَيَّامٍ .

والثالث : التَّمْيِيزُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ)^(٣) فَجَمَلَةٌ (لَهَا مُنْذِرُونَ) حَالٌ مِنْ قَرْيَةٍ ، وَهِيَ نَكْرَةٌ عَامَةٌ ؛ لَوْقُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ .

والرابع : التَّأْخِيرُ عَنِ الْحَالِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

— ١٠٥ — لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

(١) من الآية ٧ من سورة القمر (٢) من الآية ١٠ من سورة فصلت

(٣) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء

١٠٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وقد أنشده سيويوه (ج ١ ص ٢٧٦) وأنشد المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كله في شذور الذهب مرتين (رقم ٧) والأشتموني في باب الحال (رقم ٤٧٢) .

اللغة : « طلل » الطلل : هو ما بقي شاخصاً من آثار الديار « موحشاً » اسم فاعل فعله « أوحش المنزل » إذا خلا من أهله « خلل » بكسر الخاء وفتح اللام — جمع خلة ، وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف .

الإعراب : « لمية » اللام حرف جر ، مية : مجرور باللام ، وعلامة جره الفتحة =

ف « موحشاً » حالٌ من « طلل » ، وهو نكرة ؛ لتأخيره عن الحال .
ص — بَابُ : وَالتَّمْيِيزُ ، وَهُوَ : اِسْمٌ ، فَضْلَةٌ ، نَكْرَةٌ ، جَامِدٌ ، مُقَسَّرٌ
لَمَّا اُنْتَبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ .

ش — من المنصوبات : التمييز ، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور ، أحدها : أن يكون
اسماً ، والثاني : أن يكون فضلة ، والثالث : أن يكون نكرة ، والرابع : أن يكون فضلة ،
والخامس : أن يكون مفسراً لما أنبهم من الذوات .
فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف له في الأمرين الآخرين ؛

= نيابة ربن السكرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم « موحشاً » حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « طلل » مبتدأ
مؤخر ، وهو صاحب الحال « يلوح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى طلل ، والجملة في محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ؛
وضمير الطلل اسمه « خلل » خبر كأن ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر
في يلوح .

الشاهد فيه : قوله « موحشاً طلل » فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من
النكرة ، والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى ؛ ولنا فيه مقال طويل
ذكرنا يرضه في شرحنا « على أوضح المسالك » عند الكلام على هذا الشاهد ، ونقول
لك ها : إن هذه النكرة قد وصفت بجملة « يلوح » وفاعله ؛ فالمسوغ ههنا كالمسوغ في نحو
قوله تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت : (في أربعة أيام سواء) وهو التخصيص . ثم
إن هذه النكرة مبتدأ ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه ، وخير من هذا البيت في
الاستشهاد به قول الشاعر ، وهو من شواهد سيوبه :

وَبِالجِسمِ مِــــنِّي بَينًا لَوْ عَاصَمْتَهُ شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ
فَينَا : حال من قوله شحوب ؛ وهو نكرة ؛ والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه
عليها ؛ ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد ،
والعلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيوبه الذي يجيز مجيء الحال من المنتدأ

لأن الحال مشتق مبين للهيئات ، والتمييز جامد مبين للذوات ^(١) .

ص — وَأَكْثَرُ وَقُوْعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ ، كـ « جَرِيْبٍ نَخْلًا » و « صَاعٍ تَمْرًا »
و « مَنَوِيْنٍ عَسَلًا » وَالْعَدَدِ ، نَحْوُ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) (تَسْعُ وَتَسْعُونَ نَجْعَةً)
وَمِنْهُ تَمْيِيْزُ « كَمْ » الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ ، نَحْوُ « كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ » فَأَمَّا تَمْيِيْزُ
الْخَبْرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيْزِ الْمَائَةِ وَمَا فَوْقَهَا ، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيْزِ الْعَشْرَةِ
وَمَا دُونَهَا . وَلَكَ فِي تَمْيِيْزِ الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ ، وَيَكُونُ
التَّمْيِيْزُ مُفَسَّرًا لِلنِّسْبَةِ : مُحْوَلًا كـ (اسْتَعَلَّ الرَّأْسُ سُيْبًا) (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عِيُونًا)
و (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا) أَوْ غَيْرَ مُحْوَلٍ ، نَحْوُ : امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً ، وَقَدْ يُوْءُ كَدَانٍ ،
نَحْوُ (وَلَا تَمْشُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) وَقَوْلُهُ : * مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا *
وَمِنْهُ * بِئْسَ الْفَجَلُ فَجَلُهُمْ فَجَلًا * خِلَافًا لِسَيَبَوِيْهِ .

ش — التمييز ضربان : مُفَسَّرٌ لِمَفْرَدٍ ، وَمُفَسَّرٌ نِسْبَةً .

فمفسر المفرد له مَظَانُّ يقع بعدها :

أحدها : المقادير ، وهى عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ، كـ « جَرِيْبٍ نَخْلًا »

(١) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور : الأول : أن كل واحد منهما اسم ، والثانى :
أن كل واحد منهما فضلة ، والثالث : أن كل واحد منهما نكرة ، والرابع : أن كل واحد
منهما منصوب ، والخامس : أن كل واحد منهما مفسر لما قبله .

ويفترقان فى خمسة أمور أيضاً ، أولها : أن الحال يفسر هيئة صاحبه والتمييز يفسر ما
انهم من ذات أو نسبة ، وثانيتها : أن الأصل فى الحال أن يكون مشتقاً والأصل فى التمييز
أن يكون جامداً ، وقد يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه ، وثالثها : أن الحال
يأتى ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لايجىء على واحد منها ،
ورابعها : أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله ؛ قياساً ، وأما التمييز فلا يكون
مؤكداً لأحدهما على ماذهب إليه الجمهور ، وسنعرض لهذا مرة أخرى فى هذا الباب ،
وخامسها : أن الحال قد يكون مستغنى عنه كما فى الشاهد (رقم ١٠٤) والتمييز لا يكون
بهذه المنزلة .

والكَيْلِ كـ «صَاعِ تَمْرًا» والوزن كـ «مَتَوَيْنٍ عَسَلًا» .

الثاني : العدد ، كـ «أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا» ومنه قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) ^(١) وهكذا حكم الأعداد من الأَحَدِ عَشَرَ إلى التَّسْعَةِ والتسعين ، وقال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً) ^(٢) وفي الحديث «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا» وَفَهُمْ مِنْ عَطْفِي فِي الْمَقْدَمَةِ الْعَدَدِ عَلَى الْمَقَادِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْحَقِيقِينَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَادِيرِ مَا لَمْ تَرُدْ حَقِيقَتُهُ ، بَلْ مَقْدَارُهُ ، حَتَّى إِذَا تَصَحَّحَ إِضَافَةُ الْمَقْدَارِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ الْعَدَدُ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلِ زَيْتًا ، وَلَا تَقُولُ : عِنْدِي مَقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلًا ، إِلَّا عَلَى مَعْنَى آخَرَ ^(٣) .

ومن تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية ^(٤) ، وذلك لأن « كم » في العربية كناية

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف (٢) من الآية ٣٣ من سورة ص

(٣) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلا ، مثلا ، فتقول : عندي مقدار عشرين رجلا ، تريد أن عندك من لو وزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد ، وهذا معنى مجازي كما هو واضح ، وانظر إلى قول ابن دريد :

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوَاحِدٍ وَوَاحِدٌ كَأَلْفٍ إِنْ أَمُرْتَعْنَى

(٤) الفرق بين « كم » الاستفهامية وتمييزها و « كم » الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه الأول : أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر ، وقد يختلف الحال في كل منهما . والثاني : أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً . والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سعة الكلام والفصل بين الخبرية وتمييزها لا يقع إلا في الضرورة ، والرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه ، وفي كل منهما خلاف ، ولكن ما ذكرناه هو مذهب الجمهور ، والخامس أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا ، تقول : كم رجلا جاءني لارجل ولارجلين ، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك . والسادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب ، ويجوز فيه الرفع مطلقاً ، والخبرية لا تحتاج إلى جواب . والسابع : أن الخبرية تختص بالماضي مثل « رب » أما الاستفهامية فلا تختص به فتقول « كم عبداً سأملكه » على معنى التكثير ، والثامن : أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والنكذب بخلاف الاستفهامية والتاسع : أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة =

عن عَدَدٍ مَجْهُولِ الجنس والقدر، وهي على ضربين : استفهامية بمعنى أي عدد، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير، وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد؛ تقول: «كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ» و«كَمْ دَارًا بَنَيْتَ» وتمييز الخبرية مخفوض دائماً، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فادونها، تقول: كَمْ عبيدٍ ملكتُ، كما تقول: عَشْرَةَ أَعْبِدٍ ملكت، وثلاثة أَعْبِدٍ ملكت، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها، تقول: كَمْ عبيدٍ ملكت، كما تقول: مائة عبيدٍ ملكت، وألفَ عبيدٍ ملكت، ويجوز خفض تمييز «كَمْ» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بكم دَرَاهِمٍ اشترَيْتَ، والخالفِضُ له «مِنْ» مضمره، لا الإضافة، خلافاً للزجاج.

الثالث من مظان تمييز المفرد: مادل على مُمَاثِلَةٍ، نحو قوله تعالى: (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)^(١) وقولهم: إن لنا أمثالها إبلاً.

الرابع: مادل على مُغَايِرَةٍ، نحو: إن لنا غَيْرَهَا إبلاً [أو شاء]، وما أشبه ذلك. وقد أشرتُ بقولي «وأكثر وقوعه» إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير. ومفسر النسبة على قسمين: مَحْوَلٌ، وغير مَحْوَلٌ.

فالْمَحْوَلُ على ثلاثة أقسام: محمول عن الفاعل، نحو (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)^(٢) أصله اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ، فجعل المضافُ إليه فاعلاً، والمضافُ تمييزاً، ومَحْوَلٌ عن المفعول، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)^(٣) أصله: وفجّرنا عُيُونََ الْأَرْضِ، ففَعْلٌ فيه مثل ما ذكرنا، ومحمول عن مُضَافٍ غيرها، وذلك بعد أفعَلِ التفضيل الخبر به عما

= الاستفهام بخلاف الخبرية فلا يقترن البدل منها بالهزمة. والعاشر: أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما — ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا — فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية ويجوز جره، إما بحرف جر وإما بالإضافة.

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف (٢) من الآية ٤ من سورة ص

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر

هو مغاير للتمييز، وذلك كقولك «زَيْدٌ أ كَثْرُ مِنْكَ عَلِماً» أصله: عَلِمُ زَيْدٌ أ كَثْرُ، وكقوله تعالى: (أَنَا أ كَثْرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا^(١))، فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ هُوَ عَيْنَ الْحَبْرِ عَنْهُ وَجِبَ خَفْضُهُ بِالْإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ «مَالُ زَيْدٍ أ كَثْرُ مَالٍ» إِلَّا إِنْ كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُضَافًا إِلَى غَيْرِهِ فَيَنْصَبُ، نَحْوُ «زَيْدٌ أ كَثْرُ النَّاسِ مَالًا». وَغَيْرُ الْحَوْلِ نَحْوُ «أَمْتَلًا الْإِنَاءَ مَاءً» وَهُوَ قَلِيلٌ .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات، مثال ذلك في الحال قوله تعالى: (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ^(٢)) (ثُمَّ وَلْيَسْتَمِمْ مُدْبِرِينَ^(٣)) (وَيَوْمَ أُبْقِثُ حَيًّا^(٤)) (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا^(٥)) وقال الشاعر:

١٠٦ — وَتُضَىٰ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجِمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلِّ نِظَامُهَا

(١) من الآية ٣٤ من سورة الكهف (٢) من الآية ٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٢٥ من سورة التوبة (٤) من الآية ٣٣ من سورة مريم

(٥) من الآية ١٩ من سورة المل

١٠٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، يصف بقرة من بقر الوحش .

اللغة: «تضى» يريد أنها شديدة البياض «وجه الظلام» أوله «جمانة» بضم الجيم اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد به الغواص «نظامها» أى: خيطها .

الإعراب: «تضى» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «في وجه» جار ومجرور متعلق بتضى، ووجه مضاف و«الظلام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «منيرة» حال من فاعل تضى المستتر فيه «كجمانة» جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل تضى، وإما خبر مبتدأ محذوف، وجمانة مضاف، و«البحري» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «سل» فعل ماض مبني للمجهول «نظامها» نظام: نائب فاعل سل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة البحري مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله «منيرة» فإنه حال من فاعل تضى، على ما عرفت في الإعراب، ومعنى هذه الحال قد فهم من قوله «تضى» لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها .

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ^(١))
 (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ، قَتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ^(٢))
 وقول أبي طالب :

١٠٧ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
 ومنه قول الشاعر :

١٠٨ — وَالتَّغْلِيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَخْلُ فَخْلُهُمْ فَخْلًا ، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

(١) من الآية ٣٥ من سورة التوبة (٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف
 واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين السكريميتين ليس كإكيد الحال ؛ فإنك قد عرفت
 أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو (فتبسم ضاحكا) أما التمييز فلا يكون مؤكداً لعامله
 لأن (شهراً) تمييز لقوله سبحانه (اثنا عشر) وهو العامل في التمييز ؛ وليس التمييز مؤكداً
 للثاني عشر ، بل هو مبين له ، وإنما هو مؤكداً لقوله سبحانه (إن عدة الشهور) وليس
 هو العامل فيه ، وكذلك الآية الثانية .
 ١٠٧ — هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ،
 ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
 ومفرداته ومعناه في غاية الظهور .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل ،
 والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد
 ونصب « دين » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محمد » مضاف
 إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من خير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وخير
 مضاف ، و « أدیان » مضاف إليه ، وهو مضاف و « البرية » مضاف إليه ، وأن مع ما
 دخلت عليه في تاويل مصدر مجرور بالياء ، والجار والمجرور متعلق بعلم « ديناً » تمييز
 منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ديناً » فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب ، وهو مؤكد لما سبقه ،
 ومما أسلفنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو « خير »
 ١٠٨ — هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ،
 وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧١) .

اللغة : « الفحل » أراد به هنا أباهم « زلاء » بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة - هي
 المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين « منطيق » المراد هنا التي تتأزر بما يعظم عجزتها . =

وسيبويه - رحمه الله تعالى! - يمنع أن يقال «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ» وتأولوا «فحلا» في البيت على أنه حال مؤكدة، والشواهد على جواز المسألة كثيرة؛ فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

ص - والمُسْتَثْنَى بِالْأَمِّنِ كَلَامٌ تَامٌّ مُوجِبٌ، نَحْوُ (فَشَرُّ بُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) فَإِنَّ فُقْدَ الْإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ نَحْوُ (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)

= المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال، حتى إن أمهم لتمنن في الأعمال؛ فيذهب عنها اللحم، ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل - وذلك عند العرب مما تدم به المرأة - فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها.

الإعراب: «التغليبون» مبتدأ أول، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «بئس» فعل ماض دال على إنشاء التلميح مبنى على الفتح لاحتلاله من الإعراب «الفعل» فاعل بئس، مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم «خلهم» محل: مبتدأ مؤخر، وضمير الغائبين العائد إلى التغلبين مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله التغلبون «فحلا» تمييز، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذا إعراب البرد، وعليه الشاهد، وأعربه سيبويه حالا مؤكدة «وأمهم» الواو حرف عطف، أم: مبتدأ، وضمير الغائبين مضاف إليه «زلأ» خبر المبتدأ «منطيق» صفة لزلأ، أو خبر بعد خبر، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره؛ فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع. الشاهد فيه: قوله «فحلا» فإنه عند البرد تمييز، على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد؛ لانفهام معناه مما سبقه، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب «نعم» وهو مما لا يحيزه جمهور النحاة، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم» إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بشكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب، وفي المسألة قولان آخران: أحدهما: أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد، وهو رأى أبي العباس البرد وجماعة، وثانيهما: إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيد الفاعل - كما في بيت الشاهد - لم يجوز الجمع بينهما، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيد الفاعل جاز الجمع بينهما، كما في قول الشاعر:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَبْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامُ

وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِ بَيْنَ ، نَحْوُ (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
 وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْمَةَ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
 أَوْفَقِدَ التَّامَّ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، نَحْوُ (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ) وَيُسَمَّى مُفْرَعًا .
 ش — من المنصوبات : المستثنى في بعض أقسامه .

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلا ، وكانت مسبوقه بكلام تام موجب : وَجَبَ
 بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصبُ المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلًا نحو « قام
 القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » وقوله تعالى : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ^(١)) أو منقطعًا
 كقولك « قام القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا » ومنه في أحد القَوْلَيْنِ ^(٢) قوله تعالى : (فَسَجَدَ

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

(٢) اختلف العلماء في إبليس نعه الله : أهو من جنس الملائكة أم جنس آخر؟ فذهب
 قوم إلى أنه من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بشيئين : الأول : أحاديث وردت في
 هذا المعنى تدل على أنه من جنسهم ، والثاني : استثناءه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب
 العزيز ، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلًا بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ،
 وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى
 من الآية ٥٠ من سورة الكهف (إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ) ووردوا
 الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول ، ووردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على
 أنه من جنسهم ، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية ، ومنه قول النابغة الذبياني :

يَادَارَ مَيِّةً بِالْعَمَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ أَقْوَتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
 وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا كَتَى أُسَائِلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
 إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالتَّوئِيَّ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَادِ

فإنه استثنى الأوارى من أحد ، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن ، مثل قوله تعالى
 من الآية ١٥٨ من سورة النساء : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) وقوله جل شأنه
 من الآيتين ٤٣ و ٤٤ من سورة يس : (وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقِذُونَ ، إِلَّا
 رَحْمَةً مِنَّا) وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد واف من الآيات لم يجز إنكاره . =

أَمَلَانِكُهُ كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ (١) .

فلو كانت المسألة بجملها، ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يجلو : إما أن يكون لاستثناء متصلًا ، أو منقطعاً :

فإن كان متصلًا جاز في المستثنى وجهان : أحدهما : أن يجعل تابعاً للمستثنى منه ، على أنه بدلٌ منه بدل بعضٍ من كل عند البصريين ، أو عطف نَسَقٍ عند الكوفيين ، والثاني أن ينصب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والإيتباع أجود منه ، ونعني بغير الإيجب النفي والنهي والاستفهام ، مثال النفي قوله تعالى : (مَا فَعَلْتُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (٢) قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في (ما فعلوه) وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ، ومثال النهي قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَ) (٣) قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) وقرأ الباقيون بالنصب على الاستثناء ، وفيه وجهان : أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد) وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح ؛ لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي ، والثاني : أن يكون مستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجباً ، ومثال الاستفهام قوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ) (٤) قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في (يقنط) ولو قرىء « إِلَّا الضَّالِّينَ » بالنصب على الاستثناء لجاز ، ولكن القراءة سنة متبعة .

= وإذا هلمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح « في أحد القولين » فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعاً ، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلًا ، والاستشهاد بالآية على المذهب الأول .

- (١) من الآيتين ٣٠ : ٣١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء
(٣) من الآية ٨١ من سورة هود (٤) من الآية ٥٦ من سورة الحجر

وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهلُ الحجاز يوجبون النصب فيقولون « ما فيها أحد إلا حماراً » وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)^(١) وبنو تميم يميزون النصب والإبدال ، ويقرهون (إلا اتباع الظن) بالرفع ؛ على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لأن انخفاض له « من » الزائدة ، و (اتباع الظن) معرفة موجبة ، و « من » الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)^(٢) . وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً ، أى : سواء كان الاستثناء منقطعاً ، نحو « ما فيها إلا حماراً أَحَدٌ » أو متصلاً نحو « ما قام إلا زيداً القوم » قال الكُمَيْتُ :

١٠٩ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء (٢) من الآية ٣ من سورة الملك

١٠٩ - هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨) . اللغة : « شيعة » أشياع وأنصار ، أشايهم وأجرى معهم فيما يذهبون إليه « مذهب الحق » يروى في مكانه « مشعب الحق » والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق . الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » منصوب على الاستثناء من شيعة ، وهو مضاف و « أحمد » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « لى » خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » منصوب على الاستثناء ، ومذهب مضاف و « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتدأ مؤخر . الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى في الموضعين ؛ لأنه مقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالى شيعة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق .

وإنما امتنع الإتيان في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .

وإن كان الكلام السابق على « إلا » غير تامّ - ونعني به أن لا يكون المستثنى منه مذكوراً - فإن الأسم المذکور والواقع بعد « إلا » يُعْطَى ما يستحقه لولم توجد « إلا » فيقال : « ما قام إلا زيدٌ » بالرفع ، كما يقال : ما قام زيدٌ ، و « ما رأيتُ إلا زيداُ » بالنصب ، كما يقال : ما رأيتُ زيداُ ، و « ما مررتُ إلا بزيداُ » بالجر ، كما يقال : ما مررتُ زيد ، ويسمى ذلك استثناء مُفْرَغًا ؛ لأن ما قبل « إلا » قد تفرَّغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه ، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف ؛ فتقدير « ما قام إلا زيد » : ما قام أحد إلا زيد ، وكذا الباقي .

ص - وَاسْتَثْنَيْ بغيرِ وَسْوَى خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِاعْرَابِ الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ «إِلَّا» وَبِحَلَا وَعَدَا وَحَاشَا نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ ، وَبِمَا خَلَا وَبِمَا عَدَا وَأَيْسَ وَلَا يَكُونُ نَوَاصِبَ .

ش - الأدوات التي يستثنى بها - غير إلا - ثلاثة أقسام : ما يخفض دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما يخفض تارة وينصب أخرى .

فأما الذي يخفض دائماً فغيرٌ وسوى ؛ تقول : « قامَ القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ » و « قام القومُ سوى زَيْدٍ » بخفض زيد فيهما ، وتُعرَّب « غير » نفسها بما يستحقه الأسمُ الواقع بعد « إلا » في ذلك الكلام ؛ فنقول : « قامَ القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ » بنصب غير ، كما تقول : قامَ القَوْمُ إلا زيداُ ، بنصب زيد ، وتقول « ما قامَ القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ » و « غَيْرُ زَيْدٍ » بالنصب والرفع ، كما تقول : ما قام القوم إلا زيداُ ، وإلا زيدٌ ، وتقول « ما قام القَوْمُ غَيْرَ حَارٍ » بالنصب عند الحجازيين ، والنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقيسُ ، وهكذا حكم « سوى » خلافاً لسيبويه ؛ فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً .

الثاني : ما يَنْصِبُ فقط ، وهو أربعة : ليس ، ولا يكون ، وما خلا ، وما عدا .
تقول : « قاموا ليس زيداُ » و « لا يكون زيداُ » ، و « ما خلا زيداُ » و « ما عدا زيداُ » ،

وفي الحديث : « ما أنهرَ الدَّمُ وذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلُّوا ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ »
وقال لبيد :

١١٠ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ - مَا خَلَا اللَّهَ - بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ

وانتصابه بعد « ليس » و « لا يكون » على أنه خبرها ؛ واسمها مستتر فيهما [أى وجوباً] ، وانتصابه بعد « ما خلا » و « ما عدا » على أنه مفعولها ، والفاعل مستتر فيهما .

الثالث : ما يخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية ؛ فإن قدرتها حروفاً خفضت بها المستثنى ، وإن قدرتها أفعالا نصبت بها على المفعولية ، وقدرت الفاعل مضمراً فيها .

١١٠ - هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣) .
اللغة : « لا محالة » أى : لا احتيال ، والمراد لا بد ولا فرار .

الإعراب : « ألا » أداة استفقاح وتنبية « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « شئ » مضاف إليه « ما » مصدرية « خلا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم ، مفعول به لحلا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « باطل » خبر المبتدأ « وكل » الواو حرف عطف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و « نعم » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « محالة » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا محالة موجودة ، مثلا ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « ما خلا » ؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً ، وذلك لأن « ما » هذه مصدرية وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ، فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوباً ؛ لأنه إنما يجوز جره إذا كان « خلا » حرفاً ، و « خلا » لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدرى ، وبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على « أوضح المسالك » ولا يليق ذكره في هذه اللمحة اليسيرة .

ص - باب، يُخْفَضُ الْأَسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، وَالْبَاءُ لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصِّمًا بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رَبُّ، وَمُدٌّ، وَمُنْدٌ، وَالْكَافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ الْقَسَمِ، وَتَاوُوهُ.

ش - لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات، شرعت في ذكر الجرورات، وقسمت الجرورات إلى قسمين: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.

والحروف الجارّة عشرون حرفاً، أسقطت منها سبعة، وهي: خلا، وعدا، وحاشا، ولعلّ، ومتى، وكى، ولولا. وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأولى لأنّ ذكرتها في الاستثناء، فاستغنت بذلك عن إعادتها. وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها. وذلك لأن «لعل» لا يجرّ بها إلا عقيل قال شاعرهم:

١١١ - لعلّ الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

١١١ - هذا البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٨٨) والأشموني (رقم ٥٢٢). اللغة: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح، على أن يكون المصدر المنسبك بدلا من «شيء» المجرور بالباء، ويجوز فيها الكسر. على أن تكون الجملة استثنائية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التعميم «شريم» هي المرأة المفضاة التي أخذ مسلكاها، ويقال فيها: شرماء، وشروم - بفتح الشين - أيضاً. المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلا تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب توكيد التعميم بما يشبه المدح.

الإعراب: «لعل» حرف ترج وشبيه بالزائد «الله» مبتدأ، مرفوع بضمّة مقدرّة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، «فضلكم» فضل: فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبنى على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا» جار ومجرور متعلق بفضل «بشيء» جار ومجرور متعلق بفضل أيضاً، «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، =

و «متى» لا يجرّ بها إلا هذيل ، قال شاعرهم ، يصف السحاب :
 ١١٢ - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجِجٍ خُضِرٍ لَهْنٌ نَثِيجٌ

== والميم علامة على جمع المحاطب «شريم» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من «شئ» .

الشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث جر بلعل ما بعدها لفظا ، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ ، كما أوضحناه في إعراب البيت ، والجر بلعل لغة عقيل دون سائر العرب ، ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي ، ويقال : إنه لسهل الغنوي :

فَقَلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعَ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ
 ١١٢ - البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقد أشده ابن عقيل (رقم ١٩٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٨٧) وصاحب أدب الكتاب (ص ٥٢٩ بتحقيقنا) والأشموني (رقم ٥٢٣) .

اللغة : « ترفعت » تصاعدت وتباعدت « لجيج » جمع لجة ، بزنة غرفة وغرف ، واللجة : معظم الماء « نثيج » هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة اسمها أم عمرو ، كما ورد في بيت قبل هذا البيت ، بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجيج خضر ، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع ، والبيت المشار إليه هو قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٍ مَاؤُهُنَّ نَثِيجٌ

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب إما على تضمين شرب معنى روى فتكون الباء سيئية ، وإما على أن شرب باق على معناه فتكون الباء بمعنى من الابتدائية، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم « متى » حرف جر بمعنى من « لجيج » مجرور بمعنى ، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من ، وإلا فهذا متعلق بشرب « خضر » صفة للجيج « لهن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نثيج » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

الشاهد فيه : قوله « متى لجيج » حيث استعمل « متى » حرف جر؛ فجرها قوله « لجيج »

و «كى» لا يُجْرُ بها إلا «ما» الاستفهامية ، وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء : « كَيْمَهُ » بمعنى لِمَهُ ، و «لولا» لا يُجْرُ بها إلا الضمير في قولهم : لولائى ، ولولائك ، ولولآه ، وهو نادر ، قال الشاعر :

١١٣ - أومتَ بعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجِجْ

١١٣ - ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبى ربيعة الخزومى القرشى ، ويروى بعده :

أنتَ إلى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكَتَ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجْ
اللغة : « أومت » معناه أشارت ، وأصله أومات ، فسهل الهمزة بقلبها ألفاً ، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين « الهودج » مركب بوضع فوق البعير يركب فيه النساء .

المعنى : يقول : أشارت هذه الفتاة إلى بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقيب ، وحدثتني هذه الإشارة أنها تريد أنها لم تخرج للحج إلا رغبة فى لقاءى ، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هى .

الإعراب : « أومت » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتاء الساكنة علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « بعينها » الباء حرف جر ، عيى : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ، وعيى مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأوماً « من الهودج » جار ومجرور متعلق بأوماً أيضاً « لولائك » لولا : حرف جر لا يحتاج إلى متعلق ، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ (قال الأخفش : مبنى على الفتح فى محل رفع ، وقال سيويه والجمهور : له محلان : أولهما جر بحرف الجر ، وثانيهما رفع بالابتداء ، ولوحظ الأول فجىء به متصلاً) والخبر محذوف وجوباً تقديره : لولائك موجود « فى » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بفي ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتى « العام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أحجج » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا محل لها جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولائك » حيث دخلت « لولا » على الضمير المتصل فجرته محلاً كما هو مذهب سيويه ، وفى هذه المسألة كلام طويل ، ذكرناه مفصلاً فى شرحنا على شرح الأشمونى ، ولا يلىق ذكره بهذه العجالة .

وأنكر اللبرد استعماله ، وهذا البيت ونحوه حجة لسبويه عليه^(١) . والأكثر [في العربية] لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى : (لَوْلَا أُنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)^(٢) .

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حَرْفٍ واحدٍ ، وهو خمسة : الباء ، واللام ، والكاف ، والواو ، والتاء ، وما وضع على حرفين ، وهو أربعة : مِنْ ، وَعَنْ ، وَفِي ، وَمُنْذُ ، وما وضع على ثلاثة أحرف ، وهو ثلاثة : إلى ، وعلى ، وَمُنْذُ . وما وضع على أربعة ، وهو « حَتَّى » خاصةً .

وتنقسم أيضاً إلى ما يَجْرُ الظاهر دون المضمَر ، وهو سبعة : الواو ، والتاء ، وَمُنْذُ ، وَمُنْذُ ، وحَتَّى ، والكاف ، ورُبَّ . وما يجر الظاهر والمضمَر ، وهو البواقي .

ثم الذي لا يجر إلا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجر إلا الزمان ، وهو مذ ، ومنذ ، تقول : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَئِذٍ ، أو منذُ يومِ الجمعة . وما لا يجر إلا النكرات وهو «رُبَّ» تقول : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ ، وما لا يجر إلا لفظ الجلالة ، وقد يجر لفظ الرب مُضَافاً إلى الكعبة ، وقد يجر لفظ الرحمن ، وهو التاء ، قال الله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)^(٣)

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤) :

أَنْظِمِمْعَ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ
وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه ، وهو أيضاً من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَاهَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَنَةِ النَّيْقِ مِنْهُوَى

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الأنبياء

(تَاللهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا) ^(١) وهو كثير ، وقالوا : « تَرَبُّ الكَعْبَةِ لِأَفْعَلَنْ » كذا « وهو قليل ، وقالوا : « تَارَحُنْ لِأَفْعَلَنْ كَذَا » وهو أقلُّ ، وما يجر كل ظاهر ، وهو الباقي .

ص - أو بإضافة اسمٍ على معنى اللام كـ « غلام زيدٍ » أو من كـ « خاتم حديدٍ » أو في كـ « مكر الليل » وتسمى معنوية ؛ لأنها للتعريف أو التخصيص ، أو بإضافة الوصف إلى معموله ، كـ (بألف الكعبة) و « معمور الدار » و « حسن الوجه » وتسمى لفظية ؛ لأنها لجرِّد التَّخْفِيف .

ش - لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت في ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين :

أحدهما : أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها ، ويخرج من ذلك ثلاث صور : إحداها : أن ينتفي الأمران معاً كـ « غلام زيدٍ » الثانية : أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، نحو « كاتب القاضي » و « كاسب عياله » والثالثة : أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة ، نحو « ضرب الأصب » وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية ، وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً ، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو « غلام زيدٍ » والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة كـ « غلام امرأة » .

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام : أحدها : أن تكون على معنى « في » وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو (بل مكر الليل) ^(٢) الثاني : أن تكون على معنى « من » وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف ، ويصح الإخبار به عنه كـ « خاتم حديدٍ » و « باب سايح » بخلاف نحو « يد زيدٍ » فإنه لا يصح أن

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(١) من الآية ٩١ من سورة يوسف

يخبر عن اليد بأنها زيد ، الثالث : أن تكون على معنى اللام ، وذلك فيما بقي ، نحو « غلامٌ زيدٌ » و « يدٌ زيدٌ » .

القسم الثاني : أن يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، ولهذا أيضاً ثلاثُ صورٍ : إضافة اسم الفاعل ، كـ « هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن ، أو غداً » وإضافة اسم المفعول ، كـ « هذا معمورُ الدارِ ، الآن ، أو غداً » وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، كـ « هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ » وتسمى إضافة لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، ألا ترى أن قولك « ضاربُ زيدٍ » أخفُّ من قولك « ضاربُ زيداً » ، وكذا الباقي ، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صح وصف « هدياً » بـ « بالغٍ » مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (هَدِيًّا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ)^(١) ، وصحَّ مجيء « ثانياً » حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (ثِنَايَ عِطْفِهِ)^(٢) .

ص - وَلَا تُجَامِعُ الْإِضَافَةُ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقًا ، وَلَا « أَلٌ » إِلَّا فِي نَحْوِ « الضَّارِبِ بِأُ زَيْدٍ » و « الضَّارِبِ بِوَيْدٍ » و « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَنَانِي » و « الرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ » .

ش - اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التالية للإعراب ، ولا مع الألف واللام ، تقول : جاءني غلامٌ يا هذا ، فتنون ، وإذا أضفت تقول : جاءني غلامٌ زيدٌ ، فتحذف التنوين ، وذلك لأنه يدل على كمال الاسم ، والإضافة تدل على نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً . وتقول : جاءني مُسْلِمَانِ ، و مُسْلِمُونَ ، فإذا أضفت قلت : مسالمك ، ومسالموك ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ)^(٣) (إِنَّكُمْ لَذَانِقُو الْعَذَابِ)^(٤) (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ)^(٥) والأصل : المقيمين ، ولذائقون ،

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الصافات

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٥) من الآية ٣٧ من سورة القمر

ومرسلون، والعلّة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين؛ لكونها قائمة مقام التنوين، وإنما قيّدتُ النون بكونها تاليةً للإعراب احترازاً من نوني المفرد، وجمع التوكسير، وذلك كـنوني حِينٍ وشَيَاطِينٍ، فإنهما متلَوَّانُ بالإعراب، لا تاليان له، تقول: هَذَا حِينٌ يَا فَتَى، وهُوَلاءُ شَيَاطِينٌ يَا فَتَى، فتجد إعرابهما بضمّة واقعة بعد النون؛ فإذا أضفت قلت: آتِيكَ حِينَ طَلُوعِ الشَّمْسِ، وهُوَلاءُ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ، يَأْتِيكَ النون فيهما؛ لأنها متلوة بالإعراب، لا تالية له.

وأما الألف واللام فإنك تقول: جاء الغلام، فإذا أضفت قلت: جاء غلام زيد، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف، فلو قلت «الغلامُ زيدٌ» جمعت على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز.

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضافُ صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكّر؛ فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة.

أحدها: أن يكون المضاف مُتَنَبِّئِي، نحو «الضارِبُ با زَيْدٍ»^(١).

والثاني: أن يكون جمع مذكّر سالماً، نحو «الضارِبُ بُو زَيْدٍ»^(٢).

والثالث: أن يكون المضاف إليه بالألف واللام، نحو «الضارِبُ الرَّجُلِ».

والرابع: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو «الضارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ»

والخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام،

نحو «مررت بالرجل الضاربِ غلامِهِ».

ص — بابٌ، يَفْعَلُ عَمَلٌ فَعْلُهُ سَبْعَةٌ: أَسْمُ الْفِعْلِ، كَتَهَيَّاتٍ، وَصَهْ، وَوَيَّ،

بمعنى: بَعْدَ، وَأَسْكَتْ، وَأَعْجَبُ. وَلَا يُحْدَفُ، وَلَا يُتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَ(كِتَابُ

(١) من ذلك قول عنترة بن شداد العبسي:

وَلَقَدْ حَشَيْتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةَ عَلَيَّ ابْنِي صَمَّصَمِ

السَّائِمِيِّ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمَّهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو من شواهد سيويوه والأشعوني:

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيَهُمْ مِنْ وِرَائِهِمْ نَطْفُ

اللَّهِ عَلَيْكُمْ) مُتَأَوَّلٌ . وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ . وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ
نَحْوُ : * مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي * وَلَا يَنْصَبُ .

ش - هذا الباب معقود للأسماء التي تعملُ عملَ أفعالها ، وهي سبعة : أحدها :
اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

ما سُمي به الماضي كـ « هيهات » بمعنى بَعُدَ ، قال الشاعر :

١١٤ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

وما سُمي به الأمر ، كـ « صَهْ » بمعنى اسكت ، وفي الحديث « إذا قلت لصاحبك

١١٤ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم
٤٦١) وفي شذور الذهب (رقم ٢١٢) .

اللغة : « هيهات » معناه بعد ، وقد روى « أيهات » في المواضع الثلاثة بقلب الهاء همزة
« العقيق » اسم مكان ، ورواه ياقوت « الغزير » بضم الغين وبزاءين ، وقال : هو ماء يقع
عن يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة « خل » صديق ، وهو بكسر الحاء .
المعنى : يقول : بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق وبعد عنا سكانه ، وبعد الأخلاء
الذين كنا نواصلهم فيه .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل . اض بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيهات ، مرفوع بالضممة الظاهرة
« ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون
في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة للموصول « وهيهات »
الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
« خل » فاعل لاسم الفعل « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله »
نواصل : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
نحن ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل
والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » وقوله « هيهات خل » حيث استعمل هيهات في
الموضعين اسم فعل بمعنى بعد ، ورفع به فاعلا كما يرفعها بنفس بعد ؛ فدل ذلك على أن اسم
الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه .

والإمام يخطب صهً فقد لَعَوَتْ « كذا جاء في بعض الطرق .

وما سمي به المضارع ، كـ « وَئِي » بمعنى أَعْجَبُ ، قال الله تعالى : (وَيَسْكَأَنَّه لِايْفَلَحِ الْكَافِرُونَ)^(١) أى أعجب لعدم فلاح الكافرين ، ويقال فيه « وا » قال الشاعر :
 ١١٥ - وا ، بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّما ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
 و « واهاً » قال الشاعر :

١١٦ - واهاً لِسَامِيٍّ مُمٌْ واهاً واهاً يالَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

١١٥ - هذا البيت من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحد اسمه ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٩) .

اللغة : « وا » معناه أعجب « بأبي » يريد أفديك أنت بأبي « الأشنب » الذى فيه الشنب وهو - بفتح الشين والنون جميعاً - عبارة عن رقة الأسنان وعدوبتها ، أو نقط بيض فيها « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب : « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأبي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفوك » الواو حرف عطف ، فو : معطوف على الضمير المنفصل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وفومضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « الأشنب » نعت لفوك ، مرفوع بالضممة الظاهرة « كأنما » كأن : حرف تشبيه ، وما كافة « ذر » فعل ماض مبنى للمجهول « عليه » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل لذر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب حال من « فوك »

الشاهد فيه : قوله « وا » فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مثل « وى » بفتح الواو وسكون الياء ، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوبا ، كالذى يرتفع بنفس أعجب ، فدل ذلك على أن اسم الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذى يكون بمعناه .

١١٦ - نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ونسبه آخرون لأبى النجم الفضل ابن قدامة العجلي ، وروى أبو زيد الأنصارى في نوادره أكثر الأبيات التى يروونها مع =

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معوله ؛ فلا يجوز في « عليك زيداً » بمعنى الزم زيداً ، أن يقال : زيداً عليك ، خلافاً للكسائي ؛ فإنه أجازته محتجاً عليه بقوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله ، أى : الزموه ، وعند البصريين أن (كِتَابَ اللَّهِ) مَصْدَرٌ مَحذُوفٌ الْعَامِلِ ، و (عليكم) جار مجرور متعلق به ، أو بالعامل المقدر ، والتقدير : كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ)^(٢) ؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة .
ومن أحكامه : أنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه ، تقول : « نَزَالٌ نَحْدُثُكَ » بالجزم ، كما تقول : أنزل نحدثك ، وقال الشاعر :

= بيت الشاهد ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن ، وقد أشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦٠) .

اللغة : « واها » معناه أعجب « عيناها » جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثني الألف في الأحوال كلها ، ووقع في بعض نسخ الشرح « ياليت عيناها » وهو صحيح ، بل هو الجاري على اللغة الفصحى ، غير أن الرواة متفقون على روايته بالألف الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلى » جار ومجرور متعلق باسم الفعل « ثم » حرف عطف « واها » اسم فعل كالسابق « واها » توكيد لاسم الفعل الذي قبله « يا » حرف نداء ، والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء ، مثلاً « ليت » حرف تمن ونصب « عيناها » عينا : اسم ليت منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلى مضاف إليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « وفاها » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على اسم ليت ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « واها » في المواضع الثلاثة ، فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل وى ، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوبا تقديره أنا ، كما بيناه في إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) صدر الآية ٢٣ من سورة النساء .

١١٧ - وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
 «مكانك» في الأصل ظرفُ مكانٍ ، ثم نقل عن ذلك المعنى ، وجعل اسماً للفعل ،
 ومعناه : ائْتبتي ، وقوله « تحمدى » مضارع مجزوم في جوابه ، وعلامة جزمه
 حذف النون .

١١٧ - هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مناة ، المعروف بعمرو بن الإطنابة ،
 والإطنابة أمه ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٥٠٣) وأنشده في شذور
 الذهب (رقم ١٧٤) وقال قبل إنشاده : «وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطرى بن الفجاءة» اه
 هذا ، وقبل بيت الشاهد قول الشاعر :

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبِي بِلَائِي وَأَخَذِي أَحْمَدَ بِالثَمَنِ الرَّيِّحِ
 وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضُرِّي هَامَةَ الْبَطْلِ الشُّشِيحِ

اللغة : « جشأت » الحديث عن نفسه ، وجشوءها : نهوضها وثورانها من فزع أو
 حزن « جاشت » علت من الفزع أو الحزن ، ومعناه قريب من معنى الأول « تحمدى »
 يحمدك الناس ويشكروا لك الثبات « تستريحى » تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على فاعل أبى فى البيت
 السابق على بيت الشاهد ، وقد ذكرناه فى نسبة الشاهد؛ فهو مرفوع بضمه مقدره منع ظهورها
 اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كما » ظرف متعلق بالمصدر
 الذى قبله « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « وجاشت » الواو عاطفة ، جاش : فعل
 ماض ، والتاء للتأنيث « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى ائبتي ، مبنى على الفتح لا محل له
 من الإعراب ، والسكاف حرف دال على الخطاب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « تحمدى » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء
 المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف « تستريحى » فعل
 مضارع معطوف على المضارع السابق ، والمعطوف على المجرم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف
 النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله «مكانك تحمدى» حيث جزم «تحمدى» فى جواب اسم الفعل الدال
 على الأمر ، وعلامة كونه مجزوما حذف النون منه ، وليس بين العلماء خلاف فى جواز
 جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر ، إذا سقطت الفاء ، كما هنا ، فتأمل ذلك .

ومن أحكامه : أنه لا يُنصَبُ الفعلُ بعد الفاء في جوابه ؛ لا تقول « مكانك فتُحَمِّدِي ، واسكُتْ فَجُحَدَّتْكَ » ، خلافاً للكسائي ، وقد قدمتُ هذا الحكم في صدرَ المقدمة ، فلم أحتج إلى إعادته هنا .

ص - والمصدرُ كضربٍ وإكرامٍ ، إن حَلَّ محلَّهُ ففعلٌ مَع أن ، أو مَع ما ، ولمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا ، ولا مُضَمَّرًا ، ولا مَحْدُودًا ، ولا مَنعُوتًا قَبْلَ العَمَلِ ، ولا مَحْدُوفًا ، ولا مَفْضُولًا مِنَ العَمُولِ ، ولا مُؤَخَّرًا عَنهُ ، وإِنَّمالهُ مُضَافًا أَكثَرُ ، نَحْوُ (وَلَوْ لَادَفَعُ اللهُ النَّاسَ) ، وقولِ الشاعر :

* أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ العَرءَ بَيْنَ *

وَمُنُونًا أَقْبِسُ ، نحو (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا) وبِأَلِ شَاذٌ ، نَحْوُ :

* وَكَيْفَ التَّوَى فِي ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ *

ش - النوعُ الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعلِ : المصدرُ .

وهو : « الاسم الدالُّ على الحدِّثِ الجارى على الفعل كالضرب والإكرام » .

وإنما يعمل بثمانية شروط :

أحدها : أن [يصح أن] يحلَّ محلَّ فعلٍ مَع « أن » أو فعلٍ مَع « ما » .

فالأول كقولك : « أعجبنى ضربه بك زيداً » ، و « يعجبني ضربه بك عمراً » فإنه يصح أن تقول مكان الأول : أعجبنى أن ضربت زيداً ، ومكان الثاني : يعجبني أن تضرب عمراً .

والثاني نحو « يعجبني ضربه بك زيداً الآن » فهذا لا يمكن أن يحل محله « أن ضربت » لأنه للماضي ، ولا « أن تضرب » لأنه للمستقبل ، ولكن يجوز أن تقول في مكانه « ما تضرب » وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى : (بِمَا رَحِبْتُمْ)^(١) ، وقوله تعالى : (وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ)^(٢) أى : برُحْمِهَا ، وَعَنْتَكُمْ ، ولا يجوز في قولك

(١) من كل من الآيتين ٢٥ و ١١٨ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

« ضَرَبًا زَيْدًا » أن تعتقد أن « زيداً » معمولٌ لَضَرْبًا ، خلافاً لقوم من النحويين ، لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن ، وما ، تقول : اضْرَبْ زَيْدًا ، وإنما « زَيْدًا » منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ، ولا يجوز في نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَمَارٍ » أن تنصب « صوت » الثاني بصوت الأول ، لأنه لا يحل محل الأول فعلٌ لا مع حرف مصدرى ولا بدونه ؛ لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته ، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به .

الشرط الثاني : أن لا يكون مُصَغَّرًا ، فلا يجوز « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا » ولا يختلف النحويون في ذلك ، وقاس على ذلك بعضهم المصدرَ المجموع ؛ فمنع إعماله حملاً له على المصغر ؛ لأن كلا منهما مُبَيَّنٌ للفعل ، وأجاز كثيرٌ منهم إعماله ، واستدلوا بنحو قوله :

١١٨ — وَعَدْتُ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيْتَرَبِ

١١٨ — هذا البيت قد نسيه في اللسان (ج ٢ ص ٨٥) وفي مجمع الأمثال (ج ٢ ص ٢٢٢) للأشعبي ، بدون تعيين .
اللغة : « سجية » خصلة وخليمة « عرقوب » رجل يضرب به المثل في خلف الوعد ، « يترب » حكاه في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة - وهو اسم مكان باليمامة ، ومنهم من يرويه بالثاء المثناة وكسر الراء ، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم التي سميت بعد ذلك طيبة ، وقد صار لفظ « المدينة » علماً بالعلبة عليها .
الإعراب : « وعدت » فعل وفاعل « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص ، « الخلف » اسمها « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً « سجية » خبر كان « مواعيد » مفعول مطلق عاملة وعدت في أول البيت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومواعيد مضاف و« عرقوب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « أخاه » أخا : مفعول به لمواعيد ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف وضمير العائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه « يترب » جار ومجرور متعلق بمواعيد . =

الثالث : أن لا يكون مضمراً ؛ فلا تقول « ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ »
لأنه ليس فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون . واستدلوا بقوله :

١١٩ — وما الحربُ إلا ما علمتمُ وذُقمُ وما هو عنها بالحديثِ المرجمِ .

= الشاهد فيه : قوله « مواعيد عرقوب أخاه » فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد بإشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء ، وموعد : مصدر ميمي لوعد ، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول ، فأضافه إلى الفاعل ، ثم نصب به المفعول ؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد .

١١٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى اللزني ، من معلقته المشهورة ، وقد استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق) .

اللغة : « وما الحرب إلا ما علمتم » يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرقتم عواقبه وتأنجه من التدمير والفتاء ، يحذرهم من أن يعودوا إليها « وما هو » الضمير يعود إلى العلم الذى يشير إليه « علمتم » وقوله « بالحديث » أراد الخبر ، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعوناه قد يكون صحيحاً ، وقد لا يكون صحيحاً ، يؤكده أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه « المرجم » الأصل فى هذه الكلمة الرجم ، وهو التذف بالحجارة ، ثم قالوا : رجم فلان فلاناً ، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه ، ثم قالوا : رجم بالظن ، يريدون رعى به ، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا : رجم ، ورجم - بالتخفيف والتشديد - وهم يريدون ظن وقالوا : لقد قال فلان هذا الكلام رجماً ، يريدون قاله ظناً ، فقول زهير « المرجم » يريد به المظنون الذى ليس فى موضع اليقين .

الإعراب : « ما » نافية « الحرب » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « علمتم » علم : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة على الجمع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف ، والتقدير : إلا التى علمتموها « وذقم » الواو عاطفة ، ذاق : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم علامة الجمع ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ؛ فلا محل لها من الإعراب « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس « هو » اسم ما ، مبنى على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق =

أى : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرجمِ ، قالوا : فعنها متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادر قابل للتأويل ؛ فلا تُبَنَى عليه قاعدة .

الرابع : أن لا يكون محدوداً ؛ فلا تقول « أعجبتني صرّبتك زيداً » وشذ قوله:

١٢٠ - يُحَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ

= هو ، وسيأتي إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به « بالحديث » الباء حرف جر زائد ، الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « المرجم » صفة للحديث باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هو عنها » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب ؛ لأن الحرب مؤنثة ، وهذا الضمير مذكر ، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، ويرشح لذلك إخباره عنه بقوله « الحديث المرجم » أى المظنون ، فكأنه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون ، بل هو الحديث الصادق الموثوق به ، فلما كان الضمير كناية عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور ، كما يتعلق بالحروف التي للدعائي ؛ إذ الظرف والجار والمجرور يكتبان براحة الفعل ، هذا بيان كلامهم ، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهافت ، فافهمه ، ولا تكن عبد التقليد .

١٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « يحايي » أراد يحايي « الجلد » الصبور الصلب « حازم » هو الضابط لأموره « الملا » التراب .

المعنى : قال شرح الشواهد ، ومنهم المصنف ، وتبعهم عامة أرباب الحواشي : إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء ، وقد احتاجه آخر ليشر به ، فأعطاه إياه وتيمم بدلا من أن يتوضأ ، فأحيا نفس ذلك الذي كان يحتاجه ، وأصل ركب البيت هكذا : يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا ، وستعرف إعرابه ، ووجه ما ذكروه أنهم يروونه « يحايي به » ولا يروون شيئاً قبله ؛ فلا بد من التماس مرجع للضمير =

فَأَعْمَلَ الضَّرْبَةَ فِي الْمَلَأَ ، وَأَمَّا « نَفْسَ رَاكِبٍ » ففِعْوَلٌ لِيَحْيَايَ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ عَدَلَ
عَنِ الْوَضْعِ إِلَى التَّيْمِيمِ وَسَقَى الرَّاكَبَ الْمَاءَ الَّذِي كَانَ مَعَهُ فَأَحْيَا نَفْسَهُ .
الخامس : أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يقال : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ
زَيْدًا » فَإِنْ أَحْرَتَ « الشَّدِيدُ » جاز ، قال الشاعر :

١٢١ — إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مِنْ عَهْدَتُ عَذْوَلًا

= فتحيلوه الماء وإن لم يجر له ذكر ، والبيت ثلثي بيتين ، رواهما غير واحد من حملة اللغة
والأدب ، والذي قبله قوله :

وَدَاوِيَّةٍ قَفَرٍ يَحْمَارُ بِهَا الْقَطَا أَدِلَّةٌ رَكْبِيهَا بَنَاتُ النَّجَائِبِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد « يحايي بها » والضمير عائد على الداوية التي هي
الصحراء الواسعة ، والباء بمعنى في ، و « نفس راكب » أراد به نفس الجلد الذي هو حازم
فوضع الظاهر موضع المضمرة ، والأصل : يحايي فيها الجلد نفسه .

الإعراب : « يحايي » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل « به » جار ومجرور متعلق بـ « يحايي » فاعل « الذي » اسم موصول
نعت للجلد ، مبنى على السكون في محل رفع « هو » مبتدأ « حازم » خبره ، والجملة لا محل
لها صلة « بضربة » جار ومجرور متعلق بـ « يحايي » ، وضربة مضاف وكفي من « كفيه »
مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما
بعدها تقديراً لأنه مشنئ ، وكفي مضاف وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه ، مبنى على الكسر
في محل جر « الملا » مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر « نفس » مفعول به ليحايي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « راكب »
مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضربة كفيه الملا » فإن ضربة مصدر محدود ، ومع ذلك قد
أعمله ، فأضافه إلى فاعله — وهو قوله « كفيه » — ثم نصب به المفعول به — وهو
قوله « الملا » — وذلك شاذ .

١٢١ = لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « وجدى » الوجد : العشق ، أو أشده « عاذراً » اسم فاعل من قولك : عذر =

فأخّر « الشديدَ » عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى .

السادس : أن لا يكون محذوفاً ، وبهذا ردُّوا على من قال فى « مَالِكٌ وَزَيْدٌ » :
إن التقدير ومُلاَبَسَتِكَ زَيْدًا ، وعلى من قال فى « بِسْمِ اللَّهِ » : إن التقدير ابتدأنى
بسم الله ثابتٌ ؛ فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجعلوا من الضرورة قوله :

١٢٢ — هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرِينِ هِجْرَتَكُمْ

وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَةً — أَنْ قُرْبَانًا

= فلان فلاناً يعذره — مثل ضرب يضرب — إذا عرف عذره ، أو التمس له عذراً
«عذولاً» فقول بمعنى فاعل : أى عاذلاً ، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل ، وأصل
العذل اللوم والتعنيف على ما تفعله .

المعنى : لقد زاد وجدى ، وبان للناس تهيامى بك ، حتى لقد صار الذين كانوا يلوموننى
على محبتي إياك يلتمسون لى الأعذار .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » وجد : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدره
على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله
« بك » جار ومجرور متعلق بوجد « الشديد » صفة لوجد ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أرانى »
أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ،
والياء مفعول أول لأرى « عاذراً » مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثانى « فيك » جار
ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول : مفعول ثان لأرى ، مبنى على السكون فى محل نصب
« عهدت » فعل وفاعل ، وله مفعول محذوف هو ضمير عائد إلى الاسم الموصول ، والجملة لا
محل لها صلة الموصول « عذولاً » حال من مفعول عهدت ، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله فى
محل رفع خبر إن ، وتقدير الكلام : إن الوجد الشديد أرانى الذى عهدته عذولاً عاذراً فيك .
الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فإن « وجد » مصدر ، وهو موصوف
بقوله « الشديد » وقوله « بك » متعلق بهذا المصدر ؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف
جاز ، ولو أخره فقال « إن وجدى الشديد بك » لا تمتنع ؛ لأن الشرط هو ألا يكون
موصوفاً قبل العمل .

١٢٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير ، يهجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى ،

=

وأول هذه القصيدة قوله :

السابع : أن لا يكون مفصولاً عن معموله ؛ ولهذا ردُّوا على مَنْ قال في (يَوْمٌ تُبْتَلَى السَّرَائِرُ ^(١)) : إنه معمول لِرَجْعِهِ ؛ لأنه قد فُصِّلَ بينهما بالخبر .

الثامن : أن لا يكون مؤخراً عنه ؛ فلا يجوز : أعجبنى زيداً ضَرْبُكَ ، وأجاز السُّهَيْلِيُّ تقدِيمَ الجارِ والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : (لَا يَبْفُونَ عَنْهَا حِوَالاً ^(٢)) وقولهم : اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجاً وَنَخْرَجاً .

وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المضاف ، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين ، وهو ضربان :

= بَانَ الخَلِيْطُ وَلَوْ طُوِغْتَ مَا بَانَا وَقَطَعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرَانَا

اللغة : «بان» فارق «الخليط» أراد العشراء الخالطين «الديرين» تثنية دير ، وهو معبد من معابد النصارى «صليكم» جمع صليب ، وأصله بضمعين مثل نذير ونذر ، ولكنه سكن اللام تخفيفاً «قرباناً» أى : تقرباً .

الإعراب : «هل» حرف استفهام «تذكرون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل «إلى الديرين» جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتى «هجرتكم» هجرة : مفعول به لتذكرون ، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع «ومسحكم» الواو عاطفة ، مسح : معطوف على هجرة ، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والميم حرف دال على الجمع «صليكم» صلب : مفعول به لمسح ، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق «رحمان» منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف ، والتقدير : وقولكم يا رحمن ، على ما ذكره المؤلف «قرباناً» مفعول لأجله ، أى : تفعلون ذلك كله قرباناً ، أى : تقرباً .

الشاهد : قوله «رحمن» فإنه — على ما بينا في الإعراب وعلى ما أشار إليه المؤلف — معمول لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مصدر ؛ فيكون في البيت إعمال المصدر وهو محذوف ، ولنا في هذا الذى قاله المؤلف مقال لا تتسع لذكره هذه اللمحة ، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج ؛ فكأنه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفاً .

(١) الآية ٩ من سورة الطارق . (٢) من الآية ١٠٨ من سورة الكهف .

مضاف للفاعل ، كقوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)^(١) ، (وَأَخَذِهِمُ الرَّبُّ وَقَدْ
 نَهَوُا عَنْهُ وَأَكَلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ)^(٢) ، ومضاف للمفعول ، كقوله :
 ١٢٣ - أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءِ بَيْنٌ إِذَا لَمْ يَصْنَهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء .

١٢٣ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة: «ظلم» هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه «يصنها» يحفظها «هوى»
 ما تميل إليه النفس بطبيعتها «يغلب العقل» أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان .
 الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتثنية «إن» حرف توكيد ونصب «ظلم» اسم إن ،
 وهو مضاف ونفس من «نفسه» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وضمير الغائب
 العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه «المرء» فاعل بظلم ، مرفوع بالضممة الظاهرة «بين» خبر
 إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة «إذا» ظرف للمستقل من الزمان خافض لشرطه منصوب
 بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يصنها» يصن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة
 جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء ، وضمير الغائبة
 العائد إلى النفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا
 إليها «عن هوى» جار ومجرور متعلق بيصن «يغلب» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هوى «العقلا» مفعول به ليغلب ،
 والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى ، وجواب
 إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ظلم نفسه المرء» حيث أضاف المصدر الذي هو ظلم إلى مفعوله
 الذي هو قوله «نفسه» ثم أتى بفاعله بعد ذلك ، وهو قوله «المرء» .

وليس يجوز لك أن تجعل قوله «نفسه» فاعل المصدر ، وقوله «المرء» مفعوله؛ لأمرين:
 الأول : أن الرواية وردت برفع «المرء» فلزم أن يكون فاعلا .

الثاني : أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك
 لا يجوز على ما علمت مراراً منها ما وقع في باب الاشتغال ، فافهم ذلك .

ومثل هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يعوث بن =

وقوله عليه الصلاة والسلام : « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » وبيت الكتاب - أي كتاب سيبويه - وهو قولُ الشاعر :

١٢٤- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

= وقاص الحارثي ، وهو مما رواه المفضل (المفضلية رقم ٣٠) :

وَكُنْتُ إِذَا مَا الْخَيْلُ شَمَّصَهَا الْقَنَا لَمِيقًا بِتَصْرِيْفِ الْقَنَاةِ بِنَانِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله تصريف إلى مفعوله وهو قوله القناة ، ومعناه الرمح ، ثم أتى بالفاعل وهو قوله بنانيا وأراد به يده .

١٢٤ - هذا البيت من كلام الفرزدق ، يصف ناقه ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٥٣) والمؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٦٧) والأشموني (رقم ٦٨٩) .

اللغة : « تنفى » أراد تدفع « هاجرة » هي نصف النهار « الدراهم » جمع درهم لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء ، وقيل : مفردة درهام ، كقرطاس وقرطيس ، ويروى « نفى الدنانير » جمع دينار ، ويروى « نفى الدراهم » من غير زيادة الياء المشبعة عن الكسرة « تنقاد » هو مصدر نقد كالتذكار مصدر ذكر « الصياريف » جمع صيرفي .

المعنى : يقول : إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر ، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم ، وكفى بذلك كله عن سرعة سيرها .
الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى ، ويذا مضاف وها : مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفي « في كل » جار ومجرور متعلق بتنفي ، وكل مضاف ، و« هاجرة » مضاف إليه « نفى » مفعول مطلق ، عامله تنفى ، منصوب بالمتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الدراهم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد » فاعل نفى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« الصياريف » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نفى الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر ، وهو قوله نفى ، إلى مفعوله ، وهو قوله الدراهم ، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعا ، وهو قوله تنقاد .
ومثله في ذلك قول الأفيشر الأسدي :

أُنْفَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَافِيزِ أُنْفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ

الرواية برفع أفواه ؛ فمرع : مصدر ، وهو مضاف إلى « القوافيز » من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وقوله « أفواه » فاعل لذلك المصدر .

الثانى : المَتَوْنُ ، وإعماله أَقْبَسُ من إعمالِ المضاف ؛ لأنه يُشْبِهُ الفعلَ بالتنكير ، كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا^(١)) تقديره : أو أن يُطْعِمَ في يوم ذى مسغبة يتيماً .

الثالث : المَعْرِفُ بَأَلْ ، وإعماله شاذٌ قياساً واستعمالاً ، كقوله :

١٢٥ — عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهُهُ وَمِنْ تَرَكَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيراً

أى : عجبت من أن رَزَقَ المسىءُ إِلَهُهُ ، ومن أن تَرَكَ بعضَ الصالحين فقيراً .

ص — وَأَسْمُ الْفَاعِلِ كضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ ؛ فَإِنْ كَانَ بَأَلْ عَمَلٌ مُطْلَقًا ، أَوْ مُجَرَّدًا فَدِشْرَظَيْنِ : كَوْنُهُ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا ، وَأَعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْسِي أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ

(١) من الآيتين ١٥١٤ و١٥١٥ من سورة البلد .

١٢٥ — وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

المعنى : يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون — في نظره — أن يرزقهم ، ويوسع عليهم ، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقترراً عليه وهذا كقول ابن الراوندى الزنديق :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرَّزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النَّحْرِيرَ زَنْدِيقًا

الإعراب : « عجبت » فعل وفاعل « من الرزق » جار ومجرور متعلق بعجب ، والرزق مضاف ، و « المسىء » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « إِلَهُهُ » إله : فاعل المصدر ، وإله مضاف والضمير العائد للمسىء مضاف إليه « ومن ترك » الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وترك مضاف . و « بعض » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وبعض مضاف و « الصالحين » مضاف إليه « فقيراً » حال من بعض الصالحين .

الشاهد فيه : قوله « الرزق المسىء إِلَهُهُ » حيث أضاف المصدر المقرون بأَلْ ، وهو قوله الرزق ، إلى مفعوله ، وهو قوله المسىء ، ثم أتى بفاعله ، وهو قوله إِلَهُهُ ، وإعماله مع كونه مقترناً بأَلْ شاذٌ في القياس والاستعمال ، أما شذوذه في القياس فلأنه عمل بالحمل على الفعل واقرانه بأَلْ يبعد شبهه من الفعل ، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر

أَوْ مَوْصُوفٍ ، وَ (بَاسِطُ ذِرَاعَيْهِ) عَلَى حِكَايَةِ الخُلَّالِ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ ، وَ « خَيْرٌ
بَنُو لَهْبٍ » عَلَى التَّفْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ ، وَتَقْدِيرُهُ خَيْرٌ كَظَهِيرٍ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ .
وَالْمِثَالُ : وَهُوَ مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ ،
بِكَثْرَةِ ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ ، بِقِيَلَةٍ ، نَحْوُ « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » .

ش - النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسمُ الفاعلِ .

وهو : « الوصف ، الدال على الفاعل ، الجارى على حركات المضارع وسكنته »
كضارب ، ومُكْرِم ، ولا يخلو : إما أن يكون بأل ، أو مجرداً منها .

فإن كان بأل عمل مطلقاً ، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً ، تقول : جاء الضارب
زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً ، وذلك لأن أل هذه موصولة ، وضارب حالٌ محلٌّ
ضَرَبَ إن أردت المضى ، أو يضرب إن أردت غيره ^(١) ، والفعل يعمل في جميع الحالات ،
فكذا ما حلَّ محلّه ، وقال امرؤ القيس :

١٢٦ — الْقَاتِلِينَ الْمَلِكِ الْخُلَّالِ خَيْرَ مَعَدَّةٍ حَسَبًا وَنَائِلًا

(١) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة ، وعدل عن هذا الأصل في
صلة أل تشبيهاً لأل الموصولة بأل المعرفة ، فكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حالاً محل الفعل
١٢٦ - هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، يقولها بعد أن قتل
بنو أسد أباه ، وخرج يطلب ثأره منهم ، وقبل هذا البيت قوله :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

اللغة : « شيخى » أراد أباه ، والكلام على تقدير محذوف ، وأصله : لا يذهب دم شيخى
باطلاً ، يريد لا يذهب دمه هدرًا ، يعنى أنه سيأخذ بثأره « أبير » أهلك « مالكا وكاهلا »
قبيلتان « الجلاحل » بضم الجاء الأولى - السيد الشجاع ، أو العظيم المروءة « حسباً » هو
ما يعده المرء من مفاخر آبائه « نائلا » عطاء وجوداً .

الإعراب : « القاتلين » صفة لقوله مالكا وكاهلا في البيت السابق عليه وهو الذى
أنشدناه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم « الملك » مفعول به
للقاتلين لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « الجلاحل » صفة للملك ، وصفة المنصوب
منصوبة ، والألف للإطلاق « خير » صفة ثانية للملك ، وهو مضاف و « معد » مضاف
إليه « حسباً » تمييز « ونائلا » معطوف على قوله حسباً .

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى المضى . وخالف في ذلك الكسائي وهشامُ وابن مضاء^(١) ؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي ، واستدلوا بقوله تعالى : (وَكَلِّبُهُمْ بِاسِطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ)^(٢) وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا ، تقول : وكلبهم يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ ، ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال ، وقوله سبحانه وتعالى : (وَنَقَلْتَهُمْ) ولم يقل وقلبتهم .

الشرط الثاني : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو نخب عنه ، أو موصوف ؛ مثال

النفي قوله :

— ٣٨ * خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْ *

فأنتا : فاعل بوافٍ ؛ لاعتماده على النفي . ومثالُ الاستفهام قوله :

— ٣٩ * أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَأَلِي أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا *

ومثالُ اعتماده على الخبر عنه قوله تعالى : (إِنْ أَلَّ اللَّهُ بِالْبَلْعِ أَمْرَهُ)^(٣) ومثالُ اعتماده

على الموصوف قولك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا » وقولُ الشاعر :

== الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله « القاتلين » في المفعول به ، مع كونه دالا على المضى ؛ لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلي بأل ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله .

(١) في نسخة « ابن جنى » .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

٣٨ — قد مضى قولنا في هذا البيت ، وبيننا وجه الاستشهاد به ، انظر مباحث البتداء

والخبر من هذا الكتاب .

٣٩ — وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا يحتاج معه إلى إعادة

شئ عنه ، وارجع إليه في أثناء مباحث البتداء والخبر من هذا الكتاب .

(٣) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، والتمثيل بهذه الآية الكريمة على قراءة تنوين

(بالبع) ونصب (أمره) .

١٢٧- إني حلفتُ برافعين أ كفهمُ بينَ الحطيمِ وبينَ حوضي زمزمِ
أى : يقوم رافعين .

وذهب الأخفشُ إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ، واستدل بقوله :

١٢٨- خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغياً مقالةً لهبي إذا الطيرُ مرتِ

١٢٧ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « الحطيم » بجاء مهيالة مفتوحة - اسم لجر مكة « زمزم » اسم لبر معروفه في مكة بجوار البيت .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه ، مبنى على السكون في محل نصب « حلفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن « رافعين » جار ومجرور متعلق بحلف « أ كفهم » أ كف : مفعول به لرافعين ؛ لكونه اسم فاعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بين » ظرف متعلق برافعين وبين مضاف و « الحطيم » مضاف إليه « وبين » الواو عاطفة ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وهو مضاف و « حوضي » مضاف إليه ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثني ، وهو مضاف و « زمزم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « رافعين أ كفهم » حيث أعمل جمع اسم الفاعل ، وهو قوله « رافعين » عمل الفعل ؛ فنسب به المفعول ، وهو قوله « أ كفهم » ؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف ؛ إذ التقدير : حلفت برجال رافعين أ كفهم ، وأنت خير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور .

١٢٨ - نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف في أوضحة (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤٢) .

اللغة : « خبير » من الخبرة ، وهى العلم بالشيء ومعرفته « بنو لهب » جماعة من بني نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث ابن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد ، وفهم يقول كثير عزة :

تيممتُ لهباً أبتغى العلمَ عندها وقد صارَ علمُ العائنينَ إلى لهبٍ
« ملغياً » اسم فاعل ، من الإلغاء بمعنى الإهمال ، وهو بمعنى مهمل .

المعنى : إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه ، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف .

وذلك لأن « بنو لهب » فاعلٌ بخير ، مع أن خبيراً لم يعتمد ، وأجيب بأننا نحمله على التقديم والتأخير ، فبنو لهب : مبتدأ ، وخير : خبره ، وردَّ بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع ، وأجيب بأن فِعِلاً قد يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)^(١)

= الإعراب : «خير» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و« لهب » مضاف إليه ، هذا إعراب الأخص ، وستعرف ما فيه « فلا » الفاء حرف دال على التفریع ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملغياً » خبرتك ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « مقالة » مفعول به لقوله ملغياً ، وهو مضاف و« لهب » مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب إذا يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغياً مقالة لهب . الشاهد فيه : قوله «خير بنو لهب » فإن الأخص زعم أن قوله «خير» مبتدأ ، وأن قوله « بنو لهب » فاعل سد مسد الخبر ، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام ، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام ، ولذلك لم يتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخص ، وقالوا : إن قوله «خير» خبر مقدم ، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر ، والأصل : بنو لهب خير ، واعترض عليهم أنصار الأخص بأن قوله « بنو لهب » جمع ، و«خير» مفرد ؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور ، والجواب على ذلك أن تقول : إن صيغة فاعل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع فأخبر بها عن كل واحد منها ، وقد ورد ذلك في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) ، وفي نحو قول الشاعر : * هن صديق للذي لم يشب * فسقط هذا الاعتراض ، وسلم قول الجمهور ، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم .

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل الفعل : أمثلة المبالغة ، وهي [خمسة] :
 فَعَالٌ ، وَقَعُولٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ ، قال الشاعر :
 ١٢٩ — أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا وَكَيْسَ بُولَاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا
 وقال الآخر :

١٢٩ — البيت للقلاخ بن حزن بن جناب ، والقلاخ : بضم القاف وبعدها لام مفتوحة
 وآخره خاء معجمة ، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٥) والمؤلف في أوضحه
 (رقم ٣٧٢) وفي الشذور (٢٠٧)

اللغة : « أخا الحرب » أراد الذي يعالجها ويلازمها ولا يفر منها « جلالها » بكسر
 الجيم - جمع جل ، وأراد بها الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب « وللاج » كثير الولوج
 وهو الدخول « الخوالم » جمع خالفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد هنا الخيمة نفسها
 من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ، وكفى بذلك عن أنه لا يغير على حرمت غيره
 « أعقلا » الأعدل : هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع .

المعنى : افتخر بأنه شجاع ، ملازم للحرب ، أخذ لها أهبتها ، وبأنه عفا لا يغير على
 جاراته حال غيبة بعولتهن .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر في قوله « بأرفع » في بيت سابق سنذكره آخر
 الإعراب ، وهو مضاف و« الحرب » مضاف إليه « لباساً » حال ثانية « إليها » جار ومجرور متعلق
 بلباس ، وإلى بمعنى اللام « جلالها » جلال : مفعول به للباس ، وهو مضاف وضمير الحرب مضاف
 إليه « وليس » الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
 هو « بولاج » الباء حرف جر زائد ، وللاج : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهو مضاف و « الخوالم » مضاف إليه
 « أعقلا » خبر ثان ليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والبيت الذي وعدنا بإنشاده هو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَمَكْتَ السَّمَاءَ فَإِنَّنِي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلًا

الشاهد فيه : قوله « لباساً جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة - وهي قوله « لباساً » -
 إعمال اسم الفاعل ؛ نصب بها المفعول به - وهو قوله « جلالها » - لأن هذه الصيغة معتمدة
 على ذى حال ، وهو كالموصوف ، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت .

— ١٣٠ —

* ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سَمَانِهَا *

وقالوا : « إِنَّهُ لَمِنْحَارُهُ بَوَائِكُهَا » ، و « اللهُ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ »

وقال الشاعر :

١٣١ — أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]

١٣٠ — هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له يرثى فيها أمية بن المغيرة المخزومي ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ *

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٣) وفي الشذور (رقم ٢٠٨) اللغة : « سوق » جمع ساق « سمان » جمع سمينة ، يريد أنه ينحر للأضياف السمين من إبله ، ويضرب سوقها بسيفه .

الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، أى : أنت ضروب ، أو نحوه « بنصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و«السيف» مضاف إليه «سوق» مفعول به لضروب ، وهو مضاف ، وسمان من «سمانها» مضاف إليه ، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرفية متضمنة معنى الشرط «عدموا» فعل وفاعل «زادا» مفعول به لعدموا ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن «عاقِر» خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا ؛ لأنها شرطية غير عاملة جزماً الشاهد فيه : قوله «ضروب سوق سمانها» لأنه أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله ضروب ، إعمال اسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله «سوق سمانها» ؛ لأن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفاً ، كما قررناه في الإعراب .

١٣١ — هذا البيت لزيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٥٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٥) وفي الشذور (رقم ٢٠٩) .

اللغة : « جحاش » جمع جحش ، وهو ولد الحمار « الكرملين » تنية كرمل - بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة - وهوماء بجبل من جبال طيء « فديد » صوت =

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأولى ، وأقلها استعمالاً الأخيران ، وكلها تقتضى تَكَرَّارَ الفعل ؛ فلا يقال « ضَرَبَ » لمن ضرب مرة واحدة ، وكذا الباقى ، وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء ، وإعمالها قولُ سيبويه وأصحابه ، وَحُجَّتُهُمْ فى ذلك السماعُ ، والحملُ على أصلها - وهو اسم الفاعل - لأنها مُحَوَّلَةٌ عنه لقصد المبالغة . ولم يُجْزِ الكوفيون إعمالَ شىء منها ؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ولعمناه ، وحملوا نَصَبَ الأسم الذى بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها ، ويردُ عليهم قولُ العرب « أما السَّلَّ فأنا شَرَّابٌ »^(١) . ولم يُجْزِ بعضُ البصريين إعمالَ فَعِيلٍ ، وفِعْلٍ ، وأجاز الجُزْمُ

= المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالظعن والقدح ، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم ؛ لأنهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد هذا الماء وهى تصيح وتصوت .

الإعراب : «أتانى» أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « مزقون » خبر أن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «عرضى» عرض : مفعول به لقوله مزقون ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى : أى أتانى تمزيقهم عرضى « جحاش » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هم جحاش ، وهو مضاف و«الكرملىن» مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من خبر المبتدأ الذى هو جحاش .

الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة ، وهو قوله مزقون ، فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال اسم الفاعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله عرضى ، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور فى الكلام ، وهو اسم أن ، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفك به .

(١) ونظير هذا فى الرد عليهم قول أبى ذؤيب الهذلى

قُلِّ دِينَهُ وَاهْتِاجَ لِلسُّوقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ
فإن قوله « إخوان العزاء » مفعول لهيوج ، وقد تقدم عليه كما ترى ، ونظاره كثيرة

إعمال فَعِيلٍ دُونَ فَعِيلٍ ؛ لأنه على وزن الفعل كَعَلِمَ وَفَهِمَ .
 ص - وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ ، وَيَعْمَلُ عَمَلٍ فِعْلِهِ ، وَهُوَ
 كَأَسْمِ الْفَاعِلِ .
 ش - النوعُ الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : اسمُ المفعول
 كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ .

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا ، تقول : « جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ » فترفع العبد
 بمضروب على أنه قائم مقام فاعله ، كما تقول : جاء الذي ضربَ عَبْدُهُ ، ولا يختص
 إعمال ذلك بزمان بعينه ؛ لاعتماده على الألف واللام ، وتقول : زيد مَضْرُوبُ عَبْدُهُ ؛
 فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال ، ولا يجوز أن تقول : مضروب
 عَبْدُهُ ، وأنت تريد الماضي ، خلافاً للكسائي . ولا أن تقول : مضروبُ الزيدان ؛
 لعدم الاعتماد ، خلافاً للأخفش .

ص - وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ ، وَهِيَ : الصِّفَةُ
 الْمَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ ، كـ « حَسَنٌ ، وَظَرِيفٌ ، وَطَاهِرٌ ، وَصَامِرٌ »
 وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا ، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا ، وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْإِبْدَالِ ،
 وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيُخَفِّضُ
 بِالْإِضَافَةِ .

ش - النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل : الصفة المشبهة باسم الفاعل
 المتعدى لواحد .

وهي : « الصفة المصوغة لغير تفضيل ، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون
 إفادة الحدث » .

مثال ذلك « حَسَنٌ » في قولك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ » فحسن :
 صفة ؛ لأن الصفة ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، وهذه كذلك ، وهي مصوغة لغير
 تفضيل قطعاً ؛ لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل

وأَعْلَمَ وَأَكْثَرَ ، وهذه ليست كذلك ، وإنما صيغت لنسبة الحدَثِ إلى موصوفها ، وهو الحُسْنُ ، وليست مَصْوَغَةٌ لإفادة معنى الحدوث ، وأعنى بذلك أنها تفيد أن الحسن في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل ، وليس بحادثٍ متجدِّدٍ . وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول ؛ فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد ، ألا ترى أنك تقول « مرَّرتُ برجل ضاربٍ عمرًا » فتجدد « ضاربًا » مفيداً لحدوث الضرب وتجدُّدِهِ ، وكذلك « مررت برجل مضروبٍ » .

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ، لكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكونها لم يُقصد بها الحدوث ؛ فهي مُبَايِنَةٌ للفعل ، ولكنها أشبهت اسمَ الفاعلِ ؛ فأعطيت حكمه في العمل . وَوَجْهُ الشبه بينهما أنها تؤنث وتثني وتجمع ، فتقول : حَسَنٌ ، وَحَسَنَةٌ ، وَحَسَنَانٌ ، وَحَسَنَاتٌ ، وَحَسَنُونَ ، وَحَسَنَاتٌ . كما تقول في اسم الفاعل : ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات . وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر ؛ فإنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤنث ، أي : في غالب أحواله ؛ فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل .

وقولي « المتعدى إلى واحد » إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسما واحداً .

ولم تشبه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ، ولأن مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسمَ الفاعلِ في أمور :

أحدها : أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع وسكناته ، وتارة تجرى ؛ فالأول كحَسَنٍ وظَرِيفٍ ، ألا ترى أنهما لا يجاريان يَحْسُنُ وَيَظْرِفُ ، والثاني نحو طاهرٍ وضامرٍ ، ألا ترى أنهما يجاريان يَطْهَرُ وَيَضْمُرُ . والقسم الأول هو الغالب ، حتى إن كلام بعضهم أنه لازم ، وليس كذلك ، وقد نبهتُ على أن عدم المجازاة هو الغالب بتقديمي مثال ما لا يجاري ، وهذا بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع كضارب فإنه مجارٍ ليضرب .

فإن قلت : هذا مُنتَقِضٌ بداخلٍ ويَدْخُلُ ، فإن الضمة لا تقابل الكسرة .
 قلت : المعتبر في المجازاة تَقَابُلُ حركة بحركة ، لا حركة بعينها .
 فإن قلت : كيف تصنع بقائمٍ ويقومُ ، فإن ثانی قائمٌ ساكن ، وثانی يقومٌ متحرك ؟
 قلت : الحركة في ثانی يَقُومُ منقولةٌ من ثالثة ، والأصل يَقُومُ كَيَدْخُلُ ، فنقلت
 لعله تصريفية .

الثاني : أنها تدل على الثبوت ، واسمُ الفاعل يدل على الحدوث .
 الثالث : أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللإستقبال ، وهي لا تكون للماضي
 المنقطع ، ولا للمالم يقع ، وإنما تكون للحال الدائم ، وهذا هو الأصل في باب الصفات
 وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني ، والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت من
 الحدِّ ومن الأمثلة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها ، لا تقول « زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ » بنصب الوجه
 ويجوز في اسم الفاعل أن تقول « زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ » وذلك لضعف الصفة ؛ لكونها
 فرعاً عن فرع ؛ فإنها فرعٌ عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ؛
 فإنه قوى لكونه فرعاً عن أصل ، وهو الفعل .

الخامس : أن معمولها لا يكون أجنبيّاً ، بل سببياً . ونعني بالسببي واحداً من أمور
 ثلاثة : الأول : أن يكون متصلاً بضمير الموصوف ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ »
 الثاني : أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ »
 لأن « أَل » قائمة مقام الضمير المضاف إليه ، الثالث : أن يكون مقدرّاً معه ضمير
 الموصوف ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » أي وَجْهًا منه . ولا يكون أجنبيّاً ،
 لا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا » وهذا بخلاف اسم الفاعل ؛ فإن معموله
 يكون سببياً ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ » ، ويكون أجنبيّاً ، كـ « مَرَرْتُ
 بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا » .

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال :

أحدها : الرفع ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ » وذلك على ضربين : أحدهما : الفاعلية ، وهو متفق عليه ، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير ؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان . والثاني : الإبدال من ضمير مستتر في الوصف ، أجاز ذلك الفارسي ، وخرَّج عليه قوله تعالى : (جَنَّاتٌ عَدْنٌ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ)^(١) ، فَقَدَّرَ فِي (مَفْتَحَةٌ) ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، وقدر (الأبواب) مبدلةً من ذلك الضمير بَدَلًا بعضٍ من كل .

الوجه الثاني : النصب ؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك « وجهاً » أو معرفة كقولك « الوجه » فإن كان نكرة فنصبه على وجهين : أحدهما : أن يكون على التمييز وهو الأرجح ، والثاني [أن يكون منصوباً] على التشبيه بالمفعول به ؛ فإن كان معرفة تعيّن أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافاً للكوفيين . الوجه الثالث : الجر ، وذلك بإضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية . وأصل هذه الأوجه الرفع ، وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصب ، ويتفرع عن النصب الخفض .

ص - واسمُ التفضيلِ ، وهوَ : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ ، « أ كَرَمٌ » وَيُسْتَعْمَلُ مِنْ ، وَمُضَافًا لِنِكِرَةٍ ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ ، وَيَأَلُ فَيُطَابِقُ ، وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةٍ فَوْجِهَانِ ، وَلَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مُطْلَقًا ، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ .

ش - النوع السابع من الأسماء التي تعملُ عملَ الفعلِ : اسمُ التفضيلِ . وهوَ : « الصفة الدالة على المشاركة والزيادة » نحو أفضل ، وأعلم ، وأكثر . وله ثلاث حالات :

حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين :

إحداهما : أن يكون بعده « مِنْ » جازةً للمفضولِ ، كقولك « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو ، والزَيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عمرو ، والزَيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عمرو ، وهندٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو ، والهندانِ أَفْضَلُ مِنْ عمرو ، والهنداتِ أَفْضَلُ مِنْ عمرو » ولا يجوز غير ذلك ، قال الله تعالى : (إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا)^(١) ، وقال الله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ أُقْتِرْتُمْوهَا وَتِجَارَةٌ تَمْشُونَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ)^(٢) فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين ، وفي الثانية مع الجماعة .

الثانية : أن يكون مضافاً إلى نكرة ، فتقول « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، والزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، والزَيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ ، والهندانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ ، والهنداتِ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ » .

وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بأل نحو : « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ ، والزَيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، والزَيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وهندٌ الْفُضْلَى ، والهندانِ الْفُضْلَيَانِ ، والهنداتِ الْفُضْلَيَاتُ ، أَوْ الْفُضْلُ » .

وحالة يكون فيها جائز الوجهين ، المطابقة وعدمها ، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة ، تقول « الزيدانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ » وإن شئت قلت « أَفْضَلَا الْقَوْمِ » وكذلك في الباقي ، وعدم المطابقة أفصح ، قال الله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهْمُ أُحْرَصَ النَّاسِ)^(٣) ، ولم يقل « أُحْرَصِي » بالياء ، وقال الله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرِمِيهَا)^(٤) فطابق ، ولم يقل « أَكْبَرُ مَجْرِمِيهَا » وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ، ورُدَّ عليه بهذه الآية .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف

(٤) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : (إِنْ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِِّلُ عَنْ سَبِيلِهِ)^(١) : إِنْ « مَنْ » ليست مفعولاً بأعلم ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافاً إليه ؛ لأن أفعال بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أى : يعلم مَنْ يَصِِّلُ .

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق ، تقول : « زيدٌ أفضلٌ من عمرو » فيكون في « أفضل » ضمير مستتر عائداً على زيد ، وهل يرفع الظاهر مطلقاً ، أو في بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب ، فبعضهم يرفعه به مطلقاً ؛ فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ ، فتخفف « أفضل » بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وترفع الأب على الفاعلية ، وهي لغة قليلة ، وأكثرهم يُوجِبُ رفعَ « أفضل » في ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أبوه » مبتدأ مؤخر^(٢) ، وفاعل « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائداً عليه ، ولا يرفع أكثرهم بأفعال الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل ، وضابطها : أن يكون في الكلام نفي ، بعده اسم جنس ، موصوفٌ باسم التفضيل ، بعده اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسه باعتبارين ، مثال ذلك قولهم : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » وقول الشاعر :

١٣٣ — مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبَّ إِلَيْهِ السَّبْدُلُ مِنْهُ إِلَّا لَيْكَ يَا بَنَ سِنَانِ

(١) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام

(٢) وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل ؛ فالفرق بين الوجهين أن النعت في الوجه الأول مفرد ، وهو في الوجه الثاني جملة ، وأفعال التفضيل غير متحمل للضمير في الوجه الأول ؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به ، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً ، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير ؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له .

١٣٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى المزني ؛ لذكر ابن سنان فيه ، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المري ، ولكنه ليس من شعره الذي رواه وشرحه الأعمى الشنتمري وأحمد بن يحيى ثعلب .

وكذلك لو كان مكان النفي استفهامٌ ، كقولك : « هل رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عينِ زيدٍ » أونهى ، نحو « لا يكنُّ أحدٌ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك » .

ص - بابُ التَّوَابِعِ : يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ .

ش - التوابع : عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعرابُ إلا على سبيل التَّبَعِ غيرها ، وهي خمسة : النعت ، والتأكيـد ، وعطفُ البيانِ ، وعطفُ النسقِ ، والبدل ، وعدّها الزجاجي وغيره أربعة ، وأدرجوا عطفُ البيانِ وعطفُ النسقِ تحت قولهم « العطف » .

ص - النَّعْتُ ، وَهُوَ : التَّابِعُ ، المُشْتَقُّ أَوِ المَوْوَلُ بِهِ ، المُبَايِنُ لِلْفِعْلِ مَتَّبِعُهُ .
ش - « التابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، و « المشتق أو المؤول به » مخرج لبقية التوابع ؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به^(١) ، ألا ترى أنك تقول في التوكيد

= اللغة : « البذل » العطاء والجود .

الإعراب : « ما » نافية « رأيت » فعل وفاعل « امرأ » مفعول به لرأى « أحب » نعت لامراً « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل » فاعل أحب « منه إليك » جاران ومجروران يتعلقان بأحب « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « سنان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أحب . . . البذل » حيث رفع أفعال التفضيل ، الذي هو قوله « أحب » ، الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله « البذل » لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس ، وهو قوله « امرأ » مسبوق بنفي ، وهو المذكور في قوله « ما رأيت » والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألا ترى أن « البذل » باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره ، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل .

(١) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم وعالم ، وهذا ما لا ينكره أحد ؛ فمعنى قول الشارح : إن التوابع غير النعت لا تكون =

« جاء القوم أجمعون » و « جاء زيدٌ زيدٌ » وفي البيان والبدل « جاء زيدٌ أبو عبد الله » وفي عطف النسق « جاء زيدٌ وعمروٌ » فتجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها ، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي فإنه قد يجيء مشتقاً كقولك : « جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ » الأول نعت والثاني توكيد لفظي ، فلهذا أخرجته بقولي « المبين للفظ متبوعه » .

فإن قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثال ذلك في البيان والبدل قولك « قال أبو بكر الصديق » و « قال عمر الفاروق » وفي عطف النسق « رأيت كاتباً وشاعراً » قلت : الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفين رضی الله عنهما لا حقيقتين بياب الأعلام كزيد وعمرو ، و « شاعراً » في المثال المذكور نعتٌ حذفت منوعته ، وذلك المنعوت هو المعطوف ، وكذلك « كاتباً » ليس مفعولاً في الحقيقة إنما هو صفة للمفعول ، والأصل : رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً .
ص — وفائدتهُ : تخصيصٌ ، أو توضيحٌ ، أو مدحٌ ، أو ذمٌ ، أو ترخمٌ ، أو توكيدٌ .

ش — فائدة النعت : إما تخصيصٌ نكرة ، كقولك : مررتُ برجلٍ كاتبٍ ، أو توضيحٌ معرفة ، كقولك : « مررتُ بزيدٍ الخياطِ » أو مدحٌ ، نحو : (بسم الله الرحمن الرحيم)^(١) أو ذمٌ ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » أو ترخمٌ ، نحو « اللهم أرحم عبدك المسكين » أو توكيدٌ ، نحو قوله تعالى (تلك عشرة كاملة)^(٢) (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)^(٣) .

= مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت ، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه ، من كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وصف به المعطوف عليه ، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله .
(١) الآية من سورة الفاتحة ، وفي عدها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل .

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة (٣) من الآية ١٤ من سورة الحاقة

ص - وَيَتَّبِعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ
بِالتَّنْكِيرِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيْرًا مُسْتَمْتَرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ،
وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَفَرَعِيْهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ ، وَالْأَحْسَنُ « جَاءَ فِي رَجُلٍ قُودٌ
غَلْمَانُهُ » ثُمَّ « قَاعِدٌ » ثُمَّ « قَاعِدُونَ » .

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب ، وجر ،
وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث
حالتان ، وبحسب التنكير والتعريف حالتان ، فهذه عشرة أحوال للاسم .

ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد ؛ لما في بعضها من التضاد ، ألا ترى أنه لا يكون
الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً منكرراً ، ولا مفرداً مثني مجموعاً ، ولا مذكراً مؤنثاً ؟
وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ،
تقول : « جاءني زيد » فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع ، فإن جئت
مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه ، فإن جئت مكانه بالزيدان
أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه ، فإن جئت مكانه بهند ففيه
التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه ، فإن قلت « رأيتُ زيداً » أو « مررتُ بزيدٍ »
ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه .

ووقع في عبارة [بعض] المعربين أن النعمة يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ، ويعنون
بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها ، وليس كذلك . وإنما حكمه أنه يتبعه في
اثنتين من خمسة دائماً ، وهما : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، ولا
يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب ، ولأن يخالفه في التعريف والتنكير .
فإن قلت : هذا منتقض بقولهم « هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ » ^(١) فوصفوا المرفوع ،

(١) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

كَأَنَّ تَمِيْرًا فِي عَرَانِيْنَ وَبَلِيْهِ كَبِيْرٌ أَنْاسٍ فِي بِيْجَادٍ مُرْمَلٍ
فإن «مزملاً» نعت لكبير أناس ، وأنت ترى النعت مجروراً والمنعوت مرفوعاً ، والكلام
فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر « خرب » .

وهو الجحر ، بالخفوض ، وهو « خَرَبٍ » وبقوله تعالى : (وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُزْمًا الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ)^(١) فوصف النكرة ، وهى (كل همزة لزمة) بالعرفة ، وهى (الذى) ، وبقوله تعالى : (حَمِّ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ)^(٢) فوصف المعرفة ، وهو اسم الله تعالى ، بالنكرة ، وهى (شديد العقاب) وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصف المشبهة ، ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال ، ألا ترى أن المعنى : شديد عقابُهُ ، لا ينفكُ فى المعنى عن ذلك ؟

قلت : أما قولهم « هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ » فأكثرُ العرب ترفع خربا ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لمجاورته للخفوض ، كما قال الشاعر :

— ١٣٣ — * قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ *

(١) الآيتان ٢، ١ من سورة الهمزة (٢) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة غافر ١٣٣ — هذا مثل من أمثال العهد الإسلامى يوافق نصف بيت من الرجز ، وانظر فى مجمع الأمثال للميدانى (ج ٢ ص ٣٧ طبع المطبعة الخيرية) ، وقد أورده أبو الفتح بزجنى فى كتاب الخصائص (٤٦٤) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، ونسبه لأعرابى يقوله لامراته ، ولم يعينه ، وقد أشار إليه الحريرى فى المقامة الأربعين ، وذكر شارحهم الأبيات والقصة التى ذكرها ابن جنى

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يؤخذ » فعل مضارع مبنى للجھول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « الجار » نائب فاعل ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « بظلم » جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ ، وظلم مضاف و « الجار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : ليس فى هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشئ من ألفاظه عليه ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشئ قد يعامل المعاملة التى يستحقها جاره لا المعاملة التى يستحقها هو نفسه ، ونظيره أن العرب عاملت « خرب » المعاملة التى استحقم « ضب » فجروا لفظه ، ولو أنهم عاملوا « خرب » المعاملة التى يستحقها هو نفسه لرفعوا لأنه نعت للمرفوع ، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعا .

ومرادهم بذلك أن يَنَاسَبُوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي « خَرِبٍ » ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة ، وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الإعراب ، كما أنا نقول : إن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [البصرى] (الحمد لله)^(١) بكسر الدال إبتاعاً لكسرة اللام ، ولا يمنع أيضاً قولهم في الحكاية « مَنْ زَيْدًا » بالنصب ، أو « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض ، إذا سألت مَنْ قال : رأيت زيدا ، أو مررت بزيد ، وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب . وقد تبين بهذا صحة قولنا : إن النعته لا بد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره .

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية — وهى : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث — فإنه يُعْطَى منها ما يُعْطَى الفعل الذى يحل محلّه فى ذلك الكلام : فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقت فى اثنين منها ، وكملت له حينئذ الموافقة فى أربعة من عشرة كما قال العربون ، تقول : « مَرَرْتُ [بِرَجُلٍ قَائِمٍ] » و « بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ » و « بِرِجَالٍ قَائِمِينَ » و « بامرأة قائمة » و « بامرأتين قائمتين » و « بنساء قائمات » ، كما تقول فى الفعل : مَرَرْتُ [بِرَجُلٍ قَامٍ] ، و [برجلين قاما ، و برجال قاموا ، و بامرأة قامت ، و بامرأتين قامتتا ، و بنساء قومن ، و إن كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر ، فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الأسم الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أن الفعل الذى يحل محلّه يكون كذلك ، تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ » ، فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً ؛ لأنك تقول فى الفعل : قامت أمه ، وتقول فى عكسه : « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا » فتذكر الصفة لتذكير الأب ، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً ؛ لأنك تقول فى الفعل : قام أبوها ، قال الله تعالى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَرْحَامُهَا)^(٢) ، ويجب إفراد الوصف ،

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، ومن آيات أخرى .

(٢) من الآية ٧٥ من سورة النساء .

ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً ، كما يجب ذلك في الفعل ؛ فنقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا » و « برجال قائم أبواؤهم » كما تقول : قام أبواهما ، وقام أبواؤهم ، ومن قال « قائماً أبواهما » و « أكلوني البراغيث » نثي الوصف وجمعه جمع السلامة ، فقال « قائمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » و « قائمَيْنِ أَبَاؤُهُمْ » وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التفسير ، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً ؛ فنقول : « مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ أَبَاؤُهُمْ » و « بِرِجُلٍ قَعُودٍ غِلْمَانُهُ » ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو أحسن من جمع التصحيح .

ص - وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَلُومِ مَوْصُوفِهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً ، رَفْعًا بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرِ أَعْنَى أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَدُمُّ أَوْ أَرْحَمُ .

ش - إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتيان والقطع ، مثال ذلك في صفة المدح « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أجاز فيه سبويه الجر على الإتيان ، والنصب بتقدير أمدح ، والرفع بتقدير هو ، وقال « سمعنا بعض العرب يقول : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) بالنصب ، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية « اه ، ومثاله في صفة الذم (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْخَطَبِ)^(٢) قرأ الجمهور بالرفع على الإتيان ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم ، ومثاله في صفة الترحم « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ » يجوز فيه الخفض على الإتيان ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أرحم ، ومثاله في صفة الإيضاح « مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ » يجوز فيه الخفض على الإتيان ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أعنى .

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقةً أو ادعاءً ؛ فالأول مشهور ، وقد ذكرنا أمثله ، والثاني نص عليه سبويه في كتابه ، فقال : « وقد يجوز أن تقول مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرَامِ » ، يعني بالنصب أو بالرفع « إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم » ... ثم قال : « نزلتهم هذه المنزلة ، وإن كان لم يعرفهم » اه .

(٢) الآية ٤ من سورة المسد .

(١) الآية ٢ من سورة الفاتحة .

ص — وَالتَّوَكُّيدُ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ، وَنَحْوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِّنْ لَّا أَخَا لَهُ *
وَنَحْوُ * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ * وَنَحْوُ * لَّا أَبُوحُ بِحُبِّ بَدْنَةَ إِنِّهَا *
وَلَيْسَ مِنْهُ (دَكَاً دَكَاً) وَ(صَفَاً صَفَاً).

ش — الثانی من التوابع : التوكيدُ ، ويقال فيه أيضاً : التأكيدُ — بالهمزة —
ويابدأها ألفاً على القياس في نحو فأس ورأس .
وهو ضربان : لفظي ، ومعنوي .

والكلام الآن في اللفظي ، وهو : « إعادة اللفظ الأول بعينه » ، سواء كان
اسماً ، كقوله :

١٣٤ — أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مِّنْ لَّا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ

١٣٤ — هذا البيت من شواهد سيوييه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعلام إلى
إبراهيم بن هرمة القرشي ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي ، وقد أنشده
المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٦) .
اللغة : « الهيجا » بالقصر ههنا — الحزب ، ونظيره قول لبيد :

* يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

وتعد أيضاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَا وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُّهَنْدٌ

المعنى : يحض على الاعتصام بالأخ ، والتمسك بوداده ؛ لأنه الناصر وقت الشدة .

الإعراب : « أَخَاكَ » أختا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، تقديره الزم أخاك ، مثلا ، وهو
منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأختا مضاف والكاف ضمير
المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « أَخَاكَ » تأكيدياً لأول « إِنْ » حرف توكيد
ونصب « مِنْ » اسم موصول اسم إِنْ ، مبني على السكون في محل نصب « لَّا » نافية
للجنس « أختا » اسم لا « له » خبر لا ، وفي هذا التعبير كلام طويل لا يتسع له هذه العجالة
فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح الأشموني ، والجملة من لا واسمها وخبرها =
(١٩ — قطر الندى)

وانتصابُ «أخاك» الأول بإضمار أحفظ أو أزم أو نحوهما ، والثاني تأكيد له ،
أو قفلاً ، كقوله :

١٣٥ - فَأَيَّنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

= لا محل لها صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا بغير» جاران ومجروران يتعلقان بساع ، وغير مضاف و «سلاح» مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله «أخاك أخاك» فإن هذا توكيد لفظي ، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول ، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء ، وهو : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، ألا ترى أن التكلم يعرى بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه ، ولا يقطع جبل مودته ، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره ، بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرتين ، فسكان اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل ، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه .

١٣٥ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ،
ومن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٨٧) والمؤلف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٢٤٠) .
الإعراب : «أين» اسم استفهام ، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق مبنى على الفتح في محل نصب ، والتقدير : فأين تذهب ، كما ذكره المؤلف ، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فألى أين ، لم تكن قد أبعدت «إلى أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النجاة» مبتدأ مؤخر «يغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياء التكلم مضاف إليه «أتاك» أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، «أتاك» تأكيد للسابق «اللاحقون» فاعل لأنى الأول «أحبس» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أحبس» فعل أمر فيه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله «أتاك أتاك اللاحقون» وقوله «أحبس أحبس» فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً ؛ فأما الأولى فإن «أتاك» الثانية ذكرت تأكيداً للأولى ، ولا فاعل للثانية ، ومن الناس من زعم أن قوله «اللاحقون» تنازعه كل من الفعلين ، وهذا غير صحيح ؛ لأن باب التنازع يقتضى أن يعمل أحد العاملين في المفعول المذكور ، وأن يضم في المهمل ضمير المفعول ؛ فكان يقال على إعمال الأول «أتاك أتوك اللاحقون» =

وتقدير البيت : فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتى ؟ فحذف الفعل العامل في أين الأول ، وكرر الفعل والمفعول في قوله « أتاك أتاك » ، و « اللاحقون » : فاعل بأتاك الأول ، ولا فاعل للثاني ؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد ، لا ليسند إلى شئ ، وقيل : إنه فاعل بهما معا ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نُزِلَا منزلة الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما تنازعا قوله « اللاحقون » ولو كان كذلك لزم أن يضر في أحدهما ؛ فكان يقول : أتوك أتاك اللاحقون ، على إعمال الثاني ، وأتاك أتوك ، على إعمال الأول ، وقوله : « اِخْبِسِ اِخْبِسِ » تكرير للجملة ؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به .
أو حرفاً ، كقوله :

١٣٦ - لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

= وعلى إعمال الثاني « أتوك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل أحد ذيك التعبيرين تبين أنه لم يجر على سنن التنازع ، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين ، وأما الثانية فإن قوله « اِخْبِسِ » الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار ، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره ؛ فهو تأكيد جملة بجملة .

١٣٦ - هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وإنما الصواب أنه لكثير عزة ، وذكر بثنة فيه سهو ، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤) .
اللغة : « أبوح » مضارع باح بما في نفسه ، إذا أظهره للناس « مواتقا » جمع موثق ، وفي التنزيل في الآية ٦٦ من سورة يوسف : (حتى تؤتوني موثقا من الله) ، والموثق : العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك « وعهودا » جمع عهد ، وهو بمعنى الموثق والميثاق .

الإعراب : « لا » حرف نفي « لا » حرف مؤكد لسابقه « أبوح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بأبوح ، وحب مضاف ، و « بثنة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى =

وليس من تأكيد الأسم قوله تعالى : (كَلَّا إِذ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)^(١) خلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه دكا بعد دك ، وأن الدك كُرِّرَ عليها حتى صارت هباء منبثاً ، وأن معنى (صَفًّا صَفًّا) أنه تَنَزَّلَ ملائكةُ كل سماء ، فيصطفون صفاً بعد صف مُجَدِّقِينَ بِالْجَنِّ وَالْإِنْسِ ، وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيدياً للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : علمته الحساب باباً باباً .

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قولُ المؤذن « الله أكبر ، الله أكبر » ، خلافاً لابن جنى ؛ لأن الثاني لم يُوْتَّ به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ ، بخلاف قوله « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » فإن الجملة الثانية خبر [ثان] ، جرى به لتأكيد الخبر الأول .

ص — أَوْ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا ، إِنْ اجْتَمَعَتَا ، وَيُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ ، وَبِكُلِّ لَعْنٍ مُشْتَى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ ، وَبِكِلَا وَكَلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وَفُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقَعُهُ وَاتَّخَذَ مَعْنَى الْمُسْتَدِّ ، وَيُضَفَّنَ لِضَمِيرِ الْمَوْكَدِ ، وَبِاجْتِمَاعِ وَجَمْعَاءَ وَجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ .

ش — النوع الثاني : التأكيدُ المعنوي ، وهو بألفاظ محصورة :

منها : « النفس ، والعين » وهما لرفع المَجَازِ عن الذات ؛ تقول : « جاء زيد » ،

= بثنة ، والجملة في محل رفع خبر إن « على » جار ومجرور متعلق بأخذت « موافقا » مفعول به لأخذت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع ، ولكن الشاعر صرفها ضرورة « وعهودا » الواو عاطفة ، عهوداً : معطوف على موافق .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإن الثاني من هذين الحرفين توکید لفظي للأولى .
(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الفجر ، ومن تقرير المؤلف في هاتين الآيتين السكريميتين تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول .

فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خَبَرِهِ أو كتابه ، فإذا قلت : « نَفْسُهُ » ارتفع الاحتمالُ الثاني ، ولا بُدُّ من اتصاليهما بضمير عائدٍ على المؤكِّد ، ولك أن تؤكِّد بكل منهما وحده ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ، تقول : « جاء زيدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ » ويمتنع « جاء زيدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ » ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد ، وجمعهما على وزن أَفْعُلٍ مع التثنية والجمع ، تقول « جاء الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا » ، « والزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ » ، و « المَهْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ » .

ومنها « كُلٌّ » لرفع احتمال إرادة التخصُّص بلفظ العموم ؛ تقول : « جاء القومُ » فيحتمل مجيء جميعهم ، ويحتمل مجيء بعضهم ، وأنتك عَبَّرت بالكل^(١) عن البعض ، فإذا قلت « كلُّهم » رفعت هذا الاحتمالَ ، وإنما يؤكِّد بها بشروط : أحدها : أن يكون المؤكِّد بها غير مثنى ، وهو : المفرد والجمع . الثاني : أن يكون متجزئاً بذاته ، أو بعامله ؛ فالأول كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٢) والثاني كقولك : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » ؛ فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء ، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ، ولا يجوز « جاء زيدٌ كُلَّهُ » لأنه لا يتجزأ ، لا بذاته ولا بعامله . الثالث : أن يتصل بها ضميرٌ عائدٌ على المؤكِّد ، فليس من التأكيد قراءة بعضهم : (إِنَّا كُلًّا فِيهَا)^(٣) خلافاً للزخشرى والقراء .

ومنها « كِلَا » ، وكِلْتَا » وهما بمنزلة كل في المعنى ؛ تقول : « جاء الزَّيْدَانِ » فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر ، ويحتمل مجيء أحدهما ، وأن المراد أحدَ الزيدين ، كما قالوا في قوله تعالى : (لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ عَظِيمٍ)^(٤) : إن معناه

(١) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ « كل » و « بعض » لا تدخل عليهما أل .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر (٣) من الآية ٤٨ من سورة غافر

(٤) من الآية ٣١ من سورة الزخرف ، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في قوله

تعالى : (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) .

على رجل من إحدى القريتين ؛ فإذا قيل « كلاهما » اندفع الاحتمالُ ، وإنما يؤكد بهما بشروط : أحدها : أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين . الثاني : أن يصح حلول الواحد محلها ؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : « اختصم الزيدان كلاهما » لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « اختصم أحد الزيدنين » فلا حاجة للتأكيد . الثالث : أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى ؛ فلا يجوز « مات زيد وعاش عمرو كلاهما » . الرابع : أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما .

ومنها : « أجمعُ وجمعا » ، وجمعهما ، وهو : « أجمعون ، وجمع »^(١) ، وإنما يؤكد بها غالباً بعد « كلُّ » ؛ فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضميرُ يعود على المؤكد ، تقول : « اشترت العبد كنه أجمع » ، و « الأمة كلها جمعا » ، و « العبيد كلهم أجمعين » ، و « الإمام كنه جمع » ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٢) ، ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم « كل » ، قال الله تعالى : (لَا غَوْ يَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٣) ، (وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٤) ، وفي الحديث « إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جالوساً أجمعون » ، يروى بالرفع تأكيداً للضمير ، وبالنصب على الحال ، وهو ضعيف ؛ لاستلزامه تنكيرها ، وهي معرفة بنية الإضافة .

وقد فهم من قولي « أجمعُ ، وجمعا » ، وجمعهما « أنهما لا يُنتَيانِ ؛ فلا يقال : أجمان ، ولا جمعاوان ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ؛ لأن ذلك لم يسمع .

ص — وهى بخلاف النعوت : لا يجوز أن تتعاطف المؤكّدات ، ولا أن يتبعن نكرةً ، وتندر :

(١) وجمعاوات أيضا . (٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الحجر . ومن الآية ٨٢ من سورة ص .

(٤) الآية ٤٣ من سورة الحجر .

* يَأَلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ *

ش — ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت :
 إحداها : أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مُخَيَّر بين الحجيء بالعطف وتركه ؛
 فالأول كقوله تعالى : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي
 قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى)^(١) ، وكقول الشاعر :
 ١٣٧ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ وَلَيْتَ الْكُتَيْبَةَ فِي الْمُرْدَحَمِ

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سورة الأعلى .

١٣٧ — هذا بيت مشهور ، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين ،
 وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة
 البقرة (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه ، ولا نسبة العلامة
 السيد في الحاشية ، ولا نسبة شارح شواهد .

اللغة : « القرم » بفتح القاف وسكون الراء — هو في الأصل الجمل المكرم الذي أعد
 للضراب ، ثم أطلق على الرجل العظيم « ليت الكتيبة » أي : الشجاع الفاتك ، وأصل
 اللث الأسد ، والكتيبة : الفرقة من الجيش « المزدحم » أصله مكان الازدحام ، والمراد
 به هنا موطن الحرب .

الإعراب : « إلى الملك » جار ومجرور متعلق بأهدى ، مثلاً « القرم » صفة للملك
 « وابن » معطوف على القرم ، وابن مضاف و « الهمام » مضاف إليه « وليت » معطوف على
 القرم أيضاً ، ولبث مضاف و « الكتيبة » مضاف إليه « في المزدحم » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف حال من ليت الكتيبة .

الشاهد فيه : عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً ، ومثله
 قول ابن زبابة :

يَا كَهْفَ زَيَّابَةَ لِإِحَارِثِ الصَّابِحِ فَالْقَانِمِ فَالْأَيِّبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب لما كانت نفس
 هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة ؛ فهو يصبح القوم بالحروب ، فيغنم أموالهم ،
 فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً .

والثاني كقوله تعالى : (وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ، هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ ، مَنَاعٍ لِلخَيْرِ مُعْتَدٍ أُثِيمٍ)^(١) الآية .

الثانية : أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة .

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مُحَاَلَفَةٌ للنوع في الأمرين جميعاً ، وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت ، لا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ، ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » ، وعلة ذلك أنها بمعنى واحدٍ ، والشئ لا يُعْطَفُ على نفسه ، بخلاف النعوت فإن معانيها متخالفة ، وكذلك لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة ، لا يقال : جاء رجلٌ نَفْسُهُ ؛ لأن ألفاظ التوكيد مَعَارِفٌ ، فلا تجرى على النكرات ، وشد قول الشاعر :

١٣٨ — لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَارَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبٌ

(١) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ من سورة ن .

١٣٨ — هذا بيت من البسيط قائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي ، من كلمة أولها قوله :

يَا لِرَجَالٍ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا
يَذْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا
إِذْ لَا يَزَالُ غَزَا لَ فِيهِ يَفْتِنُنِي
يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَخْرَابِ مُنْتَقِبًا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد « ياليت عدة حول كله رجبا » على نصب الجزءين (الابتداء والخبر) جميعا بليت ، وهى لغة ضعيفة لبعض العرب ، ولكن النحاة غيروه حين لم يعثروا على بقية الكلمة .

اللغة : « شاقه » أعجبه ، أو أثار شوقه .

الإعراب : « لكننه » لكن : حرف استدراك ونصب ، والماء اسمه « شاقه » شاق : فعل ماض ، والضمير الندى للغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى ونصب « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ذار جرب » مبتدأ وخبر ، والجملة مقول القول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن =

ص - وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مُوضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ ، جَامِدٌ ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ .

ش - هذا الباب الثالث من أبواب التوابع .

والعطف في اللغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وفي الإصلاح ضربان : عَطْفٌ نَسَقِيٌّ ، وسيأتي ، وعَطْفٌ بَيَانِيٌّ ، والكلام الآن فيه .

وقولي « تابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، وقولي « موضح ، أو مخصص » مخرج للتأكيد ، كـ « جاء زيدٌ نفسه » ، ولعطف النسق ، كـ « جاء زيدٌ وعمرو » وللبدل ، كقولك : « أكلتُ الرغيفَ مُثْلَهُ » ، وقولي « جامد » مخرج للنعمة ؛ فإنه وإن كان موضِّحاً في نحو « جاء زيد التاجر » ومخصصاً في نحو « جاءني رجلٌ تاجر » لكنه مشتق ، وقولي « غير مؤول » مُخْرِجٌ لما وقع من النعوت جامداً نحو « مررت بزَيْدٍ هذا ،

= « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف « ليت » حرف تمن ونصب « عدة » اسم ليت ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه « كله » كل : توكيد لحول ، وكل مضاف والهاء مضاف إليه « رجب » خبر ليت ، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونظيره في نصب الجزئين بليت قول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا *

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة وهي قوله « حول » بكل وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا . لكن المؤلف قد اختار في أوضحه - تبعاً لابن مالك - صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، وقال : « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة » ، وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة .

ومثله قول العرجي :

نَلَبْتُ حَوْلًا كَمَا مَلَ كَلَهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجِ

وَبَقَاعِ عَرْفَجٍ » فَإِنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْمَشْتَقِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَشَارِ إِلَى يَدَيْهِ ،
وَبَقَاعِ حَسَنِ .

ص — فَيُؤَافِقُ مُتَّبِعُوهُ .

ش — أَعْنَى بِهَذَا أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ — لِكَوْنِهِ مُفِيداً فَائِذَةً النَّعْتِ مِنْ إِضْاحِ
مُتَّبِعُوهُ وَتَخْصِيصِهِ — يَلْزِمُهُ مِنْ مَوَاقِفَةِ الْمُتَّبِعِ فِي التَّنْكِيرِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ ، وَفِرْوَعِهِنَّ ،
مَا يَلْزِمُ فِي النَّعْتِ .

ص — كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ .

ش — أَشْرْتُ بِالْمَثَلَيْنِ إِلَى مَا تَضَمَّنَهُ الْخَدُّ ، مِنْ كَوْنِهِ مُوضِحاً لِلْمَعَارِفِ وَمَخْصِصاً
لِلنَّكِرَاتِ ، وَالْمَرَادُ بِأَبِي حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَكَ فِي نَحْوِ « خَاتَمٌ
حَدِيدٌ » ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ : الْجُرْهُ بِالْإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى مِنْ ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَقِيلَ : عَلَى
الْحَالِ ، وَالْإِتْبَاعُ ، فَمَنْ خَرَّجَ النَّصْبَ عَلَى التَّمْيِيزِ قَالَ : إِنَّ التَّابِعَ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَمَنْ
خَرَّجَهُ عَلَى الْحَالِ قَالَ : إِنَّهُ صِفَةٌ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ جَامِدٌ جَمُوداً مُحْضاً ؛ فَلَا يَحْسُنُ
كَوْنُهُ حَالاً وَلَا صِفَةً .

وَمَنْعٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ كَوْنِ [عَطْفِ] الْبَيَانِ [نَكْرَةً] تَابِعاً لِلنَّكْرَةِ .
وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ ، وَقَدْ خُرِّجَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(١) .
وَقَالَ الْفَارَسِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينِ)^(٢) : يَجُوزُ فِي (طَعَامِ)
أَنْ يَكُونَ بَيَاناً وَأَنْ يَكُونَ بَدَلاً .

ص — وَيُعْرَبُ بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِخْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ ،

كَقَوْلِهِ : * أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشْرٌ * .

وَقَوْلِهِ : * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا * .

ش — كُلُّ أَسْمٍ صَحَّ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ مُفِيدٌ لِلإِضْاحِ أَوْ لِلتَّخْصِيصِ

صح أن يحكم عليه بأنه بدلٌ كلٍّ من كل، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده؛ لكونه على نية تكرار العامل .

واستثنى بعضهم من ذلك مسألةً ، وبعضهم مسألتين ، وبعضهم أكثر من ذلك ، ويجمعُ الجميعَ قولي : « إن لم يمتنع إحلاله محلَّ الأولِ » ، وقد ذكرت لذلك مثالين : أحدهما قول الشاعر :

١٣٩ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقِبُهُ وَقَوْعًا

١٣٩ — هذا البيت من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر ، الفقعسي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٨٩) .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون من « ترك » بمعنى صير ؛ وعليه يحتاج إلى مفعولين ويجوز أن يكون من « ترك » بمعنى خلى وفارق ؛ فيحتاج إلى مفعول واحد « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد « رقبه » تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله ، ويروى « تركبه » .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف ، و « التارك » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكرى إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى ، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى ؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « رقبه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، وهو فاعله ، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله ، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من ضميره المستتر في خبره « وقوعا » حال من الضمير المستتر في رقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، =

والثاني قولُ الآخرِ :

١٤٠ - أيا أخويننا عبدَ شمسٍ ونوفلاً أعيدُ كما بالله أن نُحدثنا حرباً

وبيان ذلك في الأول أن قوله « بشرٍ » عطفُ بيانٍ على « البكرى » ، ولا يجوز

= فسكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه ، فنقول « التارك بشر » ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها ، وذلك في الصحيح لا يجوز ، كما عرفت في باب الإضافة .

١٤٠ - هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخى أمير المؤمنين على بن أبي طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه ويسكن فيها على من قتل يوم بدر من قريش ، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (ج ٢ ص ١٢ طبع بولاق - ٣٩٦/٢ بتحقيقنا) وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠) الإعراب : « أيا » حرف نداء « أخويننا » منادى ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وأخوى مضاف والضمير مضاف إليه « عبد » عطف بيان ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه « ونوفلاً » معطوف بالواو على عبد شمس « أعيدُ كما » أعيدُ : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به « بالله » جار ومجرور متعلق بأعيدُ « أن » مصدرية « نُحدثنا » مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أعيدُ كما بالله من إحداث حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيدُ .

الشاهد فيه : قوله « أيا أخويننا عبد شمس ونوفلاً » فإن قوله « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخويننا » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً ؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل ؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل ، وهذا يستدعى أن يكون قوله « نوفلاً » مبنياً على الضم ؛ لكونه علماً مفرداً ، لكن الرواية وردت بنصبه ، فدلّت على أنه لا يكون بدلاً ، أى أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً .

أن يكون بدلاً منه ؛ لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابن التارك بشر ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو « التارك » إلا لما فيه الألف واللام ، نحو « البكرى » ، ولا يقال : الضاربُ زَيْدٌ ، كما تقدم شرحه ، في باب الإضافة .

وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله « عبد شمس ونوفلا » عطفُ بيان على قوله « أخوينا » ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محلَّ الأول ، فكأنك قلت : « أيا عبد شمس ونوفلاً » ، وذلك لا يجوز ؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسمٌ مُجَرَّد من الألف واللام ، وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ، و « نوفلا » لو كان منادى لتقبل فيه « يا نَوْفَلُ » بالضم ، لا « يا نوفلا » بالنصب ؛ فلذلك كان يجب أن يقال هنا : « أيا أخوينا عبد شمس ونَوْفَلُ » .

ص — وَعَظْفُ النَّسْقِ بِالْوَاوِ .

ش — الرابعُ من التوابع : عطفُ النسقِ .

وقد مضى تفسيرُ العطفِ ، فأما النسق فهو : « التابع ، المتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ حروفِ العطفِ الآتِي ذِكْرُهَا » ولم أُحْدِدهُ بحدِّ لوضوحه ، على أننى فسرتُه بقولى : « بالواو — إلخ » فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما ، واعتزضتُ بعد ذكرى كلِّ حرفٍ بتفسير معناه .

ص — وَهِيَ لِمُطَلَقِ الْجَمْعِ .

ش — قال السيرافي : « أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب » اه .

وأقول : إذا قيل « جاء زَيْدٌ وعمرُو » فعناه أنهما اشتركا في المجيء ، ثم يحتمل الكلامُ ثلاثةَ معانٍ : أحدها : أن يكونا جاءا معاً ، والثاني : أن يكون مجيئهما على

الترتيب^(١) ، والثالث : أن يكون على عكس الترتيب ، فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر ، كما فهمت المعية في [نحو] قوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)^(٢) ، وكما فهم الترتيب في قوله تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا)^(٣) ، وكما فهم عكسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن منكرى البعث : (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)^(٤) ، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذى ذكرناه قولُ أكثر أهل العلم : من النحاة ، وغيرهم ، وليس بإجماع كما قال السيرافى . بل روى عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب ، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا ، وهو بعيد . ومن أوضح ما يرد عليهم قولُ العرب : اختصم زيدٌ وعمرو ، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بضمٍّ ؛ لكونهما للترتيب ، فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها ، كما امتنع معها .

ص — وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ .

ش — إذا قيل « جاء زيدٌ فعمرو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد من غير مُهَلَّةٍ ؛ فهى مفيدة لثلاثة أمور : التشريك فى الحكم ، ولم أنبه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والتعقيب .

وتعقيب كل شيء بحسبه ؛ فإذا قلت : « دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فَبَغْدَادَ » وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيبٌ فى مثل هذا عادةً ؛ فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ، ولم يحز الكلام .

(١) المراد ترتيب ذكرهما فى الكلام ، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو فى هذا المثال .

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٠١، ٢، ٣ من سورة الزلزلة

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية .

وللفاء معنى آخر ، وهو التَّسَبُّبُ ، وذلك غالب في عطف الجمل ، نحو قولك : « سَهَاءٌ فَسَجَدَ » و « زَيْنٌ فَرَجِمَ » و « سَرَقَ فَقَطَّعَ » ، وقوله تعالى : (فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ)^(١) ولدلالاتها على ذلك اسْتُعِيرَتْ لِلرَّبْطِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ » ولهذا إذا قيل « مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ؛ ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له ؛ وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى ، كقوله تعالى : (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى)^(٢) .

ص — وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي .

ش — إذا قيل « جاء زيدٌ ثم عمرو » فعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التثريب في الحكم ، ولم أنبه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والترسخي .

فأما قوله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ)^(٣) ، فقيل : التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ؛ فحذف المضاف منهما .

ص — وَحَتَّى لِلغَايَةِ وَالتَّدرِيجِ .

ش — معنى الغاية : آخرُ الشيء ، ومعنى التدرج : أن ما قبلها ينقضى شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية ، وهو الاسمُ المعطوف ؛ ولذلك وَجَبَ أَنْ يَكُونَ المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه : إمَّا تحقيقاً كقولك : « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » أو تقديراً كقوله :

(١) من الآية ٣٧ من سورة البقرة .

(٢) الآيات ٥٤، ٤٠، ٣٠٢ من سورة الأعلى .

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف .

١٤١ - أَلْتَقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا

فعطف « نعله » بحتى ، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً ، لكنها جزء تقديرى ؛ لأن معنى الكلام ألقى ما يُنْقَلُهُ حتى نَعَلَهُ .

ص - لَا لِلتَّرْتِيبِ .

ش - زعم بعضهم أن «حتى» تفيد الترتيب كما تفيد ثمّ والفاء ، وليس كذلك ، وإنما هي مطلق الجمع كالواو ، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « كلُّ شَيْءٍ بِتَمَاضٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ » ولا ترتيب بين القضاء والقدر ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيّاتِ والمقدّراتِ .

١٤١ - حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوى يقوله في قصة التمس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يأمره فيه بقتله ، وأوهم التمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعباء عظيم ، ففتحها واقرأه ، فلما علم ما فيه رمى به في النهر ، وبعد هذا البيت المستشهد به قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

الإعراب : «ألقى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الصحيفة» مفعوله به لألقى «كى» حرف تعليل وجر ، أو حرف مصدرى ونصب «يخفف» فعل مضارع منصوب إما بأن المضمرة إن قدرت كى تعليلية ، وإما بكى نفسها إن قدرتها مصدرية . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «رحله» رحل : مفعول به ليخفف ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه «والزاد» معطوف بالواو على الصحيفة «حتى» حرف عطف «نعله» نعل : معطوف على ما قبله ، ونعل مضاف والضمير الذى للغائب مضاف إليه «ألقاها» ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لألقى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وذكر هذه الجملة يرجح عندنا رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » على رواية النصب ؛ فإن النعل وإن لم تسكن جزءاً من الذى قبلها على وجه الحقيقة فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها ؛ لأن معنى الكلام : ألقى كل شيء ينقله حتى نعله ، ولا شك أن النعل بعض ما ينقله .

ص - و « أَوْ » لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ ، مُفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ .

ش - مثلها لأحد الشيئين قوله تعالى : (لَيْثِنًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(١) ولأحد الأشياء : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)^(٢) ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال : سَوَاءٌ عَلَى أَقْمَتٍ أَوْ قَعْدَتٍ ؛ لِأَنَّ « سَوَاءٌ » لَا بَدَّ فِيهَا مِنْ شَيْئَيْنِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : سَوَاءٌ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ .

ولها أربعة معان : معنيان بعد الطلب ، وهما : التخيير ، والإباحة ، ومعنيان بعد الخبر ، وهما : الشك ، والتشكيك .

فمثلها للتخيير « تَزَوَّجَ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا » وللإباحة « جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ » والفرق بينهما أن التخيير يأبى جوار الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، والإباحة لا تأباه ، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوُّج هند وأختها ، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً .

ومثالها للشك قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو » إذا لم تعلم الجأى منهما .
ومثالها للتشكيك قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو » إذا كنت عالماً بالجأى منهما ، ولكنك أبهمت على المخاطب .

وأمثلة ذلك من التبريل قوله تعالى : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ)^(٣) الآية ؛ فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة ، وقوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ)^(٤) الآية ،

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦١ من سورة النور ، والتلاوة في الكتاب الكريم : (ليس على الأعمى

حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج ، ولا على أنفسهم أن تأكلوا) .

(٣٠ - قطر الندى)

وقوله تعالى : (لَيْثِنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(١) وقوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٢) .

ص — و « أم » إِطْلَابِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوْيَيْنِ .

ش — تقول : « أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرُو » إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده ، ولكنك شككت في عينه ؛ ولهذا يكون الجواب بالتعيين ، لا بنعم ، ولا بلا ، وتسمى « أم » هذه مُعَادَلَةٌ ؛ لأنها عَادَلَتْ الهمزة في الاستفهام بها . ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما ، وأدخلت « أم » على الآخر ، ووسَّطتَ بينهما مالاتشك فيه — وهو قولك : « عندك » — وتسمى أيضاً مُتَّصِلَةً ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَعْنَى بأحدهما عن الآخر .

ص — وَلِلرَّذِّ عَنِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ « لَا » بَعْدَ إِجَابٍ ، و « لَكِنَّ » ، و « بَلْ » بَعْدَ نَفْيٍ ، وَلِصَّرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا « بَلْ » بَعْدَ إِجَابٍ .

ش — حَاصِلُ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ بَيْنَ « لَا » و « لَكِنَّ » و « بَلْ » اشْتِرَاكًا وَافْتِرَاقًا .

فأما اشتراكها فمن وجهين : أحدهما : أنها عاطفة ، والثاني : أنها تفيدهم رَدَّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب .

وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً : أحدهما : أن « لا » تكون لِقَصْرِ الْقَلْبِ

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين (٢) من الآية ٢٤ من سورة سبأ

وقصر الأفراد^(١)، و « بل »، و « لكن » إنما يكونان لقصر القلب فقط ، تقول : « جاءني زيدٌ لا عمروٌ » ردأ على من اعتقد أن « عمراً » جاء دون « زيد » ، أو أنهما جاءك معا ، وتقول : « ماجاءني زيدٌ لكن عمرو » ، أو « بل عمرو » ردا على من اعتقد العكس ، والثاني : أن « لا » إنما يُعطفُ بها بعد الإثبات ، و « بل » يُعطفُ بها بعد النفي ، و « لكن » إنما يعطفُ بها بعد

(١) اعلم أولاً أنك إذا قلت « محمد عالم » فمعى ذلك الذى قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد ، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شىء من الأوصاف غير العلم لمحمد ، كما لا دلالة لها على نفي شىء من الأوصاف عنه ، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو اتفق عنه ، فإذا قلت « إنما محمد عالم » أو قلت « ما محمد إلا عالم » دلت هذه العبارة على شيئين : الأول ثبوت العلم لمحمد ، والثاني انتفاء غيرصفة العلم من الصفات التى تكون مشار جدل بينك وبين غيرك عنه ، وهذا هو الذى يسمى قصراً .

ثم اعلم أن المخاطب الذى يلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً ضد الوصف الذى يسند إلى المحدث عنه ، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل ؛ فإذا قلت فى هذه الحال « إنما محمد عالم » كنت قد قلبت عليه اعتقاده ؛ فهذا يسمى قصر قلب ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفيتين ، كأن يعتقد أن خالداً شاعر ونائر ، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر ؛ فتقول : « إنما خالد شاعر » فهذا يسمى قصر أفراد ؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما . وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها ، بل يكون متردداً فى أن تسكون هذه الصفة هى الكتابة أو الشعر ؛ فإذا قلت حينئذ « إنما خالد كاتب » كنت قد عينت للمخاطب الصفة التى اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد فى أيتهما التى يتصف بها المحدث عنه ، وهذا يسمى قصر التعيين ؛ فالقصر على ثلاثة أنواع : قصر قلب ، وقصر أفراد ، وقصر تعيين وانقسامه إلى هذه الثلاثة بالنظر إلى حال المخاطب : فإن كان المخاطب يعتقد غير ما تثبته فهو قصر القلب ، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الأفراد ، وإن كان متردداً بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين .

النفي ، ويكون معناها كما ذكرنا ، ويعطف بِبَلْ بعد الإثبات^(١) ، ومعناها حينئذ إثباتُ الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصيرُهُ كالمسكوت عنه من قِبَلِ أنه لا يحكم عليه بشيء ، وذلك كقولك : « جاءني زيدٌ بلُ عَمْرُو » .
وقد تضمن سكوتى عن « إِمَّا » أنها غير عاطفة ، وهو الحق ، وبه قال الفارسيُّ ، وقال الجرجاني : عَدَّهَا في حروف العطف سهوً ظاهر .

ص — وَالْبَدَلُ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ ، بِلَا وَاسِطَةٍ ، وَهُوَ سِتَّةٌ : بَدَلُ كُلِّ ، نَحْوُ : (مَمَازًا حَدَائِقَ) ، وَبَعْضُ ، نَحْوُ : (مَنْ أَسْتَطَاعَ) وَأَشْيَالٍ ، نَحْوُ : (قِتَالٍ فِيهِ) ، وَإِضْرَابٍ وَغَلَطٍ وَنِسْيَانٍ ، نَحْوُ : « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهِمٍ دِينَارٍ » بِحَسَبِ قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، أَوْ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ ، أَوْ الْأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ .

ش — البابُ الخامسُ من أبواب التوابع : البدلُ .

وهو في اللغة : العِوَضُ ، قال الله تعالى : (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا)^(٢) ، وفي الاصطلاح : « تابع ، مقصود بالحكم ، بلا واسطة » ؛ فقولى : « تابع » جنسٌ يشمل جميعَ التوابع ، وقولى : « مقصود بالحكم » مخرجٌ للنعته ، والتأكيد ، وعطف البيان ؛ فإنها مكلمة للمتبوع المقصود بالحكم ، لأنَّها هي المقصودة بالحكم ، و « بلا واسطة » مُخْرِجٌ لعطف النسق ، كـ « جاء زيدٌ وَعَمْرُو » ؛ فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم ، لكنه بواسطة حرف العطف .

وأقسامه ستةٌ : أحدها : بدلُ كل من كل ، وهو عبارة عما الثانى فيه عَيْنُ

(١) في كل نسخ الأصل « ويعطف بها بعد الإثبات » فيعود الضمير إلى « لكن » لكونها أقرب شيء ؛ وهو خطأ فقد قرر المؤلف قريباً أن « لكن » يعطف بها بعد النفي وحده .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة ن .

الأول ، كقولك : « جاءني محمدٌ أبو عبدِ الله » ، وقوله تعالى : (مَفَازًا حَدَانِقَ)^(١) وإنما لم أقل « بدل الكل من الكل » حذراً من مذهب مَنْ لا يُجِيزُ إدخالَ أُل على كل ، وقد استعمله الزجاجي في جملِهِ ، واعتذر عنه بأنه تَسَامَحَ فيه موافقةً للناس^(٢) .

الثاني : بدل بعض من كل ، وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول ، كقولك : « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ » ، وكقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٣) ، فمن استطاع : بدلٌ من الناس ، هذا هو المشهور ، وقيل : فاعل بالحج ، أى : والله على الناس أن يَحُجَّ مُسْتَطِيعُهُمْ ، وقال الكسائي : إنها شرطية مبتدأ ، والجواب محذوف ، أى : من استطاع فليحج ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثاني يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم يحج ، وذلك باطل باتفاق ، فيتعين القولُ الأول ، وإنما لم أقل « البعض » - بالألف واللام - لما قَدِّمْتُ في كل .

والثالث : بدلُ الاشتغالِ ، وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني مُلابَسَةٌ بغير الجزئية ، كقولك : « أعجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ » ، وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٤) .

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين ، نحو (مَفَازًا حَدَانِقَ)^(١) ومعرفتين مثل الناس وَمَنْ ، ومختلفين مثل الشهر وقتال .

(١) من الآيتين ٣١ ، ٣٢ من سورة النبأ .

(٢) قد وقع المصنف في هذا الذى فر منه هنا في كلامه على التوكيد بكل ، ونهنا عليه

هناك .

(٣) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

والرابع والخامس والسادس : بدلُ الإضرابِ ، وبدلُ الغلطِ ، وبدلُ النسيانِ ، كقولك « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهِمٍ دِينَارٌ » فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ، ثم عنَّ لك أن تخبر بأنك تَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ ، وهذا بدلُ الإضرابِ ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فَسَبَقَ لسانُكَ إلى الدرهم ، وهذا بدلُ الغلطِ ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم ، فلما نطقت به تبين فسادُ ذلك القصدِ ، وهذا بدلُ النسيانِ .

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرقُ بين بدلِ الغلط والنسيان ، وقد بيناه ، ويوضحه أيضاً أن الغلط في اللسان والنسيان في الجَنَانِ ^(١) .

ص - بَابُ : العَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ المَذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المَوْثُوثِ دَائِمًا ، نَحْوُ (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) وَكَذَلِكَ العَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَالِثٌ وَرَابِعٌ عَلَى القِيَّاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتَقَّ مِنْهُ ، أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصَبُ مَا دُونَهُ .

ش - أعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجرى دائماً على القياس في التذكير والتأنيث ؛ فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، وهو الواحد ، والاثنان ، وما كان على صيغة فاعل ؛ تقول في المذكر : واحد ، واثنان ، وثانٍ ، وثالثٌ ، ورابع - إلى عاشر ، وفي المؤنث : واحدة ، واثنتان ، وثانية ، وثالثة ، ورابعة - إلى عشرة .

والثاني : ما يجرى على عكس القياس دائماً ؛ فيؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث ، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ، تقول « ثَلَاثَةٌ رِجَالٌ » و « ثَلَاثُ نِسْوَةٍ » قال الله تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) ^(٢) .

والثالث : ماله حالتان ، وهو « العشرة » فإن استعملت مركبة جرت على القياس

(١) الجنان - بفتح الجيم ، بزنة السحاب - القلب ، وهو موضع التفكير فيما ظن العرب

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

تقول «ثَلَاثَةُ عَشَرَ عَبْدًا» بالتذكير، و«ثَلَاثَ عَشْرَةَ أُمَّةً» بالتأنيث، وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس، تقول «عَشْرَةُ رَجَالٍ» بالتأنيث، و«عَشْرُ إِمَاءَ» بالتذكير.

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعل أربع حالات :
إحداها : الإفراد ، تقول : ثَانٍ ، ثَالِثٌ ، رَابِعٌ ، خَامِسٌ ، ومعناه واحدٌ موصوفٌ بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مشتق منه ؛ فتقول : ثَانِي اثْنَيْنِ ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، وَرَابِعٌ أَرْبَعَةٍ ، وَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَوَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَوَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أُثْنَيْنِ) وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) (٣) .

الثالث : أن يضاف إلى مادونه ، كقولك : ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ ، وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ ، وَمَعْنَاهُ جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةً ، وَجَاعِلُ الثَّلَاثَةِ بِنَفْسِهِ أَرْبَعَةً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاِبِعُهُمْ وَلَا اِخْمَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ) (٤) .

الرابعة : أن يَنْصِبَ ما دونه فتقول «رَابِعُ ثَلَاثَةٍ» بتنوين رابع ونصب ثلاثة، كما تقول : جَاعِلُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةً ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَعْمَلِ مَعَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَثَعْلَبِ .

ص — بَابُ : مَوَازِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ تِسْعَةٌ ، يَجْمَعُهَا :
وَزْنُ الْمَرْكَبِ عَجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدٌ تَأْنِيثًا
كَأَحَدٍ ، وَأَنْحَرٌ ، وَبَعْلَبَكٌ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَعُمَرُ ، وَأَخْرَ ، وَأَحَادٌ ، وَمَوْحَدٌ إِلَى

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٣) من الآية ٨ من سورة المجادلة .

الأربعة ، ومساجد ، ودنانير ، وسلمان ، وسكران ، وفاطمة ، وطلحة ، وزينب ،
وسلمى ، وصخرَاء .

فَالْفُ التَّائِيثِ وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ كُلِّ مِنْهُمَا يَسْتَأْتِرُ
بِالْمَنْعِ ، وَالْيَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصَّفَةِ أَوِ الْعِلْمِيَّةِ .
وَتَتَعَيَّنُ الْعِلْمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ ، وَالتَّائِيثِ ، وَالْعُجْمَةِ . وَشَرَطُ الْعُجْمَةِ : عِلْمِيَّةٌ
فِي الْعُجْمِيَّةِ ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالصَّفَةِ : أَحْصَالُهَا ، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ ، فَعُرْيَانُ ،
وَأَرْمَلٌ ، وَصَفْوَانٌ ، وَأَرْزَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ ، وَذَلِيلٌ - مُنْصَرَفَةٌ . وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ
« هِنْدٍ » وَجَهَانٍ ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقْرَ وَبَلَخَ ، وَكَعْمَرَ عِنْدَ تَمْسِيمِ بَابِ حَذَامٍ ،
إِنْ لَمْ يُحْتَمَمْ بِرَاءِ كَسْفَارٍ ، وَأَمْسٍ لِمَعْيِنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ
فِيهَا ، وَسَحَرُ عِنْدَ الْجَمْعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا .

ش - الأصل في الاسم العرب بالحركات الصَّرفُ ، وإنما يخرج عن ذلك الأصل
إذا وجد فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ، وقد جمع العلل
التسع في بيت واحد من قال :

اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا
وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبتته في المقدمة ، وهو لابن النحاس ، وقد
مثلتها في المقدمة على الترتيب ، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول :

العلة الأولى : وَزْنَ الفعل ، وحقيقته : أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ،
أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل ، وهو مُساوٍ له في وزنه ؛ فالأول كان تسمى
رجلا « قَتَلَ » بالتشديد ، أو « ضَرَبَ » أو نحوه من أبنية ما لم يُسَمَّ فاعله ،
أو « انطَلَقَ » ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل ؛ فإن هذه الأوزان كلها
خاصة بالفعل ، والثاني مثل « أَحْمَدَ » و « يَزِيدَ » و « يَشْكُرَ » و « تَغْلِبَ »
و « نَزَجَسَ » علماء .

العلة الثانية : الترتيب ، وليس المراد به تركيب الإضافة كما مرى القيس ؛ لأن

الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة؛ فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة، ولا تركيب الإسناد كشأب قرناها وتأبط شراً؛ فإنه من باب المحكى، ولا التركيب للزجى المحتوم بويه مثل سيبويه وعمرويه؛ لأنه من باب المنبى، والصرف وعدمه إنما يقالان فى العرب، وإنما المراد التركيب للزجى الذى لم يختم بويه، كععلبك وحضر موت ومعد يكرب.

العلة الثالثة: العجمة، وهى: أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب. وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: محمد صلى الله عليه وسلم، وصالح، وشعيب، وهود^(١). صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين!

ويشترط لاعتبار العجمة أمران: أحدهما: أن تكون الكلمة علماً فى لغة العجم كما مثلنا؛ فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علماً وجب صرفها وذلك بأن تسمى رجلاً بلجأيم، أو ديباج، الثانى: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف؛ فهذا انصرف نوح ولوط، قال الله تعالى: (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ) ^(٢)، وقال الله تعالى: (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ) ^(٣) ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريف، والمراد به تعريف العلمية؛ لأن المضمرات والإشارات والموصولات لاسبيل لدخول تعريفها فى هذا الباب؛ لأنها مبنيات كلها، وهذا باب لمعراب، وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيف انجر بالكسرة؛ فاستحال اقتضاؤها الجر بالفتحة، وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية.

(١) وبقي اثنان على الراجح - وهما: نوح، ولوط - ولعله اعتبرهما أعجميين؛ بدليل ما بعده.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر (٣) من الآية ١ من سورة نوح

العلة الخامسة : العدل ، وهو : تَحْوِيلُ الاسمِ من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلي .

وهو على ضربين : واقع في المعارف ، وواقع في الصفات .
فالواقع في المعارف يأتي على وَرَينِ : أحدهما فَعْلٌ ، وذلك في المذكر ، وَعَدْلُهُ عن فاعل ، كَعَمَرَ وَزُفِرَ وَزَحَلَ وَجَمَحَ ، والثاني : فَمَالٌ ، وذلك في المؤنث ، وَعَدْلُهُ عن فاعلة ، نحو حَذَامَ وَقَطَامَ وَرَقَاشٍ ^(١) ، وذلك في لغة تميم خاصة ، فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر ، قال الشاعر :

١٤٢ — أَتَارِكَةٌ تَدَلِّلُهَا قَطَامٌ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام ، وشاهد الثالث قول جذيمة الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش - وقد زوجها ثم أنكر عليها - في قصة طويلة :

خَبَّرَنِي رَقَاشٌ لَا تَكْذِبِينِي أُبْحِرُ زَنَيْتِ أُمَّ بَهَجِينَ
أُمَّ بَعْبِدٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِعَبْدٍ أُمَّ بَدُونٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِدُونٍ

١٤٢ — هذا البيت مطلع كلة طويلة للنابعة الديقاني ، يدح فيها عمرو بن هند ، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل المنذر أبيه .

اللغة : « تاركة » مؤنث تارك ، وهو اسم فاعل فعله ترك ، ومعناه خلى وفارق « تدللها » هو الدلال ، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة « قطام » اسم امرأة .
الإعراب : « أتاركة » الهمزة للاستفهام ، تاركة : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، « تدللها » تدل : مفعول به لتاركة ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه « قطام » فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام ، وقطام مبنى على الكسر في محل رفع « رضينا » فعل ماض وفاعله « بالتحية » جار ومجرور متعلق برضى « والسلام » معطوف على التحية ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قطام » فإنه علم على زنة فعال — بفتح القاء — فهو معدول عن قاطمة ، وهو مكسور في حالة الرفع ، فذلك دليل على أنه مبنى ؛ إذ لو كان معرباً لارتفع ؛ لأنه في موضع الفاعل ، والفاعل مرفوع ألبتة ، فلما لم يكن مرفوعاً في اللفظ حكمنا بينائه ليكون رفعه محلياً .

وقال الآخر :

١ - إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(١)

فإن كان آخره راء كسفاً - اسم لماء ، وحضارٍ - لكوكب ، ووَّبارٍ - لقبيلة ، فأكثرهم يُوافق الحجازيين على بناءه على الكسر ، ومنهم من لا يوافقهم ، بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف^(٢) .

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً « أَمْسُ » الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك ، فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه معدول عن الأمس ؛ فيقول : « مَضَى أَمْسٌ بِمِا فِيهِ » ، ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام ؛ فيقول : « اعْتَكَفْتُ أَمْسٍ » ، و « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسٍ » ، وبعضهم يُعرب به إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد ذكرت ذلك في صدر هذا الشرح^(٣) .

وأما « سَحَرَ » فجميعُ العرب تمنعه من الصرف ، بشرطين : أحدهما : أن يكون ظرفاً ، والثاني : أن يكون من يوم معين ، كقولك : « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ » ؛ لأنه حينئذ معدولٌ عن السَحَرَ ، كما قدر التميميون « أَمْسٍ » معدولاً عن الأمس ، فإن كان سَحَرَ غيرِ يومٍ معينٍ انصرف ، كقوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٤) .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول الكتاب (ص ١٤) وشرحناه هناك شرحاً وافياً ، فارجع إليه في الموضوع الذي دللناك عليه ، واعلم أن الاستشهاد به ههنا كالأستشهاد به هناك ؛ فلا داعي لإعادة شيء من الكلام عليه .

(٢) ارجع في بيان ذلك إلى (ص ١٥) من هذا الكتاب ، وما بعدها .

(٣) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص ١٥) من هذا الكتاب ، وما بعدها .

(٤) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

والواقع في الصفات ضربان : واقع في العدد ، وواقع في غيره .

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : فَعَالَ ، وَمَفْعَل ، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما ، تقول : أَحَادَ وَمَوْحَد ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثَ وَمَثَلْتِ ، وَرُبَاعَ وَمَرَّعَ ؛ قال النجاري رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العربُ الأربعةَ ؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ؛ لأن « أحاد » معناه واحد واحد ، و « ثناء » معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقي ، قال الله تعالى : (أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّشْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) ^(١) ، فمثنى وما بعده صفة لأجنحة ، والمعنى والله أعلم : أولى أجنحة اثنان اثنان ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى » ، فمثنى الثاني للتأكيد ، لا لإفادة التكرار ؛ لأن ذلك حاصل بالأول . والواقع في غير العدد « أُخْرُ » وذلك في نحو قولك « مررت بنسوةٍ أُخْرَ » ؛ لأنها جمع الأخرى ، وأخرى أثنى آخر ، ألا ترى أنك تقول « جاءني رجلٌ أُخْرُ » ، وأمرأة أُخْرَى » ، والقاعدة أن كل فُعْلَى مؤنثة أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة : كالكُبْرَى وَالصُّغْرَى ، والكُبْرَى وَالصُّغْرَى . قال الله تعالى : (إِنَّهَا لِأَیُّدِي الْكُبْرَى) ^(٢) ولا يجوز أن تقول « صُغْرَى » ولا « كُبْرَى » ولا « كُبْر » ولا « صُغْر » ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم : فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ، ولحنوا أبا نواس في قوله :

١٤٣ - كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِمِهَا حَضْبَاهُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(١) من الآية ١ من سورة فاطر (٣) من الآية ٣٥ من سورة المدثر

١٤٣ - هذا البيت من كلمة لأبي نواس - بضم النون وفتح الواو مخففة - واسمه

الحسن بن هاني ، الحكمي ، الدمشقي ، يصف فيه الحجر ، وقبله قوله :

سَاعٍ بِكَاسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرْبِ كَلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنْظَرٍ عَجَبٍ
قَامَتْ تَرْبِي وَآمُرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ صُبْحًا تَوَلَّدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّهَبِ =

فكان القياس أن يقال « الأخرُ » ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا :
« أحر » كما عدلَ التميميون أمس عن الامس ، وكما عدلَ جميعُ العربُ سحر عن السحر
قال الله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(١) .

العلة السادسة : الوصفُ ، كأحمر وأفضل ، وسكران ، وغضبان ، ويشترط
لاعتباره أمران : أحدهما : الأصالة ؛ فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طرأت لها

= اللغة : « فقاعها » وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين : الأولى « فقاعها » وهى
على هذه الرواية جمع فاقعة ، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت بالماء
وبروى « فقاعها » وهى جمع فقاعة - بضم فتشديد - ومعناه ما ذكرناه فى معنى الرواية
الأولى ، والموجود فى كتب اللغة يرجح الرواية الثانية « حصاء » هى صغار الحصى .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « صغرى » اسمه ، منصوب بفتحة مقدرة على
الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » معطوف عليه « من » حرف جر « فقاعها »
فقاغق : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
صفة لاسم كأن وما عطف عليه « حصاء » خبر كأن ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وحصاء مضاف
و « در » مضاف إليه « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن
« من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التبديل به : قوله « صغرى وكبرى » فإن المؤلف كجاعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة
من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل ، وبنوا على ذلك تخطئة أبى نواس ؛ لأن من حق أفعل التفضيل
إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن أمر الموصوف به ، فكان عليه
أن يقول : كأن أصغر وأكبر من فقاعها - إلخ ، أو يقول : كأن الكبرى والصغرى - إلخ
إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل ، وإنما أراد معنى

الصفة المشبهة : أى كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاع هذه الحجر - إلخ ، والصفة
المشبهة تطابق ما تجرى عليه ، فإن كانت جارية على مفرد مؤنث كإنا كان الواجب فيها الأفراد
والتأنيث ، وهذا هو الذى فعله الشاعر ؛ لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس المطرد ، ومثل
هذا الكلام يصح أن يقال فى توجيه قول العروضيين : فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ، فهم
يريدون الفاصلة الكبيرة والفاصلة الصغيرة ، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر .

(١) من كل من الآيتين ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة .

الوصفية لم يعتدَّ بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صَفْوَانًا ، وَأَرْزَنْبًا » عن معناها الأصلي — وهو الحجر الأملس ، والحيوان المعروف — واستعملتهما بمعنى قَاسٍ وَذَلِيلٍ ، فقلت : هذا قلبُ صَفْوَانٍ ، وهذا رَجُلٌ أَرْزَنْبٌ ، فإنك تصرفهما ؛ لعروض الوصفية فيهما ، الثاني : أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث ؛ فلهذا تقول : مرَّرتُ بِرَجُلٍ عُرْيَانٍ ، ورجلٍ أَرْمَلٍ^(٢) بالصرف ؛ لقولهم في المؤنثة : عُرْيَانَةٌ ، وأرملَةٌ ، بخلاف « سكران » و « أنحر » فإن مؤنثهما سَكْرَى وَحَمْرَاءُ ، بغير التاء .

العلة السابعة : الجمع ، وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد ، وهو وعان : مَقَاعِلٌ ، كساجد ودرَاهِمٌ ، ومفاعيل ، كصاييح وطَوَاوِيس .
العلة الثامنة : الزيادة ، والمراد بها الألفُ والنونُ الزائدتان ، نحو : سَكْرَانٌ وَعُمَانٌ .
العلة التاسعة : التأنيث ، وهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف كجُبَلِيٍّ وصَحْرَاءُ ، وتأنيث بالتاء كطَلْحَةَ وَحَمْرَةَ ، وتأنيث بالمعنى كزَيْنَبَ وَسُعَادَ ، وتأثير الأول منها في منع الصرف لازمٌ مطلقاً من غير شرط ، كما سيأتي ، وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي ، وتأثير الثالث كتأثير الثاني ، لكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف ، وتارة يؤثر جوازه ؛ فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور ، وهي : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسُعَادَ وزَيْنَبَ ، وإما تحرك الوسط كسَمَرَةَ وَلَطَى ، وإما العجمة كحَمَامَةَ وَجُورَ وَحِصَّ وَبَلَخَ ، والثاني فيما عدا ذلك كهنْدَ ودَعْدَ وَجُمَلَ ؛ فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

١٤٤ — لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِسْرَرِهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ

(١) من مجيء الأرملة وصفا للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز :

هُذِي الْأَرْمِلُ قَدْ قَصَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ حَاجَةٌ هَذَا الْأَرْمَلِ الْكَرِ

١٤٤ — هذا البيت من شواهد سيديويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسبه الأعم إلى جرير

ابن عطية ، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وقد استشهد به المؤلف في

كتابه شذور الذهب (رقم ٢٣٨) .

فهذه جميعُ العلل ، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر .

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام :

الأول ما يؤثر وَحْدَهُ ، ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى ، وهو شيثان : الجمعُ ،
وَأَلْفًا التأنيث .

والثانى : ما يؤثر بشرط وجود العلمية ، وهو ثلاثة أشياء : التأنيث بغير الألف ،
والتركيب ، والعجمة ، نحو « فاطمة وزينب ، ومعد يكرب ، وإبراهيم » ، ومن ثم
انصرف صِنْجَة وإن كان مؤنثاً أعجمياً ، وصَوَلجان ، وإن كان أعجمياً ذا زيادة ،
ومُسْلمة وإن كان مؤنثاً وصفاً ؛ لانتفاء العلمية فيهن .

والثالث : ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين : العلمية ، أو الوصفية ، وهو ثلاثة

= اللغة : « تتلفع » تتفنع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد
« العلب » بضم ففتح — جمع علبة ، وهى بضم فسكون وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب
« دعد » اسم امرأة .

المعنى : يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش ناعمة الحال ؛ فهى لا تلبس لبس
الأعراب ، ولا تتغذى غذاءهم .

الإعراب : « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تتلفع » فعل مضارع مجزوم بلم « بفضل »
جار ومجرور متعلق بتلفع ، وفضل مضاف ومترز من « مئزها » مضاف إليه ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ، ومترز مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد »
فاعل تلفع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبنى
للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « دعد »
نائب فاعل « فى العلب » جار ومجرور متعلق بتسق .

الشاهد فيه : قوله « دعد » فى المرتين ؛ فإن هذا علم مؤنث ، وهو ثلاثى ساكن
الوسط غير أعجمى ، وقد أتى به الشاعر منونا فى الجملة الأولى ، وغير منون فى الجملة
الثانية ؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ، وكان مع ذلك ساكن الوسط ، ولم
يكن أعجمياً ، جاز فيه الصرف وعدمه .

أيضاً : العَدْلُ ، والوزن ، والزيادة ، مثالُ تأثيرها مع العالمية « عُمَر ، وَأَحْمَدُ ، وَسَلْمَانُ »
ومثالُ تأثيرها مع الصفة « ثَلَاثُ ، وَأَحْمَرُ ، وَسَكْرَانُ » .

ص — بَابُ : التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ : مَا أَفْعَلُ زَيْدًا ، وَإِعْرَابُهُ : « مَا » مُبْتَدَأٌ
بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، و « أَفْعَلُ » فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ « مَا » و « زَيْدًا » مَفْعُولٌ
بِهِ ، وَالجُمْلَةُ خَبَرٌ « مَا » . وَأَفْعِلْ بِهِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَصْلُهُ : أَفْعَلْ ،
أى : صَارَ ذَا كَذَا ، كَأَعَدَّ البَعِيرُ ، أَى : صَارَ ذَا عَدَّةٍ ، فَغَيَّرَ اللفظُ ، وَزِيدَتِ البَاءُ
فِي الفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللفظِ ، فَمِنْ تَمَّ لَزِمَتْ هُنَا ، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى .
وإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلًا التَّعَجُّبِ وَأَسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلِ ، ثَلَاثِي ، مُثَبَّتٍ ، مُتَفَاوِتٍ ،
تَامٌ ، مُبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، لَيْسَ أَسْمُ فَاعِلِهِ أَفْعَلُ .

ش — التعجب : تَفَعَّلُ مِنَ العَجَبِ ، وله ألفاظ كثيرة غير مُبَوَّب لها في النحو
كقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللهِ)^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام : « سُبْحَانَ
اللهِ ! إِنَّ المُؤْمِنِينَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا » وقولهم : لله دَرُّهُ فَارِسًا ! وقول الشاعر :

١٤٥ — يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مَوْطَأً الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاعِ

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

١٤٥ — لم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به المؤلف في

شذور الذهب (رقم ١٢١) .

اللغة : « مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ » الْأَكْنَافُ : جمع كنف ، على مثال سبب وأسباب ،
والكنف : هو الجانب والناحية ، ويقال : أنا في كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره
وتستظل بظله ، ويقال : فلان مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ ، إذا كان ممهدا ، وكان يسهل النزول في
حماء والاستجارة به « رحب الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « سيدا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم
استفهام مبتدأ « أنت » خبر المبتدأ ، وهذا أحسن الأعراب لمثل هذه العبارة « من سيد »
تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها « مَوْطَأً » نعت =

والمَبُوبُ له في النحو صيغتان : ما أفعلَ زَيْدًا ، وأفعلَ بِهِ .
فأما الصيغة الأولى فما : اسم مبتدأ ، واختلف في معناها على مذهبين :
أحدهما : أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ، وجاز
الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا في قول الشاعر :
١٤٦ — عَجِبْتُ لَتِلْكَ قَضِيَّةً ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

= لندادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار
لفظه ؛ فالكلمة على هذا مجرورة ، وهى منصوبة على الإعراب الأول ، وموطأ مضاف
و«الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس المنعوت الذى ينعت بالنعته السابق ،
وهو مضاف و «الذراع» مضاف إليه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب ؛
لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم ، وهذا
التعبير ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب .

وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله «ياسيدا» وذلك أنه نكرة مقصودة ، كما هو
واضح ، فكان حقه أن يبينه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة النكرة
غير المقصودة ؛ فنصبه منونا .

١٤٦ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فمنهم من نسبة لزرارة الباهلى ،
ومنهم من نسبة إلى عمرو بن العوف بن طيب^٥ ، ومنهم من نسبة لهنى بن أحمـر الكنانى ،
ونسبه سيويوه لرجل من مذحج ولم يهينه ، وقد استشهد بهذا البيت سيويوه (ج ١ ص ١٦١)
والأشمونى (رقم ١٤٦)

الإعراب : «عجب» مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بنفس عجب ، وعليه لا خبر لهذا المبتدأ ، أو خبره
محذوف ، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف ، وأصل الكلام على هذا : أمرى عجب ، محذوف المبتدأ
«قضية» بالنصب حال من اسم الإشارة أو تمييزه ، أو بالرفع خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هذه
قضية ، أو بالجر بدل من اسم الإشارة «وإقامتى» الواو عاطفة ، إقامة : مبتدأ ، وهو مضاف وياء
التكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» جار ومجرور متعلق
بإقامة أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور محلا =

وإما لأنها في قوة الموصوفة ؛ إذ المعنى شيء عظيم حسن زيداً ، كما قالوا في « شَرَّ أَهْرَ ذَا نَابٍ » : إن معناه شر عظيم أَهْرَ ذَا نَابٍ .
والثاني : أنها تحتل ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون نكرة تامة ، كما قال سيبويه ،
والثاني : أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والثالث أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف ، والمعنى شيء حسن زيداً عظيم ،
أو الذي حسن زيداً شيء عظيم ، وهذا قول الأخفش .
وأما « أفعل » فزعم الكوفيون أنه أسم ؛ بدليل أنه يُصَغَّرُ ، قالوا « مَا أَحْسَنَهُ »
و« مَا أَمِيلِحَهُ »^(١) وزعم البصريون أنه فعل ماض ، وهو الصحيح ؛ لأنه مبنى على
الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر ، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، يقال :
« مَا أَقَرَّرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » ولا يقال « مَا أَقَرَّرِي » وأما التصغير فشاذ ، ووجهه أنه
أشبه الأسماء عموماً بمجموده ، وأنه لا مصدر له ، وأشبه أفعلَ التفضيل خصوصاً بكونه
على وَزْنِهِ ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يُدْبِنِيَانِ إلا مما استكمل شروطاً يأتي
ذكرها ، وفي « أَحْسَنَ » ضميرٌ مستتر بالاتفاق مرفوعٌ على الفاعلية ، راجع إلى « ما »
وهو الذي دلنا على اسميتها ؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء .
و« زيداً » مفعول به على القول بأن أفعلَ فعلٌ ماضٍ ، ومُشَبَّهٌ بالمفعول به على
القول بأنه اسم .

= على التبعية للمجرور بعلى « أعجب » خبر المبتدأ الذي هو إقامة .

الشاهد فيه : ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى
التعجب جاز الابتداء بها ، وكان ذلك مسوغاً لها ، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل ؛ إذ
تدل على ما يدل عليه « أعجب » ؛ ففي هذا البيت قوله « عجب » نكرة ، ولدالاتها على معنى
التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها ؛ فتكون « ما » التي في قولهم « ما أحسن
زيداً » مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ ؛ لدالاتها على معنى التعجب ، فافهم هذا .
(١) من ذلك قول الشاعر :

يَا مَآ أَمِيلِحَ غِزْلَانَا شَدَنَّ نَنَا
مِنْ هَوْلِيَا نَكْنُ الصَّالِ وَالسَّلْمِ

وأما الصيغة الثانية فأفعلٌ ففعلٌ باتفاق ، لفظه لَفْظُ الأَمْرِ ، ومعناه التعجب ، وهو خَالٍ من الضمير ، وأصل قولك « أَحْسِنَ بَرِيدٌ » أَحْسَنَ زَيْدٌ : أى صار ذا حُسْنٍ كما قالوا : أَوْرَقَ الشَّجَرُ ، وَأَزْهَرَ البِسْتَانَ ، وَأَنْزَى فُلَانٌ ، وَأَثْرَبَ زَيْدٌ ، وَأَغْدَّ البعيرُ ، بمعنى صار ذا وَرْقٍ ، وذا زَهْرٍ ، وذا ثَرْوَةٍ ، وذا مَثْرَبَةٍ - أى : فقر وفاقة - وذا غُدَّةٍ ^(١) ، فَصُمِّنَ معنى التعجب ، وَحُوِّلَتْ صيغته إلى صيغة أَفْعَلٍ - بكسر العين - فصار : أَحْسِنَ زَيْدٌ ، فَاسْتَقْبِحَ اللفظُ بالأسمِ المرفوع بعد صيغة فِعْلٍ الأَمْرِ ، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ ، فصار أَحْسِنَ بَرِيدٌ ، على صيغة أمرُ زَيْدٍ ، فهذه الباء تُشَبِّه الباءَ في (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) ^(٢) في أنها زيدت في الفاعل ، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذفِ ، قال سُجَّيمٌ :

١٤٧ - عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

(١) الغدة - بضم العين وتشديد الدال مفتوحة - طاعون يصيب الإبل فنشأ عنه ثأليل (خراج) وتقول : أعد البعير فهو مغد ، وأغد القوم : أى أصابت إبلهم الغدة .
(٢) من الآيتين ٧٨ و١٦٦ من سورة النساء ، ومن الآية ٤٥ من سورة الرعد ، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء ، ومن الآية ٢٥ من سورة الفتح .

١٤٧ - هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي المعروف بعبد بن الحساس وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦) ، والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٩) اللغة : « عميرة » اسم امرأة « ودع » أمر من التوديع ، وأراد أترك مواصلتها والتودد إليها « تجهزت غازيا » أراد أعددت العدة للغزو في سبيل الله ، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس ، ووقع في ديوان سحيم (ص ١٦) « إن تجهزت غاديا »
المعنى : أترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا ، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الغنى والضلال .

الإعراب : « عميرة » مفعول به تقدم على عامله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ودع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين =

ولا يُبْنَى فعلُ التعجب واسمُ التفصيل إلا مما استكمل خمسة شروط :

أحدها : أن يكون فعلاً ؛ فلا يبنيان من غير فعل ، ولهذا خُطِيء من بناءه من الجلف ، والحار ، فقال : ما أجلفه ، وما أحرره ، وشذ قولهم : ما ألتته ، وهو الصنث من شِطَاط^(١) .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ؛ فلا يبنيان من نحو دَحْرَجَ وَأَنْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ ، وعن أبي الحسن جوازُ بناءه من الثلاثي المَزِيدِ فيه ، بشرط حذف زوائده ، وعن سيويوه جوازُ بناءه من أَفْعَلَ ، نحو أَكْرَمَ ، وَأَحْسَنَ ، وَأَعْطَى .

الثالث : أن يكون مما يقبل معناه التفاوت ؛ فلا يبنيان من نحو ماتَ وَفَنِيَ ؛ لأن حقيقتهما واحدة ، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره .

الرابع : أن لا يكون مبتدئاً للمفعول ؛ فلا يبنيان من نحو ضُرِبَ وَقُتِلَ .

الخامس : أن لا يكون اسمُ فاعله على وزن أَفْعَلَ ؛ فلا يُبْنِيانِ من نحو عَمِيَ وَعَرَجَ وَشَبِهَما من أفعال العيوب الظاهرة ، ولا من نحو سَوِدَ وَحَمِرَ ونحوها من أفعال

= الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تجهزت» تجهز: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع «غازيا» حال من الفاعل «كفي» فعل ماض «الشيب» فاعل «والإسلام» معطوف عليه « للراء » جار ومجرور متعلق بقوله «ناهياً» الآتي «ناهيا» حال من الشيب .

الشاهد فيه : قوله « كفي الشيب » فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفي غير مجرور بالباء الزائدة كالتى فى قوله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء : (كفى بالله شهيدا) فدل البيت على أن الباء غير لازمة فى فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها ؛ وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التى فى فاعل أفعل فى التعجب فى نحو قولك «أجمل بالجهنم» فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلا .

(١) شطاط - بزنة كتاب - اسم رجل من بنى ضبة ، يضرب به المثل فى اللوصية ، فيقال : ألس من شطاط ، وأسرق من شطاط .

الألوان ، ولا من نحو لَمَى وَدَعَجَ ونحوها من أفعال الحلي التي الوصفُ منها على وزن أَفْعَلَ ؛ لأنهم قالوا من ذلك : هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعجُ .

ص - بابُ : الوقْفُ في الأفصحِ عَلَى نَحْوِ رَحْمَةِ بِالْهَاءِ ، وَعَلَى نَحْوِ مُسَلِّمَاتٍ بِالتَّاءِ .

ش - إذا وَقِفَ على ما فيه تاء التأنيث فإن كانت ساكنة لم تتغير ، نحو « قَامَت » و « قَعَدَت » وإن كانت متحركة فإما أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء ، أولاً ؛ فإن لم تكن كذلك فالأفصح الوقف بإبدالها هاء ، تقول : « هَذِهِ رَحْمَةٌ » و « هَذِهِ شَجَرَةٌ » وبعضهم يقف بالتاء ، وقد وقف بعضُ السبعة في قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)^(١) و (إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ)^(٢) بالتاء ، وسمع بعضهم يقول : يا أهلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ! فقال بعضُ مَنْ سَمِعَهُ : والله ما أخطأُ منها آيَةٌ ، وقال الشاعر :

١٤٨ - والله أنجأك بكفى مسلماتٍ من بعد ما وبعدي ما وبعديمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الخيرة أن تدعى أمت

(١) من الآية ٦٦ من سورة الأعراف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .
١٤٨ - هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي ، وقد أنشده المؤلف

في أوضحه (رقم ٥٥٤) .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجي : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الله ، وضمير الخاطب مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجي ، وكفى مضاف ، و « مسلمات » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة وإنما سكن لأجل الوقف « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجي « ما » مصدرية « وبعديما » معطوف على سابقه « وبعديمت » كذلك « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نفوس » اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، وهو مضاف ، و « الغلصمت » مضاف إليه ، وما =

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصحُّ الوقفُ بالتاء ، وبعضهم يقف بالهاء .
وسُمِعَ من كلامهم : كَيْفَ الإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاهُ ؟ وقالوا : دَفَنُ البُنَاءِ ، مِنَ الْمَكْرَمَاتِ .
وقد نَبَّهتْ على الوقف على نحو « رحمة » بالتاء وعلى « مسلمات » بالهاء بقولي بعدُ :
« وقد يُعَكِّسُ فِيهِنَّ » .

ص - وَعَلَى نَحْوِ « قَاضٍ » رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، وَنَحْوِ « الْقَاضِي »
فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ .

ش - إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمَنْقُوصِ - وَهُوَ الْأَسْمُ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا -
فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَّنًا ، أَوْ لَا .

فَإِنْ كَانَ مُتَوَّنًا فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، تَقُولُ : هَذَا قَاضٍ ،
وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ عَلَى (هَادٍ)
(وَالِ) وَ (وَاقٍ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ) (١) (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ
مِنْ وَاوِي) (٢) (وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاوِي) (٣) .

وإن كان غير متوَّنٍ فالأفصحُّ الوقفُ عليه رَفْعًا وَجَرًّا بِالْإِثْبَاتِ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا
القَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ الْجُمْهُورُ عَلَى
(الْمُتَعَالِ) وَ (التَّلَاقِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ) (٤) (لِيُنذِرَ يَوْمَ

= المصدرية مع كان ومعمولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه : أي من بعد كون
نفوس القوم عند الغلصمة .

الشاهد فيه : قوله « مسلت » وقوله « مت » وقوله « الغلصمت » وقوله « أمت »
أما الأول فأصله مسلمة - بفتح الميم - فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف ، ومثله الغلصمة
وأمة ، وأما قوله « مت » فأصله « ما » فقلبت الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء ؛ تشبيها لها
بهاء التأنيث .

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الرعد .

(٤) من الآية ٩ من سورة الرعد .

التَّلَاقِ) ^(١) ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح .

ص - وَقَدْ يُفَكِّسُ فِيهِنَّ .

ش - الضمير ^(٢) راجعٌ إلى قلب تاء «رحمة» هاء ، وإثبات تاء «مُسلمات» وحذف ياء «قاص» وإثبات ياء «القاضي» أي : وقد يوقف على «رحمة» بالياء ، وعلى «مُسلمات» بالهاء ، وعلى «قاص» بالياء ، وعلى «القاضي» بالحذف .

ص - وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاصٍ وَأَقَاصِي إِلَّا الْيَاءُ .

ش - إذا كان المنقوص منصوباً وَجَبَ في الوقف إثباتُ يائه ، فإن كان منوناً أُبدل من تنوينه ألف ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا) ^(٣) وإن كان غير منون وقف على الياء كقوله تعالى : (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي) ^(٤)

ص - وَيُوقَفُ عَلَى « إِذَا » وَنَحْوِ (لَنَسْفَعًا) و« رَأَيْتُ زَيْدًا » بِالْأَلِفِ .

ش - يجب في الوقف قلبُ النونِ الساكنةِ أَلْفًا في ثلاث مائل :

إحداها : « إِذَا » هذا هو الصحيح ، وجَزَمَ ابنُ عَصْفُورٍ في شرح الجُمَلِ بأنه يوقف عليها بالنون ، وَبَنَى على ذلك أنها تكتب بالنون ، وليس كما ذكر ، ولا تختلف القراء في الوقف على نحو : (وَلَنْ تَفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا) ^(٥) أنه بالألف .

الثانية : نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا) ^(٦) ،

(وَآيَكُونَا) ^(٧) وقف الجميعُ عليهما بالألف ، قال الشاعر :

١٤٩ - وَإِيَّاكَ وَالْمَيْمَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَاعْبُدْ

(١) من الآية ١٥ من سورة غافر (المؤمن) .

(٢) يريد الضمير الذي في قوله «فيهن» .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٢٠ من سورة الكهف .

(٥) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٦) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٧) هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يمدح =

أصله « اَعْبَدَنَّ » .

الثالثة : تنوينُ الاسم المنصوب ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » هذا وَقَفَ عليه العربُ بالألف ، إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » بالحذف ، قال شاعرهم :
١٥٠ - أَلَا حَبْدًا غَنِمُ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفُ

= بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش أن يصل إليه ، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٦) .
الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، والكاف حرف خطاب ، « والميتات » معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » ناهية « تقربنها » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، « الشيطان » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « والله » الواو عاطفة ، الله : منصوب على التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « اعبدا » فإن أصله « اعبدن » بنون التوكيد الخفيفة ، فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً .

١٥٠ - لم أوقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « حبداً » كلمة تقال عند إرادة المدح ، وأصلها مركبة من « حب » الذي هو فعل ماضٍ و « ذا » الذي هو اسم إشارة ، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب ؛ فقيل : هي الآن كلمتان ، وقيل : هي كلمة واحدة ، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا : فمنهم من قال : هي فعل تغليبا لصدرها ، ومنهم من قال : هي اسم تغليبا لعجزها ، فأما الذين قالوا هي كلمتان فقد جعلوها فعلا وفاعلا على ما سنعرب عليه البيت ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلا ، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوه مبتدأ والاسم المرفوع بعده خبراً ، وكأنه قد قيل : الممدوح - أو المحبوب - غم « هائماً » اسم فاعل =

ص - كما يُكْتَبَن .

ش - لما ذكرتُ الوقفَ على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها في الخط استطراداً؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ ألفاً على حسب الوقف ، وعن الكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً ، وعن الفراء أن « إذا » إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون ؛ فَرَقاً بينها وبين « إذا » الشرطية والفُجائية . وقد تلخص [أن] في كتابة « إذا » ثلاثة مذاهب : بالألف مطلقاً ، والنون مطلقاً ، والتفصيل .

ص - وَتُكْتَبُ الألفُ بَعْدَ واوِ الجَمَاعَةِ كـ « قَالُوا » دُونَ الأَصْلِيَّةِ كَرَبِّدُ يَدْعُو ، وَتُرْسَمُ الألفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ ، كاستدعى والمُصْطَفَى ، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الياءَ كَرَمَى وَالقَتَى ، وَالفَاءُ فِي غَيْرِهِ كَقَفًا وَالعَصَا ، وَيُنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ

= فعله قولهم : هام فلان على وجهه ، إذا كان لا يدري أين يتوجه « دنف » صفة مشبهة من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض ، وفعله من باب فرح يفرح .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به السلام وينبه به المخاطب ، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعى الاهتمام ولو ادعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض دال على المدح ، ذا : فاعل ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « غنم » مبتدأ مؤخر « وحسن » معطوف على غنم ، وحسن مضاف وحديث من « حديثها » مضاف إليه ، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « تركت » ترك : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى غنم « قلبي » قلب : مفعول به لترك ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بقوله هاأماً الآتي « هاأماً » حال من قلبي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « دنف » صفة لهاأماً ، أو حال ثانية من قلبي ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « دنف » فإن موقع هذه الكلمة نصب ؛ - كونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب على ما قررناه في الإعراب ، والسكن الشاعر وقف عليها بالسكون ، وهذه لغة ربيعة ، وليست لغة جمهرة العرب وإتما يقف جمهرة العرب على المنصوب بالألف . والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم .

الفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ ، وَالاسْمِ بِالتَّنْيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيْيْنِ .

ش - لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردتُ بذكر مسألتين

مهمتين من مسائلها :

إحداها : أنهم فرّقوا بين الواو في قولك « زَيْدٌ يَدْعُو » وبينها في قولك « الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا » فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة ، وجردوا الأصلية من الألف ؛ قصداً للتمييز بينهما .

الثانية : أن من الألفات المتطرفة ما يُصَوَّرُ ألفاً ، ومنها ما يُصَوَّرُ ياءً ، وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف ، أو كانت منقلبة عن ياء ؛ صَوَّرَتِ ياءً ، مثال ذلك في النوع الأول اسْتَدْعَى والمُصْطَفَى ، وفي النوع الثاني رَمَى وَهَدَى وَالفَتَى وَالهَدَى ، وإن كانت نالفة منقلبة عن واو صَوَّرَتِ ألفاً ، وذلك نحو دَعَا وَعَفَا وَالْعَصَا وَالْقَفَا .

ولما ذكرتُ ذلك احتججتُ إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء ، فذكرتُ أنه إذا أشكل أمرُ الفعلِ وصلته ببناء المتكلم أو المخاطب ؛ فهما ظهر فهو أصله ؛ ألا ترى أنك تقول في « رَمَى ، وَهَدَى » : رَمَيْتُ ، وَهَدَيْتُ ؛ وفي « دَعَا ، وَعَفَا » : دَعَوْتُ ، وَعَفَوْتُ ؛ وإذا أشكل أمرُ الاسمِ نظرتُ إلى ثنيتها ؛ فهما ظهر فيها فهو أصله ؛ ألا ترى أنك تقول في « الفتى ، والهدى » : الفتيان ، والهديان ؛ وفي « العصا ، والقفا » : العَصَوَانِ ، والقَفَوَانِ ؛ وما أحسن قولَ الشاطبي رحمه الله تعالى :

وَتَنْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا ؛ وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مَنَهَلًا

وقال الحريري رحمه الله تعالى :

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَالْحَقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَتَبْتَهُ بِيَاءٍ ؛ وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ

ص - فصلٌ : همزة اسمٍ بكسريٍّ وصَمٌّ ، واسْتِ ، وَابْنِ ، وَابْنِمِ ، وَابْنَةِ ، وَامْرِيءِ ، وَامْرَأَةٍ ، وَتَنْبِيَتَيْنِ ، وَابْنَيْنِ ، وَالْعَلَامِ ، وَابْنِ اللَّهِ ، فِي الْقَسَمِ ؛ بِفَتْحِهِمَا

أَوْ بَكْسَرٍ فِي أَيُّنٍ - هَمْزَةٌ وَصَلٌ ، أَيْ : تَثَبُّتُ ابْتِدَاءً وَتُحَذَفُ وَصَلًا ، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمَسْجُورِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ كَأَسْتَخْرِجَ ، وَأَمْرِهِ ، وَمَصْدَرِهِ ، وَأَمْرِ الثَّلَاثِيَّ ، كَأَقْتُلُ ، وَأَغْزُ وَأَغْزِي ، بِضَمِّهِنَّ ، وَأَضْرِبُ ، وَأَمْشُوا وَاذْهَبْ بِكَسْرِ كَأَلْبُوا قِي .

ش - هذا الفصل في ذكر همزات الوصل - وهي : التي تثبت في الابتداء وتُحذفُ في الوصل - والكلام فيها في فصلين :

الأول : في ضبط مواقعها ؛ فنقول :

قد استقرَّ أن الكلمة إما أسم ، أو فعل ، أو حرف :

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ، وهي عشرة محفوظة : اسم ، واست ، وابن ، وابنة ، وامرؤ ، وامرأة ، واثنتان ، وابنتان ، وابنان ، وابنان ، وامرأتان ، وامرأتان ، قال الله تعالى : (فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)^(١) بخلاف الجمع ، فإن همزته همزات قطع ، قال الله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيئَةٌ وَهَا)^(٢) (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ)^(٣) .

النوع الثاني : أسماء هي مصادر ، وهي مصادر الأفعال الخماسية : كالانطلاق ، والاقْتداء^(٤) والسادسية ، كالاستخراج .

وأما الفعل : فإن كان مضارعاً فهمزته همزات قطع ، نحو : أعوذ بالله ، وأستغفر الله ، وأحمدُ الله ، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزته همزات قطع ؛ فالثلاثي نحو أخذ ، وأكل ، والرباعي نحو أخرج ، وأعطى ، وإن كان خماسياً أو سداسياً فهمزته همزات وصل ، نحو أنطأق واستخرج ، وأما الأمر : فإن كان من الرباعي

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٦٣ من سورة النجم .

(٣) من الآية ٦١ من سورة آل عمران . (٤) في نسخة «الاقْتدار» وكلتاها صواب .

فهمزاته همزاتُ قطعٍ ، كقولك « يازيدُ أكرمُ عمراً » و « يافلانُ أجيبُ فلاناً »^(١) .
وأما الحرف فلم تدخل عليه همزةٌ وصلٍ إلا على اللام نحو قولك « الغلامُ ، والفرسُ »
وعن الخليل أنها همزةٌ قطعٍ عوملت في الدرّج معاملة همزة الوصل تخفيفاً لكثرة
الاستعمال ، كما حذفت الهمزة من « خير » و « شر » في الحالتين للتخفيف ، وبقيةُ
الحروفِ همزاتها همزاتُ قطعٍ نحو : أم ، وأو ، وأن .

الفصل الثاني : في حركة همزة الوصل ، اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر
وبالضم في لغة ضعيفة ، وهو « اسم » وقد أشرت إلى ذلك بقولي : « همزة اسم بكسر
أو ضم » ومنها ما يحرك بالفتح خاصة ، وهي همزة لام التعريف ، ومنها ما يحرك بالفتح
في الأفتح وبالكسر في لغة ضعيفة ، وهو « أيمن » المستعمل في القسم في قولهم :
« أيمنُ الله لأفمنان » وهو اسم مفرد مشتق من اليمن ، وهو البركة ؛ لا جمع يمينٍ خلافاً
للفراء ، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي « بفتحهما أو بكسر همزة ايمن »
ومنها ما يحرك بالضم فقط ، وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثه ضمناً متأسلاً نحو « اقتل » ،
واكتب ، وادخل ، ودخل تحت قولنا « متأسلاً » نحو قولك للمرأة « اغزِي ياهندُ » لأن أصله
« اغزُوي » بضم الزاي وكسر الواو ، فأسكنت الواو للاستئصال ، ثم حذفته ، ثم كسرت الزاي
لتناسب الياء ، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزِي ، ومثلت قبلها باعزُ ؛ لأنه على أن الأصل
« اغزُوي » بالضم ؛ بدليل وجوده إذالم توجد ياء الخطابية ، وخرَج عنه نحو قولك « امشُوا »
فإنه يبتدأ بالكسر لأن أصله « أمشيوا » بكسر الشين وضم الياء ؛ فسكنت الياء للاستئصال
ثم حذفته لالتقاء الساكنين ؛ ثم ضمت الشين لتجانس الواو ولتسلم من القلب ياء ؛ ولهذا
مثلتُ به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب للتنبية على أنهما من باب واحد ؛ وإنما

(١) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليبدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً ،
سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول ، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر
كالمثال الثاني .

مثلتُ بأذهبَ دفْعاً لتوهم مَنْ يتوهم أنهم إذا ضموا في مثل اكتبُ وكسروا في مثل
أضربُ ؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل اذهبُ ؛ ليكونوا قد راعوا بجرمة الهمزة مجانسة
حركة الثالث ؛ وإنما لم يفعلوا ذلك لثلاثي يلبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف ؛
ومنها ما يكسر لا غير - وهو الباقي - وذلك أصل الباب .

وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة . وقد جاء بحمد الله مُهذَّبَ المباني ،
مُشَيَّدَ المعاني ، محكم الأحكام ، مُستوفى الأنواع والأقسام ، تقرُّ به عين الودود ،
وتكمدُّ به نفسُ الجاهل الحسود .

إِن يَحْسُدُونِي فإِنِّي غَيْرُ لِأَمِّهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حَسِدُوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَنِيظًا بِمَا يَحِدُّ
أَنَا الَّذِي يَحِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرُدُّ^(١)

(١) في قول الشاعر «يحدوني» من هذا البيت مقال ؛ فإنه فعل مضارع اتصلت به
واو الجماعة ؛ فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون ، وقد اتصلت به ياء المتكلم ،
والفعل إذا اتصل بياء المتكلم لزم قبلها نون الوقاية ؛ فكان ينبغي أن يقول «أنا
الذي يحدونني» بنونين ؛ إحداهما نون الرفع ، وثانيتها نون الوقاية ، كما في قوله تعالى :
(لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم) وكما في قوله سبحانه (أتعداني أن أخرج)
هذا هو الأصل .

وللعرب في مثل ذلك ثلاث لغات ؛ إحداهما إثبات النونين من غير إدغام كالأيتين اللتين
تلوانهما ، والثانية إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى : (أغير الله تأمروني أعبد) والثالثة
حذف إحداهما كما في البيت ، والعلماء يختلفون في المحذوفة منهما ؛ أهى نون الرفع ، أم
نون الوقاية ؟ ورجح أن المحذوفة نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية آتى بها لغرض خاص ،
وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخله ، والمآتى به لغرض لا ينبغي أن يحذف ،
ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة في نحو قول الشاعر :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدَلِكِي شَعْرُكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الدَّكِي

فإن الأصل : أبيت أسرى وتبيتين تدلكين شعرك - إلخ .

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مَصْرُوفًا ! وعلى النفع به موقوفًا ؛ وأن يكفيننا شر الحساد ؛ ولا يفضحنا يوم التناد ؛ بمنه وكرمه ؛ إنه الكريم التواب ، والرؤوف الرحيم الوهاب .

* * *

قال أبو رجاء : محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم ، رحمهم الله تعالى ، ورضى عنهم ، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء !!

قد تم - بحمد الله وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب ، والكتابة عليه ، وحسن تنسيقه ، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦) .

وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يجعله مقصوداً به وجهه الكريم ؛ ليكون لي حجة يوم الدين آمين .

= ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس :

يَاللَّكِ مِنْ قَبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ خَلَالَكَ الْجَوْ فَيَبِيضِي وَأَصْفَرِي
وَنَقَرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنْقَرِي قَدْ رُفِعَ الْفَتْحُ فَمَاذَا تَحْذَرِي

أصله « فماذا تحذرين » حذف نون الرفع حين اضطر .

ونظيره قول أبي حية النميري :

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بَدَأَنِي مُلَاقِي - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي

أصله « تخوفيني » حذف نون الرفع حين اضطر ، ولذلك نظائر كثيرة لا تتحصر .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ،
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس الموضوعات

الواردة في كتاب « شرح قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حكم الفعل المضارع	٣٤	كلمتا ابن خلدون عن ابن هشام	٣
بناؤه على السكون ومواضعه	٣٥	خطبة صاحب سبيل الهدى	٤
بناؤه على الفتح ومواضعه	٣٥	ترجمة ابن هشام	٦
إعرابه	٣٦	خطبة المؤلف ابن هشام	١٠
علامة الحرف	٣٦	تعريف الكلمة	١١
إذا ما حرف شرط عند سيويوه ،	٣٧	بيان ما تطلق عليه الكلمة لغة	١١
وظرف عند المبرد وجاعة		اتقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	١٢
مهما اسم شرط عند الجمهور، وزعم	٣٧	علامات الاسم	١٢
السهيلي وابن يسعون أمها حرف		اتقسام الاسم إلى معرب ومبني	١٣
«ما» المصدرية ، معنى مصدريتها	٤١	اختلاف العرب في باب « حذام »	١٤
ذهب سيويوه إلى أنها حرف، وزعم	٤٢	اختلاف العرب في كلمة «أمس» مراداً	١٥
الأخفش وابن السراج أنها اسم		بها اليوم الذي قبل يومك	
ترد «لما» في العربية لثلاثة معان	٤٢	المبني على الفتح مثل أحد عشر وأخواته	١٩
«لما» الرابطة لوجود شيء بوجود غيره	٤٣	لقبل وبعد ونحوهما أربع حالات	١٩
حرف عند سيويوه ، وظرف عند		المبني على السكون مثل كم ومن	٢٦
الفارسي وجاعة		الفعل ثلاثة أقسام ، وعلامة كل قسم	٢٦
جميع الحروف مبنية	٤٣	علامة الفعل الماضي ، وحكمه	٢٧
صور ائتلاف الكلام ست ، ولكل	٤٤	نعم وبئس فعلان ، خلافا للكوفيين	٢٧
صورة أنواع		ليس فعل ، خلافا للفارسي	٢٨
تعريف الإعراب ، وبيان أنواعه	٤٥	عسى فعل ، خلافا للكوفيين	٢٨
وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل،		علامة فعل الأمر ، وحكمه	٣٠
وما يختص به كل واحد منهما، وبيان		هلم اسم فعل في لغة الحجازيين ،	٣١
العلامات الأصول والفروع		وفعل أمر في لغة بني تميم	
الباب الأول مما خرج عن الأصل :	٤٦	هات وتعال فعلا أمر ، خلافا لبعض	٣١
الأسماء الستة ، وبيان إعرابها		النحويين	
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	٤٦	علامة الفعل المضارع	٣٣

الموضوع	ص	الموضوع	ص
رفع الفعل المضارع، والخلاف في رافعه	٥٧	الأفصح استعمال «الهن» منقوصاً	٤٧
نواصب المضارع	٥٧	بجذف لامه كغد	
الكلام على «لن»	٥٧	البابان الثاني والثالث: المثني وجمع	٤٨
النائب الثاني «كي» المصدرية	٥٨	المذكر السالم	
النائب الثالث «إذن»	٥٨	بيان إعراب المثني، وبيان ما يلحق	٤٨
شروط النصب بإذن ثلاثة	٥٩	به بشرط، ومن غير شرط	
النائب الرابع «أن» المصدرية	٦٠	بيان إعراب جمع المذكر السالم،	٤٩
ظاهرة أو مقدرة		وبيان ما يلحق به	
لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث	٦٢	الباب الرابع: الجمع بالألف والتاء	٥٠
حالات		الزائدين، وما ألحق به	
إضمار «أن» إما جائز وإما واجب	٦٤	بيان إعراب هذا الجمع، مع بيان	٥٠
الإضمار الجائز في مسائل	٦٤	ما يلحق به	
لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب	٦٦	الباب الخامس: ما لا ينصرف	٥١
الإظهار، ووجوب الإضمار، وجواز		تعريف الاسم الذي لا ينصرف	٥١
الأمرين		حكم الاسم الذي لا ينصرف	٥٢
الإضمار الواجب في أربع مسائل	٦٧	شرط جره بالفتحة ألا يضاف أو	٥٢
المسألة الأولى: «عد» «حتى»		يقترن بأل	
النصب بعد حتى بأن المضمرة، لا يحق	٦٨	الباب السادس: الأفعال الخمسة	٥٤
نفسها		حكم هذه الأفعال	٥٥
لرفع الفعل بعد حتى ثلاثة شروط	٦٨	الباب السابع: الفعل المضارع المعتل	٥٥
المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى	٦٨	الآخر	
إلى أو إلا		علامة الإعراب ظاهرة أو مقدرة	٥٥
المسألة الثالثة: بعد فاء السببية في	٧١	الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع	٥٦
جواب نفي أو طلب		الأول: التقصير	٥٦
المسألة الرابعة: بعد واو المعية في	٧٦	الثاني: المضاف إلى ياء المتكلم	٥٦
جواب نفي أو طلب أيضاً		الثالث: التقصير	٥٦
جواز رفع الفعل المضارع على ضربين:	٧٩	الرابع: الفعل المعتل بالألف	٥٦
ما يحزم فعلاً واحداً، وما يحزم فعلين		الخامس: الفعل المعتل بالواو أو الياء	٥٦

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧٩	الذى يجزم فعلا واحدا خمسة أشياء	١٠٠	الرابع : الاسم الموصول
—	الأول : الطلب أمرا أو نهيا	١٠١	الموصول خاص أو مشترك، وألفاظ كل من النوعين
٨٣	الثانى : «لم»	١٠٢	مقى تكون «أل» موصولة ؟
٨٣	الثالث : «لما» أختها	—	مقى تكون «ذو» موصولة ؟
٨٤	الرابع : اللام الظلية	١٠٤	مقى تكون «ذا» موصولة ؟
—	الخامس : «لا» الظلية	١٠٧	صلة الموصول جملة أو شبه جملة ، وشروط الجملة
٨٥	ما يجزم فعلين إحدى عشرة أداة	١٠٨	حذف العائد ومواضعه
٩٢	إذا لم يصلح الجواب لأن يقع شرطا وجب قرنه بالفاء	١١١	أنواع شبه الجملة ، وشرط كل نوع
٩٣	النكرة والمعرفة	١١٢	الخامس من المعارف : ذو الأداة
٩٣	تعريف النكرة	—	الخلاف فى الأداة : أهى «أل» أم اللام وحدها ؟
٩٤	أقسام المعرفة ستة	١١٢	«أل» على ثلاثة أنواع : عهدية ، وجنسية ، واستغرافية
٩٤	الأول : الضمير ، انقسامه إلى مستتر وبارز	١١٤	«أم» فى لغة حمير كأل عند باقى العرب
٩٤	المستتر واجب الاستتار أو جائزه	١١٦	السادس من المعارف : المضاف إلى واحد من الخمسة
٩٥	البارز متصل أو منفصل ، والمنفصل مرفوع الموضوع أو منصوبه	١١٦	الابتداء والخبر ، تعريف كل منهما ، وحكمهما
٩٥	لا يؤتى بالمنفصل مقى أمكن المتصل ، إلا فى مسألتين	١١٧	الابتداء بالنكرة يحتاج إلى مسوغ
٩٦	الثانى : العلم ، تعريفه ، وانقسامه إلى شخصى وجنسى	١١٨	إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ، مالم تكن نفس الابتداء فى المعنى
٩٧	ينقسم إلى مفرد ومركب ، وأنواع المركب	١١٩	إذا وقع الخبر ظرفا فهو متعلق باسم أو بفعل
٩٧	ينقسم إلى اسم وكنية ولقب	١٢٠	لا يخبر بالزمان عن الذات
٩٨	حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها فى الكلام		
٩٨	الثالث : اسم الإشارة ، ألفاظ الإشارة ، ومواضعها		
١٠٠	المشار إليه قريب أو بعيد		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
إذا خففت «إن» المكسورة جاز عملها	١٥٣	١٢١ يغنى عن الخبر فاعل الوصف المعتمد أو نائب فاعله	
إذا خففت «لكن» أهملت	١٥٣	١٢٤ تعدد الخبر لمبتدأ واحد	
إذا خففت «أن» المفتوحة عملت وجوبا ، ووجب في اسمها وخبرها أربعة أمور	١٥٣	١٢٤ تقدم الخبر على المبتدأ جائز أو واجب	
إذا خففت «كأن» عملت ، وقد يذكر اسمها ، ويجب إن كان خبرها فعلا أن يفصل بينها وبينه بلم أو قد لا يتوسط خبر هذه الحروف إلا أن يكون ظرفا	١٥٧	١٢٥ حذف المبتدأ أو الخبر جائز للدليل	
تكسر «إن» في مواضع يجوز دخول اللام على خبر إن ، أو اسمها ، أو معمول خبرها ، أو ضمير الفصل «لا» النافية للجنس	١٦٣	١٢٥ يجب حذف الخبر في أربع مسائل	
العطف على اسم «لا» مع تكرارها وبدونه	١٦٨	١٢٦ النواسخ للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع :	
نعت اسم لا	١٧٠	١٢٧ كان وأخواتها	
«ظن» وأخواتها ، عدد هذه الأفعال والاستشهاد لكل منها	١٧٠	١٢٧ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام :	
الإلغاء ، والتعليق ، ومعنى كل منهما ، وبيان الفرق بينهما	١٧٤	١٢٩ قد يتوسط خبرها	
الفاعل : تعريفه	١٨٠	١٣٢ وقد يتقدم خبرها إلا مع دام وليس	
أحكام الفاعل	١٨٢	١٣٣ رد بمعنى صار خمسة أفعال منها	
لا يتقدم على عامله	١٨٢	١٣٦ يأتي ما عدا ليس وزال وفقىء تاما	
لا يلحق عامله علامة ثنية أو جمع	١٨٢	١٣٨ ترد كان ناقصة وتامة وزائدة ، وشروط زيادتها	
إن كان الفاعل مؤنثا أنت له الفعل	١٨٢	١٣٨ يجوز حذف نون كان بخمسة شروط	
يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع	١٨٣	١٣٩ يجوز حذفها : وحدها ، أو مع اسمها	
		١٤٢ « ما » النافية تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز بشروط	
		١٤٤ « لا » النافية تعمل عمل ليس في الشعر بشروط	
		١٤٧ « لات » النافية تعمل عمل ليس بشرطين	
		١٤٧ « إن » وأخواتها ، معنى هذه الحروف	
		١٤٩ إذا اتصلت بإحداها « ما » الحرفية بطل عملها ، إلا « ليت »	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
قد توجد صورة التنازع ولا يكون منه ، محافظة على المعنى	١٩٩	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وقد يتأخر عن المفعول جوازاً أو وجوباً	١٨٤
المفعول	٢٠٠	قد يجب تقديم المفعول على الفاعل، وقد يجب تأخيره عنه	١٨٤
أنواعه	٢٠١	قد يجب تقديم المفعول على الفعل	١٨٦
المفعول به	٢٠١	فاعل نعم وبئس	١٨٦
من المفعول به المنادى	٢٠١	نائب الفاعل	١٨٧
نصبه في ثلاثة أنواع	٢٠٢	بعض أسباب حذف الفاعل	١٨٧
إذا كان علماً مفرداً بنى على ما يرفع به	٢٠٤	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء	١٨٨
المنادى المضاف لياء التكلم	٢٠٤	شروط نيابة الظرف أو المصدر	١٨٩
حكم «أب» و«أم» في النداء إذا كانا مضافين إلى الياء	٢٠٦	تتغير صورة الفعل إذا أسند للنائب عن الفاعل	١٩٠
حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء	٢٠٧	الاشتغال	١٩٢
أحكام تابع المنادى	٢٠٩	ضابطه	١٩٢
حكم المنادى المفرد إذا تكرر مضافاً	٢١٣	يجوز في الاسم المتقدم الرفع والنصب	١٩٣
الترخيم : معناه ، شروطه	٢١٣	يترجع نصبه في مسائل	١٩٣
يجوز قطع النظر عن المحذوف ، ويجوز ألا يقطع النظر عنه	٢١٤	يجب نصبه إن تقدمته أداة تخص الفعل	١٩٥
المحذوف للترخيم إما حرف ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها	٢١٥	يجب رفعه إذا تقدمته أداة تخص الاسم	١٩٦
المستغاث به ، معناه	٢١٨	قد يستوى رفعه ونصبه ، وضابط ذلك	—
لام المستغاث به مفتوحة ، إلا أن يعطف بدون يا	٢١٨	يترجع رفعه فيما لم يذكر في أحد الأحوال السابقة	—
للمستغاث به استعمالان آخران .	٢٢٠	التنازع	١٩٧
الندبة : معنى المندوب	٢٢٢	ضابطه ، وأمثله	١٩٨
لا يستعمل في الندبة إلا يا أو وا	٢٢٤	إن أعملت العامل الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاجه	١٩٨
حكم المندوب	٢٢٤	إن أعملت الثاني أضمرت في الأول	١٩٩
المفعول المطلق ، معناه ، وأمثله	٢٢٤	المرفوع دون سواء	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
«لعل» حرف جر في لغة عقيل	٢٤٩	ماينوب عن المصدر في كونه مفعولا	٢٢٥
«مق» حرف جر في لغة هذيل	٢٥٠	مطلقا	
«كئ» تجر بها «ما» الاستفهامية	٢٥١	المفعول له	٢٢٦
«لولا» يجر بها الضمير	٢٥١	تعريفه ، وشروطه	٢٢٦
المجرور بالإضافة	٢٥٣	إذا فقد شرطا وجب جره بحرف	٢٢٧
الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام	٢٥٣	التعليل	
إضافة الصفة لمعولها على ثلاثة أنواع	٢٥٤	المفعول فيه	٢٢٩
الإضافة لاتجامع التنوين ولا أل	٢٥٤	تعريفه	—
يعمل عمل الفعل سبعة أشياء	٢٥٥	جميع أسماء الزمان تقبل النصب ،	٢٣٠
الأول : اسم الفعل	٢٥٦	ولا يقبله إلا المبهم من أسماء المكان	
أحكام اسم الفعل	٢٥٨	المفعول معه	٢٣١
الثاني : المصدر	٢٦٠	للإسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات	٢٣٢
شروط إعماله	—	الحال ، تعريفه	٢٣٤
المصدر العامل على ثلاثة أنواع	٢٦٦	شرط الحال التنكير	٢٣٥
اسم الفاعل ، شروط إعماله	٢٧٠	وشرط صاحبها التعريف أو التخصيص	٢٣٦
أمثلة المبالغة ، وإعمالها	٢٧٤	أو التعميم أو التأخير	
اسم المفعول	٢٧٧	التمييز	٢٣٧
الصفة المشبهة	٢٧٧	تعريفه ، الفرق بينه وبين الحال	—
تخالف اسم الفاعل من خمسة أوجه	٢٧٨	التمييز نوعان : مفسر لمفرد ، ومفسر	٢٣٨
لمعول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال	٢٧٩	لنسبة ، ومواقع كل منهما	
اسم التفضيل	٢٨٠	« كم » على نوعين ، ويبان تمييز	٢٣٩
له ثلاثة أحوال	٢٨٠	كل منهما	
أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به	٢٨٢	قد يكون الحال أو التمييز مؤكدا	٢٤١
يرفع المستتر اتفاقا ، واختلفوا في	—	المستثنى بالأو وأحواله ، وحكم كل منها	٢٤٣
رقعه الظاهر		المستثنى بغير وسوى	٢٤٧
التوابيع خمسة :	٢٨٣	« بليس ولا يكون وما خلا وما عدا	٢٤٧
الأول : النعت	٢٨٣	« بخلا وعدا وحاشا	٢٤٨
		محموضات الأسماء ، حروف الجر ،	٢٤٩
		وأنواعها	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٤	فائدة النعت	٣١٢	العلة الثانية : التركيب
٢٨٥	ما يتبع فيه منعوته	٣١٣	» الثالثة : المعجمة
٢٨٨	يجوز قطع الصفة إن علم الموصوف ولو ادعاء	٣١٣	» الرابعة : التعريف
٢٨٩	التوكيد لفظي ومعنوي ، الكلام على اللفظي	٣١٤	» الخامسة : العدل ، وهو على ضربين
٢٩٢	الكلام على المعنوي : ألفاظه ، ومواقعها	٣١٧	» السادسة : الوصف
٢٩٤	أوجه الفرق بين التوكيد والنعت	٣١٨	» السابعة : الجمع
٢٩٧	العطف ضربان : عطف بيان ، وعطف نسق	٣١٨	» الثامنة : الزيادة
٢٩٨	كل ما يصح جعله عطف بيان يصح جعله بدلا ، إن صح وقوعه موقع المتبوع	٣١٨	» التاسعة : التأنيث
٣٠١	عطف النسق	٣١٩	هذه العلل على ثلاثة أقسام
٣٠١	معنى الواو	٣٢٠	التعجب ، له صيغتان
٣٠٢	» الفاء	٣٢٤	لا تبنى صيغة التعجب إلا بما استوفى خمسة شروط
٣٠٣	» ثم	٣٢٥	الوقف
—	» حتى	٣٢٥	» على تاء التأنيث
٣٠٤	لا تفيد حتى الترتيب ، خلافا لبعضهم	٣٢٦	» » المنقوص المرفوع والمنقوض
٣٠٥	معاني أو	٣٢٧	» » المنقوص المنصوب
٣٠٦	معاني أم	٣٢٧	» » «إذن»
٣٠٦	لا ، وبل ، ولكن	—	» » نون التوكيد الخفيفة
٣٠٨	البدل : معناه ، أقسامه	٣٢٨	» » الاسم المنصوب
٣١٠	العدد ، ألفاظه على ثلاثة أقسام	٣٢٩	تكتب الألف بعد واو الجماعة
٣١١	لأسماء العدد التي على زنة فاعل أربعة أحوال	٣٣٠	تكتب الألف المتطرفة ياء أو واوآ
٣١١	موانع الصرف	٣٣١	همزة الوصل
٣١٢	العلة الأولى : وزن الفعل	—	ضبط مواضعها
		٣٣٢	حركة همزة الوصل
		٣٣٣	خاتمة « شرح قطر الندى »
		٣٣٤	خاتمة « سبيل الهدى »

فهرس الأبيات والشواهد

الواردة في « شرح قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام

الشاهد	رقم ص	رقم القاصد
حرف الهمزة		
إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن	٢٥	٧
ألم ألك جاركم ويصكون بيني	٧٦	٢٢
ليس من مات فاستراح بميت	٢٣٤	١٠٤
إعما الميت ميت الأحياء		
إعما الميت من يعيش كشيئا		
كاسفا باله قليل الرجاء		
حرف الباء		
والله ماليلى بنام صاحبه	٢٩	٨
يسر المرء ماذهب الليالى	٤١	١١
إذن والله نرمهم بحرب	٥٩	١٣
أضحى يمزق أتواى ويضربى	١٣٥	٤٥
ألا ليت الشباب يعود يوما	١٤٨	٥٣
زعمتنى شيخاً ولست بشيخ	١٧٣	٧٠
القوم فى أترى ظننت ؛ فإن يكن	١٧٥	٧٢
وإعما يرضى المنيب ربه	١٨٩	٧٧
بيكيك ناء بعيد الدار معترب	٢١٩	٩٥
ألا يا قوم للعجب العجيب	٢٢١	٩٧
ومالى إلا آل أحمد شيعة	٢٤٦	١٠٩
وا ، بأبى أنت وفوك الأشنب	٢٥٧	١١٥
وعدت وكان الخلف منك سجية	٢٦١	١١٨
يحاني به الجلد الذى هو حازم	٢٦٣	١٢٠
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	٢٩٦	١٣٨
أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا	٣٠٠	١٤٠

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٤٣	٣١٦	كأن صغرى وكبرى من قفاقها حصباء در على أرض من الذهب
١٤٤	٣١٨	لم تتلفح بفضل مزرها دعد، ولم تسق دعد في العلب
١٤٦	٣٢١	عجب لتلك قضية، وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

حرف التاء

٥	٢١	فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
٣١	١٠٢	فإن الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حضرت وذو طويت
٧٤	١٧٩	وما كنت أدري قبل عزة ما البسكى ولا موجعات القلب حتى تولت
١٢٨	٢٧٢	خير بنو لهب فلاتك ملغياً مقالة لهي إذا الطير مرت
١٤٨	٣٢٥	{ والله أنجأك بكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت } { كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت }

حرف الجيم

٣٠	٩٠	متى تأتتا تلم بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
١١٢	٢٥٠	شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجيج خضر لهن نثيج
١١٣	٢٥١	أومت بعينها من الهودج لولاك فى ذا العام لم أحجج

حرف الحاء المهملة

١٨	٧١	يا ناق سيرى عنقا فسيجا إلى سليمان فنستريحا
١١٧	٢٥٩	وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحي
١٣٤	٢٨٩	أخاك أخاك؟ إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح

حرف الهمزة المهملة

٢٠	٧٣	هل تعرفون لبانانى فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
٣٤	١٠٨	ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
٣٦	١١٤	ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم فى واحد
٤٤	١٣٤	أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبد

الشاهد	رقم الشاهد	ص
تطاول ليلى بالأمد وبات وباتت له ليلة وذلك من نبأ جاني	٤٦	١٣٦
وبات الخلى ولم ترقد كليلة ذى العائر الأرمد وخبرته عن بنى الأسود	٥٥	١٥١
أعد نظراً يا عبد قيس لعاما قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا أزف الترحل غير أن ركبنا	٥٦	١٥١
لما نزل برحالتنا ، وكان قد محاولة وأكثرهم جنوداً	٦٢	١٦٠
رأيت الله أكبر كل شيء دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط يابن أمي ويا شقيق نفسي	٦٧	١٧١
فإن اغتباطا بالوفاء حميد أنت خلقتني لدهر شديد	٦٨	١٧١
بأجود منك يا عمر الجوادا لأناس عتوهم في ازدياد	٨٨	٢١٠
يا لعمري ويا لأمثال قومي تألى ابن أوس حلقة ليردني	٩٤	٢١٨
إلى نسوة كأنهن مفائد جحاش الكرملين لها فديد	١٠٠	٢٢٤
أخذت على موافقا وعمودا ولا تعبد الشيطان والله فاعبد	١٣١	٢٧٥
لا لا أبوح بحب بثنة ؛ إنها وإياك والميتات لاتقربنها	١٣٦	٢٩١
	١٤٩	٣٢٧

حرف الراء المهملة

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فأصبحت أنى تأتمها تلتبس بها	١٦	٦٩
ولا زال منها بجرعائك القطر أنيس ، ولم يسمر بمكة سامر	٣٠	٩٠
فلا أب وابنا مثل مروان وابنه وحلت بيوتى فى يفاع بمنع	٤١	١٢٨
وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور كما أتى ربه موسى على قدر	٦١	١٥٩
	٦٦	١٦٩
	٦٩	١٧٢
	٧١	١٧٤
	٧٥	١٨٤

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٩٢	٢١٦	قفي فانظري يا أسم هل تعرفينه أهذا القيرى الذى كان يذكر؟
٩٨	٢٢٢	حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقت فيه بأمر الله يا عمرا
١٠٢	٢٢٨	وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
١٢٥	٢٦٩	عجبت من الرزق السيء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا
١٣٠	٢٧٥	ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر
١٣٣	٢٨٦	قد يؤخذ الجار بظلم الجار

حرف السين المهملة

٢	١٥	منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تسمى
		وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس
٣	١٧	اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس
		لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجاظرا مثل السعالى خمسا
		يا أكلن ما فى رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا
		ولا لقين الدهر إلا تعسا
٩٠	٢١١	يا صاح ياذا الضامر العنس والرحل ذى الأنساع والحلس
٩١	٢١٥	يا مرو إن مطيقي محبوسة ترجو الحباء ، وزبها لم يياس
١٣٥	٢٩٠	فأين إلى أين النجاة بيغلقى أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

حرف العين المهملة

٢١	٧٤	يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سماعا
٣٨	١٢١	خليلى ، ما واف بعهدى أتبا إذا لم تكونالى على من أقاطع
٤٧	١٤٠	أبا خراشة ، أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٧٨	١٩١	سبقوا هوى وأعنقوا طهوام فخرموا ، ولكل جنب مصرع
٧٩	١٩٥	لا تجزعى إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
٨٦	٢٠٨	يا ابنة عما لا تلومى واهجى
١٣٩	٢٩٩	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
١٤٥	٣٢٠	يا سيدا ما أنت من سيد موطا الأكناف رحب الذراع

الشاهد

رقم
الشاهد

ص

حرف القاء

ومن قبل نادى كل مولى قرابة	٢٠	٤
فما عطفت مولى عليه العواطف		
ولبس عباءة وتقر عيني	٦٥	١٥
أحب إلى من لبس الشفوف		
بني غدانة ما إن أتم ذهب	١٤٣	٥٠
ولا صريف، ولكن أتم الحزف		
تنفي يداها الجصى في كل هاجرة	٢٦٨	١٢٤
نفي الدراهم تنقاد الصياريف		
ألا حبذا غم وحسن حديثها	٣٢٨	١٥٠
لقد تركت قلبي بها هاتما دنف		

حرف القاف

عدس ما لعباد عليك إمارة	١٠٦	٣٣
وهذا تحملين طليق		
ألا يازيد والضحاك سيرا	٢١٠	٨٩
فقد جاوزتما خمر الطريق		
والتغليون بئس الفحل فلهم	٢٤٢	١٠٨
فلا، وأمهم زلاء منطيق		

حرف الكاف

ياحكم الوارث عن عبد الملك	٢٠٩	٨٧
[ميراث أحساب وجود منسك]		

حرف اللام

لعمرك ما أدرى، وإنى لأوجل	٢٣	٦
على أينما تعدو المنية أول		
[أيا جارتا، ما أنصف الدهرييننا]	٣٢	٩
تعالى أقاسمك الهموم تعالى		
رأيت الوليد بن يزيد مباركا	٥٣	١٢
شديدا بأعباء الخلافة كاهله		
قفانك من ذكرى حبيب ومنزل	٨٠	٢٤
بسقط اللوى بين الدخول فومل		
أغررك منى أن حيك قاتلى	٨٥	٢٥
وأنك مهما تأمرى القلب يفعل		
إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة	٨٨	٢٧
فأيان ما تعدل به الريح تنزل		
وقصيدة تأتي الملوك غريبة	١٠٤	٣٢
قد قلتها ليقال: من ذا قالها؟		
سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم	١٣٠	٤٢
فليس سواء عالم وجهول		
لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا	١٤٢	٤٩
جنوده ضاق عنها السهل والجبل		
علموا أن يؤملون فجادوا	١٥٥	٥٧
قبل أن يسألوا بأعظم سؤل		
بأنك ربيع وغيث مريع	١٥٦	٥٨
وأنك هناك تكون الثملا		

الشاهد	رقم الشاهد	ص
تقى المنون لدى استيفاء آجال بأعجلهم ؛ إذ أجمع القوم أعجل	١٦٧	٦٥
لغير جميل من خليلي مهمل	١٨٨	٧٦
كفاني ، ولم أطلب قليل من المال	١٩٧	٨٠
بأحسن من صلي وأقبحهم بعلا	١٩٩	٨١
لدى الستر إلا لبسة المتفضل	٢٠٢	٨٢
مكان الكلبيين من الطحال	٢٢٧	١٠١
يلوح كأنه خلل	٢٣٣	١٠٣
وكل نعيم لا محالة زائل	٢٣٦	١٠٥
وهيات خل بالعقيق نواصله	٢٤٨	١١٠
عاذرا فيك من رأيت عدولا	٢٥٦	١١٤
إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا	٢٦٤	١٢١
خير معد حسبنا ونائلا	٢٦٧	١٢٣
وليس بولاج الخوائف أعقلا	٢٧٠	١٢٦
	٢٧٤	١٢٩

حرف الميم

لما ترك القطا طيب المنام	} فلولوا المزجمات من الليالي	١٤	١
فإن القول ما قالت حذام			
أكا أغص بالماء الجميم	فساغ لى الشراب وكنت قبلا	٢١	٥
وإن خالها تخفي على الناس تعلم	ومها تكن عند امرىء من خليفة	٣٧	١٠
ألم تياأسوا أنى ابن فارس زهدم	أقول لهم بالشعب إذيأسرونى :	٦٢	١٤
كسرت كعوبها أو تستقيا	وكنت إذا غمرت قناة قوم	٧٠	١٧
عار عليك إذا فعلت عظيم	لاتنه عن خلق وتأتى مثله	٧٧	٢٣
ونعبده وإن جحد العموم	نصلى للذى صلت قريش	١١٠	٣٥
يرى ورائى بامسهم وامسله	ذاك خليلى وذو يواصلنى	١١٤	٣٧
لذاته بادكار الموت والهرم	لا طيب للعيش ما دامت منغصة	١٣١	٤٣
إن ظالمنا أبدا وإن مظلوما	لا تقربن الدهر آل مطرف	١٤١	٤٨

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٥٩	١٥٧	ويوما توافينا بوجه مقسم
٦٣	١٦٢	كأني من أخبار إن ، ولم يجز
٧٣	١٧٧	ولقد علمت لتأتين منيقي
٩٣	٢١٧	تسكرت منا بعد معرفة لمي
٩٩	٢٢٣	واحر قلباه بمن قلبه شيم
١٠٦	٢٤١	وتضىء في وجه الظلام منيرة
١١١	٢٤٩	لعل الله فضلكم علينا
١١٩	٢٦٢	وما الحرب إلا ما علمتم وذقمتم
١٢٧	٢٧٢	إني حلفت برافعين أكرمهم
١٣٧	٢٩٥	إلى الملك القرم وابن الهمام
١٤٢	٣١٤	أتاركة تدللها قطام

حرف النون

١٩	٧٢	رب وقفني فلا أعدل عن
٢٦	٨٦	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
٢٨	٨٩	حيثما تستقم يقدر لك الله
٣٩	١٢٢	أقطن قوم سلسى أم نوواظعنا ؟
٤٠	١٢٧	صاح شمر ، ولاتزل ذاكر الملو
٥٤	١٤٩	فوالله ما فارقتكم قالياً لكم
٦٠	١٥٨	وصدر مشرق اللون
٦٤	١٦٥	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
٨٤	٢٠٥	ولست براجع ما فات مني
٩٦	٢٢٠	يا يزيدا لآمل نيل عز
١٠٧	٢٤٢	ولقد علمت بأن دين محمد
١٢٢	٢٦٥	هل تذكرون إلى الدين هجرتكم
١٣٢	٢٨٢	ما رأيت امرأ أحب إليه ال

الشاهد	رقم الشاهد	ص
حرف الهاء		
واها لسلى ثم واها واها ياليت عيناها لنا وفاها	١١٦	٢٥٧
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها	١٤١	٣٠٤
حرف الياء		
وإنك إذ ماتت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا	٢٩	٨٩
تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا	٥١	١٤٤
إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا	٥٢	١٤٥
فيا راكبا إما عرضت قبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا	٨٣	٢٠٣
عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفي الشيب والإسلام للمرء ناهيا	١٤٧	٣٢٣

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب شرح قطرانندي لابن هشام ، والحمد لله أولا
وآخرآ ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .